مستقبـــــل القـــــــوة

The Future of Power

دار الجندي للنشر والتوزيع – القدس

❋

009722340035
Mjundi46@gmail.com
www.for-alquds.org

❋

مستقبـــل القـــــوة

(Joseph Nye)

❋

الطبعة الأولى (2018).

❋

جميع الحقوق محفوظة لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب، أو أي جزء منه، أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات، أو نقله بأي شكل من الأشكال، بدون إذن خطي من الناشر.

All rights reserved. No part of this book may be reproduced in any form or by any means without prior permission of the publisher.

مستقبـــــل القـــــــوة

The Future of Power

تأليف

Joseph Nye

ترجمة

د. احمد الحراحشة

أستاذ الترجمة المساعد

جامعة اليرموك

د. خالد عيسى العدوان

استاذ العلوم السياسية المشارك

جامعة اليرموك

الطبعة الأولى

2018م

اهداء المترجمان

للأجيال الحالية التي تتعطش لسياسات أكثر رشادة وحكمة وغرقت في مستنقعات سوء استخدام القوة، والقادمة التي ترنو لعالم أفضل يتميّز بتصميم استراتيجيات لإدارة القوة في خدمة مستقبلهم لا في خدمة القوة، وجلب السعادة للبشرية من خلال ضبط وتنظيم القوة حيث يصبح البحث عنها واسلوب ممارستها مانعاً للنزاعات والحروب والدمار وأداة تطوير لا هدم، نهدي ونضع هذا الجهد المتواضع بين أيديهم.

شكر وعرفان

بما ان هذا الكتاب هوحصيلة عدة عقود من التفكير حول القوة، فأنا مدين للعديد من الديون الفكرية والتي ربما لا استطيع تذكرها، فالأنسان ليس بالجزيرة، ولدي العديد من الأجراس لتقرع، لقد تعلمت من أساتذتي، من أولئك الذين درست معهم مساقات، والعديد طلبة البكالوريوس والدراسات العليا ومن أصدقائي سواء في الحكومة او الحياة الأكاديمية. أصدقائي في جامعة أوكسفورد ومجموعة آسبن الاستراتيجية الذين إستمعوا وعلقوا على بعض هذه الأفكار، وبالاخص أود شكر صديقي روبرت كوهن Robert O. Keohaneالذي نقّح النسخة الأولى من كل فصل بتعليقاته الدقيقة. وعبر السنون الماضية إشتركت أنا وبوب Bob في تأليف عدة كتب مقالات ولم أعد أتذكر ما اذا كانت الافكار لي ام له. وحتى اكون عادلا قمت بإستخدم الهوامش السفلية من اجل الاشارة الى الأصدقاء والزملاء الذين أستعرت منها بعض الافكار. واتقدم بالشكر الى الدعم المؤسسي الذي قدمه لي مركز القيادة العامة ومركز بيلفر Belfer للعلوم والشؤون الدولية في هارفارد كلية كينيدي. أنا ممتن للعمل مع العديد من الناس المفكرين والطيبيين. لهم جميعا، شكري.

وأتقدم بالشكر الخاص الى كل من علق على هذا الكتب او ساهم بأي جزء من أجزاء هذا الكتاب

واذكر منهم:

Graham Allison,Robert Axelrod,Tyson Belanger, Steven Biddle, Steve Chan, Nazli Choucri, Jeffrey Cooper, Richard Cooper, Michael Doyle, Peter Feaver, Allan Friedman, Jack Goldsmith, Fen Hampson, Andrew Hurrell, Roger Hurwitz, Sean Lynn Jones, Dale Jorgenson, Vijay Joshi, Peter Katzenstein, Andrew Kohut, Matt Kohut, Jennifer Lerner, Itamara Lochard, John Mallery, Sarah Sewall, Debra Sinnott, Allison Stanger, Greg Treverton, Alexander Vuving, Steven Walt, David Welch, Jed Willard, Ali Wynne.

وقام كل من Scott Moyers and Clive Priddle بمساعدتي بعملية التحرير.

وكانت Maia Usui و Jack Sun مساعدين بحث رائعين، بينما كانت Jeanne Marasca مسا

وأخيرا، م ابنائنا John,Ben and Dan وأبنائهم:

Tupper, Hannah, Sage, [illegible] Molly

حيث أهدي هذا الكتاب.

الفهرس

المقدمة 19

الجزء الأول

أنواع القوة

الفصل الأول: ما هي القوة في الشؤون العالمية؟ 31

الفصل الثاني: القوة العسكرية..... 54

الفصل الثالث: القوة الاقتصادية..... 81

الفصل الرابع: القوة الناعمة..... 112

الجزء الثاني

تبدلات القوة: الانتشار والتحولات

الفصل الخامس: الانتشار وقوة الفضاء الاليكتروني..... 145

الفصل السادس: انتقال القوة: مسألة الانحدار الامريكي..... 184

الجزء الثالث/ السياسة 247

الفصل السابع: القوة الكيّسة 277

مقدمة المترجميْن

إن التـأليف فـي مجـال القـوة، لـيس بـالأمر السـهل، فعـلاوة علـى الصـعوبة المفاهيمية، الذي يبدو وكأنه شرك محتوم في هذا المجال، يظهر الولوج إلى تعميق البحث في القوة ومستقبلها مسألة أكثر صعوبة، إذ ان تحليل مفهوم القوة يستوجب تناول عددا كبيرا من المتغيرات والتعرض للإطار السياقي والعلائقي والموقفي الذي يتحدد مكانا وزمانا لفهم عمليات القوة، ويشكّل الرافعة التي يرتكز عليها الإطار التحليلي لهذا المفهوم.

فالظاهرة السياسية هي ظاهرة مركبة ومعقدة ومتعددة الابعاد، وتشكل القوة عصب السياسة، ويدور حول هذا المفهوم الدراسات السياسية، ويعتبر هذا المفهوم لدى الكثيرين من دارسي العلوم السياسية – بعيدا عن جدلية الموقف من المدراس السياسية المختلفة واهمها: المدرسة الواقعية والليبرالية – المفهوم المحوري والذرة البنائية التي يقف عليها التنظير في العلوم السياسية، فهو أساسي في دراسات علم الاجتماع السياسي، السياسة المقارنة، العلاقات الدولية، وهو ما يجعل منه حجر الزاوية في نظرية العلوم السياسية.

ومن هنا، اعتزمنا – بفضل الله وتوفيقه – ترجمة هذا الكتاب الذي يعد واحدا من اهم الكتب الحديثة التي تقدم تأصيلا لمفهوم القوة وبشكل تحليلي عميق بهدف تحديد المفهوم القوة وانواعها المختلفة ببراعة واضحة في تحديد المتغيرات الداخلية والخارجية – يجمع بين السياسة المقارنة والعلاقات الدولية – وبيئة التحولات التي تواجه النظم السياسية وتفاعلاتها الدولية وأثر ذلك على التحول في القوة وانتقالها وانتشارها بين الفاعلين من غير الدول. ويقدم مؤلف الكتاب أستاذ العلوم السياسية المتميز وعميد سابق لكلية كينيدي الحكومية في جامعة هارفارد جوزيف ناي، تصورا لمستقبل القوة من خلال الاسقاطات المستقبلية للقوة وضمن منهاج مقارن بين الدول الكبرى، ويستعرض التغيرات المحتملة والتقديرية لمكانة القوى الفاعلة في النظام الدولي وخصوصا الولايات المتحدة الامريكية التي يصمم ناي لها استراتيجية من خمس خطوات، وكذلك يحدد التحديات والمخاطر الظاهرة والكامنة امام استمرار التفوق الامريكي في المستقبل، حيث يوضح ناي أن المسألة اليوم هي في التفوق من غير هيمنة.

استطاع ناي الذي يُصنّف على انه واحد من أبرع العقول في العالم في مجال التنظير والتحليل لمفهوم القوة ركيزة العلوم السياسية على مستوييها الداخلي والخارجي، ان يضع اولا فهما للقوة في الشؤون العالمية ويحلل انواعها (العسكرية،

الاقتصادية، والناعمة) ثم انتقل للحديث عن تبدلات القوة اليوم ما بين الانتقال/ التحول والانتشار/التوزيع خصوصا في عصر الفضاء الاليكتروني، ويتحدث في انتقال وتحول القوة عن سؤال الانحدار الامريكي. ثم يقدم في النهاية الوصفة السحرية التي تضمن التفوق الامريكي مستقبلا وهي القوة الكيّسة والتي تمزج بين القوة الخشنة والقوة الناعمة، والتي تعتبر المخرج الحقيقي لاحتمالات التراجع أو لمواجهة القوة الصاعدة التي يرى بأنها لن تهدد المكانة الامريكية في المستقبل المنظور. وهو يدعو إلى تبني استراتيجية القوة الكيّسة لتكون دليل الدولة في عالم السياسة، وهي بالفعل – كما يرى – مستقبل القوة ان تكون كيّسة، واذا ارادت امريكا ان تحافظ على الصدارة والتفوق – دون ان يقلل من القوى الاخرى - فالحل في القوة الكيّسة. ويمكن القول أن القوة الكيّسة اسدلت الستارة السياسية على فنية الدولة في استخدام الاستراتيجية الامثل لتحقيق نتائج افضل ومرغوب بها في علاقات القوة المختلفة.

الكتاب باختصار، هو للباحثين من رجال الدولة عن النجاح في عالم السياسة في القرن الحادي والعشرين، وسيتوفر لديهم مفاتيح مهمة لوضع الاستراتيجيات الكبرى في فنية إدارة العلاقة بين الوسائل والاهداف وصناعة سياسة واضحة في التوليف بين انواع القوة المختلفة وحدود استخدامها واين ومتى؟ في إطار فهم دقيق للتحولات التي شهدها المفهوم من حيث الانواع والانتقال والانتشار في ظل تحولات البيئة السياسية الداخلية والخارجية، ومن ثم، الكتاب هو لمن يبحث عن تحليل عميق لفهم القوة وافضل الاستراتيجيات للتعامل معها في السياسة العالمية والكونية ومكانة القوة الكيّسة في هذه الاستراتيجيات. فسيجدون ضآلتهم في ما يقدمه ناي، وإن كان الكتاب بشكل جوهري يركز على الولايات المتحدة ويقدم النصائح لها إذا ما ارادت الاستمرار في التفوق في ظل عصر المعلومات والعولمة والفضاء الاليكتروني والفاعلين الجدد والتحولات في بنية وبيئة العلاقات العالمية والكونية، إلا أن الفائدة تكمن لأي دولة – صغيرة كانت أم كبيرة - في اعادة اكتشاف كيف تصبح قوة كيّسة وتعرف ببراعة كيف توازن وتدمج بين القوة الخشنة والناعمة في استراتيجية القوة الكيّسة. إذ إن فهم القوة الكيّسة يعتبر المحدد الاهم في مكانة الدولة في السياسة العالمية والكونية ومقايسة النجاح الحقيقي لها، وهو الذي يساعدها في تحديد موقعها من ميزان القوى العالمي ونفوذها وتأثيرها. ويقدم ناي القوة الكيّسة على اعتبار أنها المفتاح في التعامل مع عالم القرن الحادي والعشرين. والمسألة اليوم لا تقاس بالحجم بقدر ما تقاس بـ " فن ادارة القوة " التي يقدمها ناي.

ويقدم الكتاب اسقاطات مستقبلية لوضع ليس فقط الولايات المتحدة، بل ايضا القوى التي من المحتمل أن تكون هي الاقدر في التهديد الظاهر والكامن لمكانة وتفوق الولايات المتحدة مستقبلا، ويرى بأن المستقبل المنظور للقوة الصاعدة لن

تزيح الولايات المتحدة عن مكانتها المتفوقة في الشؤون العالمية، دون ان يقلل من اهمية هذه القوى. ولكن وفق معايير وارقام واحصاءات فإن ناي يدلل على حجته في ذلك.

ونلفت النظر الى ان ناي في تحليله للقوة، لا يركز ثقله الفكري والتنظيري على العلاقات الدولية والسياسة العالمية بل يربطها أيضا مع السياسة المقارنة، فثمة عامل مركزي حسب ما نرى قد دفع ناي الى قمة التنظير في مفهوم القوة اليوم، وهو الربط الدقيق بين العلاقات الدولية والسياسة المقارنة. إذ انه ينتقل في التحليل ليس فقط من الشؤون الدولية بل من السياسات الداخلية، إذ أنه وفي سياق تقديمه امثلة على مسألة التفوق الامريكي وتوزيع موارد القوة، قام باستخدام المنهج المقارن على الدول الكبرى (روسيا، اوروبا، الصين، الهند، اليابان، البرازيل)، عبر تناوله لوحدات مقارنة بين نظم هذه الدول مثل: الاقتصاد والانتاج والتعليم والتكنولوجيا والثقافة والمجتمع والهجرة والمؤسسات السياسية وطبيعة النظام السياسي والسكان وتوزيع الموارد حتى تصنيف الجامعات وانتاج الافلام وعدد الطلبة الاجانب. وبهذا المستوى من التحليل ينطلق بصورة ذكية من المستوى الداخلي للدولة وبشكل مقارن بين عدة نظم سياسية إلى المستوى الكوني. إذ انه هدف من خلال المقارنة بين النظم السياسية للدول الكبرى أن يبرهن على افتراضه القائم على تفوق القوة الامريكية. وهنا تظهر براعة التداخل بين حقول العلوم السياسية المختلفة – السياسة المقارنة والعلاقات الدولية – ويثبت مرة اخرى أن الظاهرة السياسية معقدة ومتعددة الابعاد والاتجاهات، وعلى حد تعبير عالم السياسة كينث والتز، فإن الحدود الفاصلة بين السياسة الداخلية والخارجية لم تعد كما كانت في السابق، واننا نشهد منذ زمن تلاشي لهذا الفصل فكلاهما في خدمة الآخر.

وبعقده لهذه المقارنات ينطلق لوضع اسقاطاته المستقبلية Projection مرتكزا على أمرين: الاول، قوة الولايات المتحدة بالمقارنة مع الدول محل المقارنة، الثاني، القوة الكامنة المحتملة والتهديدات والفرص الممكنة لتحدي التفوق الأمريكي. ويخرج بأن كلمة السر السياسية التي تملك احتمالية أكبر في إراحة الولايات المتحدة في مستقبلها وتمنحها فرص أكبر في تفوقها ولفترة أطول هي القوة الكيّسة فيما لو احسنت اعادة اكتشافها.

يقدم ناي قضية كبرى نعتبرها محورية في علم السياسة، وهي أن الموضوع اليوم ليس امتلاك موارد القوة فحسب، بل بالقدرة على وضع الاستراتيجيات الناجعة في إدارة القوة، وهو بهذا يدفعنا إلى اعادة النظر في بديهيات كانت مستقرة في أدبيات العلاقات الدولية ومنها مفهومي " سياسات القوة " و " السياسة الواقعية " إلى تسليط الضوء على مفهوم " إدارة القوة " في توليف ودمج هذين المفهومين السائدين لفترة طويلة – ولا يزال تناولهما قائماً- في استراتيجيات القوة الكيّسة التي تعتبر

ذروة الادارة السياسية للقوة التي تستخدم القوة الخشنة القائمة على التهديد والاجبار – السياسة الواقعية وسياسات القوة – والقوة الناعمة القائمة على الاقناع والجذب، وأن الذكاء والعبرة يكمن في الكيفية الاستراتيجية في استخدامها معا او استخدام أي منها وكيف ومتى. وفي اطار فهم دقيق لثلاثة مفاهيم تتعاضد معا ويتكىء كلا منها على الآخر في فهم القوة وهي: الاطار السياقي والعلائقي والموقفي. لإن ادراة القوة في سياق ومحيط العلاقة بين طرفين او عدة اطراف في السياق A قد لا ينجح في السياق B، ومثلا اليوم هو سياق العولمة وثورة المعلومات والفضاء الاليكتروني ولا نعلم ماذا سيكون السياق غدا أو كيف سيتغير. وينطبق هذا على ان القوة علاقة بين طرفين وأنواع القوة التي تستخدم و تنجح في العلاقة مع الدولة C ليس بالضرورة أن تنجح مع الدولة X، وهكذا في علاقة القوة في المواقف المختلفة. ويرى المترجمان ربما تكون هذه الفكرة المفتاحية عند ناي هي حجر الزاوية التي يقوم عليها الكتاب برمته.

اذن ثمة الهام محوري شكل المقدمة المنطقية لاطروحة ناي وهي أن القوة سياقية، علائقية، وموقفية. ومن هنا تنبثق أهمية إدارة القوة بما فيها فهم وادراك ما هية القوة وانواعها والتحولات التي تشهده السياسة العالمية والكونية، بالاضافة إلى أهمية عملية التحويل للموارد إلى تأثير والحصول على النتائج المرغوبة والتي تحتاج إلى إدارة أيضاً. وما استراتيجية القوة الكيّسة إلا براعة في الإدارة السياسية تجمع بين كل ما سبق، وتحدد افضل الاستراتيجيات في التعامل مع السياقات والمواقف القائمة والعلاقات بين الدول فيما بينها وبين الدول ووالوحدات من غير الدول. وهو ما دفع ناي للحديث في نهاية كتابه عن الجمع والمزج بين الليبرالية و الواقعية في إطار ما اسماه الليبرالية الواقعية، طالما تخدم ادارة القوة الكيّسة.

ويتحدث ناي عن نوعين من تبدلات القوة حدثت في هذا القرن وهي: انتقال القوة وانتشار او توزيع القوة. انتقال القوة: أي تحول القوة من دولة مسيطرة إلى أخرى وهي حادثة تاريخية مألوفة، ولكن انتشار او توزيع القوة عملية غير مألوفة. إن مشكلة كل الدول في عصر المعلومات العالمي الحالي هي إن حدوث الكثير من الأشياء يكون خارج السيطرة حتى سيطرة أقوى الدول. ان القوة تنتقل وتغير مكمنها، اذ ان القضية الاساسية عند ناي في موضوع انتقال القوة وتحولها، ليست في كيفية قياس القوة فالتوزيع المتساوي للقوة بين الدول هو امر نادر نسبيا، بل في صعود بعض الدول وهبوط وتراجع الدول الآخر؛ أي ان القوة من الممكن أن تنتقل من دولة لأخرى وهو ما جعله يتناول سؤال انحدار القوة الامريكية وتحليل واقع القوى الاخرى الصاعدة، وكذلك انتشار القوة وتوزعها؛ إذ لم تعد الدولة الفاعل الوحيد على المسرح العالمي وتحتكر القطاعات كافة وتسيطر عليها، بل القوة تنتشر وتتوزع بينها وبين فاعلين كثر من غير الدول وعابرين للقومية والحدود، وأصبحت القطاعات التي

لا تسيطر عليها الدولة في تنامي مطرد، وهذا الانتشار للقوة الى الفاعلين من غير الدول هو أحد أهم الابعاد للقوة في القرن الحادي والعشرين وهو أهم من مسألة انتقال القوة من قوى لأخرى. وهو ما يجعل على الدولة بالضرورة التفاعل مع مستويين: بين الدول فيما بينها، وبين الدول والفاعلين من غير الدول، ومن الضروري للدول اليوم ان تفهم ذلك، اذا ما ارادت أن تحقق امنها القومي.

ويدعو ناي إلى سردية جديدة(Narrative) لا تقتصر على مسألة صعود وهبوط القوى الكبرى، بل نحتاج إلى فهم انتشار أو توزيع القوة بين الدول وغير الدول. حيث يقول إن سردية القوة الكيّسة في القرن الواحد و العشرين لم تكن حول تعظيم القوة و الحفاظ على الهيمنة. و انما كانت حول ايجاد الطرق و الوسائل المناسبة لدمج الموارد في استراتيجيات ناجحة ضمن السياق الجديد لانتشار القوة و "تنامي البقية". وختاما، هو لا يشير إلى نظرة واقعية او ليبرالية بل يدعو إلى توليفة منهما في ضوء ما اسماه الواقعية الليبرالية (Liberlrealsim). على غرار القوة الكيّسة التي تعبر عن الدمج بين القوة الخشنة والقوة الناعمة.

نرغب في هذا السياق، أن نثير الانتباه إلى القضايا الاساسية التي تتكىء كلا منها على الأخرى في تعميق فهم القوة لدى ناي، وشكلت المقدمة المنطقية لاطروحته، وهي منطلق بنيته المعرفية والتنظيرية وهي:

1. القوة سياقية، علائقية، وموقفية: contextual, Relational, and Situational
2. مجرد امتلاك موارد القوة لا تعني القوة، فثمة فارق دقيق بين القوة كموارد والقوة كسلوك في اطار تحليل القوة وهنا تظهر أهمية عملية التحويل conversion.
3. ضرورة أن يظهر التنظير للقوة في اطر متعددة ومركبة، سواء اتجهنا من المواقف والقضايا إلى الفاعلين أو الى البنية، او من مستوى التحليل على نطاق الدولة أو بين الدول أو داخل الدول أو بين الدول وغير الدول.
4. نقل الانتباه من مفهوم سياسات القوة والسياسة الواقعية إلى مفهوم "الادارة الاستراتيجية للقوة السياسية ". وتقل الانتباه هنا لا يعني الغاء المفاهيم السابقة، انما معها وفق استراتيجية دقيقة وكيّسة تعرف تماما كيفية التوليف بين اشكال القوة المختلفة طبقا للواقع القائم.
5. قياس أثر التحولات في البيئة السياسية المحلية والخارجية في حسابات القوة وأبعادها.
6. مكانة القوة الكيّسة في عصر ثورة المعلومات والفضاء الاليكتروني والعولمة.
7. تقديم وصفة تتألف من خطوات خمسة للادارة الاستراتيجية الكبرى لاستراتيجية القوة الكيّسة الامريكية

8. السردية الجديدة لا بد ان تتحول من التركيز على فكرة صعود وهبوط القوى العظمى الى مسألة أهم وهي انتشار القوة او توزيعها. والتي بدورها حتى اهم من فكرة انتقال القوة من قوى إلى أخرى صاعدة.
9. ان الولايات المتحدة يتوجب عليها تبني استراتيجية القوة الكيّسة، وذلك لضمان تفوقها، لا هيمنتها التي لا تستطيع فرضها وذلك لعدم تقليل ناي لتنامي القوى الأخرى والاحتمالات الكامنة في تشكيلهم تحدي لهذا التفوق.

وعلى حد تعبير هنري كيسنجر في كتابه الدبلوماسية فإن أمريكا مثل غيرها من الدول في القرن الحادي والعشرين، سيكون عليها ان تتعلم كيف تبحر بين ما هو ضروري وما هو اختياري، وبين الثوابت التي لا تتغير في العلاقات الدولية وبين العناصر التي تخضع لتمييز وحرية حكمة رجل الدولة.

يأمل المترجمان ان يجد رجال الدولة في هذا الكتاب مفاتيح مهمة عند وضع الاستراتيجيات الكبرى التي ليست حكرا على الدول الكبرى، فالدول الصغيرة والكبيرة يمكنها الاستفادة من القوة الكيّسة واستراتيجياتها. وهو ما من شأنه رفد المكتبة العربية بهذا النوع من الكتب المهمة التي تفتقد إلى هذا النوع من الكتب بهذا المستوى من الاتقان في مجال القوة السياسية، ومن دواعي سرورنا ايضا وضعه في ايدي الباحثين والاكاديمين والمختصين والمنشغلين في الشؤون السياسية خصوصا، والشؤون العالمية عموما.

حتى رجال الدولة اليوم ومن المنظور الاخلاقي – المسؤولية السياسية – يتوجب عليهم فهم ما يجري حولهم وتأثيره على المستوى المحلي والعكس بالعكس، فالتحولات هائلة متسارعة والاستجابات لها قد لا ترتقي لمستوى ما يجري دون فهم دقيق وواعي لمفهوم القوة وانواعه وما يطرأ على المفهوم من تحولات وتغييرات، فتصميم الاستراتيجيات الافضل يقترن عضويا بالادراك السليم للقوة وابعادها المختلفة.

باختصار، من يبحث عن شمولية الفهم للقوة وربطها بالاستراتيجيات الأمثل لادارتها في تحقيق الأمن القومي وتحسين موقعها في تفاعلات العلاقات الدولية وبين الدولية وعبر الدولية، سيجد في هذا الكتاب ما يرنو اليه.

ويعتذر المترجمان مقدماً عن أي سهو أو خطأ غير مقصود، فالترجمة لا تقوم على نقل الكلمات والجمل إلى لغة أخرى فحسب بل هي تنقل معها ثقافة أيضا، لذا حاول المترجمان ما استطاعا من جهد أن يكون ترجمة النص الاصلي بذات الدقة المفاهيمية والمعاني والدلالات التي أرادها المؤلف، وليتجاوز القارئ الكريم عنا في ذلك، علما أن هذا الكتاب هو محاولتنا الأولى في عالم الترجمة، فالمحاولة في ترجمة كتاب بوزن مؤلِف مثل جوزيف ناي الذي يحرّض الوعي في القوة تستحق المجازفة.

المترجمان: د. احمد الحراحشةد. خالد عيسى العدوان

عمان / اربد - نيسان 2017

مقدمة

قال الرئيس باراك أوباما في خطابه الإفتتاحي في سنة 2009: "إن قوتنا تنمو من خلال استخدامها الحصيف وأملنا ينبثق من عدالة مقصدنا ومثال قوتنا والخصائص اللينة للتواضع والسيطرة" وقالت وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون أيضاً: "أن أمريكا لا تستطيع حل جميع المشاكل العالقة لوحدها ولا يستطيع العالم حلها بدون أمريكا ويتوجب علينا استخدام ما يسمى بالقوة الكيّسة أي كل الوسائل المتاحة لدينا"[1]. في بداية عام 2007 طالب وزير الدفاع الأمريكي روبرت جيتس حكومة الولايات المتحدة بتخصيص المزيد من المال والجهد لوسائل القوة الناعمة بما فيها الدبلوماسية، والمساعدة الاقتصادية والإتصالات لأن القوة العسكرية وحدها لا يمكنها حماية المصالح الأمريكية حول العالم. وأشار إلى أن الإنفاق العسكري بلغ أكثر من نصف تريليون دولار سنوياً مقارنة بميزانية وزارة الخارجية البالغة 36 مليار دولار. وقال حرفياً: "أنا هنا من أجل تقوية قدرتنا على استخدام القوة الناعمة ودمجها إيجابياً بالقوة الخشنة"[2] ماذا يعني ذلك؟ كيف ستعمل القوة؟ وكيف تغيرت في القرن الحادي والعشرون؟

للإجابة على هذه الأسئلة، نحن بحاجة إلى فهم أعمق للقوة غير المفهوم التقليدي في العديد من النقاشات الحالية، دعني أقدم مثالين واحد شخصي والآخر عام.

في منتصف السبعينات، وافقت فرنسا على بيع باكستان مصنع لمعالجة الطاقة النووية والذي يمكنها من استخراج البلوتونيوم، مادة ممكن استخدامها إما لأغراض مدنية أو لصنع القنابل وبسبب القلق من إنتشار الأسلحة النووية، حاولت إدارة فوردFord إيقاف المفاعل من خلال بيع باكستان طائرات ذات أداء عالي ولكن باكستان رفضت العرض وحاولت كلاً من إدارتي فورد وكارتر الضغط على فرنسا لإلغاء عملية البيع، ولكن الفرنسيين رفضوا معللين بأن عملية البيع كانت قانونية كونها تستخدم في أغراض مدنية فقط. ولم يتغير الواقع حتى حزيران 1977م، عندما كنت أعمل كمسؤول في سياسة جيمي كارتر لمنع الإنتشار النووي وسمح لي بأن أقدم للمسؤولين الفرنسيين دليلاً جديداً بأن باكستان كانت تحضر سلاحاً نووياً، حدّق إلي أحد أكبر المسؤولين الفرنسيين وأخبرني: إذا كان هذا صحيحاً فإن فرنسا ستجد

طريقاً ما لإلغاء إكمال المفاعل ونتيجة لذلك أوفى بوعده حيث لم يكتمل بناء المفاعل. كيف أنجزت الولايات المتحدة هذه الهدف الأساسي؟ لم يكون هناك أي تهديد ولم تدفع أية مبالغ فلم تستخدم سياسة العصا والجزرة، و تغير السلوك الفرنسي بفضل الإقناع والثقة وكنت حاضراً على ما حدث، هذا نادراً ما ينطبق على نموذج القوة العادية السائدة في العديد من الإفتتاحيات أو في كتب السياسية الخارجية الحديثة التي لا تعتبر الإقناع نوعاً من القوة لأنها بطبيعتها عملية ذكاء وإقناع[3].

في اواخر أغسطس عام 2008، أبدت كلا من الصين وروسيا تضارباً في استخدام القوة. كما كتب المحلل الفرنسي دومنيك موسيDominique Moisi في ذلك الوقت بينما اعتزمت الصين على إستمالة وجذب العالم من خلال العديد من ميدالياتها الأولومبية، أرادت روسيا جذب انتباه العالم من خلال عرض قوتها العسكرية المتفوقة – قوة الصين الناعمة مقابل قوة روسيا الخشنة. استنتج بعض المحللين أن الغزو الروسي لجورجيا يثبت " عدم ملاءمة القوة الناعمة وسيطرة القوة العسكرية الخشنة". بالواقع، أصبحت القصة معقدة لكلا البلدين على المدى الطويل.

إن استخدام روسيا للقوة الخشنة يدحض إدعاءاتها بالشرعية وبث الخوف وعدم الثقة في معظم دول العالم، حيث أصبح الجيران الأوروبيون قلقون والنتيجة المباشرة كانت إبطال بولندا لمقاومتها لنظام مصادر الصواريخ الباليستية الأمريكية، فعندما ناشدت روسيا دعماً لسياستها بجورجيا من أعضاء منظمة شنغهاي للتعاون قامت الصين وغيرها بسحب دعمها لها، واستنتج تحليل آخر بعد عام من ذلك "بأن طلب روسيا من جيرانها لم يكن له صدى مثالي، حيث قدمت نموذجاً جاذباً لجيرانها سياسياً واقتصادياً. و ستتعلم الأجيال الشابة اللغة الروسية لأنهم رغبوا بذلك و جيرانها سيتنافسون من أجل الدخول معها (روسيا) في تحالفات بعد انهيار الاتحاد السوفييتي "، و أستنتج المحلل الروسي أليكس موخين بأن:"الحب الذي يشترى بالمال لن يدوم طويلاً، أي إن الحب مدفوع الثمن لا يمكن الوثوق به"، في المقابل أنهت الصين شهر أغسطس بقوتها الناعمة التي تعززت من خلال نجاحها على منصة الألعاب الأولومبية في أكتوبر عام 2007. وصرّح الرئيس هوجنتاو عن عزم الصين على زيادة قوتها الناعمة ، والأولمبيات كانت جزءاً مهماً من تلك الاستراتيجية، ومن خلال إنشاء عدة مئات من المعاهد الكونفوشية لتعزيز الثقافة الصينية حول العالم، وزيادة البث الإذاعي الدولي وجذب الطلبة الأجانب لجامعاتها وعملت الصين عدة استثمارات في القوة الناعمة حيث أشارت إستطلاعات الرأي إلى زيادة في سمعتها الدولية ومع إقتران نمو قوتها الخشنة hard power فإن قوتها الناعمة ما زالت جاذبة بشكل ملحوظ، وحاولت الصين استخدام القوة الكيّسة لتغطية فكرتها "بنشر السلام" ونتيجة لذلك تقود توازناً تعويضياً للقوة.

القوة الأمريكية في القرن الحادي والعشرين

وعموما بينما تعثر الاقتصاد الأمريكي استمر الاقتصاد الصيني في النمو في الأزمة المالية العالمية بين عامي 2008 – 2009 حيث أطلق الكتاب الصينيون سيلاً من التعليقات عن ضعف الولايات المتحدة، وأدعى أحد الخبراء بأن أعلى نقطة لإنهيار قوة الولايات المتحدة كانت عام 2000. ولم يقل الصينيون وحدهم هذه العبارات، ففي استطلاع للرأي بمركز Pew للأبحاث عام 2009 اعتقد الأغلبية أو الأكثرية في ثلاثة عشر من خمس وعشرين بلداً أن الصين ستحل محل الولايات المتحدة كقوة عظمى تقود العالم، حتى أن مجلس الاستخبارات القومي الأمريكي توقع بأن الهيمنة الأمريكية ستزول في عام 2025. وقال الرئيس الروسي ديمتري ميدفيديف أن الأزمة المالية عام 2008 هي إشارة إلى قرب نهاية الهيمنة الأمريكية في قيادة الكون وحتى المراقب المتعاطف، القائد الكندي المعارض مايكل ايقناتيف أقترح على كندا أن تنظر إلى ما بعد أمريكا الشمالية الآن وأن "ذروة سيطرة الولايات المتحدة وهيمنتها على العالم قد اوشكت على النهاية".

كيف بإمكانها معرفة ماذا إذا كانوا على صواب أم لا ؟ هذا السؤال قد حيرني لمدة عقدين من الزمن، وهذا الكتاب هو ذروة اكتشافي لمصادر ومسار القوة الأمريكية: للإجابة على هذا السؤال. نحن بحاجة لفهم ما نعنيه جيداً عندما نتكلم عن القوة وكيف تتغير تحت ظروف الثورة المزدهرة في تكنولوجيا المعلومات والعولمة في القرن الحادي والعشرون ونحن بحاجة لتجنب بعض المزالق.

أولاً: يتوجب علينا أن نأخذ بعين الاعتبار الاستعارات الخاطئة للانحدار الأساسي، فالدول ليست مثل البشر الذين تمتد حياتهم لفترة متوقعة، فعلى سبيل المثال بعدما فقدت بريطانيا مستعمراتها الأمريكية في نهاية القرن الثامن عشر شبه هوراس وولبول Horace Walpole الانكماش البريطاني ببلاد غير مهمة مثل الدنماراك أو ساردينيا. لقد فشل بالتنبؤ بأن الثورة الصناعية أعطت بريطانيا قرناً ثانياً من الهيمنة العظمى. واستمرت سيطرة روما لأكثر من ثلاثة قرون بعد ذروة القوة الرومانية حتى ذلك الحين لم تستسلم روما من قبل لقيام دولة أخرى ولكنها ماتت ألف ميتة وتقطعت أوصالها من قبل العديد من القبائل البربرية. بالفعل إن كل التوقعات الراجئة للصين والهند أو البرازيل ستتخطى الولايات المتحدة في العقود القادمة، وان التهديدات العظمى قد تأتي من البرابرة المحدثين والأشخاص الفاعلين الذين لايملكون دول. وأيضاً كما سنرى أن الانتقال الكلاسيكي للقوة بين الدول العظمى قد يكون أقل إشكالا من وجود الأشخاص الذين ليس لهم دول. وفي عالم يرتكز على المعلومات الحاسوبية غير الموثوق بها، فإن إنتشار القوة قد يكون تهديداً أعظم من إنتقال القوة.

حتى على مستوى أساسي، ماذا سيعني سيطرة القوة في عصر المعلومات العالمي في القرن الحادي والعشرون؟ المزلق الثاني هو الخلط بين القوة والموارد التي تمتلكها الدول ولتحديد تركيزنا فقط على الدول. ما هي الموارد التي ستنتج القوى؟ في القرن السادس عشر أوصلت سيطرة المستعمرات ومليار الذهب أسبانيا للقمة.

وفي القرن السابع عشر استفادت هولندا من التجارة والمال، وفي القرن الثامن عشر استفادت فرنسا من عدد سكانها الكبير وجيوشها الضخمة، وفي القرن التاسع عشر استندت قوة بريطانيا على صادراتها في الثورة الصناعية وعلى بحريتها. تقول الحكمة التقليدية دائماً بأن الدول ذات الجيش الأكبر تسود ولكن في عصر المعلومات قد تكون الدولة أو (غير الدول) لديها أفضل قصة للنجاح. و كما سوف نرى في الفصل الخامس، توفر الثورة المعلوماتية والعولمة موارد جديدة من القوة للفاعلين من غير الدول، ففي 11 أيلول 2001 قتل الفاعلين من غير الدول العديد من الناس في نيويورك أكثر مما قتلت دولة اليابان في Pearl Harbor في عام 1941 هذا يسمى بخصخصة الحرب. اليوم يبدو ان قياس ميزان القوى أصعب بكثير من تطويرنا للاستراتيجيات الناجحة للبقاء في هذا العالم الجديد. إن معظم الاسقاطات الحالية في تعبير ميزان القوى العالمي ترتكز على عامل واحد – اسقاطات النمو في إجمالي الناتج المحلي لعدة دول. و أغفلت هذه الاسقاطات الأبعاد الأخرى للقوة التي نوقشت في هذا الكتاب، حيث لم تذكر صعوبات دمج الأبعاد المختلفة في استراتيجيات ناجحة.

القوة الكيّسة Smart Power

القوة الكيّسة هي دمج قوة الإكراه الخشنة مع القوة اللينة للإقناع والجذب. و القوة الكيّسة هي ليست حلاً لكل المشاكل، فعلى الرغم من أن ديكتاتور كوريا الشمالية Kim Jong الثاني شاهد أفلام هوليود، الا ان ذلك كان له الأثر البسيط على برنامج كوريا الشمالية النووي. ولم تجدي القوة الكيّسة نفعاً مع حكومة طالبان لإيقاف دعمها للقاعدة في التسعينات، فأستلزم الأمر قوة عسكرية في عام 2001 لإيقاف ذلك. و لتوضيح هذه النقطة في كتابي القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة العالمية والذي نشر عام 2004 قدمت مصطلح "القوة الكيّسة" للإشارة إلى دمج القوة الخشنة والناعمة في استراتيجيات ناجحة. بعد عدة سنوات ترأسنا أنا وريتشارد أرميتاج لجنة القوة الكيّسة كممثلين للحزب في مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، خلصت اللجنة إلى أن صورة وتأثير أمريكا انحدرت في السنوات الماضية، وأن على الولايات المتحدة أن تتحرك من تصدير الخوف إلى بث

التفاؤل والأمل. لم تكن لجنة القوة الكيّسة لوحدها في هذا الاستنتاج وانضم الآخرون للدعوة الى استراتيجيات القوة الكيّسة.

البنتاغون هو الذراع الأفضل تدريباً والأكثر موردا للحكومة الأمريكية، لكن هناك محددات على ما تستطيع القوة العسكرية تحقيقها لوحدها. إن تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان وتطوير المجتمع المدني لا يمكن معالجتها بقوة السلاح. و صحيح أن الجيش الأمريكي لديه قوة قتالية فاعلة، لكن اللجوء إلى البنتاغون كونها تستطيع تحقيق العديد الأشياء يقود الى صورة العسكرة المبالغ فيها في السياسة الخارجية. و المسؤولين العسكريون الكبار يفهمون ذلك. قال الأدميرال مايك مولين Mike Mullen رئيس هيئة الأركان المشتركة، حرفياً "طالب الوزراء كلينتون وجيتس Gates بالمزيد من الدعم والتركيز على قوتنا الناعمة وأنا لا أتفق معهما. هل علينا اختيار بذل مزيداً من الجهد الأمريكي اليسير من خلال قواتنا؟ سنتوقع رؤية هذا التأثير يتلاشى مع الوقت. و القوة الكيّسة هي ليست ببساطة "القوة الناعمة" فالقوة الكيّسة تشير إلى القدرة على الدمج بين القوة الخشنة والناعمة في استراتيجيات فاعلة و في سياقات مختلفة.

سياقات القرن الحادي والعشرين

تعتمد القوة دائماً على السياق، فالطفل الذي يحكم مباراة في الملعب ربما يصبح متقاعساً عندما يقرع جرس فترة الاستراحة و من ثم يتغير السياق إلى غرفة صفية بغاية الترتيب. و في منتصف القرن العشرين سأل جوزيف ستالين Josef Stalin مستهزئا عن عدد الانقسامات التي يمتلكها البابا، وفي سياق الأفكار وبعد خمس عقود بقيت البابوية، وزالت إمبراطورية ستالين.

تتوزع اليوم القوة في العالم إلى نموذج يمثل لعبة شطرنج معقدة ثلاثية الأبعاد. على قمة السطح توجد القوة العسكرية لوحدها، أحادية القطب. ومن المحتمل أن الولايات المتحدة ستهيمن لبعض الوقت. و في منتصف لوحة الشطرنج، تكمن القوة الاقتصادية كقوة ذات الأقطاب المتعددة لأكثر من عقد. لذا تزداد اهمية كل من الولايات المتحدة، و أوروبا، واليابان والصين كلاعبين أساسيين مع الآخرون. فإقتصاد أوروبا أكبر من اقتصاد أمريكا. وفي أسفل لوحة الشطرنج هي مجال العلاقات الدولية التي تعبر الحدود بعيدا عن سيطرة الحكومة وتشمل أيضاً الفاعلين من غير الدول، والمبالغ المالية المحولة الكترونية والتي قد تكون أكبر من أغلب الميزانيات الوطنية كحد أقصى، والارهابيون يهربون الأسلحة و القراصنة يهددون أمن شبكات الحاسوب. وقد تشمل أيضاً قاعدة الشطرنج هذه تحديات للكثير من الدول مثل الأوبئة والتغير المناخي. وفي قاع لوحة الشطرنج تنتشر القوة على نحو واسع،

ومن غير المناسب هنا الحديث عن أحادية أو متعددة الأقطاب، السيطرة أو الكليشيهات الأخيرة التي يستخدمها القادة السياسيين والنقاد في خطاباتهم ليس له معنى.

حدث تغيران عظيمان في القوة في هذا القرن وهما: تحول للقوة بين الدول وإنتشار القوة بعيداً عن كل الدول إلى الفاعلين من غير الدول، حتى عقب الأزمة المالية والاستمرار بسباق التغير التكنولوجي قدما نحو العولمة، ولكن الآثار السياسية ستكون مختلفة في عالم الدول الفاعلة وعالم الفاعلين من غير الدول. إن العامل المهم في سياسات الدول هو استمرار عودة آسيا. ففي عام 1750 كان لدى آسيا نصف سكان العالم ونصف الانتاج. وفي عام 1900 بعد الثورة الصناعية في أوروبا وأمريكا، انكمشت حصة آسيا إلى خمس إنتاج العالم. وفي عام 2050 ستعود آسيا إلى إنتاج حصتها التاريخية. إن تزايد قوة الصين والهند قد يخلق نوعاً من عدم الاستقرار ولكنها مشكلة لها أسبقيات، وبإمكاننا التعلم من التاريخ حول كيفية تأثير سياساتنا على النتائج. قبل قرن من الزمن أدارت بريطانيا تزايد القوة الأمريكية بدون أي صراع ولكن فشل العالم في إدارة تزايد القوة الألمانية الأمر الذي ادى إلى حربين عالميتين مدمرتين.

وفي السياسة العابرة للقومية – أسفل رقعة الشطرنج – خفضت الثورة المعلوماتية تكاليف الحوسبة والإتصال بشكل كبير، حيث كان قبل أربعين سنة، استمرار الاتصالات الكونية ممكن ولكنها كانت مكلفة وكانت مقتصرة فقط على الحكومات والشركات. اما اليوم، فأصبحت هذه الإتصالات متاحة مجاناً لأي شخص بمجرد دخوله كافيه الانترنت. لقد انخفضت حواجز الدخول في عالم السياسية، والفاعلين من غير الدول طفت على السطح. وسبب القراصنة ومجرمين الشبكات خسائر بمليارات الدولارات للحكومات والأعمال. وانتشر الأوبئة من خلال الطيور أو المسافرين على الطائرات والتي من الممكن أن تقتل عدد أكبر من الناس الذين أبيدوا في الحرب العالمية الأولى والثانية، والتغير المناخي قد يكلف مبالغ مالية ضخمة، وهذه هي السياسة العالمية الجديدة والتي لدينا خبرة قليلة بها.

إن المشكلة لجميع الدول في القرن الحادي والعشرون هي إن هناك الكثير من الأشياء خارج السيطرة حتى للدول القوية جداً، بسبب انتشار القوة من الدول إلى الفاعلين من غير الدول. وعلى الرغم من إن الولايات المتحدة عملت جيداً على المقاييس العسكرية، بيد أن ما يجري في العالم ممكن أن يؤدي إلى الفشل في السيطرة عليها، وتحت تأثير الثورة المعلوماتية والعولمة تتغير السياسة العالمية لدرجة أن الأمريكيون لا يستطيعون تحقيق كل أهدافهم الدولية لوحدهم. فعلى سبيل المثال، الاستقرار المالي الدولي هو ضروري لإزدهار الأمريكيين، ولكن الولايات المتحدة بحاجة إلى تعاون الآخرون لتحقيق ذلك. إن التغير المناخي الكوني أيضاً له

تأثير على جودة الحياة، ولكن لا تستطيع الولايات المتحدة حل هذه المشكلة لوحدها. وفي عالم أصبحت حدوده عرضة للاختراق أكثر من ذي قبل لأي شيء مثل المخدرات والأمراض المعدية والإرهاب. ينبغي على الدول أن تسعى الى حشد تحالفات دولية، وبناء مؤسسات من أجل التصدي للتهديدات والتحديات المشتركة.

وهذا يعني أن القوة أصبحت لعبة رابحة. حيث لم يعد كافيا التفكير فقط بفرض القوة على الآخرين. ولكن يجب على الدول التفكير بالقوة لتحقيق الأهداف التي تشمل القوة مع الآخرين. بالعديد من القضايا الدولية، فإن تقوية الآخرين قد تساعدنا على إنجاز أهدافنا وفي هذا العالم، أصبحت الشبكات والوصول إليها مصدراً مهماً للقوة ذات الصلة.

الذكاء السياقي، وهو القدرة على فهم البيئة المتطورة والإستفادة من الإتجاهات، سيصبح المهارة المهمة التي ستمكن القادة من قلب موارد القوة إلى استراتيجيات ناجحة. وسنحتاج إلى الذكاء السياقي إذا اردنا أن نفهم بأن مشكلة القوة الأمريكية في القرن الحادي والعشرين هي لم تعد واحدة من أسباب التراجع ولكنها كانت عدم إدراك حقيقة أن البلد الاكبر في العالم بات عاجزا عن تحقيق أهدافه بدون مساعدة الآخرين، و هذا بحاجة إلى فهم أعمق للقوة، كيف تتغير وكيف تبنى استراتيجيات القوة الكيّسة. وهذا سيحتاج إلى سردية متطورة أكثر من القصص الكلاسيكية عن صعود وهبوط القوة العظمى. و من المحتمل أن تبقى الولايات المتحدة القوة الأكبر في القرن الحادي والعشرين ولكن هذا لا يعني السيطرة. إن القدرة على الحصول على النتائج التي تريد تستند على سردية جديدة للقوة الكيّسة، ويجب على الأمريكان التوقف عن طرح أسئلة مثل من هو رقم واحد والاستمتاع بسرديات السيطرة وأن يبدأوا بطرح أسئلة عن كيفية دمج الوسائل المختلفة للقوة في استراتيجيات كيّسة للقوة، وليس مجرد قوة متفوقة على الأمم الأخرى. إن التفكير بشكل أكثر وضوحاً حول القوة و وتحفيز هذه السردية بشكل أوسع هما هدفا هذا الكتاب.

حاولت أن أكتب كتاباً قصيراً في أسلوب يصل إلى ذكاء القارئ بكل يسر أكثر من استهداف جهمور الأكاديميين، وأستخدمت بنية تحليلية دقيقة مقرونة بالحواشي. وحيث أنني مستمر بشرحي لمستقبل القوة الأمريكية، حاولت أن أوضح بعض المفاهيم بطريقة عملية للدول الأخرى. ما هي مشاكل تحويل موارد القوة الى استراتيجيات تنتج النتائج مرغوبة؟ ما هي مشاكل "التمدد الامبريالي الزائد " في الأهداف الدولية ومشاكل تعبئة الموارد المحلية؟ كيف يتم الموازنة بين الاثنين؟ كيف تتغير الأبعاد المختلفة للقوة في هذا القرن؟ وماذا يعني هذا التغيير لتعريف استراتيجية النجاح؟ ما الذي سيحدث للقوة الأمريكية والقوة الصينية وقوة الفاعلين من غير الدول في عصر الفضاء الاليكتروني. لا يملك أحد كلمة الفصل على مفهوم القوة

المتنازع عليه، لأننا لا يمكننا تجنب الحديث عنه، وأسعى لتقديم المزيد من النقاش الواضح ومنظور أشمل برؤى استراتيجية، وهذا سيكون القوة الكيّسة.

الجزء الأول

أنواع القوة

الفصل الأول

ما هي القوة في الشؤون العالمية؟

بالنسبة لمفهوم يستخدم على نطاق واسع، إن مفهوم القوة محير ويصعب قياسه. ولكن مثل هذه المشاكل لا تجعل المفهوم بدون معنى. القليل منا ينكر أهمية الحب حتى إذا لو لم نستطعْ قول "أحبك 3. 6 مرات أكثر مما أحب شيئاً آخر". نحن نمارس القوة مثلما نمارس الحب في حياتنا اليومية، ولها آثار حقيقية على الرغم من عدم قدرتنا على قياسها بدقة. و يميل المحللين أحياناً إلى اعتبار المفهوم غامضاً وغير دقيق ولكن هناك صعوبة بإستبداله.

قارن الفيلسوف البريطاني الرائعBertrand Russell دور القوة في العلوم الإنسانية بمركزية مفهوم الطاقة بالفيزياء، ولكن المقارنة كانت مضللة. حيث يستطيع الفيزيائيون أن يقيسوا علاقات الطاقة والقوة بين الأشياء غير الحية بدقة، لكن القوة تشير إلى العلاقات العابرة بين البشر والتي يتغير شكلها تحت ظروف مختلفة. و جادل الآخرون أن القوة للسياسة هي كالمال للاقتصاد وهذا التشبيه أيضاً يضللنا. فالنقود مصدر سيوله وممكن استبداله، وقد تستخدم لشراء العديد من السلع ولكن الموارد التي تنتج القوة في علاقة واحدة أو سياق ربما ينتجها في سياق آخر. بإمكانك استخدام النقود في سوق الاسكادا (سوق الخضراوات) أو في مزاد على الانترنت ولكن القوة العسكرية واحدة من أهم موارد القوة الدولية. بإمكانها أن تحقق النتائج التي تريد في معركة بإستخدام الدبابات ولكن ليس على الانترنت.

على مرّ السنين حاول العديد من المحللين أن يثبتوا معادلات تستطيع تحديد كمية القوة في الشؤون الدولية، فعلى سبيل المثال كان Ray Cline أعلى مسؤول في وكالة الاستخبارات الأمريكية CIA و كانت وظيفته هي إخبار القادة السياسيين عن توازن القوة بين الأمريكان والسوفييت أثناء الحرب الباردة. حيث أثارت آراءه القرارات السياسية التي شملت مخاطرات كبيرة ومليارات الدولارات. في عام 1977م نشر استقطاب للمعادلة التي استخدمها في حساب القوة:

القوة المدركة = (عدد السكان + المنطقة + الاقتصاد + القوة العسكرية) x (الاستراتيجية + الإرادة).

أستنتج بعد إدخال الأرقام لمعادلته بأن الاتحاد السوفييتي أقوى بمرتين من الولايات المتحدة. بالطبع كما نعلم الآن، لم تكن هذه المعادلة مؤشر جيد على النتائج. ففي أقل من عقد من الزمن إنهار الاتحاد السوفييتي وأعلن النقاد بأن الولايات المتحدة أصبحت القوة العظمى الوحيدة في عالم احادي القطبية.

في السنوات السابقة، أصبح هناك جهد آخر لخلق مؤشر القوة ويشمل موارد الدولة (التكنولوجية، المشروع، الإنسان، رأس المال، القوة الجسمية) والأداء الوطني (القيود الخارجية، البنية التحتية، الأفكار) وكيف ان هذه تحدد القدرة العسكرية والكفاءة القتالية)[4] تخبرنا هذه الصيغة عن القوة العسكرية النسبية، ولكن ليس عن كل أنواع القوة النسبية. وعلى الرغم من أن القوة العسكرية الفاعلة تبقى واحدة من موارد القوة الأساسية الفاصلة، كما سنشاهد في الفصل القادم، تبقى واحدة من موارد القوة الأساسية في الشؤون الدولية، إلا أن العالم لم يعد مقيدا كما كانت أوروبا في القرن التاسع عشر عندها استطاع المؤرخون أن يعرفوا "القوة العظمى" بأنها متمثلة في الشخص الذي ينتصر في الحرب[5].

إن القوة العسكرية والكفاءة القتالية لا تخبرنا الكثير عن النتائج، مثلا في عالم المال أو التغير المناخي. ولا تخبرنا أيضاً عن قوةالفاعلين من غير الدول. بالمفهوم العسكري، القاعدة هي عبارة قزم مقارنة بالعملاق الأمريكي، ولكن أثر الأرهابيين يعتمد على حجم قواتهم أكثر من الآثار المصطنعة لأفعالهم وسردياتهم، وردات فعلهم المبالغ فيها التي ينتجوها. في هذا المعنى، الإرهاب مثل رياضة الجودتسو التي يستخدم فيها اللاعب الضعيف قوة الأكبر ضده. فهذه الديناميكية لا يمكن احتسابها من خلال الأرقام القياسية المثالية للقوة العسكرية.

في بعض مواقف المقايضة، كما أشار Thoma Schelling إن الضعف والتهديد الذي سوف يفقده الشريك بإمكانه أن يكون مصدر لقوة المقايضة[6]، فالمدين المفلس الذي يملك 1. 000 دولار لديه قوة أقل، ولكن إذا إمتلك مليار دولار فإن ذلك المدين ربما يملك قوة مراهنة -واكبر دليل على ذلك مصير المؤسسات التي حكم عليها بأنها من الصعب أن تفشل في الأزمة المالية عام 2008. رئيس كوريا الشمالية Kim Jong II ربما يكون القائد العالمي الوحيد القادر على جعل بكين تبدو ضعيفة... قال الدبلوماسيين إن السيد Kim لعب بوقاحة على المخاوف الصينية. إذا لم يضخ الصينيون المساعدات في اقتصاده المتعثر، فإن عليهم أن يواجهوا تدفق اللاجئين عبر الحدود وربما وقوع اضطرابات[7].

إن أية محاولة لتطوير مؤشر فردي للقوة محكوم عليها بالفشل، إلا أن القوة تعتمد على العلاقات البشرية التي تتباين في سياقات مختلفة[8]. بينما تستخدم النقود لقياس القوة الشرائية عبر مختلف الأسواق، إلا أنه لا يوجد معيار قيمة بإمكانه أن يلخص كل العلاقات والسياقات لإنتاج مجموع قوة يتفق عليه الجميع[9].

تعريف القوة

مثل العديد من الأفكار الأساسية، فإن مفهوم القوة غير متفق عليه، حيث لا يوجد هناك تعريف واحد متفق عليه من قبل كل الذين يستخدمون الكلمة، واختيار الناس للتعريف يعكس مصالحهم وقيمهم. فالبعض يعرّف القوة على أنها القدرة على عمل أو مقاومة تغييراً، والآخرون يعرفونها على أنها القدرة على الحصول على ما نريد[10]. وهذا التعريف الفضفاض للقوة يشمل القوة الخارقة وكذلك ممارسة القوة على الناس الآخرين: ولأن إهتمامي بالأحداث والسياسات، فالمكان الأفضل للبدء منه هو القاموس، الذي يخبرنا بأن القوة هي المقدرة على عمل أشياء وفي المواقف الاجتماعية التأثير على الآخرين للحصول على النتائج التي نريد [11]. فبعض الناس يسمون ذلك تأثيراً ويميزون بين القوة والتأثير ولكن هذا مضلل لأن القاموس يعرف المصطلحين على أنهما متقاطعين.

هناك عدة عوامل تؤثر على قدرتنا على الحصول على ما نريد، فنحن نعيش في شبكة من القوة الاجتماعية المتوارثة، فالبعض منها غير مريحاً والبعض الآخر غير مباشر وأحياناً يسمى "بنائياً". ارغب في تعريف و تحديد بعض هذه القيود والقوى أكثر من الإهتمامات الأخرى. فعلى سبيل المثال، فمن خلال دراسته للحضارات جادل العالم السياسي Peter katzenstein بأن قوة الحضارات هي مختلفة عن القوة داخل الحضارات. فالجهات الفاعلة في الحضارات تمتلك القوة الخشنة والناعمة. وتعمل القوة الاجتماعية تحت المستوى السلوكي من خلال تشكيل قواعد اجتماعية أساسية وأنظمة المعرفة والبيئة العامة[12]. فعلى الرغم من أهمية قوى البنية الاجتماعية، إلا أننا وللأغراض السياسة نريد أن نفهم ما يستطيع ان يفعل كل من الفاعلين أو العملاء في مثل هذه المواقف[13]. فالحضارات والمجتمعات هي ليست محصنة والقادة الفاعلون يحاولون تشكيل قوى اجتماعية كبيرة بدرجات مختلفة من النجاح. وكما قال المنظر الألماني المشهور Max weber نحن نريد معرفة احتمالية أن الفاعل في العلاقة الاجتماعية بإمكانه تنفيذ إرادته[14].

حتى عندما يكون التركيز على جماعات فاعلة أو عملاء محددين، لا يمكننا القول بأن الفاعل "لديه قوة" بدون أن نحدد بأن القوة هي "عمل ماذا؟"[15]. يجب أن نحدد من هو المعني في علاقة القوة (مدى القوة) وكذلك ما هي المواضيع المعنية (نطاق القوة)، فعلى سبيل المثال البابا لديه القوة على بعض المسيحيين ولكن ليس على الآخرين (مثل البروتستانت) وحتى بين الكاثوليك، لديه الرغبة بإمتلاك القوة على كل قراراتهم الأخلاقية ولكن بعض معتنقي المذهب يرفضون سيطرته على بعض المواضيع (مثل سيطرة الميلاد أو الزواج خارج الكنيسة). لذلك، إن القول بأن

البابا لديه قوة يتطلب منا تحديد سياق (المدى والمجال) للعلاقة بين البابا وأي فرد آخر.

فالمختل عقلياً ربما يملك القوة لقتل وتدمير الغرباء عشوائياً، ولكن ليس القوة لإقناعهم. فبعض الأفعال التي تأثر على الآخرين تحقق نتائج مفضلة وقد تكون ببساطة تدميرية ولا بعيدة عن ما يفكر فيه الضحية، فعلى سبيل المثال قتل Pol Pot ملايين المواطنين الكمبوديين. قال البعض إن هذا الاستخدام للعنف لا يعتبر قوة لأنه لم يكن هناك علاقة تبادلية، ولكن ذلك يعتمد على السياق والحافز. فإذا كان حافز الجهات الفاعلة سادي صرف أو إرهابي، فإن استخدام العنف يتلائم مع تعريف القوة كتأثير على الآخرين لكي تحصل الجهة الفاعلة ماعلى تريد. ومع ذلك فإن الكثير من علاقات القوة تعتمد كثير على ماذا يعتقد الضحية. فالديكتاتور الذي يرغب بمعاقبة شخص منشق ربما قد يكون مخطئاً إذا اعتقد أنه يمارس القوة إذا كانت المنشقة تبحث عن الإستشهاد من اجل ان تعزز قضيتها. ولكن إذا أراد الديكتاتور ببساطة أن يدمر المنشق فإن نواياها لا تعني شيئاً لقوته.

غالباً الأفعال قد يكون لها نتائج قوية غير مقصودة، ولكن من وجهة نظر سياسية، نحن مهتمون بالقدرة على إنتاج نتائج مرغوب بها، فإذا قتل جندي من قوات حلف شمال الأطلسي طفلاً أفغانياً برصاصة طائشة، فيكون لديه القوة على التدمير ولكن ليس على تحقيق هدفه المنشود. فالغارة الجوية التي تقتل متمرداً واحداً، والعديد من المواطنين قد يكون لها قوة عامة للتدمير، ولكن من الممكن أن يكون لها نتائج عكسية سياسية مثل مكافحة التمرد. إن أعمال أي بلد ذي اقتصاد قوي ربما يكون لها آثار غير مقصودة قد تسبب الأذى المفاجيء (أو الثروة) في بلد صغير[16].

مرة أخرى، إذا كانت الآثار غير مقصودة، فإن هناك قوة قد تؤذي (أو تفيد) لكنها ليست قوة لتحقيق النتائج المنشودة، فالكنديون دائماً يتذمرون بأنهم يعيشون بجانب الولايات المتحدة مثل النوم مع فيل. من وجهة نظر كندية، النوايا غير مهمة وهي قد تؤذي إذا تدحرج الوحش. ولكن من وجهة نظر سياسية، النوايا مهمة بالحصول على النتائج المنشودة[17]. ويعتمد مفهوم القوة وجهة نظر سياسية على سياق محدد ليخبرنا من حصل على ماذا وكيف، أين ومتى[18]

يجد السياسيون المتمرسون والناس العاديون غالباً هذه الأسئلة عن السلوك والحافز صعبة جداً وغير متوقعة. وتحكم التعريفات السلوكية على القوة من خلال النتائج التي تحدد بعد الفعل (الذي يسميه الاقتصاديون ارتجاعي) وليس قبل الحدث (سلفا)، ولكن صانعي السياسة يريدون توقعات مستقبلية لكي ترشد أفعالهم. لذلك هم باستمرار يعرفون القوة ببساطة من خلال الموارد التي تحقق النتائج. ومن خلال التعريف الثاني للقوة كموارد، لذا يعتبر البلد قوياً إذا كان يملك عدد سكان كبير، وأرض وموارد طبيعية، وقوة اقتصادية وقوة عسكرية وثبات اجتماعي. إن فائدة

التعريف الثاني والتي يجعل القوة تبدو و كأنها ملموسة وقابلة للقياس ومتوقعة- هي دليل الحدث. فالقوة بهذا المعنى هي مثل امتلاك الأوراق القوية في ورق اللعب. ولكن هذا التعريف لديه مشاكل أساسية. فعندما يعرّف الناس القوة كمرادف للموارد التي ربما تنتج النتائج، فإنهم غالباً ما يواجهون مفارقة أن أولئك المفعمين بالقوة لا يحصلون دائماً على النتائج التي يريدون.

لا يمكن إنكار أهمية موارد القوة. فالقوة تنتقل من خلال الموارد سواء كانت ملموسة أو غير ملموسة. فالناس يميزون الموارد إذا أظهرت أعلى الأوراق في لعبة البوكر، فالآخرون سيكفون أيديهم بدلاً من مواجهتك، و لكن موارد القوة التي تنجح في لعبة ما ربما لا تساعد في لعبة أخرى مطلقاً. فإمتلاك كرت بوكر قوي قد لا يربح إذا كانت اللعبة مشتركة. حتى لو كانت لعبة بوكر. إذا لعبت أعلى الأوراق بطريقة غير محكمة، أو وقعت ضحية الخداع والتضليل فستخسر. تحول القوة – الحاصلة من الموارد للنتائج السلوكية – هومتغير وسيط حاسم. فالحصول على موارد القوة لا يضمن وصولك دائماً للنتيجة التي تريدها. فعلى سبيل المثال. بالنسبة الموارد، كانت الولايات المتحدة أقوى بكثير من فيتنام ولكنها خسرت الحرب، إن تحول الموارد إلى قوة مدركة بمعنى الحصول على النتائج المرغوبة يحتاج إلى استراتيجيات منظمة بشكل كبير ومهارة القيادة، الشيء الذي أسميه القوة الكيّسة – فالاستراتيجيات غالباً ما تكون غير ملائمة والقادة غالباً ما يخطئون في إصدار الأحكام.

على الرغم من أن تعريف القوة من حيث الموارد هو مختصر، ذلك أن صانعي السياسة يجدونه مفيداً. بشكل عام، البلد الموهوب بموارد القوة من المحتمل أن يؤثر على بلد أضعف ويكون أقل اعتماداً على الاستراتيجية الأمثل أكثر من غيرها. فالبلدان الصغيرة أحياناً ربما تحصل على النتائج المنشودة لأنهم يختارون صراعات صغيرة أو يركزون بشكل اختياري على عدة أمور. ففي الصراعات المباشرة لا يمكن أن تتوقع أن تنتصر فنلندا على روسيا[19].

كخطوة أولى في أية لعبة، من الأفضل البدء بتحديد من يملك الورق الأقوى وكم قطعة نقود يملك. لذلك تتساوى الأهمية للسياسيين الذي يملكون الذكاء النسبي لفهم ما هي اللعبة التي سيلعبونها. ما هي الموارد التي تقدم أساساً أفضل لسلوك القوة في سياق محدد؟ فلم يكن النفط مصدر ملفتاً للقوة قبل العصر الصناعي، ولم يكن اليورانيوم مهماً قبل العصر النووي. ومن وجهات النظر الواقعية التقليدية للشؤون الدولية، كانت الحرب هي اللعبة الأساسية التي يتم لعب أوراق السياسة الدولية فيها. فعندما تكون جميع أوراق اللعب على الطاولة ستكون تقديرات القوة مثبتة أو غير مثبتة. ولكن عبر قرون عندما استخدمت التكنولوجيا، تغيرت أغلب مصادر القوة للحرب. بالإضافة إلى زيادة عدد المفاهيم في القرن الحادي والعشرون، لم تكن الحرب هي الحكم المطلق.

لذلك، رفض الكثير من المحللين مدخل " عناصر القوة القومية " كونها مضللة ولا ترقى إلى مستوى الطريقة السلوكية التي أصبحت شائعة في تحليل العلوم الاجتماعية في نهاية النصف الثاني من القرن العشرين. و وبالمعنى الدقيق للكلمة فإن المشككون على حق. فموارد القوة هي ببساطة المواد أو المركبات الأولية الملموسة وغير الملموسة التي تقوم عليها علاقات القوة، وسواء كانت مجموعة من الموارد تنتج النتائج المنشودة أو لا يعتمد على السلوك في السياق. فالدافع هنا ليس علاقة القوة[20]. فمعرفة قوة الأحصنة او عداد السرعة في المركبة لا يخبرنا إذا كانت السيارة ستصل إلى الاتجاه المطلوب.

و من جانب عملي، إن النقاش حول القوة في الشؤون الكونية يتطلب كلا التعريفين[21]. إن العديد من المصطلحات التي ستخدمها يومياً مثل "القوة العسكرية" و "القوة الاقتصادية" هما مصطلحات هجينة تتكون من الموارد والسلوكيات. إذا كان الحال كذلك يجب علينا أن نحدد فيما إذا كنا نتحدث عن التعريف السلوكي للقوة أو التعريف الذي يرتكز على المورد. ويجب أن ندرك العلاقة الناقصة بينهما، فعلى سبيل المثال عندما يتحدث الناس عن نشوء قوة الصين أو الهند، فإنهم يشيرون إلى عدد السكان الكبير وزيادة الموارد الاقتصادية والعسكرية لهذه الدول. ولكن، إذا كانت القوة التي تقتضي ضمناً هذه الموارد فبإمكانها فعلاً أن تتحول إلى نتائج مرغوب فيها ستعتمد على السياقات وعلى مهارة الدولة في تحويل الموارد إلى استراتيجيات التي من شأنها إحداث النتائج المرغوبة. إن هذه التعريفات المختلفة يتم تلخيصها في الشكل 1. 1 ويوضح الشكل أيضاً بوضوح التعريف وتعني القوة فيه القدرة على تغيير سلوك الآخرين لإحداث النتائج المرغوبة.

الشكل 1. 1: القوة كموارد والقوة كنتائج سلوكية

القوة تعرف كموارد

المهارة السياق

النتائج المرغوبة ← استراتيجية التحويل ← الموارد = القوة

القوة تعرف كنتائج سلوكية

النتائج المرغوبة ← بوسيلة ← إعادة شيء ← تؤثر على الآخرين = القوة

(الجذب، الجزاء، إكراه) (مجال) (نطاق)

هذا ما يفهمه الناس عندما يقولون أشياء مثل "ليس بالضرورة أن تقود القوة إلى التأثير" (على الرغم من الأسباب التي شرحت، تعتبر تلك المعادلة مضللة).

في النهاية، لأننا نهتم بالنتائج، وليست الموارد، يجب علينا الانتباه إلى السياقات والاستراتيجيات. استراتيجيات تحويل القوة تتحول إلى أن تكون متغير مهم لم يحظى بالاهتمام الكافي. والاستراتيجيات التي تربط الوسائل بالغايات، أو تلك التي تدمج مصادر القوة الخشنة والناعمة بشكل ناجح في سياقات مختلفة هما الأساس للقوة الكيّسة.

جوانب ثلاثة للقوة العلائقية

بالإضافة إلى التمييز بين تعريف المورد والتعريف العلائقي للقوة: فمن المهم أن نميز بين ثلاثة جوانب للقوة العلائقية: قيادة التغيير، السيطرة على الأجندات، وإنشاء التفضيلات المرغوب فيها، وغالباً ما يتم دمج كل هذا الأمور معا. فعلى سبيل المثال مؤخراً عرّف كتاب عن السياسة الخارجية القوة على أنها: "إجبار الناس أو مجموعة لعمل شيء ما هم لا يريدونه" [22]. ولكن هذه الطريقة الضيقة قد تولد أخطاء.

إن القدرة على جعل الآخرين أن يغيروا سلوكهم ضد تفضيلاتهم الأولية هو واحد من أهم اتجاهات القوة العلائقية، ولكنه ليس الوحيد. هناك اتجاه آخر وهو القدرة على التأثير على تفضيلات الآخرين لكي يريدوا ما تريد، وأنت لست بحاجة لإجبارهم على التغيير. أشار الرئيس السابق Dwight Eisenhower إلى ذلك من خلال جعل الناس القيام بشيء "ليس فقط أنك أجبرتهم بعمله ولكن لأنهم يرغبون بالقيام به لأجلك بصورة غريزية"[23]. فالسلطة التشاركية تتباين مع قوة القيادة وتكملها. ومن الخطأ الاعتقاد بأن القوة تتكون فقط من إعطاء الأوامر للآخرين من أجل التغيير، فبإمكانك التأثير على سلوكهم من خلال تشكيل تفضيلاتهم بطرق تنتج ما تريده بدلاً من الاعتماد على سياسة الجزره والعصا (الترغيب والترهيب) لتغيير سلوكهم "عندما يحين وقت الحسم" أحياناً تستطيع أن تحصل على النتائج التي تريد بدون دفعهم لذلك. فإهمال هذا الاتجاه من خلال استخدام التعريف المحدود للقوة قد يؤدي إلى صياغة سياسة خارجية هشة.

عُرّف الجانب أو "الوجه" الأول للقوة في دراسات عالم السياسة في Yale لـRobart Dahl في New Haven في الخميسينات. و هو يستخدم اليوم على نطاق واسع على الرغم من أنه يغطي جزءاً واحدا من سلوك القوة[24]. وهذا الوجه من القوة يركز على القدرة على جعل الآخرين يتصرفون بطرق تتعارض مع تفضيلاتهم واستراتيجياتهم الأولية، وللقياس أو الحكم على القوة يجب أن نعرف قوة التفضيلات الأولية للشخص أو الأمة وكيف تغيرت من خلال جهودك. فالإكراه قد يكون واضحاً في موقف ما قد يكون فيه درجة من الاختيار، فإذا وجه رجل بندقية صوبك وقال "نقودك

أو حياتك" فلديك بعض الاختيار، لكنه صغير وغير ملائم لتفضيلاتك الأولية (ما لم تشمل الانتحار أو الشهادة) [25]. عندما خضعت تشيكوسلوفاكيا إلى ألمانيا ودخلت القوات السوفيتية براغ في عام 1938م، ومرة أخرى في عام 1968م، فلم يكن ذلك لأن الدولة أرادت ذلك.

إن المقاييس الاقتصادية نوعاً ما معقدة، فالعقوبات السلبية (أبعاد الفوائد الاقتصادية) هي بشكل جلي نوعاً من الإكراه فالباعث الاقتصادي أو المادي لعمل ما لم ترغب بعمله بالأساس قد يبدو أكثر جذباً للتابع. ولكن أي مبالغ تدفع قد تتحول بسهولة إلى عقوبات سلبية من قبل تهديد ضمني أو صريح لإزالتهما، فالزيادة في نهاية العام هي مكافأة ولكن إلغاؤها قد يفسر على أنه عقوبة. بالإضافة إلى علاقات المساومة غير المتكافئة، لنقل مثلا، بين مالك أراضي مليونير ومزارع يتضور جوعاً، فطريقة الدفع البائسة "خذها أو اتركها" قد تترك للفلاح خياراً ضئيلاً. إن النقطة المهمة هي ان شخصاً ما لديه القدرة على جعل الآخرين يتصرفون ضد تفضيلاتهم واستراتيجياتهم الأولية، وكلا الجانبين يشعرون بتلك القوة.

في الستينات، بعد أن طور Dahl تعريفه بوقت قصير و الذي أصبح متفقاً عليه إلى حد كبير. أشار العلماء السياسيون Peter Bachrach و Morton Baratz إلى أن تعريف Dahl يفتقد إلى ما يسمى بـ "الوجه الثاني للقوة". حيث أهمل Dahl جانبي التأطير ووضع الأجندة[26]. فإذا كانت الأفكار والمؤسسات تستخدم لتشكيل البرنامج للقيام بعمل بطريقة ما تجعل تفضيلات الآخرين تبدو لا علاقة له بالموضوع أو خارج الحدود، ربما قد لا تكون ضرورية للضغط عليهم أو لدفعهم بعمل شيئا ما. و بكلمة أخرى، من المحتمل تشكيل تفضيلات الآخرين من خلال التأثير على توقعاتهم إذا كانت قانونية أو معقولة. و يركز تشكيل البرنامج على القدرة على الحفاظ على الأمور تحت الطاولة، أو ربما كما عبر عنها Sherlock Holmes، الكلاب التي فشلت بالنباح.

يستطيع الفاعلون الأقوياء التأكد من أن الفاعلين الأقل قوة لن يُدعوا إلى الطاولة، أو حتى إذا جاءوا هناك، فإن قواعد اللعبة قد تم وضعها من قبل الذين وصلوا الطاولة أولاً. و تمتلك السياسة المالية العالمية هذه الخاصية، حتى قبل الأزمة المالية عام 2008 بقليل حيث تم كشف النقاب عن بعض منها عندما كانت مجموعة الثمانية (G8) ملحقة بمجموعة العشرين (G20). إن أولئك الذين يكونون عرضه للوجه الثاني من القوة ربما يكونوا مدركين أو غير مدركين لها. فإذا قبلوا بشرعية المؤسسات أو الخطاب الإجتماعي الذي يشكل البرنامج، فأنهم ربما يشعرون بأن هناك قيود لا مبرر لها من قبل الوجه الثاني للقوة. ولكن إذا كان برنامج العمل مرتبطاً بتهديدات الإكراه أو وعود الدفع عندئذٍ تكون فقط مثالاً على الوجه الأول للقوة. إن هدف الإذعان في شرعية البرنامج هو ما يجعل وجه القوة هذا تشاركياً

وجزئياً في تأسيس القوة الناعمة – القدرة على الحصول على ما تريد من خلال الوسائل التشاركية لصياغة الأجندة، والإقناع، والتماس جاذبية ايجابية.

مؤخراً في السبعينيات، أشار عالم الاجتماع Steven Lukes إلى أن الأفكار والمعتقدات أيضاً تساعد على تشكيل تفضيلات الآخرين الأولية[27]. ففي طريقة Dahl أستطيع ممارسة القوة عليك من خلال حملك على عمل ما كنت لتقوم به؛ بعبارات أخرى، من خلال تغير موقفك، أستطيع حملك على تغيير استراتيجيتك المفضلة. ولكن أستطيع أن أشكل تفضيلاتك الأساسية والأولية، ليس مجرد تغيير الموقف بطريقة تجعلك تغير استراتيجيتك للحصول على تفضيلاتك.

إن بعد القوة هذا قد أفتقده تعريف Dahl، فالولد المراهق يستطيع أن يختار قميصاً أنيقاً ليلبسه للمدرسة لجذب فتاة ما، ولكن المراهق قد لا يكون مدركاً أن سبب أناقة القميص هو أن بائع التجزئة المحلي قد أطلق حملة دعائية ضخمة مؤخراً. إن كلا من تفضيلاته وتفضيلات بقية المراهقين الأخرين قد تمت صياغتها من قبل عامل غير مرئي قام بصياغة قواعد التفضيل لديهم. إذا أردت أن يحصل الآخرون على نفس النتائج التي تريد، فليس من الضروري أن تتجاهل رغباتهم الأولية. وأطلق Lukes على هذا "الوجه الثالث للقوة".

هناك أسئلة حرجة عن الطوعية في حرية إختيار تفضيلاتهم[29]. لا تبدو كل القوة الناعمة ناعمة للنقاد الخارجيين. ففي بعض الحالات يصعب تحديد ماهية التشكيل الطوعي للتفضيلات. فعلى سبيل المثال، إن الضحايا المختطفون في " متلازمة ستوكهلم" والذين عانوا من الصدمة النفسية يتضامنون مع خاطفيهم. حيث يحاول الخاطفون أحياناً أن يغسلوا أدمغة أسراهم وأحياناً يحاولون استمالتهم من خلال الإحسان إليهم[30]. ولكن في بعض المواقف من الصعب التأكد من اهتمامات الآخرين. هل يكرهن النساء الأفغانيات عندما يلبسن البرقع؟ و لكن ماذا عن النساء اللواتي يرغبن بلبس النقاب في فرنسا الديمقراطية؟[31] فمن الصعب أحياناً الحكم على الطوعية من المظهر الخارجي. فالديكتاتوريون أمثال أدولف هلتر وستالين حاولا أن يخلقا هالة لا تقهر لجذب أتباعهم. فبعض القادة في جنوب شرق الدول الأوروبية أذعنوا لهذا التأثير لدرجة أن هذه القوة خلقت نوعاً من الشعور بالخوف الذي يجذب الآخرون. وقد تكون مصدراً غير مباشر من القوة التشاركية. ولكن إذا كانت القوة القهرية مباشرة، عندئذ هي ببساطة مثال على الوجه الأول للقوة.

جدول (1. 1) ثلاثة أوجه للقوة العلائقية

الوجه الأول: يستخدم (أ) سياسة الترهيب والترغيب لحمل (ب) على تغيير سلوكه تجاه تفضيلاته الأولية واستراتيجياته. وحيث يدرك (ب) ذلك ويشعر بتأثر قوة (أ) عليه.

الوجه الثاني: يسيطر (أ) على أجندة الأفعال بطريقة تحد من خيارات (ب) الاستراتيجية، و ربما يدرك (ب) ذلك أو لا يدركه، ولكن (ب) يكون مدركاً لقوة (أ).
الوجه الثالث: يساعد (أ) على خلق وتشكيل المعتقدات الأساسية والتصورات والتفضيلات لـ(ب)، ومن غير المحتمل أن يكون (ب) مدرك لهذا أو مدرك لأثر قوة (أ).

بعض المنظرين سمى هذه أوجه القوة المعلنة والمخفية وغير المرئية وتعكس درجات الصعوبة التي يمتلكها الهدف بالكشف عن مصدر القوة[32]. و يشمل الوجه الثاني والثالث سمات القوة البنائية، فالبنية هي ببساطة عملية ترتيب كل الأجزاء الكلية. فالبشر هم جزء لا يتجزأ من بنية هياكل الثقافة المعقدة أو العلاقات الإجتماعية والقوة التي تؤثر عليهم وتجبرهم. إن ميدان العمل للشخص هو "محدود من قبل الفاعلين الذين لا يتفاعل أو يتواصل معهم، ومن خلال بُعد الأحداث في الوقت والمكان، ومن خلال الأحداث التي يكون فيها ضمنا هو الهدف"[33]. إن بعض ممارسات القوة تعكس نية قرارات بعض الفاعلين، بينما الممارسات الأخرى قد تعكس حصيلة النتائج غير المقصودة والقوة الاجتماعية الكبيرة.

فعلى سبيل المثال، لماذا تسيطر المركبات الكبيرة على شوارع مدينتنا؟ جزء من الجواب قد يعكس اختيارات المستهلك الشخصية، ولكن هذه التفضيلات الشخصية للمستهلك تشكلت من خلال التاريخ الاجتماعي للإعلانات وقرارات المصنعين أو الحوافز الضريبية، وسياسة المواصلات العامة، والدعم الحكومي لبناء الطرق والتخطيط الحضري[34]. ان تلك الخيارات المختلفة بشأن هذه القضايا التي سببها الفاعلون السابقون سواء كانوا معروفين ام لا تواجه سكان الحضر اليوم بمجموعة من الخيارات المحدودة.

في عام 1993 قال المستشار السياسي لـJame Carvilla - Bill Clinton مازحاً أنه يتمنى لو أنه يولد من جديد كالصك في الأسواق، لأنه عندئذ ربما يملك القوة الحقيقية[35]. عندما نتحدث عن قوة الأسواق، فإننا نشير إلى شكلً من أنماط القوة البنيوية. فمزارع القمح الذي يريد كسب المزيد من الدخل لدفع رسوم كلية ابنته الجامعية، ربما يقرر زراعة المزيد من القمح. ولكن إذا زرع المزارعون الآخرون المزيد أيضاً (والطلب لم يتغير)، فقوة السوق قد تقلل من دخله وتؤثر على آفاق إبنته التعليمية. ففي السوق المثالي، إن الملايين من العملاء غير المرئيين والذين يعملون اختيارات مستقلة، يخلقون دائرة العرض والطلب التي تحدد السعر. لهذا السبب الدول الفقيرة التي تنتج البضائع هي غالباً عرضه لاختلافات واسعة بقوانين التجارة لديهم. ولكن إذا استطاع العميل أن يجد طريقة لتغيير بنية السوق من خلال إدخال عنصر الإحتكار (البائع الواحد) أو إحتكار الشراء (المشتري واحد)، فإنها تستطيع كسب

القوة على السعر. و تستطيع تمييز منتجها من خلال الإعلان، وخلق الولاء للعلامة التجارية، واختيار مكاناً خاصاً وهلم جرّا. و في حالة الدول المنتجة للنفط، يستطيع العملاء المحاولة لتشكيل اسم اتحاد احتكاري مثل منظمة الدول المصدرة للبترول (OPEC).

قسّم العديد من المحللين النموذج المعقد للسببية ورسموا حدا فاصلا بين اختيار الفرد والبنى الكبيرة في أماكن مختلفة. فعلى سبيل المثال، يميل علماء الاجتماع إلى التركيز على أحداث ونتائج محددة بطريقة أقل مما يفعل العلماء السياسيون[36]، فالمحللون الذين يركزون فقط على العملاء الأفراد، كما يفعل الوجه الأول للقوة، فإنهم من الواضح أن يفشلوا بفهم و وصف علاقات القوة بشكل كامل. ولكن الذين يركزون فقط على القوة الإجتماعية العامة والجانب التاريخي الطويل، كما يفعل الوجه الثاني والثالث للقوة حيث لا يعيرون إهتماما للخيارات الفردية والنوايا واللتين تعدان مهمتان جداً في السياسية. و سمى بعض النقاد طريقتي على أنها "تركيز على العميل بشكل كبير" على الرغم أنها ما زالت تأخذ بعين الإعتبار القوة البنائية حتى لو لم تشمل كل جوانب البنية[37].

يعتبر بعض المحللين هذه التصنيفات أفكار غير واقعية لا قيمة لها و ممكن أن تنطوي في الوجه الأول للقوة[38]. إذا استسلمنا لهذا الإغراء، فمن المحتمل أن نحدد ما نراه من خلال السلوك الذي يحدد الاستراتيجيات التي يصممها صانعوا السياسة لتحقيق أهدافهم. فقوة القيادة (الوجه الأول) هي مرئية وفهمها سهل، إنها الأساس للقوة الخشنة – القدرة على الحصول على النتائج المرغوبة من خلال الإكراه والعقاب. والقوة التشاركية للوجهين الثاني والثالث هي متقنة أكثر ولذلك هي غير مرئية. وهي تساهم في القوة الناعمة، أي القدرة على الحصول على النتائج المرغوب بها من خلال الوسائل التشاركية لوضع الأجندة والإقناع والجذب. يركز غالباً كل صانعي السياسة على قوة القيادة الخشنة لإكراه الآخرين على العمل عكس تفضيلاتهم ويتجاهلون القوة الناعمة التي تنتج من تشكيل التفضيل ولكن عندما يكون التشارك ممكناً فإن صانعي السياسة بإمكانهم الحفاظ على سياسة الجزرة والعصا(الترغيب والترهيب)[39].

إن بعض الأهداف التي تبحث عنها الدول في السياسة العالمية هي سريعة التأثر بالوجه الثاني والثالث للقوة أكثر من الوجه الأول. وميّز Arnold wolfers بين ما سماه إمتلاك الأهداف – أهداف محددة وغالباً ملموسة – وأهداف محيطة والتي غالباً ما تكون هيكلية وغير ملموسة [40]. فعلى سبيل المثال الدخول إلى موارد أو توطيد الحقوق أو إتفاق تجاري هو هدف مملوك بينما تعزيز نظام تجاري مفتوح أو الأسواق الحرة أو الديمقراطية أو حقوق الإنسان هي أهداف محيطة. وبحسب المصطلحات التي استخدمت آنفاً، نستطيع التفكير بالدول على أنها تمتلك أهدافاً

محددة وعامة أو هيكلية. وبمجرد التركيز على قوة القيادة والوجه الأول للقوة فإن هذا ربما يبعدنا عن كيفية تعزيز مثل هذه الأهداف. فعلى سبيل المثال في تعزيز الديمقراطية، تعتبر الوسائل العسكرية لوحدها أقل نجاحاً من الوسائل العسكرية المدمجة بطرق القوة الناعمة – كما اكتشفت ذلك الولايات المتحدة في العراق. والقوة الناعمة للجذب والإقناع قد يكون لها أبعاداً هيكلية وأدائية. فعلى سبيل المثال يستطيع بلد ما أن يحاول جذب الآخرين من خلال بعض الأعمال مثل الديمقراطية العامة ولكنه ربما يجذب الآخرون من خلال الجهود البنيوية للمثالية لديه أو ما تسمى بجهود "المدنية المضيئة على قمة التلة".

هناك سبب آخر لعدم تحول أوجه القوة الثلاثة للقوة إلى الوجه الأول وهو إن عمل ذلك قد يلغي الانتباه إلى الشبكات، والتي تعد من أهم أنواع القوة البنيوية في القرن الحادي والعشرون. إزدادت أهمية الشبكات في عصر المعلومات، والوضع في الشبكات الاجتماعية قد يكون مصدراً مهماً للقوة. فعلى سبيل المثال، شبكة الطيران الداخلي التي تنقل المسافرين من المطارات المحلية الى المطار المركزي، في هذا المثال تستمد القوة كونها محور الإتصالات. فإذا اتصلت مع أصدقائك الآخرين من خلالي، فهذا يعطيني قوة. و إذا كانت النقاط على الحافة غير مرتبطة بشكل مباشر مع بعضها البعض، فإن اعتمادها على الاتصال من خلال المحور قد يشكل أجندتها. فعلى سبيل المثال، حتى بعد الاستقلال كانت العديد من الاتصالات بين المستعمرات الفرنسية الأفريقية السابقة تتم من خلال باريس وهذا زاد من قوة فرنسا لتشكيل أجندتها.

وعند الحديث عن الترتيبات المعقدة الأخرى للشبكة، أشار المنظرون إلى أهمية الثغرات البنيوية التي تمنع الإتصال المباشر بين بعض أجزاء معينة من الشبكة[41]. إن أولئك الذين يربطون او يستغلون الثغرات البنيوية بإمكانهم أن يستغلوا موقعهم كمصدر للقوة من خلال السيطرة على الاتصال بين الآخرين. هناك سمة أخرى للشبكات المرتبطة بالقوة هي اتساعها. حتى أن الروابط المتسعة والضعيفة قد تكون مفيدة في الحصول على نشر ما هو جديد و المعلومات المبتكرة. وتدعم العرى الضعيفة القدرة على ربط المجموعات المختلفة مع بعضها في أسلوب تعاوني وناجح[42].

وهذا يزيد من قدرة الدولة على كسب المزيد من القوة مع، أكثر من، الآخرين. إن القدرة على خلق شبكات الثقة التي تُمكّن المجموعات من العمل مع بعضها من أجل أهداف عامة هو ما أطلق عليه عالم الاقتصاد Kenneth Boulding "القوة التكاملية"[43]. وبحسب علماء النفس "إن سنوات من البحث أشارت إلى أن التعاطف والذكاء الاجتماعي مهمّان جداً لاكتساب وممارسة القوة أكثر من العنف، والخداع والإرهاب"[44].

قالت المنظرة السياسية Hannah Arendt ذات مرة "إن القوة تبرز بين الرجال عندما يعملون معاً"[45]، وبالمثل تستطيع دولة ما أن تسيطر على القوة الكونية من خلال الجذب والعمل معاً مع الدول الأخرى. ليس مجرد العمل ضدهم. وقال عالم السياسي John Ikenberry في برينستون إن فكرة أن القوة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية استندت إلى شبكة من المؤسسات التي قيّدت الولايات المتحدة، ولكنها كانت مفتوحة للآخرين ولذلك زاد العمل مع الأخرين من قوة أمريكا[46]. تعد هذه النقطة في غاية الأهمية في تقييم قوة الدول في النظام الدولي الحالي وتعد أيضا بعدا مهما في تقييم مستقبل القوة الأمريكية والصينية في القرن الحادي والعشرين[47]. فعلى سبيل المثال إذا اشتركت الولايات المتحدة بأكثر من شبكة اتصال متعددة، فإنه سيكون لها فرصة أكبر لتشكيل تفضيلات حسب الوجه الثالث للقوة.

ولأغراض سياسية، فإنه من المفيد التفكير بأوجه القوة الثلاثة بطريقة ترتيب عكسية والتي اخترعها علماء الاجتماع. يجب على صناع السياسة أن يدركوا معادلة التفضيل وتشكيل الأجندة كوسائل لتشكيل البيئة قبل التحول للوجه الأول أو القيادي للقوة[48]. باختصار، أن أولئك الذين يصرون على دمج البعد الثاني والثالث للقوة في البعد الأول سيهملون واحدة من سمات القوة المهمة في هذا القرن.

الواقعية والطيف الكامل لسلوك القوة

يعد التركيز في الولايات المتحدة على الوجه الأول للقوة انعكاساً للثقافة السياسية الأمريكية والمؤسسات. لا يرغب أي سياسي أن يبدو "ناعماً"، ووجد الكونغرس أنه من السهولة - مضاعفة ميزانية البنتاغون أكثر من ميزانية وزارة الخارجية. وهذا التحييز تم تعزيزه من قبل سيطرة نظريات السياسة الدولية لعدة عصور. كانت الطريقة الكلاسيكية المسيطرة للشؤون الدولية تدعى "الواقعية" وتنسب إلى المفكرون العظماء أمثال Niccolo Machiavelli، Thucydides، وتفترض الواقعية أنه في الظروف الفوضوية في السياسة العالمية عندما لا يكون هناك سلطة عليا لحكومة دولية على الدول، يتوجب عليهم أن يعتمدوا على وسائلهم الخاصة للحفاظ على استقلالهم، وعندما يحين وقت الحسم، فإن الملاذ الأخير هو استخدام القوة. و تصور الواقعية العالم كدول ذات سيادة هدفها الحفاظ على أمنها بالقوة العسكرية كوسيلة نهائية، لذلك أصبحت الحرب سمة ثابتة للشؤون الدولية خلال العصور الماضية. يتمثل الواقعيون بعدة أحجام وأشكال ولكن جميعهم يجادلون بأن السياسة الكونية هي سياسة القوة. في هذا انهم على حق، ولكن البعض انحصر فهمه بتصور القوة على نطاق ضيق جداً. فالواقعي البراجماتي أو المنطقي يأخذ بعين الاعتبار المخطط الكامل لموارد القوة بما فيها الأفكار والإقناع والجذب. والعديد من

الواقعيين الكلاسيكيين في الماضي قد فهموا دور القوة الناعمة أكثر من أسلافهم الحاليين.

و تمثل الواقعية حداً أولياً جيداً لتصور بعض سمات العلاقات الدولية. ولكنا كما شاهدنا سابقاً، لم تعد الدول هي فقط الفاعل المؤثر في الشؤون الكونية، والأمن لم يعد فقط هو الهدف الرئيسي الذي ينشدوه، والإكراه ليس الوسيلة الوحيدة أو دائماً الأفضل لتحقيق تلك النتائج. بالفعل، هذه الظروف للتوافق (توقف الشيء على شيء) المعقد أصبحت نموذجية للعلاقات بين الدول الصناعية المتقدمة مثل الولايات المتحدة، وكندا، وأوروبا وأستراليا، واليابان. إن تبادل الديمقراطية وثقافة الحرية والشبكة العميقة للروابط الدولية تعني بأن الفوضوية لديها آثار مختلفة أكثر من توجسات الواقعية. في مثل هذه الظروف تملك استراتيجية القوة الكيّسة مزيجاً أعلى من الوجه الثاني والثالث للقوة.

لا تلعب القوة الناعمة دورا مهما في العلاقات بين الدول المتقدمة فحسب. ففي عصر المعلومات أصبحت استراتيجيات الاتصالات مهمة جداً وأصبحت النتائج تصاغ ليس فقط من قبل أولئك الذين يكسب جيشهم ولكن أيضاً من قبل الذين تكسب سرديتهم. فعلى سبيل المثال في الحرب على الإرهاب فإنه من الضروري أن يكون هناك سردية ظاهراً للتيار، ويمنع توظيفه من قبل الراديكاليين (المتطرفين). ففي معركة ضد المتمردين، يجب أن تكون القوة العسكرية مصحوبة بوسائل القوة الناعمة التي تساعد في التغلب على القلوب والعقول (تشكيل التفضيلات) لغالبية السكان.

يجب أن تحتوي الاستراتيجيات الكيّسة على مكوني المعلومات والاتصالات. و تتصارع الدول على القوة لتحدد القواعد وصياغة القضايا التي تنشأ أهميتها. فعلى سبيل المثال شكلت الـ CNN والـ BBC قضايا حرب الخليج الأولى عام 1991، ولكن في عام 2003 لعبت الجزيرة الدور الأكبر في صياغة السردية في حرب العراق. فهذه الصياغة ليست مجرد دعاية، ففي وصف أحداث آذار من عام 2003، بإمكاننا القول بأن القوات الأمريكية "دخلت العراق" أو القوات الأمريكية "غزت العراق" كلا العبارتين صحيحة، ولكن لديها تأثير مختلف فيما يخص القوة لصياغة التفضيلات، وبالمثل إذا فكرنا في المؤسسات الدولية، فإنها تصنع الفرق إذا كانت الأجندة موضوعة في مجموعة الثمانية مع عدد قليل من الضيوف المدعوين أو في مجموعة العشرين مع تساوي عدد المدعوين. هذا فقط بعض الأمثلة على كيفية أن أبعاد القوة الثاني والثالث للقوة أصبحت مهمة جداً في السياسة الكونية في عصر المعلومات.

سلوك القوة الناعمة والموارد

أشتكى بعض النقاد من أن تعريف القوة الناعمة السائد أصبح ضبابياً من خلال توسعته "ليشمل كل من الكفاءة السياسية الاقتصادية – والتي تستخدم كسياسة العصا والجزرة – وحتى القوة العسكرية... إلا أن القوة الناعمة تبدو كأنها تعني كل شيء"[49]. لكن تعد هذه الانتقادات خاطئة، لأنها أربكت إجراءات دولة ما تبحث عن تحقيق النتائج المرغوبة من الموارد المستخدمة لإنتاجها. و قد يساهم العديد من أنواع الموارد في القوة الناعمة، ولكن هذا لا يعني بأن القوة الناعمة هي أي نوع من السلوك. إن استخدام الإكراه والعقاب و وضع الأجندة التي ترتكز عليهم اسميتها القوة الخشنة. إن وضع الأجندة يعتبر أمرا قانونيا من خلال الهدف والجذب الايجابي والاقناع و هي أجزاء طيف السلوك التي ضمنتها في القوة الناعمة. فالقوة الخشنة هي دفع والناعمة هي سحب، والتعريف الكامل للقوة الناعمة هي القدرة على التأثير على الآخرين من خلال الوسائل التشاركية من حيث تشكيل الأجندة، والإقناع، والتماس الجذب الإيجابي لأجل الحصول على النتائج المرغوبة [50]. و هذا تمثيل لأطياف سلوكيات القوة[51]:

الناعمة التشارك>- الجذب- الإقناع- التأطير - عقوبة- المكافأة - تهديد- إكراه< الأمر الخشنة

وبشكل عام إن أنواع الموارد المرتبطة بالقوة الخشنة تشمل أشياء ملموسة مثل الإكراه والعقاب. إن أنواع الموارد المتصلة بالقوة الناعمة غالباً ما تشمل عوامل غير ملموسة مثل المؤسسات، والأفكار، والقيم، والثقافة، و الشرعية المدركة للسياسات. ولكن هذه العلاقة غير تامة. فالموارد غير الملموسة مثل الوطنية والمعنوية، والشرعية تؤثر بقوة على القدرة العسكرية للقتال والفوز. إن التهديدات باستخدام الإكراه غير ملموسة، على الرغم من أنها بعداً من أبعاد القوة الخشنة.

إذا تذكرنا التمييز بين موارد القوة وسلوك القوة، فإننا ندرك بأن الموارد التي غالباً ما ترتبط بسلوك القوة الخشنة بإمكانها أيضاً أن تنتج سلوك القوة الناعمة بالاعتماد على السياق وعلى كيفية استخدامها. فقوة الأمر بإمكانها أن تنتج الموارد التي بدورها قد تُحدث القوة الناعمة بمرحلة متأخرة، فمثلاً المؤسسات التي ستزود بموارد القوة الناعمة في المستقبل وبالمثل السلوك التشاركي ممكن أن يستخدم لتوليد موارد القوة الخشنة على شكل تحالف عسكري، أو مساعدات اقتصادية، فمصدر القوة الخشنة الملموس مثل الوحدة العسكرية قد ينتج كل من سلوك القيادة (من خلال ربح المعركة) وسلوك تشاركي (من خلال الجذب) بالاعتماد على كيفية استخدامه، ولأن الجذب يعتمد على عقلية المتلقي، فإن التصورات الموجودة في الموضوع تلعب دوراً بارزاً فيما إذا كانت موارد معينة ستُحدث سلوك القوة الخشنة أو الناعمة.

مثلاً قد تستخدم القوات البحرية لكسب المعارك (القوة الخشنة) أو لكسب القلوب والعقول (القوة الناعمة) بالإعتماد على ماهية الهدف والقضية. فقد ساعد سلاح البحرية الأمريكية في تقديم الإغاثة لأندونيسيا بعد تسونامي شرق آسيا عام 2004 الأمر الذي كان له الأثر القوي على جذب الأندونيسيين للولايات المتحدة، واستراتيجية سلاح البحرية الأمريكية عام 2007 تشير ليس فقط إلى القتال في الحرب ولكن أيضاً إلى "القوات البحرية... التي تستخدم لبناء الثقة بين الأمم"[53]. ومثال أخر أيضا الإنجاز الاقتصادي الناجح حيث أن الصين تستطيع انتاج عقوبات القوة الخشنة وتحدد الدخول للسوق والقوة الناعمة للجذب ومحاكاة النجاح.

أخطأ بعض المحللين بترجمة القوة الناعمة كمرادف للثقافة ومن ثم ذهبوا إلى التقليل من أهميتها. فمثلاً وصف المؤرخ Niall Ferguson القوة الناعمة على أنها "قوى غير تقليدية مثل البضائع الثقافية والتجارية" ومن ثم نفاها على أساس "إنها ناعمة"[54]. بالفعل إن تناول الطعام في ماكدونالدز أو لبس قميص مايكل جاكسون لا يشير مباشرة إلى القوة الناعمة، فالميليشيات قد ترتكب أعمال وحشية أو تقاتل الأمريكان بينما يلبسون منتجات Nikes أو يشربون الكوكاكولا... ولكن هذا النقد قد يربك الموارد ذلك أنه ربما ينتج سلوكاً مع السلوك نفسه. إن إمتلاك موارد القوة من عدمه قد ينتج فعلاً السلوك المرغوب بالاعتماد على السياق ومهارات الفاعل في تحويل الموارد إلى نتائج سلوكية. فأكل السوشي، تجارة أوراق Pokemon أو استئجار ابريقً ياباني (كما فعل بوسطن Red Sox) لا يعني بالضرورة أن اليابان تمتلك القوة. ولكن هذا الشيء ليس حصراً على موارد القوة الناعمة. إن إمتلاك دبابة كبيرة لدى الجيش ربما تساعده على كسب المعركة إذا كانت أرض المعركة في الصحراء و لكن ليس إذا كانت المعركة في مستنقع، وبالمقابل الابتسامة الجميلة قد تكون مصدراً من موارد القوة الناعمة وربما تكون ميالاً لعمل شيء من أجلي إذا ابتسمت حينما نلتقي، ولكن إذا ابتسمت في جنازة أمك فإن الإبتسامة ربما تدمر القوة الناعمة فضلاً عن خلقها.

القوة الناعمة والقوة الكيّسة

كما ذكرت في المقدمة، لقد قمت بتطوير مصطلح "القوة الكيّسة" في عام 2004 لمواجهة سوء الفهم ذلك بأن القوة الناعمة وحدها قد تنتج سياسة خارجية فاعلة. وعرفت القوة الكيّسة على أنها القدرة على مزج موارد القوة الخشنة والناعمة في استراتيجيات فاعلة[55]. بعكس القوة الناعمة (التي يراها ناي وصفية لا معيارية.)، القوة الكيّسة مفهوم معياري ووصفي. والقوة الناعمة قد تكون ايجابية أو سلبية من وجهة النظر المعيارية بالاعتماد على طريقة استخدامها. القوة الكيّسة لديها الجانب

المعياري المدمج في التعريف. إن النقاد الذين قالوا " إن القوة الكيّسة – والتي قد تصف القوة الناعمة - قد إستبدلوا مصطلح القوة الناعمة في مفردات السياسة الخارجية الأمريكية" فهم ببساطة مخطئون[56]. إن الإنتقاد الصحيح كان بسبب أن المفهوم(أي القوة الكيّسة) (على خلاف القوة الناعمة) لديه بعداً معيارياً، فهو غالباً ما يكون يميل إلى الشعارات و لا داعي ان تكون تلك هي المشكلة.

القوة الكيّسة متوفرة لكل من الدول (والفاعلين من غير الدول)، ليس فقط الولايات المتحدة. فعلى سبيل المثال، كما سنرى في الفصل السابع، إن الدول الصغيرة غالباً ما تطور استراتيجيات القوة الكيّسة. فعدد سكان النرويج خمسة ملايين، إلا انها عززت جاذبيتها من خلال تشريع سياسات في صنع السلاح وتقديم المساعدة وأيضاً المشاركة بشكل نشط وفعال في حلف شمال الأطلسي. وعلى الجانب الآخر من حيث عدد السكان، الصين كقوة صاعدة بمواردها الاقتصادية والعسكرية قررت أن تستثمر في موارد القوة الناعمة لكي تجعل قوتها الخشنة تبدو أقل تهديداً لجيرانها ومن ثم تطور استراتيجية كيّسة.

تتجه القوة الكيّسة إلى قلب مشكلة تحول القوة. كما شاهدنا سابقاً بعض الدول والفاعلين قد تمتلك موارد قوة أكبر من غيرها، ولكنها لا تكون فاعلة في تحويل موارد القوة إلى استراتيجيات تُحدث النتائج التي يتطلعون إليها – ويجادل البعض بإنه مع البنية الحكومية غير الفعّالة في القرن الثامن عشر، فإن الولايات المتحدة كانت ضعيفة في تحويل القوة. والبعض أجاب بأن معظم قوة أمريكا قد تولدت خارج الحكومة من خلال الاقتصاد المفتوح للدولة والمجتمع المدني. وربما يكون تحويل القوة سهلاً عندما تملك الدولة فائضاً من الأصول وقادرة على تحمل تكاليف الأخطاء. ولكن الخطوة الأولى للقوة الكيّسة واستراتيجيات تحويل القوة الفاعلة هي فهم كل موارد القوة وإدراك مشاكل دمجها بفاعلية في سياقات متعددة.

تعزز القوة الخشنة و الناعمة أحياناً بعضهما، وأحياناً أخرى يتضاربان، والذكاء السياقي الجيد هو مهم جداً في تمييز كيفية تفاعلهم في مواقف مختلفة. ولكن من الخطأ التفكير بحملات المعلومات بمجرد أنها تسيئ فهم جوهر القوة الناعمة، فإذا خُيّرنا بين إمتلاك القوة العسكرية أو إمتلاك القوة الناعمة في السياسة العالمية، سنختار القوة العسكرية ولكن القوة الكيّسة تقترح استخدام الاثنين، و قد يكون أفضل "على القوة العسكرية أن تدرك بأن القوة الناعمة هي أكثر تحدياً للسيطرة من خلال تطبيق القوة العسكرية- خصوصاً عندما لا يكون ما تفعله تلك القوة يبدو فاعلاً"[57]. إذا لم تسحب مقاليد القوة الناعمة في نفس الاتجاه، فعندئذ القوة العسكرية غالباً لا تستطيع خلق ظروف مرغوب فيها لوحدها.

في بداية عام 2006، وصف وزير الدفاع دونالد رامسفيلد إدارة بوش في الحرب العالمية على الإرهاب كما يلي:"في هذه الحرب، إن بعض أخطر المعارك

ربما لا تكون في جبال أفغانستان أو شوارع العراق ولكن في غرف الأخبار في نيويورك، ولندن، والقاهرة وأماكن أخرى". وكما علقت The Economist على خطاب رامسفيلد "الوقت قريب، اعتبر صراحة مثل هذا التركيز على "القوة الناعمة" والجزء الناعم من تهدئة الإرهاب في أوروبا القديمة". أدرك الآن أهمية كسب القلوب والعقول، ولكن الجزء الأفضل في خطابه ركز على كيف ستكسب أمريكا من خلال العلاقات العامة الحذقة بالحرب الدعائية"[58].

لسوء الحظ نسي رامسفيلد القاعدة الأولى للإعلان: إذا كان لديك منتج سيء فلن يبعه أفضل إعلان، ونسي أيضاً أن الإدارة الضعيفة لاستراتيجية تحويل القوة قد أضاعت أصولها من القوة الخشنة والناعمة معاً. إن الخطوة الأولى لتطوير استراتيجيات القوة الكيّسة الفعّالة تنطلق من الفهم الكامل لأنواع واستخدامات القوة.

الفصل الثاني

القوة العسكرية

Military Power

عندما يتحدث أو يكتب الناس عن القوة العسكرية، فإنهم يميلون إلى التفكير بالموارد التي تشكل أساس سلوك القوة الخشنة في القتال والتهديد بالقتال من خلال الجنود، والدبابات، والطائرات، والسفن وهلم جرّا. وفي النهاية إذا اقتضى الأمر فإن مثل هذه الموارد العسكرية تكون ذات أهمية. هناك مقولة مشهورة لنابليون:"إن الله ينصر الجيوش الكبيرة".

ولكن القوة العسكرية بحاجة إلى نظرة ثاقبة، فهنالك المزيد من الموارد العسكرية غير الأسلحة والمعارك، وهنالك المزيد من السلوك العسكري أكثر من القتال أو التهديد بالقتل. استخدمت الموارد العسكرية لفترة طويلة لتأمين الحماية للحلفاء ومساعدة الأصدقاء، حتى سلوك القتال لصالح الأصدقاء قد يولد القوة الناعمة. كما شاهدنا في الفصل السابق، فالاستخدام الحميد للموارد العسكرية ممكن أن يكون مصدراً مهماً لسلوك القوة الناعمة من أجل صياغة الأجندة، والإقناع، والجذب في السياسات العالمية.

حتى عندما نفكر فقط بالقتال والتهديدات، فإن الكثير من الناس يتصور إن الحرب بين الدول تكون بين جنود ببزاتهم العسكرية وهم (الجنود) منظمون ومجهزون من قبل الدولة بالوحدات العسكرية الرسمية. ولكن حتى في القرن الحادي والعشرون، حدثت العديد من الحروب داخل الدول أكثر من بين الدول والعديد من المقاتلين لم يرتدوا البزات العسكرية[1]. بالطبع، إن الحروب الأهلية والمقاتلين غير النظاميين هم ليسوا بالأمر الجديد كما يعتبرهم القانون التقليدي للحرب. الجديد في هذا القرن هو زيادة الصراعات غير النظامية والتغيرات التكنولوجية التي زادت نقاط الضعف ووضعت القوة التدميرية في أيدي مجموعات صغيرة من الفاعلين من غير الدول، الذين ساهموا بإحداث تدميرا كبيرا في فترات سابقة. والآن جلبت التكنولوجيا بعداً جديداً للحرب وهو توقعات بالهجمات الإلكترونية. كما سوف سنناقش في الفصل الخامس، فالعدو – دولة أو غير دولة - ممكن أن يخلق تدميراً مادياً هائلاً -أو تهديداً لعمل ذلك- بدون جيش يعبر حدود الدولة الأخرى.

القتال والحرب

لتفسير لماذا عزم قادة أثينا على السيطرة على جزيرة ميلوس وقتل أو استعباد السكان قبل 2500 عام، لاحظ ثيوسيديدس بإن " الأقوياء يفعلون ما في وسعهم، والضعفاء يعانون ما يجب عليهم"[2]، إن الحرب واستخدام الإكراه هما مرض مزمن في تاريخ البشرية. بالفعل غالباً يروي التاريخ السياسي على إنه قصة حرب وغزو وكما تساءل الإنجيل في الإصحاح2-2:1 "لماذا تهاجم الأمم بعضها بشراسة؟".

إحدى الإجابات هي الطبيعة البشرية. وصف الأنثروبولوجيون الشمبانزيهات (والذي نتشارك معه بـ 99% من الجينات)[3] بانها قد تستخدم القوة ضد بعضها البعض وضد المجموعات الأخرى من الشمبانزيه. و بعض الواقعيين التقليديين يصرون على أن الجشع هو الحافز. والبعض الآخر يصر بأنها رغبة في السيطرة. [4] فالغزاة العظماء أمثال جنكيزخان الذي زحف عبر سهول آسيا الوسطى أو الفاتحون الإسبان في الأمريكتين أمثال هيرنان كورتس وفرانسيسكو بيتارو ربما كان لديهم مزيجاً من الحوافز، ولكن لعبت الأفكار أيضاً دوراً في تنظيم الناس للحرب والغزو مثلاً إمتداد الإسلام في القرن الذي تلا موت محمد، والحروب الصليبية في العصور الوسطى، أو الوطنية أو تقرير المصير بعد القرن التاسع عشر.

شكلت الحرب الإمبراطوريات العظيمة ونظام الدولة في أوروبا الحديثة، ولكن من الضروري الاخذ بعين الإعتبار بأن القوة القهرية الخشنة التي تولدت من قبل الموارد العسكرية هي عادة مصحوبة بدرجة من القوة الناعمة كما أشار الفيلسوف ديفيد هيوم في القرن الثامن عشر، أنه لا يوجد أدمي قوي لدرجة كافية تؤهله للسيطرة على الآخرين الذين يعملون لوحدهم[5]. فالطاغية يتوجب عليه إمتلاك القوة الناعمة لجذب أتباعه الذين سيمكنوه من استخدام الإكراه على نطاق واسع. فعلى سبيل المثال عززت، الإمبراطورية الرومانية التي إمتدت طويلاً غزواتها العسكرية بأيديولوجية أغرت البرابرة الذين غزتهم وذلك من خلال إعطاءهم الفرصة بأن يصبحوا مواطنين رومانين[6]. هناك مشكلة عسكرية وهي تكلفة إعداد الجنود و تزداد تكلفة نقلهم مع بعد المسافة، فالجنود المحليون أرخص إذا تم جذبهم للمشاركة في القتال.

تمكن التكنولوجيا الحديثة، مثل ركاب السرج الذي أستخدمه جينكيز خان كإستراتيجية للحرب، والبندقية للفاتحين، عدداً صغيراً من الناس بأن يبسطوا هيمنتهم على مجموعة كبيرة لحين إنتشار هذه التكنولوجيا. ففي القرن التاسع عشر، غزا السير هاري جونسون نايسلاند Nya Saland (مالاوي اليوم) بحفنة من الجنود. وفي الهند حكم أقل من 100. 000 جندي وإداري بريطاني 300 مليون هندي. ولكن السر خلف ذلك النجاح كان أكثر من التكنولوجيا حيث، كان السر يكمن في القدرة على

تقسيم السكان المستهدفين وجذب بعضً منهم لأن يصبحوا حلفاء محليين. وكذلك أيضا انتشار الإسلام الذي كان يرتكز على العقيدة الجاذبة ليس فقط على قوة السيف. إن العقيدة العسكرية لمكافحة التمرد اليوم تؤكد على أهمية كسب قلوب وعقول السكان. ولفهم القوة العسكرية يجب أن ندرك بأن تفسيرات النجاح ترتكز أكثر على المقولة المأثورة في القرن التاسع عشر "لدينا مدافع رشاشة وهم لا يملكونها".

ركزت المدرسة الواقعية الجديدة ليس على الطبيعة البشرية، بل على بنية السياسة الدولية [7]. شدد الاقتراب البنائي على الطبيعة الفوضوية للسياسة الدولية وحقيقة أنه لا يوجد سلطة عليا على الدول التي ينجذب إليها. إنهم في حالة الدفاع عن النفس، والموارد العسكرية تقدم المساعدة الأكثر. إن الدوافع مثل الجشع والسيطرة هما أقل أهمية من الأمن، ورغبة بسيطة في البقاء على قيد الحياة. تجد الدول نفسها في لعبة المباراة الصفرية حيث إنه من العقلانية أن تحمي ذاتها لأنها لا تثق بالآخرين. فإذا نزع أحد الفاعلين سلاحه ولم ينزعه الآخرون، فإنه من غير المحتمل أن يعيش الفاعل في ظروف فوضوية. فأولئك المجبولون على حب الخير والثقة يختفون مع مرور الوقت، حيث يتم التخلص منهم من خلال الديناميكية المتولدة من قواعد النظام. إن الطريق للأمن والبقاء على قيد الحياة للفاعل هي تطوير موارده العسكرية من خلال النمو وتشكيل الحلفاء لموازنة قوة الآخرون. في هذا العالم إن مكاسب الآخرين هي أكثر أهمية من المكاسب المطلقة.

سواء كانت متجذرة في الطبيعة البشرية كالواقعية التقليدية لثيوسيديدس وميكافيلي أو القوات النظامية الكبيرة التي شددت عليها الواقعية البنيوية الحديثة، فإن الموارد العسكرية التي تدعم القدرة على كسب الحرب هي تصوّرٌ تقليديٌ على أنها أهم شكل من أشكال القوة في الشؤون الدولية. وبالفعل، في القرن التاسع عشر، كان تعريف القوة العظمى هو القدرة على كسب الحرب وبالتأكيد الحرب باقية لليوم. ولكن كما شاهدنا في الفصل السابق أصبح العالم أكثر تعقيداً منذ القرن التاسع عشر والنموذج الواقعي لم يعد يلائم كل الأجزاء بالتساوي.

جادل الدبلوماسي البريطاني روبرت كوبر على أن هناك على الأقل ثلاثة مجالات مختلفة في العلاقات بين الدول والتي تلعب الحرب دوراً مختلفاً في كل منهما وهي ما قبل الصناعي. الصناعي وما بعد الصناعي. بالنسبة للعالم ما بعد الصناعي للديمقراطيات المتقدمة، الحرب لم تعد الأداة الرئيسية في علاقاتهم مع بعضهم البعض. في هذا العالم أكد المنظرون بشكل دقيق أنه من المستحيل إيجاد أمثلة للديمقراطيات الليبرالية المتقدمة التي تقاتل بعضها البعض[8]. عوضاً عن ذلك فإنهم عالقين في سياسة –الاعتماد المتبادل المعقدة والتي تستخدم فيها أدوات أخرى في الصراع من أجل القوة. وهذا لا يعني أن الديمقراطيات الحديثة لا تذهب للحرب بصحبة الدول الأخرى أو أن الديمقراطيات الحديثة الهشة لا تستطيع الذهاب للحرب

مع بعضها البعض[9]. وبالنسبة للدول الصناعية الحديثة مثل الصين والهند تبقى الحرب وسيلة محتملة كما توقع الواقعيون. وبالمثل بين المجتمعات ما بعد الصناعية بما فيها أفريقيا والشرق الأوسط يبقى النموذج الواقعي ملائم جداً لذلك. فإن إجابة القرن الحادي والعشرون على السؤال "هل القوة العسكرية هي أهم شكل من أشكال القوة في السياسة العالمية ؟" بالاعتماد على السياق في الكثير من بقاع العالم الجواب نعم، ولكن ليس في كل المجالات او كل القضايا.

هل ستتضاءل فائدة القوة العسكرية مع الوقت ؟

من الواضح أن الدول تستخدم القوة العسكرية اليوم، ولكن وفي منتصف القرن الماضي شهد تغيرات لدور القوة العسكرية. فالعديد من الدول خصوصاً الكبيرة منها، وجدت أنه من المكلف استخدام القوة العسكرية لتحقيق أهدافها كما كانت تفعل في الماضي. وفي إسقاط للمستقبل برهن مجلس الاستخبارات القومي (الهيئة التي تعد التقديرات للرئيس الأمريكي) على أن استخدام القوة العسكرية قد انخفض في القرن الحادي والعشرون[10].

ما هي الأسباب ؟ واحدة من الوسائل الاساسية للقوى العسكرية – الترسانات النووية للقوى الرئيسية - هي القوة الجسدية. على الرغم من أنه قد تم إحصاء 50. 000 سلاح نووي لم تستخدم في الحرب منذ عام 1945، فإن التفاوت بين الدمار الهائل للأسلحة النووية قد يكون مؤلما، والأهداف السياسة المعقولة التي أجبرت قادة الدول على إستخدامها. إن إستخدام الشكل الأساسي للقوة العسكرية لكل الأهداف العملية مكلف جدا- من حيث كل ماهو ممنوع أخلاقياً وخطورة الانتقام - بالنسبة للقادة القوميين لاستخدامها في الحرب[11].

وهذا لا يعني بأن الأسلحة النووية لا تلعب دوراً في السياسة العالمية بالفعل، فالإرهابيون ربما لا يشعرون بأنهم ملزمون بحرمة إستخدام السلاح النووي[12]. وحتى من الصعب استخدام الأسلحة النووية لإجبار الآخرين، فالردع يحافظ على مصداقيته و أهميته. فهي تشمل القدرة على توسيع الردع على لآخرين، فعلى سبيل المثال، من قبل الولايات المتحدة لصالح حلفائها في أوروبا واليابان. و الدول الصغيرة مثل كوريا الشمالية وإيران تبحث عن الأسلحة النووية لردع الولايات المتحدة ولزيادة تأثيرها الإقليمي ومكانتها الدولية ولكنهم غير متكافئين في السياسة الدولية. وتحت بعض الظروف إذا أثارت هذه الدول قرارات لدول أخرى من اجل زيادتها، فإنها ربما تقلل من فرص الأمن من خلال زيادة نسبة السلاح النووي المسرب في غياب سيطرة مركزية كاملة أو وقوعه في أيدي الإرهابيين. إن الخطر

ضد الدولة التي استخدمت الأسلحة النووية قد استمر لستة عقود، والأسلحة النووية مازالت مهمة في السياسة الدولية ولكن ليس لأجل القتال في الحرب.

والسبب الثاني هو أن القوة التقليدية أصبحت مكلفة عندما تستخدم لحكم سكان قوميين ومترابطين اجتماعياً. فالاحتلال يساعد على وحدة السكان أكثر من الظروف الأخرى التي تفرقهم والحكم الأجنبي مكلف جداً في عصر التواصل الاجتماعي الكبير. في العصر الماضي ساعدت الصحافة المطبوعة ووسائل الإعلام للسكان المحليون على توسيع مداركهم وهواياتهم إلى ما كان يسمى "بالمجتمعات الخيالية"، وساعد عصر الانترنت على تمدد هذا الشيء أكثر[13]. غزت فرنسا الجزائر بـ 34. 000 جندي في القرن التاسع عشر ولكنها لم تستطيع السيطرة على المستعمرة بـ 600. 000 جندي في القرن العشرين[14]. فالوسائل مثل السيارات المفخخة والمتفجرات البدائية أصبحت متوفرة للثوار المترابطون بشكل أرخص من التي تملكها الجيوش المحتلة. وهناك ترابط بين استخدام التفجيرات الانتحارية والاحتلال من قبل القوات الأجنبية[15].

والسبب الثالث هو إن استخدام القوة العسكرية يواجه بمحددات داخلية، وعبر الزمن تزداد أخلاقيات مكافحة النزعة العسكرية خصوصاً في البلاد الديمقراطية. هذه المواقف أقوى في أوروبا أو اليابان من الولايات المتحدة، ولكنها موجودة في كل الديمقراطيات المتقدمة. مثل هذه الآراء لا تمنع من استخدام القوة، ولكن تعتبرها كخيار سياسي خطر بالنسبة للقادة خصوصاً عندما يكون استخدامها كبيراً ولفترات طويلة. فعلى سبيل المثال، توقعت الولايات المتحدة أن يكون عدد الضحايا 10. 000 عندما خططت للدخول في حرب الخليج عام 1990، ولكنها كانت رافضة لقبول الضحايا في الصومال أو كوسوفو، حيث أن مصالحها القومية لم تتأثر بشكل كبير. وأيضاً إن الرغبة بقبول الضحايا يتأثر بتوقعات النجاح[16]. وإذا كان استخدام القوة يبدو غير عادل أو غير شرعي في نظر الأمم الأخرى، فإن هذا يجعلها مكلفة للقادة السياسيين في الأنظمة السياسية الديمقراطية، فالقوة لم تعد مهملة، والإرهابيون الفاعلون من غير الدول أقل تقيداً من الدول بهذه الأخلاقيات، ولكن اصبح استخدام القوة مكلف وصعب للعديد من الدول أكثر مما كان في الماضي.

وفي النهاية، إن عدد من القضايا ببساطة لا تصلح أن تكون حلول قوية بنفسها. فعلى سبيل المثال خذ العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة واليابان. في عام 1853 أبحر الكومودور ماثيو بيري Commodore Matthew Perry إلى ميناء شيمود الياباني وهدد بتفجيره إذا لم تفتح اليابان ميناءها للتجارة، فهذه قد لا تكون طريقة مفيدة أو سياسة ناجحة لحل الخلافات التجارية الأمريكية – اليابانية الحالية. فالصين اليوم أصبحت الرائدة في مجال انتاج الغازات الدفيئة وتضيف مصنع لحرق الفحم كل أسبوع، ولكن فكرة التهديد باستخدام القنابل أو ترسانة السفن لتدمير مثل هذه

المصانع تفتقد إلى المصداقية بالرغم من أن مخرجاتها قد تكون ضارة للدول الأخرى. إن مدى ومقياس العولمة الاقتصادية والتوافق المعقد أصبح مختلفا اليوم عن ما كان عليه في القرن التاسع عشر.

على الرغم من بقاء القوة أداة ضرورية في السياسة الدولية إلا أنها ليست الأداة الوحيدة. فإستخدام الترابط الاقتصادي والاتصال والمؤسسات الدولية والفاعلين العابرين للقومية أحياناً يلعب دوراً أكبر من القوة. فالقوة العسكرية هي ليست أداة الدولة المطلقة. فالشاهد على ذلك، الحرب في أفغانستان حيث أطاحت الولايات المتحدة بحكومة طالبان التي أنشأت شبكة الإرهاب التي قامت بهجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001. أو استخدام الأمريكان والبريطان للقوة من أجل الإطاحة بنظام صدام حسين عام 2003. ولكن كان من السهل كسب الحرب المبدئية ضد حكومة ما أكثر من كسب الحرب ضد المتمردين غير الدول. أيضاً القوة العسكرية لوحدها ليست كافية للحماية من الإرهاب. كانت خلية القاعدة الأساسية تكمن في هامبورغ ولكن تفجير هامبورغ لم يكن خياراً. على الرغم من بقاء القوة العسكرية الأداة المهمة في السياسة الدولية، فإن التغيرات في تكلفتها وفعاليتها جعلت من حسابات القوة العسكرية اليوم أكثر تعقيداً من الماضي.

تغير شكل الحرب

ربما يقل دور القوة والحرب، ولكن لا يمكن استثنائهما. وعوضاً عن ذلك فإن استخدام القوة أخذ أشكالاً جديدة. وكتب بعض المنظرين العسكريين عن "الجيل الرابع للحرب" والذي يفتقر أحياناً إلى "أرض المعركة أو المواجهات" حيث تلاشى فيها التمييز بين المدني والعسكري [17]. وبحسب وجهة النظر هذه، فإن الجيل الأول من الحرب الحديثة عكس تكتيكات الأفقية والعامودية التي تلت الثورة الفرنسية. والجيل الثاني اعتمد على قوة النيران الكثيفة والذروة في الحرب العالمية الأولى. وكان شعارها المدفعية تهاجم وجند المشاة يحتلون، و ظهر الجيل الثالث من المناورات من خلال التكتيكات التي أستخدمها الألمان لفك مأزق حرب الخنادق عام 1918. وبرعوا مؤخراً في تكتيكات الحرب الخاطفة التي ساعدتهم على التغلب على قوات الدبابات الفرنسية والبريطانية الكبيرة في غزو فرنسا عام 1940. تقود كل من الأفكار والتكنولوجيا إلى التغييرات، ونفس الشيء صحيحاً بالنسبة للجيل الرابع هذه الأيام والتي تركز على مجتمع العدو وسياسته في القتال. كما صاغها أحد المنظرين "إن كل جيل متعاقب يصل إلى عمق أرض العدو في محاولة لهزمه"[18]. وعلى الرغم من أن تقسيم الحرب الحديثة إلى أربعة أجيال هو نوعٌ ما إعتباطيٌ ومبالغٌ فيه فإن الإتجاه المهم الواجب إدراكه هو ضبابية الطليعة العسكرية والمؤخرة المدنية.

ولأخذ نظرة متبصرة نوعاً ما، قال المنظر الإسرائيلي مارتن فان كريفيلدMartin van Creveld بأن الخاصية الأهم للحرب خلال الألفية من عام 1000 إلى 1945 كانت من خلال تماسكها. خلال القرون الوسطى، كان من الصعب على قادة المقاطعات إمتلاك أكثر من بضعة آلاف من المقاتلين. وفي القرن الثامن عشر، زادت الأرقام إلى أقل من مئات الآلاف من الجنود. وفي الحروب العالمية في القرن العشرين جيشت سبع دول أكثر من 100 مائة مليون رجل وأشتبكوا في معارك حول العالم. و شنوا حروباً كاملة ضد بعضهم البعض. وقامت الدول بعمليات ضخمة ووحشية وفي نهاية الحرب قتل ما بين أربعة إلى ستة ملايين شخص. وأفضل جزء في القارة أصبح خراباً، ثم أسقطت القنبلة الذرية الأولى في السادس من آب عام 1945 حيث غيرت كل شيء للأبد[19]. على الرغم من أن هناك أسباب إضافية أخرى بالإضافة للأسلحة النووية[20]، والنتائج لم تكن مدركة لبعض الوقت، و مهدت الحرب الكلية الطريق للحروب المحدودة مثل الحرب الكورية. وقرر هاري ترومان Harry Truman، الذي استخدم السلاح النووي لإنهاء الحرب العالمية الثانية، بعدم فعل نفس الشيء في كوريا وعلى الرغم من أن دويت إيزنهاورDwight Eisenhower ألمح إلى إمكانية استخدام السلاح النووي، إلى أنه أيضاً كان متردداً لفعل ذلك. يبدو أن عمر الحرب الكلية قد انتهى[21]. ومن الملاحظ حتى الحروب المحددة بين الدول "أصبحت محددة"، حيث أحصى فان كريفلدVan Creveld فقط عشرون حرباً في منتصف القرن بعد عام 1945.

ومع ذلك فإن الصراع المسلح لم يتلاشَ، وعلى اية حال، فإن الحروب بين الدول أصبحت أقل شيوعاً من الحروب بين الدول و العابرة للقومية والتي تشمل الفاعلين من غير الدول. من ضمن 226 صراعاً مسلحاً بارزاً بين عامي 1945 و 2002 أقل من نصفها كانت بين دول وجماعات مسلحة في الخمسينيات، ولكن في التسعينات كان ذلك بالنمط المسيطر للنزاع المسلح[22]. مثل هذه الجماعات يمكن أن تقسم إلى متمردين إرهابيين وميليشيات، منظمات إجرامية، ويمكن أن تتقاطع هذه الشرائح وتصبح ضبابية مع الوقت[23]. فعلى سبيل المثال، شكلت القوات المسلحة للثوار الكولومبيين حلفا مع مروجي المخدرات في ذلك البلد، وفي أفغانستان كان لبعض من مجموعات طالبان علاقات حميمة مع إرهابيي القاعدة في الدولة، في حين أن الآخرون كانت توجهاتهم تميل أكثر الى الوطنية، فبعض منهم كان مدعوماً من الدولة ولكن الأخرى لم يكونوا كذلك.

ترى مثل هذه المجموعات الصراع كإستمرار للعمليات السياسية والعنف الشاذين عبر فترة طويلة والتي ستدعم سيطرة الإكراه على السكان المحليين. فهم يستفيدون من حقيقة أن النتائج الضعيفة للدول تفتقر إلى الشرعية أو القدرة على السيطرة الفعلية على أراضيها، فالنتيجة كما قالها الجنرال السير روبرت سميث

General Sir Rupert Smithالحاكم البريطاني السابق في شمال إيرلندا والبلقان "الحرب بين الناس"[24] نادراً ما تكون مثل هذه الصراعات على أرض معركة تقليدي وبجيوش تقليدية أصبحت حروب مهجنة". خليط من الأسلحة التقليدية وتكتيكات غير مألوفة، إرهاب وسلوك إجرامي في مكان المعركة"[25]. فعلى سبيل المثال، في معركة استمرت أربعة وثلاثون يوماً مع إسرائيل في لبنان عام 2006، استخدمت الجماعة السياسية المسلحة، حزب الله، خلايا مدربة جيداً والتي دمجت الدعاية، والتكتيكات العسكرية التقليدية وإطلاق الصواريخ من أماكن مأهولة بالمدنيين لتحقيق المزيد من ما يعتبره الكثير في المنطقة نصراً سياسياً. و في غزة بعدها بسنتين كان هناك حربا بين حماس وإسرائيل براً وجواً في منطقة مأهولة بالسكان. في الحروب الهجينة، أصبحت كل من القوات التقليدية و القوات غير النظامية والمقاتلون والمدنيون والدمار المادي وحرب المعلومات متشابكة تماما. و بالإضافة إلى الكاميرات في كل هاتف نقال والفوتوشوب على كل جهاز كمبيوتر، و اصبح التنافس على المعلومات موجوداً في كل مكان[26].

أشار بعض المنظرين إلى هذا الشكل الجديد للحرب كـ "حرب غير متماثلة"، ولكن هذا التصنيف ليس مفيدا كالتصنيف الأول. دائما تكون الحرب غير متماثلة[27]. ودائماً يبحث القادة والضباط عن نقاط الضعف عند الخصوم، ويحاولون تضخيم مزاياهم لتحقيق النصر. فبعد زوال الإتحاد السوفييتي حصلت الولايات المتحدة على ميزة عظيمة في الحرب التقليدية كما برهنت ذلك في عملية عاصفة الصحراء التي هزمت النظام العراقي في عام 1991 مقابل مقتل 148 أمريكي. وحدث نفس الشيء في عام 1999 في حرب كوسوفو مع صربيا حيث كانت سيطرة الولايات المتحدة على الجو الأمر الذي قاد إلى النصر بدون أية ضحايا أمريكان. ولعرض مثل هذا التباين التقليدي لصالح أمريكا، فإن الخصوم لا يستسلمون بل يستخدموا تكتيكات غير تقليدية لمواجهة المصالح الأمريكية. أدرك الاستراتيجيون الصينيون بأن المواجهة التقليدية مع الولايات المتحدة قد تكون حماقة، وطوروا استراتيجية "الحرب غير المقيدة" التي تدمج الوسائل الاليكترونية، والدبلوماسية، والحاسوبية. والوكيل الإرهابي، والاقتصادي، و الوسائل الدعائية من أجل تضليل وإنهاك الأنظمة الأمريكية. وكما أشار إليها أحد مسؤولي الجيش الصيني "القاعدة الأولى في الحرب غير المقيدة هي أنه لا يوجد لها قوانين" [28]إن البحث عن التكتيكات غير التقليدية لمواجهة عدم التماثل ليس بالجديدة حيث تمتد إلى قبل 2000 عام إلى صن تزو. Sun Tzu وبالطبع، إن صن تزو Sun Tzu هو مشهور بمقولة إنه من الأفضل أن تكسب الحرب دون أن تقاتل.

الحكومات هي ليست المحاربين الوحيدين الذين فهموا هذه الحكمة القديمة جداً. وفهم الإرهابيون منذ زمن بأن لا أمل لديهم بأن يواجهوا الحكومات المركزية وجهاً

لوجه. وعوضاً عن ذلك كما ذكرنا في الفصل الأول، فإنهم يتبعون رؤى المصارعة اليابانية لزيادة قوة الحكومات القوية ضد نفسها. وتُصمم الأعمال الإرهابية من أجل أن تغضب وتستفز ردود الافعال المفرطة لدى الدول القوية. فعلى سبيل المثال، كانت استراتيجية أسامة بن لادن هي استفزاز الولايات المتحدة في أعمال قد تسيء إلى مصداقيتها وتضعف حلفاءها في العالم الإسلامي، وبالتالي تؤدي إلى إنهاكها. وسقطت الولايات المتحدة في تلك المصيدة عند غزو العراق، وفشلت في متابعة نجاحها الأول عند غزوها لأفغانستان. اتبعت القاعدة تكتيك " القائد المحرض" بدلاً من "القائد الأعلى"[29] وهذا أعطى مرونة عظيمة للمنظمة حيث إنضم إليها مجموعات محلية.

كانت الولايات المتحدة بطيئة بتبني هذه التغييرات. ومع إنهيار الإتحاد السوفييتي، كانت الولايات المتحدة القوة العسكرية الوحيدة مع قدرات عالمية، فهي تملك ميزانية عسكرية تعادل باقي ميزانيات الدول الأخرى مجتمعة، وكانت رائدة في مجال الاقتصاد المعرفي الذي كان قد انتج " ثورة في الشؤون العسكرية". وفي التسعينات، ركزت الاستراتيجية الأمريكية العسكرية على القدرة على القتال وكسب حربين تقليديتين متزامنتين (ضد كل من كوريا الشمالية والعراق)، وقد أدى التطور التكنولوجي إلى "السيطرة على مجال المعركة الجوي"" حيث ظهر ذلك جليا في عاصفة الصحراء. وأعتبرت الإستخدامات الأخرى للقوى العسكرية ليست لأغراض قتالية وإنما ولكن أقل من ذلك حيث شملت " عمليات عسكرية وليس حرباً". عندما أصبح دونالدرامسفيلد وزيراً للدفاع عام 2001 سعى إلى الانتقال العسكري الذي اعتمد على تكنولوجيا جديدة كان مزج التكنولوجيا المتطورة للقوة الجوية والاستخدام المحدود للقوات الخاصة الحليفة للمقاتلين الأفغان على الأرض يعمل بشكل جيد في أفغانستان. و أشار النجاح السريع لغزو العراق في آذار عام 2003، حيث كان عدد الضحايا فقط ثلاثة وثلاثون، إلى قوة وضعف هذه العملية[30]. لم يخطىء الأمريكان عندما استثمروا في الثورة في الشؤون العسكرية، بل أخطأوا عندما اعتقدوا إنها كافية.

تمتلك التكنولوجيا دائماً تأثيرا على القوة العسكرية، " والتطورات في الشؤون العسكرية" ليست جديدة. بالفعل، إن تحديد هذه التطورات يبدو أمراً إعتباطياً نوعاً ما، وهناك قوائم مختلفة من التغييرات التكنولوجية الأساسية يمكن بنائها[31]. حدد ماكس بوتMax Boot أربع تغيرات: ثورة البارود في بداية أوروبا الحديثة والثورة الصناعية في القرن التاسع عشر والثورة الصناعية الثانية في بداية القرن العشرين والثورة التكنولوجية الحالية. وأضاف أيضاً إن "التاريخ مليءٌ بأمثلة القوة العظمى التي فشلت بتحقيق إنجازات... أضاع المغول ثورة البارود؛ والصينيون والأتراك والهنود أضاعوا الثورة الصناعية وأضاع الفرنسيون والبريطانيون أجزاء كبيرة من

الثورة الصناعية الثانية وأضاع السوفييت ثورة المعلومات"[32]. وكان الثمن واضحاً، والثمن الأقل وضوحاً هو الثقة الكبيرة في التكنولوجيا.

التكنولوجيا هي سلاح ذو حدين، أخيراً، انتشرت وأصبحت متاحة للخصوم الذين من الممكن أن يكون لديهم قدرات بدائية أكثر، ولكنها أقل حساسية من الاعتماد على التكنولوجيا المتقدمة. إعتاد المنظرون العسكريون الأمريكان على الجدل بإنه على الرغم من أن البعض قد يستطيع شراء بعض التكنولوجيا المتقدمة لأغراض تجارية "من على الرف"إلا أن الولايات المتحدة ستستمر بتطوير الجيل القادم ودمج التكنولوجيات في نظام من الأنظمة. ولكن كانت تلك هي الجولة الأولى في لعبة الشطرنج. إن الفوائد الأمريكية في الروبوتات والطائرات بدون طيار ستكون متوفرة حتى للخصوم في نهاية الأمر. فعلى سبيل المثال، في عام 2009 اكتشف الجيش الأمريكي بأن المتمردين الذين يقومون بالدخول غير القانوني لبيانات الآخرين من طائرات التجسس بلا طيار تستخدم برامج ثمنها أقل من 30 دولار[33]. إن زيادة الاعتماد على الأقمار الصناعية و أنظمة التحكم بشبكات الحاسوب ادى الى جعل الولايات المتحدة أكثر عرضة للخطر من قبل بعض خصومها[34].

و هناك عامل آخر، وهو الكثير من الإيمان والتركيز على فوائد التكنولوجيا قد يحرف الإهتمام عن المقياس غير المتماثل المتوفر للخصوم. اعتمدت الحملة الأمريكية "الصدمة والرعب" على القنابل الذكية للاستهداف الدقيق في المراحل الأولى من حرب العراق، ولكن استخدام المتمردين للسيارات المفخخة والعبوات الناسفة، والتي زودتهم بقنابل ذكية ورخيصة من صنعهم في مرحلة التمرد من الحرب، والتركيز الكبير على التكنولوجيا المتقدمة قد يؤدي إلى فشل في الاستثمار وفي تدريب قوات الشرطة، والمترجمين و الأبعاد الأخرى التي يحتاجها جند المشاة للتعامل مع المتمردين.

في عام 2006، استعاد الجيش الأمريكي اكتشاف دروس مقاومة التمرد التي كانت على وشك أن تنسى بعد حرب فيتنام، ثم حجبت من خلال التركيز على الحرب التكنولوجية المتقدمة، وأخيراً، أدخلت مبدئياً إلى فرع من القوات الخاصة[35]. تبنى الجيش الأمريكي الدليل الميداني لسلاح مشاة البحرية لمكافحة التمرد الذي يرأسه الجنرال ديفيد بترايوسGeneral David Petraeus دروساً من خبرة البريطان والفرنسين والفيتنامين في تأمين السكان المدنيين كأولوية قصوى أكثر من تدمير العدو. فالمعركة الحقيقية تصبح واحدة بدعم المدنيين، وذلك من خلال رفض المتمردين"السمكة" و المدنيين "البحر" التي تسبح به. قللت مقاومة الإرهاب والتي عادة ما تسمى "بالعملة" من العمليات العدوانية وركزت على كسب قلوب وعقول السكان المدنيين.

تم دمج القوة الناعمة في الاستراتيجية العسكرية، واستخدمت القوة الخشنة لتطهير مناطق المتمردين والسيطرة عليها، والقوة الناعمة لبناء الطرق، والمراكز الصحية والمدارس. وكما صرحت سارة سيوول Sarah Sewallفي مقدمتها لدليل الجديد "هي اقتراع كامل من عقيدة وينبيرغر- بوولWeinberger- Powell للاستخدام العدواني الساحق والحازم للقوى.... أحياناً الاستخدام الأكبر للقوى قد يكون أقل فاعلية فبدلاً من حساب مستويات الثغرات اللازمة مقابل القوات المواجهة فإن دليل العملة COIN يركز على السكان ويوصي كحداً أقصى بعشرين مقاوم للإرهاب لكل 1000 ألف من السكان"[36]. وكما وصف رئيس هيئة الأركان المشتركة حملة مارجا Marja في أفغانستان "لم نجهز ميدان المعركة بالقصف المدفعي أو الصاروخي، نحن ببساطة مشينا عليها يوما ما لأنه وبصراحة ميدان المعركة لم يعد بالضرورة ميداناً. إنه فقط في عقول الناس"[37] وهذا الإتجاه ليس حصرياً على الأمريكان، حيث قال رئيس جمهورية انغوشيا الروسية إن "مقاومة الإرهاب هي شأن القوة الناعمة فأشد العقاب يمثل واحد بالمائة والتسع وتسعون بالمائة الباقية يجب أن تكون بالإقناع، الإقناع، الإقناع"[38].

وبنفس الوقت، إن مقاومة الإرهاب هي ليست حلاً لكل المشاكل العسكرية، فعلى الرغم من الجهود الحميدة، يبقى الضحايا المدنيون أمر حتمي. و حتى في أفغانستان إن إستمرار إطلاق النار من قبل وحدات الجيش ونقاط التفتيش أدى إلى زيادة غضب السكان.... والإحتكاك أدى إلى قلب القرى بشدة ضد الاحتلال"[39]. بالإضافة إلى ذلك لعب المتعهدون الخصوصيون دوراً بارزاً في العمليات الحديثة. وكان يصعب السيطرة على أعمالهم[40]. إضافة إلى الأعداد القوات والوقت اللازمين لمكافحة التمرد قد تكون مكلفة لغاية، سواء من حيث السياسة والميزانيات وهذا ممكنا في الكثير من الحالات. فعلى سبيل المثال، عدد ومدة بقاء القوات الأمنية التي طبقت في النسب السابقة، وبما لا يمكن تحملها في الرأي العام الغربي، والتي تقود الى الشك في التساءل عن فعالية ما يسمونه COIN-lite(العملة الصغيرة)"[41]. و كما يزعم أحد أفراد طالبان الأفغان "أنتم تملكون الساعات، ونحن نملك الوقت".

إن التحفظ الثقافي، وعدم الثقة، والضحايا المدنيين والفساد المحلي قد يجعل من الصعب كسب القلوب والعقول والتي تشكل جزءاً من القوة الناعمة في استراتيجية العملة COIN. إستنتج تقرير RAND "إن الضعف الأعظم في الصراع مع التمرد الإسلامي هو ليس القوة الأمريكية، ولكن سخافة وعدم شرعية كل الأنظمة التي عيّنت لتكون بديلاً عن الأنظمة الدينية الاستبدادية". وأيضاً فإن مسار سجل حملات مقاومة التمرد قد أصبح متداخل. على الرغم أنه هناك تقرير دقيق إدعى بأن "إحتمالية نجاحهم، عملياً هي خمسون بالمائة [42]. وهناك دراسة أخرى لـ RAND وضعت نسبة نجاح ثمانية من ثلاثون حالة منذ 1979 أي ما يقارب خمسة وعشرون

بالمائة [43]. وكما أشار ناقد عسكري بإن دليل مقاومة التمرد الحديث "قد كتب بشكل مقنع جداً وإن أهدافه واضحة جداً وجعلت غير المستحيل يبدو ممكناً "[44]. واستنتج احد الخصوم بانه "بشكل عام إن مكافحة التمرد لعبة بحاجة إلى أن نتجنبها قدر الإمكان... ويتوجب علينا تجنب هذه التدخلات قدر المستطاع وذلك لأن تكلفتها عالية جداً ونتائجها مشكوك فيها" [45].

وبالطبع إن التمرد هو ليس التهديد العسكري الوحيد الذي يجب أن يأخذه المخططون بإعتبارهم، فالحروب بين الدول لم تنتهي كلياً والنماذج المهجنة من الحرب بقيت مكان اهتمام. وكما صرح وكيل وزارة الدفاع للسياسة عن التخطيط الاستراتيجي "أعتقد بأن الهيمنة ستكون الميزة المحددة، فالتصنيفات التقليدية البارعة هي تلك الأنواع التي لا تتصل بالواقع مطلقاً"[46]. وفي عام 2010 أكد تقرير البنتاغون لمراجعة الدفاع الذي يصدر كل أربع سنوات، على أهمية القرصنة البحرية، وإنتاج الطاقة النووية والجريمة الدولية، والإرهاب المحلي، والكوارث الطبيعية وأيضاً الحروب بين الدول كتهديد للأمن القومي[47]. والمخططون في الجيش الأمريكي يجهزون لترسيخ عقيدة تقليل الإيمان بالتكنولوجيا، والتخطيط الطولي، والمركزية، وعوضاً عن ذلك شددوا على إفتراضات مثل الشك، واللامركزية وسلسلة النزاعات. وكما قال الجنرال H. R McMaster (هـ. ر ماكماستر) ترفض العقيدة الجديدة جلياً " الاعتقاد بأن القدرات التكنولوجية قد أزالت ضابية الحرب بشكل كامل.... وأن تطوير مثل تلك القدرات التكنولوجية سيستبدل بعناصر التقليدية للقوة القتالية، قوة القتال، خصوصاً على الأرض"[48]. وذلك يجعل مهمة تحديد كيفية تدريب القوات واستثمار مصادر محدودة في ميزانية عسكرية أكثر تعقيداً من ذي قبل[49].

كيف تنتج الموارد العسكرية نتائج سلوكية

يقيس ويقارن المخططون والمحللون العسكريون موارد وقدرات القوات المعادية بثبات. فعلى سبيل المثال، سكان البلد هم المصدر الرئيسي الذي يمكن تشكيله في أداة محددة مثل جند المشاة والتي يمكن أن تقسم إلى وحدات مقاتلة متخصصة. وبشكل عام، ينظر المحللون إلى موارد استراتيجية مثل الميزانيات، والقوة البشرية والبنية التحتية العسكرية والمؤسسات الصناعات الدفاعية والاختراعات. فهم إذا يتطلعون الى عوامل تؤثر على تحويل القدرة مثل الاستراتيجية، العقيدة، التدريب، التنظيم، والقدرة على الإبتكار. أخيراً هم يحكمون على القدرة القتالية في أبعاد تفصيلية للقوات البرية، البحرية، الجوية والفضائية. ولكن حتى أولئك الذين يعتقدون بأن "إن المقياس المعتمد للقوة القومية هي القدرة

العسكرية" يعترفون بأن المنهجية التي ترتكز على القدرة ليس بإمكانها التنبؤ بالنتائج القتالية[50]. كما شاهدنا سابقاً، ما زال يتوجب علينا أن نحدد ما تمّكن موارد القوة من إحداث النتائج السلوكية المفضلة. وكما استنتج المحلل العسكري ستيفن بدل Stephen Biddle "لا يوجد مفهوم واحد مميز لـ" القدرة العسكرية" يمكن تطبيقه على كل النزاعات في كل الأماكن والأزمنة"[51]. إن توظيف القوة مهم جداً. الإستراتيجية، وهي المهارة في دمج الموارد لإنجاز الأهداف، هي أساس القوة العسكرية الكيّسة.

وعلى المستوى الاساسي، يجب أن ندرك بأن الموارد العسكرية وثيقة الصلة بكل الجوانب أو الوجوه الثلاثة للقوة العلائقية التي نوقشت في الفصل الاول.. وفيما يتعلق بالوجه الأول للقوة، قد تجبر القوة الآخرين على تغيير تفضيلاتهم، والاستراتيجيات الأولية، وتؤثر الموارد العسكرية على تشكيل الأجندة التي تصنف الوجه الثاني للقوة. فعندما يدرك بلدٌ صغيرٌ بأنه لا يستطيع هزم بلد أقوى، فإن الهجوم من غير المحتمل أن يكون على أجندتها[52]. فربما ترغب المكسيك باستعادة المقاطعات التي أخذتها الولايات المتحدة في القرن التاسع عشر، ولكن إعادة الغزو العسكري هو ليس ضمن أجندة القرن الحادي والعشرون. إن النجاح في الحرب قد ينتج مؤسسات تضع أجندة لفترات متتابعة والشاهد على ذلك المؤسسات التي وجدت خلال الحرب العالمية الأولى والثانية، والتي دعمت الاستقرار الذي سمح لأوروبا واليابان بالتركيز على الأجندة الاقتصادية والتي تؤكد مكاسب مطلقة لا علائقية، وبالتالي يسرّع نمو الترابط الاقتصادي والعولمة.

تؤثر القوة أيضاً على تشكيل التفضيلات التي تؤلف الوجه الثالث للقوة. وكما شاهدنا سابقاً حاول الطغاة أمثال هتلر وستالين أن يطوروا شعوراً لا يقهر من خلال القوة العسكرية. فالنجاح يجذب، والسمعة بالكفاءة على استخدام القوة تساعد على الجذب. ومن خلال الاستخدام الكفؤ والقانوني للقوة الأمريكية في حرب الخليج عام 1991 زادت شعبية الموقف الامريكي في الشرق الأوسط. ويشير ذلك الى أن هناك أكثر من طريقة تستطيع الموارد العسكرية من خلالها إحداث النتائج المرغوبة ما يسميه الجيش الاستخدام "الناشط" للقوة وهو ليس العملة الوحيدة للقوة العسكرية. ففي حوار مشهور قبل حرب فيتنام، أشار الكولونيل الأمريكي هاري سامرز Harry Summersإلى "أنتم تعلمون أنتم لن تهزمونا بالاشتباك الناشط على أرض المعركة" وأجاب نظيره الفيتنامي الكولونيل تو Tu، مصححاً، " ربما يكون كذلك، ولكن ليس لهذا صلة بالموضوع، لأننا كسبنا معركة الاتصالات الاستراتيجية وبالتالي الحرب"[53].

تستطيع الموارد العسكرية تطبيق أربعة أنواع من الأفعال والتي تعد من طرائق تداولات القوة العسكرية. يمكن استخدام الموارد العسكرية لـ (1) القتال المادي والتدمير و (2) استعادة التهديدات بدبلوماسية القهر و (3) الوعد بالحماية بما

فيها حفظ السلاح. و (4) تقديم أشكال عديدة من المساعدة. عندما تستخدم هذه الأفعال بشكل فعال، فإنها ستنتج التغييرات السلوكية المرغوبة في المستهدفين. ولكن سواء كانت فعالة في إحداث النتائج المرغوبة أما لا يعتمد على خصائص ومهارات خاصة تستخدم في استراتيجيات التحويل. الاستراتيجيات الناجحة يجب أن تأخذ في الحسبان سياق أهداف القوة، ظروف وبيئة الحدث، وفيما اذا الاهداف من المحتمل أن تستجاب سواء بالموافقة أو بالمقاومة. استنتج بدل Biddle أن القوة العسكرية " إن القدرة ليست في المقام الأول هي مسألة المادة، بل هي أساسا كيفية إستغلال الدول لمواردها المادية... فالمهات العسكرية المختلفة هي غير متشابهة- أي القدرة على إنجاز واحدة بشكل جيد لا يعني القدرة على إنجاز الأخريات بنفس الاسلوب". (54)

الأعمال الأربعة الأساسية التي تشكل طرائق القوة العسكرية معروضة في جدول 1. 2.

القتال

يعتمد النجاح في الطريقة الأولى، القتال، على استراتيجية تشمل كل من الكفاءة والشرعية. الكفاءة هي القدرة على القتال وهذا أمرٌ واضح، ولكنها تحتاج تحديد أكثر "تقاتل ماذا؟" أنها تنطوي على أوامر في معركة تقاس من حيث القوة البشرية، والأسلحة، والتكنولوجية، والتنظيم والميزانيات وكذلك التدريب والتكتيكات المطبقة في لعبة الحرب ومعنويات الجنود والجبهة الداخلية. فالكفاءة في القدرة على القتال لها بعدٌ واسع يدعو إلى قاعدة معرفية استراتيجية وأهداف السياسية ذات بصيرة ثاقبة وقاعدة عقائدية تغطي طيفا واسعاً من الصراعات المحتملة. إن التركيز غير المتبصر في تطبيق التخطيط للقوة قد يقوّض فعالية القوة كأداة للسلطة.

الجدول 1. 2 أبعاد القوة العسكرية

التشاركالامر

المساعدة	الحماية	التهديد القهري	القهر المادي	نوع السلوك
مساعدة وتدريب	التحالف وحفظ السلاح	الدبلوماسية القهرية	القتال والتدمير	طرائق
الكفاءة والسلامة	القدرة والثقة	القدرة والمصداقية	الكفاءة	الخصائص الأساسية للنجاح الاستراتيجي
التنظيم والميزانيات	القوات العسكرية والدبلوماسية	الدبلوماسية الذكية	القوة البشرية الأسلحة والتكتيكات	تشكيل الموارد

الله ليس دائماً إلى جانب الجيوش الكبيرة. فالكفاءة في القدرة على القتال قد تكون مهمة للدول الصغيرة حتى لو لم يكن لديهم أمل بكسب حرب بعيدة الأمد. فعلى سبيل المثال، تاريخياً استخدمت سويسرا جغرافيتها والتجنيد الإلزامي لتجعل نفسها عصية على جيرانها الكبار من أن يبتلعوها بسرعة، وسنغافورة دولة بحجم مدينة عدد سكانها أربعة ملايين استثمرت في القدرات العسكرية بشكل لافت لإقناع الأمراء المحتلين بأن طعمها لن يكن لذيذ المذاق كا "قريدس مسموم".

الشرعية هي الجزء الأقل وضوحاً في استراتيجية القتال لأنها غير ملموسة ومتقلبة بالمعنى الاجتماعي. بالمعنى السوسيولوجي، تشير الشرعية إلى اعتقاد واسع بأن الفاعل أو الحدث حقيقي. ويسمح مفهوم الشرعية للعديد من الفاعلين لتنسيق دعمهم.... من خلال مناشدة قدراتهم العامة للتحرك من خلال أسباب أخلاقية تختلف عن الأسباب الذاتية البحته"[55]. وتتباين الاعتقادات حول الشرعية وهي نادراً ما تكون عالمية ولكن إدراك الشرعية في استخدام القوة في نظر المستهدف أو الأطراف الأخرى مرتبط بكيفية استجابة الهدف (استسلام سريع أو قتال طويل)، والتكاليف التي سيتكبدها في استخدام القوة. وتعتمد الشرعية جزئياً على تقاليد الحرب العادلة مثل إدراك السبب العادل وكذلك الشعور بالنسبة والتمييز في الطريقة التي تستخدم فيها القوة.

إن إدراك الشرعية أيضاً يتأثر بتقلبات المناورات السياسية في الأمم المتحدة والتفسيرات التنافسية للقانون الإنساني من خلال منظمات غير حكومية، وسرديات ابتدعتها وسائل الإعلام والمدونون والهواتف المحمولة. برهنت الحرب على العراق في عام 2003 على الكفاءة الأمريكية العظيمة في غزو واحتلال بغداد، ولكنها عانت من نقص الشرعية وذلك في غياب قرار ثاني للأمم المتحدة. بالإضافة إلى ذلك إن الفشل بتجهيز قوات كفؤة لكبح السلب، العنف الطائفي، وأخيراً التمرد اللاحق يقلل

من معنى الكفاءة. بعض من هذه الدروس حملت إلى أفغانستان على لسان الجنرال ستانلي ماك كريستال Stanley Mc Chrystal القائد الأسبق لقوات التحالف هناك، "إن المهمة العظمى هي إقناع الناس الأفغان. كل ذلك هو حرب التصورات، هذه ليست حرباً مادية من حيث كم عدد الناس الذين سيقتلون، أو حجم رقعة الأرض التي ستحتل، وكم جسراً سيدمر. كل هذه الأمور تكمن في عقول المشاركين"[56].

لقد عرف رجال الجيش المتمرسون بأن الحرب لا يتم كسبها فقط من خلال التحركات. وقال الجنرال باتريوس Petraeus " تأكد لنا في العراق أدراك بأنك لا تقتل او تأسر من أجل الخروج من قوة التمرد المصطنعة". [57] و لاحظ ماك كريستال Mc Chryhstal بأنه عندما نلجأ إلى مقاييس ملائمة سينتهي بنا الأمر إلى دفع الثمن كاملاً، فأبو غريب والمواقع الأخرى مثل تلك غير القابلة للتحلل. وهم لا يذهبون بعيداً. فالعدو يستمر بجلدك لهم كالعصاة. في أفغانستان باشرت طالبان بحرب معلوماتية متطورة أو استخدام وسائل اعلام حديثة كذلك الوسائل القديمة ولتحسين صورتهم وكسب تأييد الأفغان المحليين كما يحاولون مجابهة الحملة الأمريكية الجديدة لكسب قلوب وعقول الأفغان[59]. وكما لاحظ خبير العملة COIN الاسترالي ديفيد كيليكولن Dawid Kilcullen "هذا يوحي إلى أن سمعة أمريكا الدولية والسلطة الاخلاقية، الثقل الدبلوماسي، قدرة الإقناع، و الجذب الثقافي والمصداقية الاستراتيجية – قوتها الناعمة – هي ليست الخيار المساند للقوة العسكرية، على العكس هي تمكين مهم لبيئة تشغيلية متساهلة، وهي أيضاً الكفاءة السياسية الأساسية في مجابهة التمرد العالمي". [60]

وبالمثل، ومن حيث قتل المقاتلين وتدمير البنايات، هزمت إسرائيل حزب الله في لبنان عام 2006، ولكن استخدام الأخيرة (حزب الله) الذكي بعرض الضحايا المدنيين على شاشات التلفزة (وجزء من الضحايا سببه أن أماكن صواريخها كان بالقرب من المدنيين) وكذلك قدرتها على إقناع السكان والأطراف الأخرى بأن إسرائيل كانت هي المعتدي، وهذا يعني أن حزب الله كان يعد على نطاق واسع بأنه المنتصر، بعدما انسحبت إسرائيل [61]. و أخيراً في عام 2008 واجهت روسيا صعوبة بهزيمة جورجيا، وأعلنت استقلال أبخازيا وجنوب أسيشا ولكن مرت روسيا بفترة عصيبة لكسب الاعتراف الدولي بمحمياتها الجدد. أشتكى الروسيون بأنهم يعيدون ما فعله الناتو NATO لكوسوفو ذلك أنه على الرغم من أن حرب كوسوفو لم تتم بموافقة الأمم المتحدة، واعتبرت شرعية على نطاق واسع.

الشرعية مهمة جداً في استراتيجيات مكافحة التمرد لأن " جوهر التحدي في القيادة العسكرية الحديثة هو الأخلاق... واحد من أهم مقاييس الأهداف الفاعلة هو عدد المدنيين الذين سيتأذوا بدلاً من حمايتهم". الفشل الذريع للفرنسيين في الجزائر في الخمسينيات نما من خلال الاستخدام الوحشي للقوة العسكرية والقوة العشوائية[62].

أشار خبير عسكري استرالي إلى أن العديد من المتمردين هم "مقاتلون بالصدفة" تم تجنيدهم للقتال بجانب المقاتلون المتشددون من خلال تدخل أجنبي ولكنه قادر على الانفصال عن المتشددين. وبحسب وجهة نظره، إن العمل وفقاً للأعراف الدولية هو ليس ترفا اختياريا أو علامة ترهل أخلاقي. على العكس هو متطلب استراتيجي أساسي[63]. وكما تذكرنا نظرية الحرب العادلة، تشمل الشرعية كل من سبب القتال والوسائل التي تم بها القتال.

دبلوماسية القهر

تعتمد الطريقة الثانية للقوة العسكرية- دبلوماسية القهر- على نفس الموارد الضمنية كتلك التي تنتج الكفاءة في القتال النشط والدمار ولكنها أيضاً تعتمد على المصداقية وتكلفة التهديد. التهديد باستخدام القوة قد يستخدم للإكراه أو الردع ولكن الأخيرة قد تكون أكثر مصداقية. إذا لم يكن التهديد صادقاً، فربما يفشل بإحداث الموافقة، وربما يلحق بسمعة الدولة القهرية المزيد من التكاليف. وبشكل عام إن التهديدات تصبح مكلفة عندما تفشل، ليس فقط في تشجيع مقاومة الهدف ولكنها تؤثر بشكل سلبي على الأطراف الأخرى المراقبة للنتائج.

إن نشر السفن والطائرات مثال كلاسيكي على الدبلوماسية القهرية، وتستفيد الموارد البحرية من مرونة الحركة في المحيط. و في دراسة لـ 215 حالة استخدمت فيها الولايات المتحدة... "القوة بدون حرب" في منتصف القرن العشرين، نصفها شمل فقط تحركات الوحدات البحرية، بينما اشتمل الأخر على التحديد أو تحريك وحدات أرضية أو جوية كذلك[64]. و لا يحتاج التهديد بالقوة أن يكون واضحاً. فقد تستخدم القوات العسكرية "رفع العلم" أو "التبجح ". في بداية القرن العشرين أرسل الرئيس ثيودور روزفلت "الأسطول الأبيض العظيم" حديث الصنع في جولة حول العالم للإشارة إلى نمو القوة الأمريكية، وبعض الدول قد تنظم مسيرات عسكرية في المناسبات الوطنية لنفس الغرض.

مؤخراً، عندما دمرت الصين واحداً من أقمارها الصناعية في مدار الأرض المنخفض، اعتبر العديد من المراقبين هذا كتذكير قهري للولايات المتحدة ذلك أنها لم تعد الوحيدة التي تسيطر على الفضاء كافة. وفي عصر الحاسوب قد تمارس الدبلوماسية القهرية بشكل غير مباشر لغرض بقي غامضاً. فعلى سبيل المثال، في عام 2008 عندما تبددت المشاحنات الدبلوماسية أصبح الدخول إلى الموارد في بحر الصين الجنوبي أمراً خطيراً، و نشر مغزى خطط الغزو الصيني لفيتنام على مواقع الانترنت في الصين، بما فيها قائد السوق Sina. com[65]. كما سنشاهد في الفصل الخامس، أضاف مستقبل الحرب الالكترونية بعداً مهماً للقهر والتهديدات.

الحماية

الطريقة الثالثة، تزويد الحماية، هي في قلب علاقات التحالف ولكنها قد تمتد إلى الدول الأخرى كذلك. إن العامل الأساسي للإستراتيجية الناجحة التي تشمل المصداقية سواء سُتنتج الثقة في البلد المستهدف اولا. فعلى سبيل المثال، عندما قامت روسيا بمناورات عسكرية في خريف 2009 جالت السفينة الحربية البلقان وزار ستة جنرالات عظماء لاتيفيا على مدار اثني عشر شهراً، وكذلك تم تخطيط مناورات عسكرية مشتركة أخرى. و استخدمت القوات العسكرية للناتو NATO موظفيها من أجل طمأنة لاتفيا، وتذكير روسيا بأن أمن لاتيفيا كان مضمونا من خلال عضويتها في تحالف الناتو.

غالباً ما يكون إيجاد المصداقية مكلفاً وأحياناً لا. فعلى سبيل المثال، في خضم التجربة النووية لكوريا الشمالية عام 2006، عزز وجود القوات الأمريكية في اليابان مصداقيتها بتكلفة قليلة لأن اليابان قد دفعت لدعمها، وإن القدرة على تمدد جيش الردع إلى اليابان والحلفاء الآخرون هو عامل مهم في القوة الأمريكية في آسيا. فعلى سبيل المثال، قررت اليابان في التسعينات بعدم دعم المقترح الماليزي لكتلة اقتصادية ذلك الذي يستثني الولايات المتحدة بعدما اعترضت الولايات المتحدة. إن تمدد الردع يعتمد على توليفة من القدرة العسكرية والمصداقية. إن هذا الإنحدار يتباين بدرجة الاهتمام التي تمتلكها الجهة الحامية. فالوعود المكلفة لحماية المناطق ذات الأهمية القليلة هي غير صادقة، ولكن تمركز القوات البرية الأمريكية في اليابان وكوريا يبرهن على درجة عالية من الإلتزام والمصداقية، وهذا يعني أن أي هجوم على تلك الدول قد يسبب ضحايا أمريكان وبالتالي تربط مصائر الدول بطرق لا يمكن وصفها.

تستطيع الحماية أن تنتج كل من القوة الصعبة والناعمة للدول التي تزود الحماية. فعلاقات الحلفاء مثل الناتو تعزز قدرات القوة الخشنة الأمريكية، ولكنها أيضاً تطور شبكة من الروابط الشخصية ومناخاً من الجذب خلال الحرب الباردة، ساعدت القوة الخشنة الجيش الأمريكي على خلق مناخٍ من القوة الناعمة، والتي ساهمت في تحسين الأهداف الأمريكية المحيطة في الاستقرار والإزدهار الاقتصادي في منطقة الأطلسي. وعلى النقيض من ذلك استندت الحماية الأمريكية للسعودية (والتي تعود إلى الحرب العالمية الثانية) على ضمانات ضمنية وليس على تحالف رسمي، و على مساومات ضيقة ترتكز على الاهتمامات الوطنية ولدت هذه الحماية قوة ناعمة محدودة في هذه العلاقة. ولكنها غالباً تنتج فوائد اقتصادية حيث إن الحكومة السعودية أحياناً تعدل سياساتها بما يتلاءم مع المطالب الأمريكية[67].

عمليات حفظ السلام هي وجه آخر لطريقة الحماية للموارد العسكرية والتي لا تشمل عادة قتال نشط. في العمليات الأخيرة، قد تقتل قوات حفظ السلام أو قد يقتلون،

ولكن هدفهم الأساسي هو الردع وتأكيد عودة الاستقرار. و مرة أخرى، الشيء المهم هو إذا كانت الموارد العسكرية تنتج النتائج المرغوب بها يعتمد على مزيجاً من القوة الخشنة والناعمة والكفاءة في هذه المهارة العسكرية قد يكون مختلفاً (وتحتاج تدريباً مختلفاً) عن قتال الحرب. وفي التدخلات العسكرية الحديثة ربما يحتاج الجنود الى القيام بعمل عسكري شامل، ولكن عمليات حفظ السلام والمساعدات الإنسانية تكون ضمن مدى ثلاث كتل متجاورة[68]. وهذا يتطلب تلك القدرات الواسعة لأن تبني في عدة وحدات إذا كان لا بد من امتلاك القوة الفعالة. إن الأداء الحذر لتلك الوظائف يقرر ردة فعل الهدف وكذلك الآثار على الأطراف الأخرى.

المساعدة

وأخيراً، قد تستخدم القوات العسكرية لتقديم المساعدة، هذه الطريقة قد تأخذ طريقة تدريب الجيوش الأجنبية، الانخراط في التعليم العسكري الدولي، القيام بمناورات منتظمة، أو تقديم مساعدة إنسانية وإغاثية في حالة الكوارث، مثل هذه المساعدة قد تعزز كل من القوة الخشنة والناعمة معا. فعلى سبيل المثال، عند تدريب القوات العراقية والأفغانية حاولت الولايات المتحدة تعزيز قدراتها لقتال المتمردين. وإذا أدى التدريب، التعليم، أوالمساعدة الإنسانية إلى الجذب، عندئذ الموارد العسكرية تنتج القوة الناعمة. وطورت البحرية الأمريكية مؤخراً استراتيجية تعاونية للقوة البحرية للقرن الحادي والعشرون، والتي ركزت على دور البحرية بالمشاركة مع الدول الأخرى للحفاظ على حرية البحار وبناء ترتيبات جماعية والتي تعزز الثقة المتبادلة[69]. وتتضمن هذه الاستراتيجية التدريب المشترك والمساعدة التقنية كذلك القدرات على توصيل المساعدة الانسانية.

ليس فقط الجيران مثل الولايات المتحدة والبرازيل، ولكن أيضاً دولاً بعيدة كالصين وإسرائيل قامت بإرسال وحدات عسكرية لمساعدة هاييتي بعد الهزة الأرضية المدمرة عام 2010. سواء كانت عملية المساعدة ستتحول بنجاح إلى استراتيجية تُحدِث النتائج المرجوة هذا الشيء يعتمد على خصائص مثل الكفاءة وإدراك السلامة. والكفاءة أيضاً واضحة، ولكن السلامة تعزز الجذب وغيابها قد يؤدي إلى ردة فعل سلبية في الهدف. برامج المساعدات التي قد ترى ساخرة، متلاعبة أو مساعدة أقلية صغيرة ضد جزء آخر من السكان قد ينتج بالفعل ردات فعل عكسية.

باختصار، قد تنتج الموارد العسكرية كل من القوة الناعمة والخشنة. ويتباين الخليط مع أي من الطرائق الأربعة المستخدمة[70]. والنقطة المهمة هي أن القوة الناعمة التي تظهر من خصائص السلامة والكفاءة أو الشرعية والثقة قد تضيف

فعالية للقوة الخشنة الخاصة بالقوة العسكرية، إن الاستراتيجيات التي تمزج بين الاثنين بنجاح تمثل القوة العسكرية الكيّسة..

مستقبل القوة العسكرية

كما قال الرئيس باراك أوباما لدى تسلمه جائزة نوبل للسلام عام 2009 "يجب الإعتراف بالحقيقة القاسية ذلك إننا لن نستأصل كل النزاعات العنيفة في حياتنا. و سيكون هناك أوقاتٌ ستجد الدول – سواءً أفراداً أو جماعات – استخدام القوة ليس فقط ضرورياً ولكنه مبررٌ أخلاقياً "[71]. حتى إذا كان آفاق استخدام التهديد أو القوة بين الدول لديه احتمالية ضعيفة في القرن الحادي والعشرون أكثر من الفترات الماضية، سيكون لها أثر كبيرٌ، ومثل هذه المواقف تقود الفاعلين العقلانيين لشراء تأمين باهظ الثمن. من المحتمل أن تكون الولايات المتحدة المُصدِّر الأساسي لمثل سياسات التأمين هذه. علاوة على ذلك، حتى لو تضاءل القتال بين الدول والحروب الأهلية، فمن المحتمل أن تستمر الحرب بين الجماعات من غير الدول العابرين للقومية والجماعات المتمردة أو بين الدول ومثل هذه المجموعات. ستكون هناك حروب مهجنة و "حرب بين الناس". وستبقى القدرة على القتال والإكراه والحماية والمساعدة مهمة حتى لو استمرت الحروب بين الدول بالانخفاض.

وهذا يقود إلى نقطة مهمة حول دور القوة العسكرية في السياسة العالمية والمتعلقة بالوجه الثاني للقوة: تشكيل الأجندة. وستبقى القوة العسكرية مهمة لأنها تساعد على هيكلة السياسة الدولية. جادل بعض المنظرين بإن القوة العسكرية هي في مثل هذا الاستخدام المقيد لم تعد " قصبة القياس القصوى التي يجب مقارنة أشكال القوة الأخرى بها"[72]. ولكن الحقيقة أن القوة العسكرية ليست دائماً كافية لتعزيز موقف معين وهذا لا يعني أنها فقدت كل استخدامها[73] بالرغم من أن هناك الكثير من المواقف والسياقات التي يصعب فيها استخدامها، وتبقى القوة العسكرية مصدراً أساسياً في هذا القرن بسبب حضورها في كل الطرائق الأربعة وبنيتها وتوقعاتها وتشكل الحسابات السياسية للجهات الفاعلة.

وكما سنشاهد في الفصل القادم تستند الأسواق والقوة الاقتصادية على أطر سياسية. و في حالات الفوضى الناتجة عن الشك الكبير تفشل الأسواق. و تستند الأطر السياسية على العادات السياسية وعلى المؤسسات، و أيضاً على إدارة القوة القهرية. وتعرف الدولة الحديثة و المنظمة جيداً من حيث إحتكارها لاستخدام القوة الشرعية والتي تتيح الاسواق المحلية بالعمل دولياً حيث يكون الترتيب هشاً، فإن الاهتمامات المتبقية عن الاستخدام القهري للقوة حتى لو كانت احتمالية ضعيفة، قد يكون لها أثارٌ مهمة. تزود القوة العسكرية الإطار (يشمل العادات، و المؤسسات

والعلاقات) الذي يساعد على تقديم درجة بسيطة من النظام. مجازياً، تقدم القوة العسكرية درجة من الأمن للنظام مثل الأكسيجين للتنفس: تُلاحظ قليلا إلى درجة قد تصبح نادرة. عندما يحدث ذلك، فإن غيابها قد يسيطر على كل شيء آخر. في هذا السياق إن دور القوة العسكرية في بناء السياسة العالمية هو من المحتمل أن يسود في القرن الحادي والعشرين. ولن تملك القوة العسكرية نفس الاستخدام للدول التي امتلكتها في القرنين التاسع عشر والعشرين، ولكنها ستبقى مركباً مهماً للقوة في السياسة العالمية.

الفصل الثالث

القوة الاقتصادية

في نهاية الحرب الباردة أعلن بعض المحللين بأن "الجيو إقتصادية" قد استبدلت "بالجيوسياسية". وأصبحت القوة الاقتصادية أساس النجاح في السياسة العالمية. أصبح الجزر أهم من العصى. وكما قال أحد العلماء في الماضي "كان الاستيلاء على أرض دولة ما بالقوة أقل تكلفة من تطوير الجهاز الاقتصادي والتجاري اللازم للحصول على الفوائد من خلال التبادل التجاري مع تلك الدولة"[1]. أعتقد الكثير من الناس إن هذا قد يسود في عالم تسيطر عليه اليابان وألمانيا. أما اليوم يساوي البعض الارتفاع في مساهمة الصين في الإنتاج العالمي كتغير أساسي في ميزان القوى العالمي دون أخذ أبعاد القوة الأخرى بالحسبان.

يجادل المراقبون السياسيون لمدة طويلة حول ما إذا كانت القوة الاقتصادية أو العسكرية هي الأكثر جوهرية. ويعتبر التقليد الماركسي الاقتصاد كاللبنة الأساسية للقوة والمؤسسات السياسية كأبنية طفيلية فوقية. وأعتقد الليبراليون في القرن التاسع عشر بأن نمو الترابط في التجارة و المالية سوف تجعل فكرة الحرب غير قائمة. و كان رد الواقعيين أن بريطانيا وألمانيا كانتا شريكين تجاريين رائدين في عام 1914، ولكن ذلك لم يمنع الاحتدام الذي أعاق اندماج الاقتصاد العالمي لنصف قرن. ولاحظوا أيضا بأن الأسواق تعتمد على البنية السياسية لكي تستمر. و لكن ما كان يسمى "بالتجارة الحرة" في القرن التاسع عشر ارتكز على تفوق البحرية البريطانية[2]. علاوة على ذلك، فإن أعمال الأسواق غالباً ما تكون أبطئ وأقل دراميتيكة من ممارسة القوة العسكرية.

كلا الطرفين له وجهة نظر، ولكن كما شاهدنا في الفصل الأول، سواء كان نوعاً واحداً أو آخر من الموارد التي تنتج القوة بمعنى السلوك المرغوب به يعتمد على السياق. الجزرة أكثر فعالية من العصا إذا أردت أن تقود دابة للماء، ولكن قد تكون البندقية أكثر فعالية إذا كان هدفك هو حرمان خصمك من دابته. كانت تسمى القوة العسكرية " الشكل الأقصى للقوة " في السياسة العالمية [3]. ولكن الاقتصاد المزدهر يعد ضروري أيضاً لإنتاج مثل هذه القوة. حتى وإن كانت القوة لا تعمل على العديد من الأمور المهمة، مثل الاستقرار المالي أو التغير المناخي. الأهمية النسبية تعتمد على السياق.

قد تنتج الموارد الاقتصادية سلوك القوة الناعمة و الخشنة، فالنموذج الاقتصادي الناجح لا ينتج فقط موارد القوة العسكرية الكامنة لممارسة القوة الخشنة. ولكنها قد تجذب الآخرين لمحاكاة مثالها. فالقوة الناعمة للاتحاد الأوروبي في نهاية

الحرب الباردة وكذلك القوة الناعمة للصين اليوم تعززت من خلال نجاح نموذجهم الاقتصادي. فالنجاح الاقتصادي الكبير لا ينتج فقط موارد القوة الخشنة، ولكن تنتج الجذب من خلال القوة الناعمة. الموارد الاقتصادية الأساسية التي تشمل كلاً من القوة الناعمة والخشنة هي حجم ونوعية الناتج الاجمالي المحلي (GDP)، و دخل الفرد، و مستوى التكنولوجيا الموارد الطبيعية والبشرية، و المؤسسات القانونية والسياسية للأسواق وكذلك مجموعة قوالب الموارد لأغراض خاصة مثل التجارة، التمويل، والمنافسة.

يعتمد سلوك القوة الاقتصادية على المظاهر الاقتصادية للحياة الاجتماعية- "انتاج واستهلاك الثروة التي يمكن قياسها بالمال"[4]. يشكك بعض الاقتصاديين حول ما إذا كانت هذه النشاطات تنتج أي شيء يمكن تسميته بالقوة الاقتصادية. وكما قالها أحدهم "لا يوجد هناك سياسة في التبادل الاقتصادي الخالص"[5]. وفي تقليد السوق الاقتصادي الحر، إذا تم عمل الصفقات بحرية من البائعين والمشترين في ظل منافسة تامة، ، سيكون هناك ربح مشترك من التجارة أكثر من علاقة القوة. ولكن من الخطأ التركيز فقط على الربح الخالص في العلاقات الاقتصادية. حيث يمكن أن يعزز الربح الخالص قدرات الطرفين. ولكن في المنافسة السياسية التقليدية، تقلق الدول غالباً على الربح النسبي أكثر من الربح المشترك[6]. ربما استفادت فرنسا في القرن التاسع عشر من التجارة في نفس الوقت الذي تطور فيه الاقتصاد الألماني، ولكنها أيضاً خشيت من التهديد العسكري الذي عزز النمو الاقتصادي والذي كان يتم انتاجه عبر الراين Rhine. أيضاً، تعتبر القليل من الأسواق قوية، ، وربما تؤثر علاقات القوة على تقسيم الربح المشترك. وينتج النمو الاقتصادي فطيرة كبيرة من أجل تقسيمها، ولكن القوة النسبية غالباً ما تحدد من الذي سيحصل على الشطيرة الأكبر.

يقر الاقتصاديون الآخرون بحقيقة القوة الاقتصادية "كقوة اقتصادية تستخدم من أجل الحصول على السيطرة أو المراقبة"[7]. يرى البعض ان لها "القدرة الحاسمة على معاقبة أو مكافئة طرف آخر"، ولكن لا تزال متشككة حول فائدتها. وبصرف النظر عن ارتباطها المحتمل بالقوة العسكرية الوطنية من خلال القاعدة الضريبية للبلد، إلا ان [القوة الاقتصادية] محلية إلى حد كبير أوسريعة الزوال أو كلاهما. فمن الصعب أن تمارس على نطاق عالمي. والسبب الرئيسي هو إن تركيز صنع القرار الإقتصادي يكمن في الشركاء و الشركات، وبالتالي هو منتشر بشكل كبير... الشركات هي عرضة لضغوطات المنافسة والتي تعاقبهم، ربما بشدة، إذا انحرفوا بعيداً عن ما يسمح به السوق[8]. يرى البعض بأن القوة الاقتصادية ترتكز على الاحتكار [البائع الوحيد] أو احتكار الشراء [المشتري الوحيد] ومثل هذا القوة يسيطر عليها الفاعلين من غير الدول مثل الأفراد والأعمال، وليس من قبل الدول[9]. و على الرغم من أن الحكومات غالباً ما تواجه صعوبة باستخدام القوة الاقتصادية المحتملة

وذلك بسبب مقاومة المصالح المحلية، والشركات العابرة للقومية، الترابط بين القضايا، والمحددات المؤسسية الدولية مثل العضوية في منظمة التجارة العالمية (WTO)، وهذا لا يشير إلى أن الدول تفتقر للقوة الاقتصادية، ولكن، مجدداً، كم من القوة تعتمد على السياق، خصوصاً طبيعة السوق.

في السوق المثالي، يحتجز البائعون والمشترون الأسعار وهم الذين يشعرون بالسلطة الهيكيلية لقوى السوق من حيث دائرة العرض والطلب و اللتان تكونان خارج سيطرتهم. ولكن إذا كانوا قادرين على تميز منتجهم بشكل كافٍ من أجل ايجاد سوق غير مثالي قد يجنون قوة السعر ويصبحون صانعي السعر أكثر من أخذيه. فالإعلان الذي يصنع الولاء للماركة هو مثال على ذلك. الجزء الرئيسي في سلوك القوة الاقتصادية الخشنة هو جهود الفاعلين لترتيب السوق وبالتالي زيادة وضعهم النسبي. وهذا يشابه الوجه الثاني للقوة الذي شرحناه أيضاً. الطريقة المهمة الأخرى للقوة الاقتصادية الخشنة هي توضيح للوجه الأول للقوة – لتوفير (أو سحب) الدفوعات التي تشمل عقوبات ايجابية أو سلبية. وتشمل القائمة الطويلة للأدوات التي تستخدمها الدول لهيكلة الأسواق على طرق الدفع و الرسوم الجمركية، و الحصص والقوانين التي تنظم الدخول لأسواقهم، و العقوبات القانونية، والتلاعب بأسعار الصرف، وإيجاد موارد طبيعية للاتحاد الاحتكاري للمنتجين، "دبلوماسية دفتر الشيكات"(وصف للسياسة الخارجية التي ترتكز على المساعدات المالية والاستثمارات بين الدول من أجل كسب الود الدبلوماسي)، ، والمساعدة على التطوير بين الآخرين"[10]. سنلقي نظرة على بعض من الأمور المهمة هنا، ولكن البعد المهم لسلوك القوة الاقتصادية هو جعل الآخرين يعتمدون عليك أكثر من اعتمادك عليهم[11].

الترابط الاقتصادي والقوة

لأن الدول باتت مرتبطة بقوى السوق، فأنها تسعى إلى ترتيب إعتمادها المتبادل وذلك من أجل الحصول على مرابح مشتركة، ، ولخلق الإختلالات التي توفر حصة أكبر للربح والقوة لأغراض أخرى. و ينطوي "الاعتماد المتبادل " على سرعة التقلب على المدى القصير والضعف على المدى الطويل[12]. وتشير "الحساسية " إلى كمية ووتيرة آثار الاعتماد المتبادل، بمعنى أخر كيف ان سرعة التغير في جزء ما من النظام سيؤدي إلى تغيير جزء آخر؟ فعلى سبيل المثال، في عام 1998، أثر ضعف الأسواق الناشئة في آسيا على الأسواق الناشئة والبعيدة مثل روسيا والصين. وحدث نفس الشيء، في أيلول عام 2008، حيث أثر الانهيار السريع ليهمان برذر Lehman Brothers في نيويورك على الأسواق العالمية.

ومع ذلك، فإن المستوى العالي من الحساسية لا يشبه المستوى العالي من الضعف. و يشير "الضعف" إلى التكاليف النسبية للتغير في بنية نظام الاعتماد المتبادل. وينتج ضعف التحصين قوة اكثر في العلاقات من ما تفعله الحساسية (سرعة التأثر او التقلب). حيث ان أقل البلدين ضعفا ليس بالضرورة أن يكون أقلهم تقلبا، ولكنها تلك التي تتكبد تكاليف أقل عند تبديل الموقف. وفي عام 1998، كانت الولايات المتحدة متقلبة ولكنها ليست ضعيفة نتيجة لظروف اقتصاد شرق آسيا. حيث اقتطعت الأزمة المالية هناك 0. 5 بالمائة من معدل النمو الأمريكي، ولكن مع التصاعد الاقتصادي قد تكون الولايات المتحدة قادرة على تعويضه، وعلى العكس كانت أندونيسيا متقلبة وضعيفة نتيجة للتغيرات في التجارة العالمية وأشكال الاستثمار. وعانى اقتصادها بشدة، و بالتالي أدى هذا إلى صراع سياسي داخلي، وشمل الضعف عندئذ درجة معينة. في عام 2008، أثبتت الولايات المتحدة ضعفا أكبر من عندما كانت أسواقها مزدهرة قبل عقد من الزمن وذلك بسبب الظروف الوهمية مثل فوائد سوق الرهن العقاري المرتفع ونمو عجزها المالي.

يعتمد الضعف على أكثر من مجموعة من المقاييس وهنا تطبق الاشارات التحذيرية السابقة على القوة الاقتصادية. ويعتمد أيضاً على قدرة المجتمع على الاستجابة سريعاً للتغير. فعلى سبيل المثال، الفاعلين الخاصين، ربما ينظر كلا من الشركات الكبرى، والمضاربين في السوق إلى وضع السوق ويقرروا تقديم المساعدات، لأنهم يعتقدون بأن النقص سيزداد للأسوأ. سترفع أفعالهم الأسعار نوعاً ما لأنهم سيجعلون النقص كبيراً، وسيعملون طلباً شديداً في السوق. غالباً ما تجد الحكومات صعوبة في السيطرة على سلوك السوق من هذا القبيل.

يشير "التماثل" إلى حالات متوازنة نسبيا مقابل الاعتماد غير المتوازن، وكونك أقل اعتماداً قد يكون هذا مصدرا للقوة. إذا كان الطرفان مترابطين ولكن أحدهم أقل من الآخر، فإن الطرف الأقل اعتماداً لديه مصدراً من القوة طالما كلاهما يُثمِّن علاقةالترابط. التلاعب بتماثل الاعتماد المتبادل هو بعداً مهماً في القوة الاقتصادية. فالتماثل التام نادر جداً، لذا تشمل معظم حالات الترابط الاقتصادي علاقة قوة محتملة.

في الثمانينات عندما خفّض الرئيس رونالد ريغان الضرائب وزاد المصروفات، أصبحت الولايات المتحدة معتمدة على رأس المال الياباني المستورد من أجل تحقيق التوازن في ميزانيتها الفدرالية الحكومية. أثار البعض جدلاً بأن هذا الشيء أعطى قوى عظيمة لليابان ضد الولايات المتحدة، ولكن الوجه الآخر للعملة كان بأن اليابان ستؤذي نفسها والولايات المتحدة إذا توقفت عن إقراض الأمريكان. بالإضافة إلى أن المستثمرين اليابانيين الذين يملكون فعلاً حصصاً كبيرة في الولايات المتحدة ربما سيجدون استثماراتهم بلا قيمة من خلال الدمار الذي سيحل بالاقتصاد

الأمريكي إذا ما توقفت اليابان فجأة عن إقراض الولايات المتحدة، إن اقتصاد اليابان أكثر بقليل من حجم نصف الاقتصاد الأمريكي، وهذا يعني أن اليابانيين بحاجة إلى السوق الأمريكي من أجل صادراتهم أكثر من العكس، على الرغم من أن كلاهما بحاجة الآخر وكلاهما مستفيد من هذا التماثل.

في هذه الأيام، تطورت علاقة مشابهة بين الولايات المتحدة والصين. حيث وافقت أمريكا على الواردات الصينية ودفعت للصين بالدولار، والصين تمتلك الدولار الأمريكي والسندات، وبالتالي تعطي قروضاً للولايات المتحدة. جمعت الصين ثروة تقدر بـ 2. 5 تريليون دولار من احتياطي العملات الأجنبية وأغلبها تمتلكها في الخزانة الأمريكية للأوراق المالية. وصف بعض المراقبين هذا، كتحول عظيم في ميزان القوة العالمي لأن الصين قادرة على اخضاع الولايات المتحدة من خلال التهديد ببيع الدولارات. وإذا فعلت الصين ذلك فإنها ربما لن تقلل فقط من قيمة احتياطها حيث سينخفض سعر الدولار، ولكنها أيضاً ربما تعرض نفسها للخطر من حيث عدم رغبة الأمريكان بالاستمرار باستيراد البضائع الصينية الرخيصة، والذي يعني فقدان الوظائف وعدم الاستقرار في الصين. إذا باعت الصين دولاراتها بكميات كبيرة، فإنها ستخضع الولايات المتحدة ولكنها ربما تزيد الأمر سوءاً على نفسها. وكما قال أحد الاقتصاديون الصينيون "نحن نعيش في عالم مترابط، ومن الممكن أن نؤذي أنفسنا إذا قمنا بعمل أحادي الجانب من أجل إيذاء طرف آخر"[13].

إن الحكم على الترابط الاقتصادي على أنه قد ينتج القوة يتطلب النظرة على ميزان اللاتماثل، وليس فقط على جانب واحد فقط من المعادلة. في هذه الحالة، ميزان اللاتماثل يشبه "ميزان الرعب المالي" بالتناظر لالترابط العسكري في الحرب الباردة والتي كان فيها كلا من الولايات المتحدة والاحاد السوفييتي يمتلك القوة النووية لتدمير بعظهما، ولكنهما لم تفعلا. في شباط 2010، دعت مجموعة من كبار ضباط الجيش الصيني، الذي كانوا غاضبين على المبيعات العسكرية الأمريكية لتايوان، الحكومة الصينية إلى بيع سندات الحكومة الأمريكية كردة فعل ولكن لم يتم تلبية مطلبهم[14]. فبدلاً من ذلك، وضّح ياي قانغ Yi Gang، مدير إدارة الدولة للتبادل الخارجي، بأن "الاستثمارات الصينية في الخزانة الأمريكية هي سلوك استثماري في السوق ونحن نرغب بعدم تسيسها" [15] إذا فعلوا ذلك سيكون الألم مشتركاً.

وعلى العكس، فإن هذا التوازن لا يضمن الاستقرار. ليس فقط أن هناك خطر الحوادث ذات النتائج غير المقصودة، بل أيضاً كلا الدولتان تناور لتغيير الإطار وتقليل نقاط الضعف لديهم. بعد الأزمة المالية في عام 2008، ضغطت الولايات المتحدة على الصين لتعويم عملتها كوسيلة لتخفيض مديونية التجارة الأمريكية واختلال توازن الدولار. وبنفس الوقت، بدأ المسؤولين في البنك المركزي الصيني بعمل تصريحات حول حاجة أمريكا لزيادة احتياطاتها وتخفيض عجزها و

ديونها والتحرك نحو مستقبل بعيد المدى الذي يكون الدولار فيه مدعوماً من قبل صندوق النقد الدولي (IMF) -أصدر حقوق سحب خاصة كحماية للعملة. ولكن هدير الصين كان أعلى من عضتها. على الرغم من التوقعات المتشائمة حول قوة الدائنين، فإن زيادة قوة الصين المالية ربما تزيد قدرتها على مقاومة التوسل الأمريكي ولكن لديها تأثير بسيط في قدرتها على إجبار الولايات المتحدة على تغيير سياساتها [16]. على الرغم من أن الصين أخذت مقاييس ثانوية لتخفيض الزيادة في امتلاكها للدولار، إلا انه لم يكن لديها رغبة بالمخاطرة بجعل عملتها قابلة للتحويل بالكامل لأسباب سياسية محلية. لذلك، من غير المحتمل أن ينافس الين دور الدولار كأكبر مكون لاحتياطات العالم [بأكثر من 60%] في العقد القادم. على العكس، بينما تزيد الصين استهلاكها المحلي تدريجياً أكثر من الاعتماد على الصادرات كمحرك لنموها الاقتصادي ربما يشعر القادة الصينيون بشيء من الإستقلالية أكثر من الدخول للسوق الأمريكية كمصدر للتشغيل الذي يتعتبر مهما لإستقرارهم السياسي الداخلي. ربما تعكس عندئذ المساومة السياسية التغيرات الهامشية في درجة التماثل.

اللاتماثل في سوق العملات هو عامل مهم وكافي للقوة الاقتصادية لأنها تشمل أنظمة التجارة الضخمة والأسواق المالية. قد تأتي القوة النقدية من التلاعب بالعملة، وتعزيز الاعتماد النقدي، والقدرة على تعطيل النظام[17]. من أجل الحد من قابلية تحويل عملتها، تجنبت الصين ضبط القرارات الاقتصادية المحلية التي قد تأتي من أسواق العملة الدولية، بينما أوجد ذلك ميزة التنافسية التجارية. عندما يتم امتلاك العملة بشكل واسع كوسيلة للتبادل وتخزين القيمة، تصبح معروفة كعملة أحتياطية عالمية، وهذا قد يكون درجة من القوة. قارن على سبيل المثال الانضباط الذي كانت البنوك الدولية وصندوق النقد الدولي قادران على فرضه على أندونيسيا وكوريا الشمالية في عام 1998، بالحرية النسبية التي تمتلكها الولايات المتحدة من أجل التعديل خلال الازمة المالية عام 2008 لأن الديون الأمريكية كانت قائمة على عملة الدولة. فبدلاً من الانهيار ارتفع قدر الدولار، يعتبر الدولار مقدرا مع اقبال المستثمرين عليه بالاعتبار إلى القوة الكامنة للولايات المتحدة كملاذ آمن. فالدولة التي تمثل عملتها جزءاً مهما من احتياطي العالم قد تكسب قوة اقتصادية من ذلك الموقف، وذلك من خلال بنود بسيطة للتعديل والقدرة على التأثير على الآخرين الذين هم بحاجة. فعلى سبيل المثال بعد الغزو البريطاني والفرنسي لمصر -أزمة قناة السويس 1956- كان الجنيه الاسترليني محط الهجوم في الاسواق المالية واشترطت الولايات المتحدة لدعمها للجنيه بانسحاب الانجليز من السويس[18]. كانت بريطانيا غير راضية عن ذلك ولكنها لم تستطع فعل أي شيء.

أشتكى الرئيس الفرنسي شارل ديغول Charles de Gaulle "بسبب أن الدولار هو العملة المرجعية في كل مكان، فأنه قد تجعل الآخرون يعانون من نتائج إدارته

السيئة. وهذا مرفوض، وهذا لن يستمر" ولكنه استمر[19]. بعد مضي عقد على ذلك، أشتكى الرئيس الفرنسي فاليري جيسكار ديستان Valery Giscard di Estaing بأن دور الدولار أعطى الولايات المتحدة امتياز مفرط. [20] وحسبما قال أحد المؤرخين الاقتصاديين "إن القوة الاقتصادية والسياسية متلازمتان في عالم غير آمن، وبنفس الوقت يضيفان قيمة عظيمة للأمن والنمو". [21] عززت القوة العسكرية للولايات المتحدة الثقة بالدولار كملاذ آمن، وكما قال أحد المراقبين "أن التأثير المركب لسوق رأس المال المتقدم والآلة العسكرية القوية لحماية ذلك السوق، وبعض مقاييس السلامة الأخرى مثل تقليد قوى حقوق حماية الملكية وسمعة حسنة للاستحقاقات، قد جعلها ممكنا لجذب رأس المال بسهولة كبيرة"[22].

ومع ذلك يجب أن لا نبالغ بالقوة الاقتصادية التي يكسبها بلدٌ ما من كون عملته كإحتياط من قبل الدول الأخرى. تطبق رسوم سك العملات (تطبيق الفجوة بين جني المال وقيمته الأسمية) فقط على 380 مليار دولار من الأوراق النقدية الموجودة عالمياً، وليس على التزامات الخزينة التي يتوجب عليها دفع معدلات فائدة منافسة [على الرغم من أن الثقة بالدولار قد تسمح للخزينة بإصدار سندات بمعدلات فائدة أقل على عكس ما هو معتاد]. قبل المشاكل المالية في اليونان والدول الأخرى والتي سببت فقدان الثقة بأوروبا عام 2010، و" ذلك من خلال تعزيز حجم وسيولة الأسواق المالية، فمن المحتمل أن يساعد اليورو على خفض معدلات الفائدة الحقيقية في كل أوروبا وليس فقط للحكومات المستقرضة" [23].

بمقابل سهولة التعديل وتمويل الديون التي شرحت آنفاً، هناك تكلفة محتملة، فعلى سبيل المثال الخزينة مقيدة بالرأي العالمي عن الدولار عندما تُشكّل السياسات. بالإضافة إلى أن مدى الطلب على العملة الاحتياطية قد يزداد من خلال الدور الدولي، و سترتفع قيمة العملة والمنتجون في بلد العملة الاحتياطية قد يجدون منتجاتهم أقل منافسة في الاسواق العالمية أكثر من المعتاد. رحب العديد من المنتجين الأمريكيين بالدور المتناقص للدولار. بسبب حجم الإقتصاد الأمريكي وعمقه المقارن وأتساع أسواقه المالية، فإنه من المحتمل أن يبقى الدولار كعملة احتياطية عالمية للعقد القادم أو أطول من ذلك. ولكن القوة الاقتصادية الناتجة من أداة الاحتياط في أسواق العملة يجب أن لا تهمل كما هو معتاد أو يتم المبالغة فيها[24].

على الرغم أن كلا من الولايات المتحدة والصين لا ترغبان بتدمير ميزان اللاتماثل الذي يربطهما ببعضهما البعض، سمحت الولايات المتحدة بزيادة تدريجية للتأثير الصيني في المنتديات الدولية، (وكذلك لتأثير كبير في الاقتصادات الناشئة الأخرى). لذا قد تم دعم منتدى مجموعة الثمانية G-8 (الذي يحوي أربعه دول أوروبية من أصل ثمانية) بشكل فاعل من قبل مجموعة قمة العشرين G-20 التي تشمل اقتصادات تمثل 80% من انتاج العالم. ناقشت مثل تلك الاجتماعات الحاجة

لإعادة توازن التدفق المالي. مغيرة بذلك النمط القديم للديون الأمريكية المرتبطة بالفوائض الصينية، مثل هذه التغيرات بحاجة إلى تغيرات سياسية صعبة في الانماط المحلية للاستهلاك والاستثمار لأن أمريكا ستزيد من مدخراتها وستزيد الصين استهلاكها المحلي. ومن غير المحتمل أن تحدث تلك التغييرات بسرعة ولكن بشكل متزايد. وافقت مجموعة العشرين G- 20 على أنه يتوجب على أوروبا تقليل وزن أصواتها في صندوق البنك الدولي وأنه على الصين والاقتصادات الناشئة الأخرى أن تزيد من وزنها بالتصويت تدريجياً.

تشير هذه المكاسب إلى أهمية القيود على القوة الاقتصادية على الرغم من أن الصين قد تهدد ببيع ما تملكه من الدولار وتدمر الاقتصاد الامريكي، ولكن الاقتصاد الامريكي الضعيف قد يكون سوقاً صغيرة للصادرات الصينية، و حيث ترد الحكومة الامريكية بفرض رسوم جمركية على البضائع الصينية. ولذلك لا يتعجل احد الاطراف بكسر تماثل ضعف الترابط، ولكن كل منهما يسعى إلى المناورة بتشكيل بنية وإطار المؤسسية لعلاقتهم في السوق. عندما نشأت الاقتصادات مثل الهند والبرازيل، وجدت بأن صادراتها قد تأذت من قبل العملة الصينية المنخفضة القيمة، لذا ربما قد يستخدمون منتدى متعدد الأطراف مثل مجموعة العشرين G .20 كمحاولة لتعزيز الموقف الأمريكي[25].

عندما يكون هنالك لا تماثل في التوافق في قضايا مختلفة. ربما تحاول الدول ربط أو حل تلك القضايا، إذا كانت كل قضية لعبة منفصلة وكل الألعاب تُلعب بالتزامن مع بعضهما البعض. فربما تمتلك إحدى الدول غالبية الفيش على طاولة واحدة، وقد تملك دورة أخرى - غالبية الفيش على طاولة أخرى، بالاعتماد على اهتمامات الدولة وموقفها ربما تريد الابقاء على الالعاب منفصلة أو تعمل روابط بين الطاولات. لذلك فإن معظم الصراعات السياسية على الترابط الاقتصادي تشمل خلق أو منع ذلك الرابط. ترغب الدول بالتلاعب بالاعتماد المتبادل في عدة مواقف تكون فيها قوية وتتجنب التلاعب في مواقف تكون فيها ضعيفة.

من خلال وضع الأجندة وتعريف موضوعات المشكلة، تضع المؤسسات الدولية غالباً قوانين التبادل في علاقات الاعتماد المتبادل. تحاول الدول استخدام المؤسسات الدولية لوضع القوانين التي تؤثر على نقل الفيش بين الطاولات. إن العضوية في منظمة التجارة العالمية، على سبيل المثال، تحدد بعض أدوات السياسة التي قد تستخدمها الدول وتفرض على الآخرينآليات تسوية النزعات. من المثير للسخرية، على سبيل المثال بلاغة معارضي العولمة، تستطيع المؤسسات الدولية الاستفادة من اللاعبين الضعفاء من خلال الابقاء على بعض الصراعات التي يكون من الأفضل للدول الضعيفة أن تكون منفصلة عن الطاولات التي تسيطر عليهما الدول القوية، ومع ذلك يبقى الخطر قائماً ذلك أنه بعض اللاعبين سيبقون أقوياء

لدرجة قلب واحدة أو أكثر الطاولات. في عام 1971 على سبيل المثال، عندما ساء وضع ميزان المدفوعات الأمريكية، أعلن الرئيس نيكسون فجأة بأن الولايات المتحدة بأنها لن تحول الدولار إلى ذهب، لذلك جرى قلب نظام بريتون وودز Bretton woods للأوراق المالية الذي وضع من خلال اتفاق متعدد الاطراف في عام 1944.

الدولة الكبيرة عادة لا تكسب في لعبة الترابط الاقتصادي، إذا كان لدولة صغيرة أو ضعيفة اهتمام كبير في قضية معينة، ربما ستفعل ما بوسعها على سبيل المثال، لأن الولايات المتحدة تملك ثلاثة أرباع التجارة الخارجية لكندا، وتملك كندا فقط ربع التجارة الأمريكية الخارجية، فإن كندا تعتمد على الولايات المتحدة أكثر وليس العكس، على الرغم من ذلك، كندا غالبا ما سادت في بعض الخلافات مع الولايات المتحدة الامريكية لأن كندا كانت راغبة في التهديد بالأعمال الانتقامية، مثل الرسوم الجمركية والقيود التي تردع الولايات المتحدة[26]. سيعاني الكنديون أكثر من الأمريكان إذا أدت أعمالهم إلى صراع كامل، ولكن كندا أدركت بأنه من الأفضل المخاطرة بالانتقامات العرضية على الاتفاق على قواعد ربما تجعل كندا خاسرة دائماً.

الردع من خلال التلاعب بالترابط الاقتصادي مثل الردع النووي الذي يعتمد على القدرة على التدمير الفعال ومصداقية النوايا. غالباً ما تستخدم الدول الصغيرة كثافتها الكبيرة، او تركيزها الكبير ومصداقيتها الكبيرة للتغلب على ضعفها في الاعتماد المتبادل اللامتماثل، بالنسبة للمفاهيم التي نوقشت في الفصل الأول ربما تطور قدرة لقوة عظيمة للتغيير، أحياناً اللاتماثل في الموارد يتوازن من خلال اللاتماثل العكسي في الانتباه والإرادة.

الموارد الطبيعية

يساوي بعض الناس بين هبة الموارد الطبيعية الغنية والقوة الاقتصادية ولكن العلاقة معقدة. فاليابان على سبيل المثال أصبحت ثاني أغنى دولة في العالم في القرن العشرين بدون الموارد الطبيعية المميزة. و بعض الدول الموهوبة غير قادرة على تحويل مواردها الطبيعية إلى ثروة قومية أو قوة. على سبيل المثال، الدول المنتجة للنفط بقيت ضعيفة ولأن البترول أحياناً يحافظ على الآثار الاجتماعية والاقتصادية، أشار المراقبون إلى "لعنة النفط" إلى الحد الذي تقود به الثروة النفطية إلى فساد المؤسسات وإلى زعزعة الميزان الاقتصادي الذي يثبط عزيمة الاستثمار الاجنبي والاستثمار لرأس المال البشري، و ربما تكبح تطور القوة الوطنية[27].

تصارع الدول لتشكيل بنية الأسواق لمصلحتها من خلال التلاعب بدخول السوق من خلال الرسوم الجمركية، والحصص، والرخص، وتنويع سلسلة العرض،

ومتابعة الأسهم العادلة في الشركات، واستخدام المساعدة لكسب التنازلات الخاصة. يتباين النجاح باللاتماثل في أسواق معينة فعلى سبيل المثال، على مدار عقود كانت مفاوضات وضع السعر السنوية بين كبار مزودين الحديد الخام وكبار صانعي الصلب غير واضحة، حيث ارتفعت الاسعار فقط بصورة تدريجية، ولكن بعد ظهور الصين كمشتري لأكثر من نصف الحديد الخام المصدّر، تضاعفت أسعار الحديد إلى أربعة أضعاف بين 2002 و 2008. كانت الحكومة الصينية غاضبة حول اعتمادها فقط على ثلاثة شركات وهي [BHP، Rio Tintoو Vale] التي سيطرت على تجارة الحديد الخام. لذا حاولت الحكومة الصينية- من خلال العمل من شركات تسيطر عليها الدولة- على قلب سياسة احتكار القلة، "من خلال تشجيع الزبائن الصينيين على مفاوضة المبيعات بطريقة سلسة، وذلك من خلال البحث عن إمدادات بديلة أو من خلال شراء حصة شركة Rio، أو جميعها دون تاثير يذكر"[28]. وفي هذه الحالة، يقيد الطلب النشط والتزويد المحدود قوة الحكومة الصينية بإعادة بنية السوق، على الرغم من أن الصين تورطت بدفع رشاوي لمسؤولين كبار في شركة Rio Tinto [29]. في حالات أخرى، تلك التي تعتمد على الاستثمار المباشر أو الدخول إلى السوق الصيني الداخلي، انعكس الوضع حيث مارست الحكومة قوتها الاقتصادية، وفي أيلول 2010م بعد الخلاف البحري، قلصت الصين صادراتها من معادن الأرض النادرة إلى اليابان.

حتى عندما تكون الموارد الطبيعية نادرة ضمن حدود الدولة، فإن غيابها لن يكون مؤشراً على ضعف القوة الاقتصادية. الكثير يعتمد على ضعف الدولة، وهذا يعتمد توفر البدائل أو فيما إذا كان هناك عدة موارد للتزويد. فعلى سبيل المثال في السبعينيات، قرع المحللون الجرس حول زيادة اعتماد الولايات المتحدة على استيراد المواد الخام وبالتالي ضعفها. فمن ثلاثين مادة صناعية خاصة أساسية، اعتمدت الولايات المتحدة على استيراد أكثر من 90% من الألمنيوم، و الكروم، و المنغنيز والنيكل. إن قدرة منتجي النفط على تشكيل احتكار (أوبك) اتخذت كنذير للسلع الأخرى. كان ينظر للقوة على أنها التحول لمنتجي الموارد الطبيعية. ولكن خلال العقد الماضي، انخفضت أسعار المواد الخام، ولم ترتفع. ماذا حدث لذلك للتوقع؟ ولمناقشة هذا الضعف، فشل المحللون باعتبار مصادر المواد الخام البديلة وتنوع مصادر التزويد هما اللتان تمنعان المنتجين من رفع الاسعار على نحو غير طبيعي. بالإضافة إلى أن التكنولوجيا تتطور مع الوقت. إن اسقاطات ضعف الولايات المتحدة بنقص المواد الخام كانت غير دقيقة لأنها فشلت بأخذ التكنولوجيا والبدائل بالحسبان.

النفط والغاز والقوة الاقتصادية

قال ماو تسي تونغ Mao Zedong مرة بأن القوة تأتي من فوهة البندقية، ولكن العديد من الناس اليوم يعتقدون بأن القوة تأتي من برميل النفط. لقد أصبح هناك تحولٌ بأن النفط هو الاستثناء، وليس القاعدة. إن الحكم على القوة الاقتصادية المشتقة من الموارد الطبيعية يستحق الكثير من التحليل. النفط هو أهم مصدر خام في العالم، بالمعنى الاقتصادي والسياسي، ومن المحتمل أنه سيبقى المصدر الاساسي للطاقة في هذا القرن. تستهلك الولايات المتحدة 20% من نفط العالم (مقارنة بـ 8% للصين، لذلك استهلاك الصينيين ينمو بسرعة أكبر). حتى مع النمو الصيني الكبير، فإن العالم لن ينفذ من النفط قريباً. هناك احتياطي يقدر بـ واحد تريليون برميل من النفط ومن المحتمل أن يتم استخدامها. ولكن أكثر من 66% من الاحتياطي المؤكد من النفط موجود في الخليج الفارسي[1]. وبالتالي فهو عرضه للتمزق السياسي والذي قد يجلب الدمار لاقتصاد العالم.

تغيرت أطر القوانين، القيم، والمؤسسات التي تؤثر على أسواق النفط بشكل كبير في العقود الماضية [30]. في عام 1960، كان نظام النفط احتكاراً خاصاً مع وجود علاقات قوية مع حكومات البلدان المستهلكة الأساسية، قررت سبع شركات نفط عالمية أصولها بريطانية وأمريكية، وأحياناً تسمى "الأخوات السبع"، كمية النفط الذي يجب انتاجه، و يعتمد السعر على مدى انتاج الشركات الكبرى وعلى الطلب في الدول الغنية حيث يباع غالبية النفط هناك. حددت الشركات العابرة للقومية نسبة الانتاج، ويتم تقرير الاسعار بناءا على الظروف في الدول الغنية. و تتدخل القوى العظمى في النظام الدولي ، من الناحية التقليدية العسكرية، تتدخل من أجل الحفاظ على البنية غير المتكافئة لأسواق النفط. فعلى سبيل المثال، في عام 1953، عندما حاولت الحركة الوطنية الإطاحة بشاه إيران، تدخلت بريطانيا والولايات المتحدة لإعادة الشاه إلى عرشه.

بعد أزمة النفط عام 1973 كان هناك تغير جوهري في النظام الدولي الذي يسيطر على أسواق النفط. كان هناك تحول كبير في القوة والثروة من الدول الغنية إلى الدول الضعيفة نسبياً. بدأت الدول المنتجة بوضع نسبة انتاج، ولذلك أصبح لديها تأثير كبير على السعر، على العكس السعر الذي كانت يقرره السوق في البلدان الغنية. إن التفسير المتكرر لذلك هو أن البلدان المنتجة للنفط تجمعت معا وأنشأت أوبك، ولكن أوبك أنشئت في عام 1960، والتغير الكبير لم يحدث إلا بعد أكثر من

---

(1) يسمى الخليج العربي في كتابات جوزيف ناي على أنه الخليج الفارسي، ونكتبها كما ذكرها المؤلف، من أجل الأمانة العلمية فحسب، ويتحفظ المترجمان على هذه التسمية أينما وردت في الكتاب.

عقد في عام 1973. في عام 1960 كانت نصف دول أوبك مستعمرات لأوروبا وفي عام 1973 كانت كلها قد حصلت على استقلالها. أدى نمو الشعور بالوطنية إلى زيادة تكاليف التدخل العسكري. وأصبح استخدام القوة ضد الصحوة الوطنية والناس المتحررين مكلفاً جداً. عندما تدخل الأمريكان والبريطان في إيران عام 1953، كانت التكاليف باهظة على المدى القصير، ولكن إذا حاول الأمريكان إبقاء الشاه على عرشه في عام 1979 في وجه الثورة الايرانية، فإن التكاليف ستكون باهظة جداً.

التماثل في القوة الاقتصادية في أسواق النفط قد تغير خلال الحربين الشرق أوسطيتين عام 1956م وعام 1967، حيث قامت الدول العربية بحظر النفط، ولكن جهودهم سرعان ما ذهبت أدراج الرياح لأن الولايات المتحدة كانت تنتج كميات كافية من النفط لتزويد أوروبا عندما تم قطع الامداد عنها من قبل الدول العربية. عندما بلغ الانتاج الامريكي ذروته في عام 1971 وبدأت الولايات المتحدة باستيراد النفط، تحول ميزان قوة سوق النفط إلى دول السعودية وإيران ولم تعد الولايات المتحدة الملاذ الأخير للمزود الذي بإمكانه تعويض أي نقص.

فقدت "الأخوات السبع" قوتها خلال تلك الفترة تدريجياً وكان أحد الأسباب هو "بطلان مساوماتها" مع الدول المنتجة[31]. عندما تنخرط شركة عابرة للقومية بإستثمار جديد في بلد غني بالموارد، فإنها قد تعقد صفقة تحصل فيها الشركات متعددة الجنسيات على جزء كبير من الأرباح المشتركة. من وجهة نظر الدولة الفقيرة، تعدد الجنسيات يكون من أجل تطوير مواردها والذي يستحسن أن يكون وضع تلك الدولة في المراحل البدائية، فعندما تكون الشركات متعددة الجنسيات محتكره لرأس المال والتكنولوجيا والدخول للأسواق العالمية فإنها تقوم بعمل صفقات مع الدول الفقيرة تحصل الشركات متعددة الجنسيات فيها على حصة الأسد. ولكن مع مرور الوقت، تنقل الشركات متعددة الجنسيات دون قصد الموارد للبلدان الفقيرة وتدرب السكان المحليين، ليس من أجل الإحسان ولكنها العملية الطبيعية لتكوين الأعمال. والبلد الفقير عندها سيطلب حصة أفضل من الفوائد. لذا تهدد الشركات متعددة الجنسيات بالانسحاب، ولكن الآن الدولة الفقيرة تستطيع أن تهدد بإدارة العملية بنفسها. ومع مرور الوقت فإن قوة الشركة العابرة للقومية لتنظيم السوق، خصوصاً المواد الخام، تتلاشى من خلال مساومتها مع الدولة المضيفة. تم ربط الأخوات السبعة من قبل "ابناء العمومة الصغار". عندما دخلت شركات دولية جديدة إلى سوق النفط، على الرغم من أن هذه الشركات أصغر من الأخوات السبعة، إلا أنها مازالت كبيرة، وبدأت بعقد صفقات مع الدول المنتجة للنفط. هذه المنافسة تقلل من قوة الشركات الدولية الكبرى بتنظيم السوق. اليوم، تسيطر الست شركات الدولية الكبرى على 5% من احتياطي العالم من البترول. والشركات التي تملكها الدول تسيطر على البقية[32].

كان هناك أيضاً زيادة متوسطة بتأثير أوبك كمحتكر للنفط، أصبحت الصفقات المحتكرة المقيدة مألوفة في صناعة النفط، ولكنها في الماضي كانت تتم بترتيبات من الأخوات السبع. إن الاحتكار عادة ما يسبب مشكلة لأن هناك ميول للخداع في حصص الانتاج، عندما يكون السوق ليناً وتنخفض الاسعار. مع مرور الوقت تميل قوى السوق إلى تآكل الاحتكار. وكانت أوبك غير قادرة على فرض السعر في السنة التي أنشأت فيها، عام 1960 حتى بداية السبعينات. ولكن بعد التضييق على امدادات النفط، ازداد دور أوبك بتنظيم القدرة على المساومة لدى المنتجين.

أعطت حرب الشرق الأوسط عام 1973 أوبك انتعاشاً، إشارة إلى أنها تستطيع الآن استخدام قوتها، قطعت الدول العربية إمداداتها من النفط خلال حرب 1973 لأسباب سياسية، ولكن ذلك خلق حالة أصبحت فيها أوبك فاعلة. كانت إيران، التي لا تعتبر بلداً عربياً، الأداة الأمريكية لحماية الخليج الفارسي، ولكن الشاه تحول إلى زيادة أسعار النفط مع أربعة أضعاف وتبعتها دول أوبك الأخرى. وعلى المدى البعيد، لا تستطيع الحفاظ على الأسعار العالمية للأبد بسبب قوى السوق ولكن كان هناك مأزق على الجانب السلبي الذي كان مؤثراً على ائتلاف أوبك.

بالنظر إلى نقطة واحدة في الأزمة، قال وزير الخارجية هنري كسينجر إذا واجهت الولايات المتحدة "الاختناق"، عندئذ فمن المحتمل أن تستخدم القوة العسكرية. تم قطع 15% من امدادات النفط، وقلل الحظر العربي للنفط كمية النفط المصدر إلى الولايات المتحدة بنسبة 25%، ومع ذلك تأكدت شركات النفط بأنه لا يوجد هناك بلد قد عانى أكثر من البلد الآخر. قاموا بإعادة توزيع النفط المباع عالمياً. عندما خسرت الولايات المتحدة 25% من وارداتها النفطية من الدول العربية، قامت الشركات بتزويدها بالنفط من فنزويلا وأندونيسيا. لقد خفضوا حدة الحظر الذي قامت به الدول العربية لذلك خسرت الدول الغنية جميعها حولي 7- 9% من نفطها، وهذا كانت أدنى من نقطة الاختناق. تعمل الشركات أساساً من أجل مصلحتها لتأمين الاستقرار، و ساعدت على منع الصراع الاقتصادي من أن يصبح صراعاً عسكرياً[33].

كم كانت قوة النفط سلاحاً اقتصاديا فاعلاً في نقطة التحول عام 1973؟ من خلال تقليص الانتاج وحظر المبيعات للدول الحليفة لإسرائيل، كانت الدول العربية قادرة على جلب قضاياها على مقدمة أجندة الولايات المتحدة. ساعد سلاح النفط الولايات المتحدة على لعب دور تصالحي أكبر في الترتيب لتسوية الخلاف العربي الإسرائيلي في أبان حرب يوم الغفرانYom Kippur ، مع ذلك فإن سلاح النفط لم يغير السياسة الرئيسية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط.

لماذا لم يكن سلاح النفط فعالاً "وما هي العبر اليوم؟ إذ جزءاً من الإجابة هو التماثل في الاعتماد المتبادل التام. السعودية، والتي أصبحت الدولة الرئيسية في

أسواق النفط، لديها استثمارات ضخمة في الولايات المتحدة. إذا دمر السعوديون الاقتصاد الأمريكي، فإن ذلك سيؤذي مصالحهم الإقتصادية. بالإضافة إلى أن السعودية تعتمد على الولايات المتحدة في الجانب الأمني. على المدى البعيد، كانت الولايات المتحدة القوة الوحيدة القادرة على حفظ توازن القوى في منطقة الخليج الفارسي. يدرك السعوديون ذلك، وكانوا حذرين من أبعاد سلاح النفط. فمن جانب أكدوا على تزويد الأسطول الأمريكي السادس في المنطقة بالنفط[34]. واستفاد السعوديون من الضمانة الأمنية بعيدة المدى التي تقدمها الولايات المتحدة للمنطقة. وكان هناك صلة غير مباشرة بين الترابط الأمني والترابط النفطي. كان استخدام القوة مكلف جداً في الاستخدام العلني، ولكنها لعبت دوراً كمورد للقوة في المرجعية. بعبارة أخرى، شملت نتائج الأزمة لا تماثلات سببتها تغيرات في بنية السوق، ولكن النواتج لم تقررها القوة الاقتصادية وجهدها مجموعة العوامل المعقدة السائدة اليوم في ايجاد وتحديد القوة التي تأتي من امتلاك مصادر النفط.

الشكل 3. 1 أسعار النفط الخام المحلية(1946 -2008)

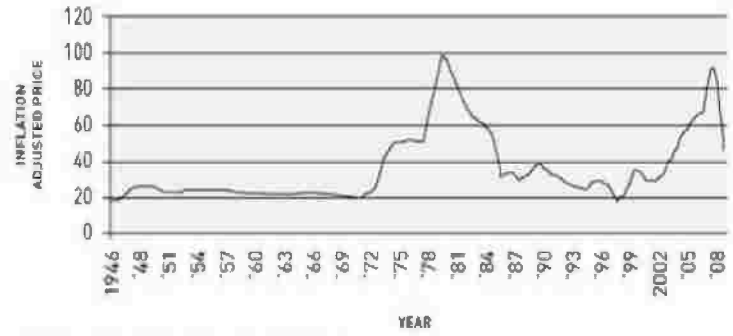

المصدر: البيانات من جمعية الينوي للنفط والغاز و مكتب احصاءات العمل الامريكي.
(المعلومات في الجدول كما هي في اسعار 2008 نوفمبر)

في نهاية التسعينات انخفضت أسعار النفط. وحفزت الأرباح الهائلة من الأسعار المرتفعة لخفض الطلب. وعلى جانب التزويد، أدى الى ظهور مصادر جديدة للنفط غير أوبك وهذا يعني بأن أوبك تواجه منافسة كبيرة في السوق العالمي. إن التطورات في التكنولوجيا قادت الجيولوجيين إلى الوصول إلى النفط الذي كان يستحيل الوصول إليه من قبل. بعد عام 2005، إرتفعت أسعار النفط مجددا ربما إستجابة للعراقيل التي سببتها الحرب، والأعاصير والتهديدات الارهابية ولكن السبب الأكبر هو إسقاطات زيادة الطلب المصاحبة للنمو الاقتصادي السريع في آسيا. تواجه أكبر دولتان على الأرض من ناحية عدد السكان، الصين والهند، طلباً متزايداً على الطاقة وذلك بسبب التطور والصناعة. تمارس كلا الدولتين جهود الاقتصاد السياسي من اجل شراء أو السيطرة على مزودي النفط الأجانب. على الرغم من أن العبر في

أزمة السبعينات تشير إلى أن النفط سلعة ممكن استبدالها وبدأت الأسواق بتأمين التزويدات بغض النظر عن من هو الذي يمتلك النفط. في أي مناسبة، سيساهم النمو الاقتصادي السريع لتلك الدولتين وبشكل واضح في الطلب العالمي للنفط، وهذا يعني بأن أكبر مناطق انتاج النفط في العالم مثل الخليج الفارسي، ستبقى تلعب دوراً في السياسات العالمية. لأن السعودية هي المنتج الأول على مستوى العالم للنفط وتملك أكبر احتياطي، فأية تغييرات جوهرية في استقرارها السياسي سيكون له عواقب كبيرة جداً.

من المهم مقارنة أسواق النفط والغاز الطبيعي. روسيا هي المنتج الرئيسي لكليهما ولكن جهود روسيا للحصول على القوة من خلال هيكلة لا تماثلات السوق واضح جداً في منطقة الغاز الطبيعي أكثر من منطقة النفط. كما رأينا، النفط هو سلعة قابلة للاستبدال مع مصادر متعددة للتزويد وسهولة النقل، ولكن الغاز حتى أمد قريب كان يعتبر نادراً ويعتمد على تركيب أنابيب من أجل نقله على الرغم من أن ذلك قد يتغير في المستقبل بسبب شحنات الغاز الطبيعي والتكنولوجيا الحديثة لإنتاج الغاز من حقول تمتاز بالصخور الزيتية، وحتى الآن تعتبر روسيا المزود الأساسي للغاز الطبيعي لأوروبا. وحدت الحكومة الروسية حقول الغاز والأنابيب في شركة واحدة Gazprom، واستخدمتها لهيكلة الأسواق لصالح روسيا. عندما كانت روسيا على خلاف مع جيرانها مثل أوكرانيا على أسعار الغاز، لم تتردد بقطع امدادات الغاز عنها كنوع من القوة الاقتصادية. مؤخراً، عندما جاءت حكومة متسامحة للسلطة في أوكرانيا قدمت روسيا أغراءً بتخفيض أسعار الغاز من أجل توسيع قاعدتها البحرية في أوكرانيا، لذلك جعلت من انضمام أوكرانيا لحلف الناتو NATO أمراً معقداً[35].

تعتمد ألمانيا على روسيا بثلث غازها الطبيعي، ولكن الحكومة الألمانية صرحت بأنها غير مهتمة لأنها تأخذ بعين الاعتبار الاعتماد المتبادل كتماثل في نظر الألمان[36]، والزبائن الألمان هم مجموعة كبيرة حيث يعتمد الدخل الروسي على سلامة الطلب لألمانيا تماماً كما يعتمد الزبائن الألمان على سلامة التزويد الروسي. لذلك، عندما حاول الاتحاد الأوروبي إيذاء اهتمامهم بخط أنابيب لغاز Caspian إلى أوروبا دون عبوره الأراضي الروسية، أبدت ألمانيا اهتماماً قليلاً. بالمقابل دعمت ألمانيا خط الأنابيب تحت بحر البلطيق وذلك سيزيد من اعتمادها على التزويد الروسي ويسمح لروسيا تجنب أوكرانيا وبولندا.

وهذا سيزيد من ضعف أوكرانيا وبولندا، في الماضي تلك الدولتان ساومتا على القوة من خلال قدرتهما على وقف تدفق الغاز من خلال الأنابيب التي تمر بأراضيها. إن هذه المساومة قد سببت الأذى لألمانيا. باختصار استخدمت روسيا دبلوماسية أنابيبها لزيادة قوتها الاقتصادية وكان لديها حافزٌ للحفاظ على وعدها كنموذج يعتمد عليه زبائنها مثل ألمانيا.

ولكن روسيا تستطيع السيطرة على مصلحتها اللامتماثلة لزبائنها الصغار مثل البلطيق، وجورجيا، و بيلاروسا وأكرانيا التي ترى فيها روسيا مجالاً لتأثيرها. بالمثل حاولت روسيا توقيع عقد للغاز مع جمهوريات آسيا الوسطى ليتم نقله لأوروبا من خلال الأنابيب الروسية، ولكن هيكلة السوق هذه تم معارضته من قبل الجهود الصينية لإنشاء أنابيب شرقي آسيا الوسطى. إن اكتشاف واستغلال التكنولوجيا كان مهماً جداً مؤخراً لاستخراج كميات ضخمة من الغاز العالق في الصخور الزيتية في الولايات المتحدة وأماكن أخرى. لم تعد المشاريع، التي اقيمت لتسييل الغاز الطبيعي وشحنه الولايات المتحدة، منافسة في الأسواق الأمريكية حيث أن هذا الغاز أصبح يشحن للأسواق الأوروبية، وقلل من القوة التي قد تطورها روسيا من خلال دبلوماسية الأنابيب [37].

الذي تشير إليه أمثلة النفط والغاز هو حتى لو كانت المواد الخام غير مهمة فيما يسمى بالاقتصادات خفيفة الوزن في عصر المعلومات أكثر مما كانت عليه في العصر الصناعي، فالغاز والنفط حاضران وبقوة عند الحديث عن القوة الاقتصادية. ولكن حتى القوة التي تأتي من السيطرة على مصادر الطاقة ازدادت وتضاءلت. إن القوة الاقتصادية منوطة بشكل كبير في سياق سوق محدد.

العقوبات: السلبية والايجابية

يعتقد الكثير من الناس بأن القتال هو قلب القوة العسكرية، و يعتقدون غالباً بأن العقوبات هي الوسيلة الأكثر مرئية للقوة الاقتصادية. فرض العقوبات هو أقل اتقاناً من هيكلة الأسواق(على الرغم من أن الأسواق أحياناً تشمل على التلاعب في السيطرة على دخول الأسواق). تعرّف "العقوبات" على أنها مقاييس التشجيع أو العقوبة التي صممت لتعزيز قراراً أو لجعل السياسة رسمية. وقد تكون كلاهما سلبية أو ايجابية. وكما أشار توماس شيلنغ Thomas Schelling "ان الفرق بين التهديد والوعد، و بين الإرغام والتعويض يعتمد أحياناً على مكان خط الأساس. فنحن عادة نعطي أطفالنا مخصصات أسبوعية على شرط أن يقوموا بترتيب غرف نومهم ويقومون ببعض الواجبات البسيطة.... ولكن عندما تصبح هذه ممارسة عادة، يكون دفع المخصصات الاسبوعية واجب، وتعليقها لعدم ممارسة القيام بالواجبات يكون في أعين الأطفال عقوبة. "[38] تؤثر التصورات على كيفية ممارسة العقوبات.

دوّن ديفيد بالدوين David Baldwin أحد عشر مثالاً على العقوبات التجارية السلبية، تبدأ من الحظر لمنع الشراء، وسبع عقوبات اقتصادية تشمل تجميد الممتلكات الضريبية غير المرغوب فيها وتعليق المساعدات ومجموعة من العقوبات الايجابية، ذكر منها تخفيض الجمرك، والدخول المفضل للسوق، وتقديم المساعدات وضمانات

الاستثمار[39]. وهناك أمثلة أخرى على العقوبات مؤخراً و تشمل منع السفر وحظر التسلح. قد تطبق العقوبات من خلال أو ضد كل دولة معينة أو الفاعلين من غير الدول. إن العامل المشترك في جميع العقوبات هو التلاعب في التعاملات الاقتصادية لأغراض سياسية.

تُقيّد الدول الدخول إلى أسواقها لأغراض وقائية من أجل المنافسة لضمان حصة أكبر من الأرباح من التجارة أو لتفضيل مجموعة سياسية محلية مهمة، ولكن بعض الاجراءات الوقائية صممت لتوليد القوة. فعلى سبيل المثال، منح الاتحاد الاوروبي دخولاً تجارياً تفضيلياً لأسواقه وذلك للدول التي كانت ضمن مستعمراته، ويمكن النظر إلى ذلك كإستحقاق تاريخي عادل (وبذلك البحث عن توليد القوة الناعمة) أو ممارسة نوعاً من السيطرة الاستعمارية الجديدة (القوة الخشنة) ولكن الأهداف كانت سياسية.

غالباً ما تستخدم الدول ذات الأسواق الضخمة التهديد بإعادة هيكلة دخول السوق من أجل توسيع قدرتها الاعتيادية خارج نطاق بلدانهم. فعلى سبيل المثال، في المنطقة ذات القوانين الخاصة تفوقت بروكسل في انشاء معايير دولية، لأنه لا يوجد شركة ترغب بأن يتم استثنائها من السوق الأوروبية. وبالمثل، بسبب أهمية الأسواق الأمريكية والأوروبية، تلتزم الشركات الدولية بمجموعة قوانين مكافحة الاحتكار الصارمة، حتى عندما أقرت وزارة العدل الأمريكية حيازة شركة GE لشركة Honeywell (كلاهما شركات أمريكية)، تخلت شركة GE عن العرض بعدما أن رفضه الاتحاد الأوروبي. وكذلك الشركات التي رغبت بالدخول للسوق الصينية اكتشفت بأن عليهم الموافقة على قواعد ملكية الأقلية، نقل ملكية التكنولوجيا، والقوانين المقيدة للاتصالات. بينما يزداد حجم سوقها، وضعت الصين مطالب صارمة تجبر المزودين على المشاركة التكنولوجية وتبني المعايير الصينية التقنية "كإستراتيجية مدروسة لاستخدام الحزام الاقتصادي الصيني لتغيير المعايير التكنولوجية من خلالها جعلها مكلفة جداً حتى لا تتبناها الصناعة"[40]. حذر المستثمرون الأجانب الصين من السياسات التي تضعف مناخ الثقة الاستثماري. و خلال زيارته لبروكسل عام 2009، طلب نائب رئيس الوزراء الصيني وانغ قيشان Wang Qishan من الاتحاد الأوروبي على إبقاء أسواقها مفتوحة، ورفع حظرها للأسلحة ومنح تأشيرات أكثر للمواطنين الصينيين، ولكن عندما اعترض الأوروبيون "كانت استجابة السيد Wang غير لائقة: مهما أخبرتموني فلن يغير ذلك في الأمر شيء. أنتم ستستثمروا في الصين على أية حال. "[41] فمن الطبيعي أن الدول ذات الأسواق الكبيرة تحاول جاهدة السيطرة على الدخول للسوق وتطبق العقوبات.

كأكبر قوة اقتصادية في العالم، غالباً ما تكون الولايات المتحدة الرائدة في تطبيق العقوبات، طبقت الولايات المتحدة لوحدها خمسة وثمانون عقوبة على دول

أجنبية ما بين 1996 و 2001. [42] وأشتكى بعض المازحين بأن الدولة قامت بفرض عقوبات على نصف البشرية. الحكمة المألوفة لأغلب النقاد هي "العقوبات لا تجدي نفعاً". تم تعزيز هذا الجدال من خلال حالات مشهورة مثل فشل عقوبات ائتلاف الدول لوقف العدوان الايطالي في أثيوبيا، وفشل حظر التجارة الامريكية لإسقاط فيديل كاستر Fidel Castro لأكثر من نصف قرن، أو فشل العقوبات للإطاحة بصدام حسين عن السلطة في العراق. إذن، هل غالبا تستخدم العقوبات؟ الجواب قد يكون في أن الجدال حول الفشل مبالغاً فيه، شملت دراسة متعمقة لـ 115 حالة استخدام للعقوبات الاقتصادية بين 1950 و 1990 عملت العقوبات في حوالي ثلث الحالات على الأقل مساهمة متواضعة في تحقيق الأهداف التي استخدمت من أجلها. أستنتجت الدراسة بأن العقوبات كانت على الأغلب ناجحة عندما كان هدفها متواضعاً وواضحاً، وكان الهدف الذي بدأت فيه في موقف ضعيف، وكانت العلاقات الاقتصادية عظيمة جداً، وكانت العقوبات ثقيلة وكانت المدة محددة. جادل البعض في تلك النتائج، وادعى أحد العلماء بأن العقوبات كانت فعّالة في خمسة من 115 حالة ولكن النجاحات شملت أمثلة مهمة مثل جنوب أفريقيا وليبيا. [44]

أشار بالدوين Baldwin إلى أن الجدل حول الفاعلية مرتبط فقط بالمخرجات، على عكس الجدال حول الفاعلية أو الاستخدام المتعلق بالأدوات والمخرجات. السؤال المهم في أي موقف هو ما هو البديل للعقوبات؟ حتى لو كانت احتمالية الوصول إلى النهاية المرغوب فيها من خلال العقوبات الاقتصادية ضعيفاً، فإن الأمر المهم هو أن تكون أعلى لخيارات السياسة البديلة. القوة العسكرية أحياناً هي أكثر فعالية ولكن تكلفتها العالية قد تجعلها أقل فعالية. خذ على سبيل المثال العقوبات ضد نظام كاسترو في كوبا، عندما ظهرت أزمة الصواريخ الكورية، فإن تكلفة استخدام القوة العسكرية تعني بأن احتمالية الاطاحة بكاسترو كانت كبيرة جداً، تتضمن مخاطر الحرب النووية في نفس الوقت. خذ قطبي الحرب الباردة أيضا، إن عدم فعل شيء كان من المحتمل مكلفاً للمنافسة السياسية الأمريكية مع الاتحاد السوفييتي. على الرغم من حقيقة أن العقوبات كانت غير فعالة في إزالة كاسترو، كانت وسيلة فعّالة في فرض التكلفة واحتواء كاسترو. ربما يطيح العمل العسكري(وقد لا – شهد خليج الخنازير فشل) بكاسترو، ولكن، نظرا للتكاليف العسكرية المحتملة. قد تكون العقوبات سياسة الاختيار الأكثر فعّالة المتوفرة [45].

مثل كل أشكال القوة، فإن الجهود للسيطرة على العقوبات الاقتصادية تعتمد على السياق، الأهداف، والمهارة لتحويل الموارد إلى سلوك مرغوب فيه. الحكم على النجاح يحتاج إلى وضوح حول الأهداف، يخلط أحيانا كل من الفاعلين والمراقبين بين الأهداف مع بعضها البعض. إن الهدف الأساسي للعقوبات يشمل التغير السلوكي، الاحتواء، و تغيير النظام في بلد آخر[46]. بالمقابل، قد توصف الأهداف بأنها قهرية،

أو تقليدية أو تلميحية. والاكراه هو جهد لجعل الهدف أن يفعل شيئاً ما. والمنع تعني جعل القيام بالشيء مكلف جداً للهدف، والتلميح تعني الالتزام - بأن تعمل شيء ما للهدف أو الجمهور المحلي أو الأطراف الأخرى[47]. استنتجت إحدى الدراسات بأن العقوبات التجارية نادراً ما تفرض الاذعان أو الخضوع لهدف حكومة ولديها قيمة رادعة محدودة، ولكنها غالباً ما تنجح كرموز دولية ومحلية. [48]

بالعودة إلى "الفشل" الكوبي المشهور، على الرغم من أن العقوبات لم تطح بكاسترو، بل أثبطت قدراته الدولية فقط (لأنه حصل على مساعدات سوفيتية تعويضية) وسمحت العقوبات لصناع السياسة الأمريكان أن يلمحوا للجمهور المحلي وللدول الأخرى بأن التحالف مع السوفييت قد يكون مكلفاً جداً (سواء بقي هدف العقوبات وأصبحت ذات نتائج عكسية عندما غيرت نهاية الحرب الباردة السياق هذا سؤال مختلف) بالمثل، بعد الغزو السوفييتي لأفغانستان عام 1979، قلل الرئيس جيمي كارتر مبيعات الحبوب وقاطع الألعاب الأولومبية في موسكو بدلاً من استخدام التهديد بالقوة، والتي كانت تبدو غير موثوق بها. عمل التهديدات قد يكون رخيصاً ولكن تكلفتها للمصداقية أكثر عندما تفشل. حقيقة أن هذه العقوبات كانت مكلفة للولايات المتحدة ساعدت على إنشاء بعض المصداقية في ردة الفعل الامريكية للغزو السوفييتي.

العقوبات العامة هي أداة قياسية يتكبد المعاناة فيها الفقراء والضعفاء أكثر من النخبة التي تصنع القرار في الدول الأتوقراطية، في حالة العراق، كان نظام صدام حسين قادراً على بناء رد مثير حول نتائجه الوحشية كطريقة بعدم تسويغ عقوبات الأمم المتحدة، والبحث عن امتيازات تخفف من حدتها. إن ظهور العقوبات بنتائج محدودة في التسعينات قاد إلى جهود بناء "العقوبات الذكية" والتي تستهدف النخبة أكثر من الناس العاديين. منع أفراد محددين من النخبة من السفر تم تجميد أموالهم في الخارج. في عام 2007، أجبرت فاعلية وزارة الخزانة الأمريكية على تجميد أموال كوريا الشمالية في بنك ماكاو Macao وذلك من أجل إجبار بيونغ يانغ Pyongyang للعودة إلى طاولة المفاوضات. إضافة إلى ذلك أدرك صانعو القرار بأن العقوبات يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار كوسيلة من الوسائل المتعددة واستخدام المرونة في علاقة التفاوض، فعلى سبيل المثال عندما حاولت أمريكا إصلاح علاقاتها مع فيتنام في التسعينات، كان تخفيف العقوبات التدريجي جزءاً من العملية مع الوسائل الدبلوماسية الأخرى. مؤخراً فيما يتعلق ببورما أعلنت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون بأن "التورط مقابل العقوبات هو خيار خاطئ.... بالمضي قدماً، سنوظف كلتا الأداتين". [49]

إن دور التلميح بالعقوبات غالباً ما يتم رفضه كـ "مجرد رمز" ولكن إذا أخذنا بعين الاعتبار الشرعية والقوة الناعمة، فإننا نرى بوضوح بأن التلميح قد يفرض

تكاليف حقيقية على الهدف. إن حملات التسمية والتشهير تعد طرق مهمة يحاول من خلالها النشطاء التأثير على سياسات التعاون الدولي من خلال مهامه العادلة التي أنشأوها في علاقاتهم التجارية. تقوم المؤسسات الدولية غير الحكومية بفضح أعمال الدول من خلال الهجوم على سمعة الدولة، وهذه الدول نفسها تتنافس لخلق السرديات التي تزيد من قوتهم الناعمة وتقلل من قوة خصومهم. تفشل الحملات أحيانا وأحياناً قد تنجح، ولكن الشرعية هي حقيقة القوة والصراعات على الشرعية له كلفة حقيقية. يعتقد بعض المراقبين بأن الأثر الرئيسي للعقوبات غير العنصرية قد يقود إلى حكم الأغلبية في جنوب أفريقيا. في عام 1994 وهذا ليس له علاقة بالآثار الاقتصادية ولكن في الشعور في الانعزال والشكوك حول الشرعية التي تطورت في حكم الاقلية البيضاء. بالمثل، إن نجاح عقوبات الأمم المتحدة في مساعيها ساعدت في تغير اتجاه السياسات الليبية الداعمة للارهاب وتصنيع الأسلحة النووية كان مرتبط باهتمامات ليبيا بالشرعية وبالآثار الاقتصادية[50]. و بسبب قيمتها في التلميح والقوة الناعمة، وبسبب أنها غالباً سياسة الخيار الأقل تكلفة، من المحتمل أن تبقى العقوبات الأداة الرئيسية للقوة في القرن الحادي والعشرين بالرغم من سجلها المختلط.

المدفوعات، المساعدات، والعقوبات الايجابية الأخرى لديها أيضاً قوة ناعمة و قوة صلبة. كما لاحظنا سابقاً تقديم الدعم أو إلغاء الدعم فهما وجهان لنفس العملة، تقديم الدعم أو حجبه هو السمتان الايجابية والسلبية لنفس العقوبة. تقديم الدعم من أجل تأمين دعم الدول الأخرى له تاريخ طويل في دبلوماسية مجلس الوزراء، وما زالت حتى اليوم في عصر الديمقراطية. بالفعل، إن مجموع الدول الصغيرة التي مازالت تعترف بحكومة الجمهورية الصينية في تايبه Taipie بدلاً من بكين تلقت مساعدات اقتصادية كبيرة من تايوان، بالمثل، إذا حاولنا فهم لماذا بعض الدول التي لا تمتلك حيتاناً صوتت مع اليابان في المنتديات الدولية على أمور تتعلق بصيد الحيتان، يجب أن نلاحظ بأن تلك الدول تلقت مساعدات من اليابان.

بعد عام 2005، أدى ارتفاع اسعار البترول والغاز إلى انعاش السلطة السياسية للدول المنتجة للطاقة مثل روسيا، فنزويلا وإيران التي عانت من انخفاض أسعار النفط في التسعينات، على الرغم من أنهم لم يملكوا القوة الاقتصادية للسعودية من أجل هيكلة السوق، استخدمت فائضها المالي لتقديم المال والمساعدات من أجل تحسين أهداف سياستها الخارجية. استخدم الرئيس الفنزويلي هوغو شافيز ثروة بلاده النفطية لكسب القوة الناعمة في أمريكا اللاتينية من حيث تقديم نفطٌ رخيصً للمستهلكين في Massachusetts ماساشوستس كدعاية للقوة الناعمة. واستخدمت إيران ثروتها النفطية من أجل تعزيز وجودها في لبنان والأماكن الأخرى.

واستخدمت روسيا أموال النفط لشراء تأثير لها. فهي متهمة بدفع 50 مليون دولار لجزيرة ناور الصغيرة في المحيط الهادئ من أجل الاعتراف بانفصال المقاطعات الجورجية أبخازيا وأوسيتا الجنوبية - على الرغم أنها غير منتجة للنفط - الصين متهمة بدفع مبلغ خمسة ملايين دولار سنوياً لـ ناورو من أجل الاعتراف ببكين بدلاً من تايبيه[51].

تعطي الدول الكبرى مساعدات خارجية لأغراض مختلفة، وأكثر الدول استفادة من المساعدات الأمريكية (بعد الحرب التي مزقت الدولتين باكستان وأفغانستان) هما اسرائيل ومصر، وهذا الدعم صُمم للتأثير على الدولتين فيما يتعلق بالأمن في المنطقة، المساعدات الصينية غالباً ما تستخدم لكسب الدخول إلى المواد الخام. المساعدات الصينية غالبا ما تستخدم للحصول على مدخول للمواد الخام. وغالبا ما ترتبط المواد الخام بالعرض الصيني من أجل بناء استاد رياضي جديد أو مبنى مطار. وبحسب بعض الخبراء "فأن الصين والتي لا تعتبر عضو في OECD (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية) ، تعمل على القواعد التي تخلى عنها الغرب تماماً، فهي تخلط بين المساعدات والأعمال بالسر على أساس اتفاق حكومة لحكومة". [52]

المقاربة الصينية، والتي تتجاهل الحكم الرشيد أو ظروف حقوق الانسان، غالباً ما يتم الترحيب بها من قبل الدول الاستبدادية. حيث قارنها الرئيس الرواندي بول كاغام Paul Kagame تماماً بالطريقة الغربية، ليس فقط الصين لوحدها. فالهند والبرازيل هما اقتصاديات نامية وكلاهما يتلقى ويقدم مساعدات بنفس الوقت "لم يعلن أحد من المتبرعين الجدد (كلهم باستثناء روسيا، مازالت تحصل على مساعدات) عن أرقام شاملة أو مفهومة". [54]

هدفت المساعدات الروسية إلى زيادة التأثير الروسي فيما سمته روسيا "القريب الخارجي" لدول الاتحاد السوفييتي السابق. بعض الدول مثل بريطانيا العظمى، خصصت حصة كبيرة من مساعداتها للتطوير وفصلت ادارتها في بيروقراطية خاصة- في بريطانيا، وزارة التنمية الدولية وليست وزارة الخارجية. عندما ننظر إلى برنامج المساعدات الأمريكية، أقل من نصفها يتم إدارته من قبل

وكالة التطوير الدولية (AID) وتخصص للتنمية[55]. كقوة عظمى، لدى الولايات المتحدة أهداف عديدة للمساعدة وغير مرتبطة مباشرة بالتنمية. ربع المساعدات الأمريكية يتم إدارتها من قبل البنتاغون.

حتى عندما تخصص المساعدات للتنمية فقط، فإنه لا يزال من الممكن استخدامها لخلق قوة اقتصادية صلبة. فعلى سبيل المثال، من خلال بناء القدرات الاقتصادية والإدارية للبلد الحليف. "بناء - الدولة" قد يطور القوة الخشنة للحليف. خطة مارشال والتي ساهمت الولايات المتحدة فيها 2% من إجمالي ناتجها المحلي لإنعاش اقتصادات أوروبا التي دمرت في الحرب العالمية الثانية يعد هذا مثال مهما. من خلال الحفاظ على النمو والازدهار لأوروبا الغربية، نجحت الولايات المتحدة في تقوية المقاومة للشيوعية والاتحاد السوفياتي – هدف سياسي خارجي أساسي. ساعدت خطة المارشال أيضاً على تطوير شعور بالامتنان في أوروبا وعززت القوة الناعمة الأمريكية بين الدول المستفيدة.

جدول(3. 1): تركيبة برنامج المساعدات الأمريكية)عام 2008)[1]

الفئة	النسبة المئوية لمعدل المساعدات
التنمية الثنائية	5 .35
الاقتصادية والسياسية والأمنية	1 .27
الجيش	5 .17
الأنسانية	4 .14
متعددة الجوانب	5 .5

المصدر:

U. S. Department of State ,"Summary and Highlights, International Affairs, Function 150,FY2009"; House and Senate Appropriations Committees; and CRS calculations

1. Curt Tarnoff and Marian Lawson,'' Foreign Aid: An Introduction to U. S. Programs and Policy''(Washington,DC:Congressional Research Service Report,April 2009), www. fas. org/sgp/crs/row/R40213. pdf.

عادة ما يطالب الناس بمخطط شبيه بخطة مارشال للتنمية في العديد من الدول غير المتطورة، لكن هناك مشكلتين مع مثل هذه الاقتراحات وهما نطاق الخطة الأصلية وحقيقة أن الاقتصادات الأوروبية قد طورت بالفعل وبحاجة إلى انعاش. بالإضافة إلى أنهم أداروا العديد من المساعدات بشكل فعّال. اليوم لا يتفق الاقتصاديون على أن هناك معادلة واضحة للتنمية، حتى لو كان هناك معادلة فإن المساعدات دائماً ذات فعالية كبيرة. بالفعل جادل البعض منهم بأن المساعدات يكون لها نتائج عكسية من خلال خلق ثقافة الاتكال والفساد. فعلى سبيل المثال اعتقد

جيفري ساشز Jeffrey Sachsبأن الفقر ممكن القضاء عليه في عام 2025 من خلال خطط مساعدات التنمية المدروسة، بينما الاقتصادي السابق والذي كان يعمل في البنك الدولي وليام ايسترلي William Easterly كان متشككاً من المساعدات الأجنبية بشكل عام وأعتقد أنها تخلق حوافزللانحراف. [56] طور Sachs مشاريع ارشادية في قرى كينيا والتي كانت فاعلة ولكن Easterly والآخرون انتقدوا السيد Sachs بأنه لم يعطي اهتماماً كافياً للأمور الأكثر أهمية مثل السلطة والرشوة والتي أعاقت بعض مشاريع المساعدات الأفضل تخطيطاً وتمويلاً. حتى إذا لم نحدد ميزات المناظرات بين الاقتصاديين، وسندرك بأن درجة الشك حول التطور وقواعد بناء الدولة تحدد طريقة المساعدات التي ممكن أن تستخدم لتوليد القوة الاقتصادية من خلال كسب الحلفاء. وهذا لا يعني أن المساعدات دائماً غير فعالة، فقط نكون حذرين في أخذ الفائدة وهي بشكل عام تقديرات تفاؤلية حول مساعدات التنمية الموجهة كمصدر قوة اقتصادية صلبة. بالفعل، عندما يمتلك المانحون أهداف استراتيجية، ربما سيفقدون قدرتهم في فرض اصلاحات تعزيز النمو. [58]

ربما تستخدم برامج المساعدات لأغراض انسانية، وإذا تم إدارتها بشكل سليم، قد تولد القوة الناعمة ولكن آثار هذه القوة الناعمة غير مضمونة. على الرغم من أن هذه المساعدة قد تساعد النخب، إذا أدت إلى فساد أو تعطيل موازين القوة الموجودة بين المجموعات الاجتماعية، وقد تولد الاستياء أيضاً وليس الجذب بين الجماهير. بالإضافة إلى أن الشرطية مصممة لتقييد النخب المحلية قد تعطي نتائج عكسية. على سبيل المثال، عندما أعلنت الولايات المتحدة عن ميزانية المساعدة البالغة 7. 5 مليار دولار لباكستان عام 2009، وضعت شروطاً تحدد بعض من أجزائها لأغراض التنمية المدنية، ولكن القيود زادت الغضب الوطني في الصحافة الباكستانية[59]. وبالمثل، وجدت دراسة لبرامج المساعدات في أفغانستان أن المساعدات أحياناً ليست فقط غير فعالة ولكنها تعطي نتائج عكسية من خلال القوة الناعمة. من خلال زعزعة توازنات السياسية المحلية وتحفيز الفساد، فقد تولد مشاريع لمساعدات الكبرى غالباً الغيرة، الصراع، والاستياء بين المجموعات المحلية. كما استنتج أحد المراقبين "إذا كان هناك دروسٌ سترسم من النجاحات الابتدائية هنا، فالمشاريع الصغيرة غالباً تنجح، وإن موافقة ومشاركة السكان المحليين هي ضرورية حتى أن الطفل بحاجة لسنوات كي يخطو"[60] مثل العقوبات السلبية، العقوبات الايجابية للمدفوعات والمساعدة لديها سجل مختلط كمولد لكل من القوة الناعمة والخشنة.

مستقبل القوة الاقتصادية

تحدث المساومة السياسية وصراعات القوة بين الدول، الشركات الخاصة، وهجين من الاثنين. "أينما تنظر قد تجد انتشار المنظمات المهجنة التي تحدد الخط الفاصل بين القطاع الخاص والعام. هذه ليست شركات متجنسة قديمة صممت لمعالجة كتل الاقتصاد، وهي أيضاً ليست شركات كلاسيكية تابعة للقطاع الخاص التي تغرق أو تسبح حسب قوتها الخاصة. بدلاً من ذلك هي كيانات محيرة و تنتقل بين عالم وآخر من أجل ملائمة أهدافها"[61]. الشركات الروسية مثل Gazprom، والمؤسسات التي تمتلكها الدولة الصينية، وهيمنة صناديق الثروة السيادية مثل دبي العالمية تعقد سلوك السوق وتزيد فرص التلاعب السياسي.

يدعم الاقتصاد النشط والنامي قواعد كل وسائل القوة، بالإضافة إلى أن أدوات القوة مثل العقوبات والمساعدات ستكون مهمة جداً في هذا القرن لأنها غالباً ما تكون الأدوات الفعالة من خلال التكاليف ذات العلاقة. ولكنه من الخطأ الجدال بأن القرن الحادي والعشرين سيكون عصر الجيواقتصادي. إن انتشار القوة للفاعلين من غير الدول، بما فيها الشركات العابرة للقومية، قد وسع المحددات على استراتيجيات الدولة لاستخدام الأدوات الاقتصادية. وستجد الدول غالباً القوة الاقتصادية صعبة للسيطرة على كليهما، لأنه من الصعب السيطرة على الفاعلين في السوق وبسبب أن ظروف السوق متقلبة. ومن الخطأ عمل تعميمات حول سيطرة القوة الاقتصادية على القوة العسكرية في القرن الحادي والعشرين، ومن المهم فهم معدل سياسة الأدوات الاقتصادية. هيكلة السوق أكثر أهمية من فرض العقوبات وتقديم المساعدات. في كثير من الاحيان، السياسات التي تعزز هياكل السوق المفتوح وتنوع مصادر التزود ستكون أكثر فعالية في إنكار القوة الاقتصادية للمزودين أكثر من جهود البائعين لوقف التزويد من خلال المُلكَية. وستكون القوة الاقتصادية واحدة من أهم المتطلبات في صندوق أدوات سياسات القوة الناعمة، ولكن اجابات السياسة غالباً ما تعتمد على سياق كل من السوق واللاتماثل في الضعف.

الفصل الرابع

القوة الناعمة

القوة الناعمة هي مفهوم أكاديمي إرتحل إلى الصفحات الأولى للصحف واصبح يستخدم من خلال القادة الكبار في الصين واندونيسيا وأوروبا واماكن اخرى. على أية حال، الإستخدام الواسع قد يعني أحيانا خطأ في إستخدام المفهوم كمرادف لأي شيء أخر غير القوة العسكرية[1]. بالاضافة إلى ان كون القوة الناعمة ظهرت كبديل لسياسات القوة القهرية ، وهي غالبا ما تم تبنيها من خلال التفكير العقائدي للعلماء وصانعي السياسة. ولكن القوة الناعمة هي مفهوم وصفي لا معياري. كأي نوع من القوة قد يتم إستغلالها للأغراض الإيجابية والسلبية. فعلى سبيل المثال أمتلك كل من هتلر وستالين وماو Mao قدرا هائلا من القوة الناعمة في أعين مساعديهم ولكنهم لم يستغلوها بشكل جيد. وذلك ان إستمالة العقول أصعب بكثير من لي الأذرع [2].

نبذ المشككون القوة الناعمة وقالوا انها " واحدة من الافكار الأكاديمية الجميلة التي فشلت في العديد من إختبارات السياسة الخارجية العديدة. و جادلوا بإن الجيوش لم تتوقف حتى في حال الإنجذاب الثقافي العميق"[3]. على الرغم من أن مفهوم القوة الناعمة هو حديث نسبيا، فإن السلوك الذي تشير إليه قديم كقدم التاريخ الإنساني. ومن الواضح في تعليق لاو تزو Loa-tzu بإنه ليس من الأفضل أن يذعن الناس لأوامر القائد ولكن الأفضل ان يعتقدوا جازمين بإنه باقي. عزز إنتشار اللغة والثقافة الفرنسية القوة الفرنسية في القرن الثامن عشر، وفي عام 1762 عندما كان فريدرك، عظيم بروسيا على وشك الهزيمة، تم حمايته من خلال قوته الشخصية الناعمة عندما توفيت سيزارينا أليزابيثCzarina Elizabeth وتسلم من بعدها إبنها بيتر Peter، المحبوب من قبل جنود الملك، أمرالجيوش الروسية بالعودة إلى ديارها. "[4] خلال الحرب الأهلية الأمريكية دعا بعض السياسيين البريطانيين إلى دعم الجنوب، ولكن على الرغم من إهتماماتهم التجارية والإستراتيجية، كانت النخبة البريطانية مقيدة من خلال المعارضة الشهيرة للعبودية والإنجذاب إلى مصلحة الشمال قبل الحرب العالمية الأولى، وعندما كانت الولايت المتحدة في صراع بين خيار الذهاب للحرب مع ألمانيا أو بريطانيا" حيث كان العيب الأساسي في ألمانيا في عام 1914 ليس سجلها في الرأي العام الأميركي، ولكن عدم وجود سجل. لذلك كان هنالك ميولٌ طبيعية تجاه بريطانيا التي تسيطر على قنوات الإتصال عبر الأطلسي". [5] عل

عكس ما قاله المشككون، كان للقوة الناعمة أثار حقيقية في التاريخ بما فيها تحرك الجيوش.

كونها نوعا من القوة، فإن النسخة المتبلورة والمفتقرة للواقعية تتجاهل القوة الناعمة[6]، ولكن الواقعيين الكلاسيكيين لا يتجاهلونها. في عام 1939، صنف الواقعي الإنجليزي E. H. Carr القوة الدولية إلى ثلاثة فئات: القوة العسكرية، والقوة الإقتصادية والسلطة على الرأي. كما شاهدنا، هذه الحذاقة لم يدركها بعض الواقعيون المحدثون وذلك من خلال رغبتهم بجعل القوة مقياس لبناء أرائهم[7]. لقد إرتكبوا ما يسمى "بالمغالطة الواقعية"[8]. قُلِصت القوة للموارد القابلة للقياس والملموسة. حيث كانت عبارة عن شيء كان من المحتمل أن يسقط على قدمك أو على أي موقع بدلا من شيء ربما يغير رأيك بإسقاط أي شيء في المكان الأول.

وكما وصف ميكافيلي، الواقعي الكبير، قبل خمسة قرون، انه من الفضل للأمير ان يخاف الناس منه لا أن يحبوه، ولكن الأمير سيكون في خطر محدق اذا كرهه الناس. لايوجد تناقض بين الواقعية والقوة الناعمة. فالقوة الناعمة ليست نوعا من المثالية أو الليبرالية، فهي ببساطة نوعٌ من القوة، وهي إحدى الطرق للحصول على النتائج المرغوب فيها. فالشرعية هي قوة حقيقية. إن الصراعات التنافسية على الشرعية هي جزء من عوامل التعزيز والمنع للقوة الناعمة، وهذا تماما صحيحا في عصر المعلوماتية للقرن الحادي والعشرون.

ليست فقط الدول مشتركة في ذلك. ولكن الشركات والمؤسسات والمنظمات الوطنية غير الحكومية، والشبكات الإرهابية الدولية غالبا ما تمتلك القوة الناعمة. حتى المشاهير الأفراد لديهم القدرة على إستخدام قوتهم الناعمة" من خلال صياغة أفكار مستساغة ومقبولة ومنمقة. أو كما قال المغني Bono أن هدفه هو جعل الناس يصفقون عندما يفهمونها بشكل صحيح وجعل حياتهم مأسأوية عندما لا يفهومنها بالشكل الصحيح. "[9] في عام 2007، خلال دورة الألعاب الأولمبية في بكين أرسل ستيفن سبيلبيرغSteven Spielberg رسالة مفتوحة للرئيس هوجنتاوHu Jintao يطلب من الصين إستخدام نفوذها لقبول قوات حفظ السلام التابعة للامم المتحدة في دارفور، " أرسلت الصين السيد Zhai إلى دارفور، وكان هذا التحول بمثابة دراسة كلاسيكية حول كيفية ممارسة حملات الضغط، وهدفت إلى مهاجمة الصين في نقطة ضعفها وفي وقت حرج، وعملت ما لم تفعله الدبلوماسية في سنوات"[10].

إن دمج القوة الناعمة في إستراتيجية الحكومة هو أصعب مما يكون للوهلة الأولى، وذلك للاسباب التالية: أولا، نجاح النتائج يكون ضمن سيطرة الهدف أكثر من القوة الخشنة، كما هو الحال غالبا. ثانيا، ان النتائج تأخذ غالبا وقتا طويلا، وان معظم السياسيين والعامة قليلو الصبر لرؤية مردود إستثماراتهم. ثالثا، إن أدوات القوة الناعمة ليست تحت السيطرة الكاملة للحكومات. على الرغم من أن الحكومات

تسيطر على السياسة والثقافة والقيم المغروسة في المجتمعات المدنية، تبدو القوة الناعمة أقل خطورة من القوة الاقتصادية والعسكرية، ولكن يصعب إستخدامه، أو ويسهل فقدانها، وإعادة إنشائها يكون عادة مكلف جدا.

تعتمد القوة الناعمة على المصداقية، وعندما ينظر للحكومات على انها متلاعبة، وان المعلومات كدعاية، عندئذ ستدمر المصداقية. قال أحد النقاد إذا تحاشت الحكومات الاستغلال والتلاعب، عندئذ فهي لاتمارس القوة الناعمة ولكنها تمارس الحوار.[11] على الرغم من ان الحكومات تواجه مهمة صعبة في إدامة المصداقية، هذا الانتقاد يقلل من تقدير اهمية الانسحاب بدلا من الهجوم في تفاعلات القوة الناعمة. ، عندئذ الدعاية الأفضل ستكون ليست بدعاية.

بالطبع من المهم عدم المبالغة في أثر القوة الناعمة(أو أي نوع أخر من القوة). هناك بعض المواقف تقدم فيها القوة الناعمة فعالية قليلة جدا. فمن الصعب على سبيل المثال، رؤية كيفية عمل القوة الناعمة في حل النزاع حول الاسلحة النووية لكوريا الشمالية. أخطأ بعض النقاد عندما أفترضوا بسبب القوة الناعمة أنها غالبا غير كافية، فهي ليست نوعا من انواع القوة. ولكن هذه المشكلة صحيحة لكل اشكال القوة. على العكس تماما، عندما تكون الحكومة مهتمة بهيكلة محيط أهدافها أو القيمة العامة لأهدافها مثل تعزيز الديموقراطية وحقوق الإنسان والحرية، عندئذ تكون القوة الناعمة في الغالب مقدمة على القوة الخشنة، وفي عصر تميز بالعولمة وانتشار القوة للفاعلين من غير الدول، ستبقى القوة الناعمة جزءا مهما لإستراتيجيات القوة الكيّسة.

مصادر القوة الناعمة

تعتمد القوة الناعمة لأية دولة على ثلاثة موارد أساسية وهي: ثقافتها(في المواقع التي تكون فيها أكثر جاذبية للأخرين)، وقيمها السياسية(عندما تكون ملائمة لها داخل الوطن وخارجه) وسياساتها الخارجية (عندما يراها الأخرون شرعية ولديها سلطة أخلاقية). إن الشروط الموجودة بين أقواس هي الأساس في تقرير ما اذا كانت مصادر القوة الناعمة ستترجم إلى سلوك جاذب يستطيع التأثير على الأخرين من أجل النتائج المرغوب فيها ام لا. إن ما يفكر فيه الهدف أو الاهداف أو العملاء يعد مهما في سياق القوة الناعمة. فالجذب وافقناع منظمان إجتماعيا، والقوة الناعمة هي رقصة بحاجة إلى شركاء.

في بعض السياقات، الثقافة يمكن أن تكون موردا مهما للقوة. تعد الثقافة قالب السلوكيات الاجتماعية والتي من خلالها تنقل المجموعات المعرفة والقيم وتكمن في مستويات متعددة. [12] بعض سمات الثقافة البشرية عالمي وبعضها وطني وبعضها

خاص بطبقات إجتماعية أو مجموعات صغيرة. الثقافة هي مطلقا جامدة[1]، والثقافات المختلفة تتفاعل بطرق مختلفة، هناك حاجة إلى العديد من الابحاث على العلاقة بين الثقافة وسلوك القوة. فعلى سبيل المثال هل تستطيع الجاذبية الثقافية الغربية تقليل نداءات المتطرفين في بعض المجتمعات الاسلامية هذه الايام؟ يرى البعض ان هناك تقسيم ثقافي غير قابل للتجسير. ولكن خذ الدولة الاسلامية الايرانية على سبيل المثال فالموسيقى والفيديوهات الغربية هي لعنة لنظام الملا الحاكم، ولكنها جاذبة للعديد من الاجيال الشابة.

قد يساعد أحيانا طرف ثالثا في الوساطة الثقافية. في الصين مثلا هناك العديد من الأفكار الثقافية الأمريكية واليابانية أثبتت جاذبيتها عندما وصلت من خلال كوريا الجنوبية. وقال طالب جامعي عند مناقشة برنامج تلفزيوني "الدراما الأمريكية أيضا تعرض نفس اسلوب الحياة اليومية، ونحن ندرك بإن أمريكا وكوريا الجنوبية لديهم نفس الأنظمة السياسية والاقتصادية. ولكن من السهل قبول نمط حياة الكوريين الجنوبيين لأنهم ثقافيا أقرب إلينا، نحن نشعر بأننا بإمكاننا ان نعيش مثلهم في السنوات القلية القادمة. "[13]

ولكن الاتصال الثقافي المباشر مهم جدا، حيث وصف إبن وزير الخارجية الصيني الطلاب الصينيون في الولايات المتحدة:" خبراتنا جعلتنا ندرك بإن هناك طرق بديلة لتطوير الصين ولنا أيضا من أجل ان تقود حياتنا الشخصية. وجودنا في الولايات المتحدة جعلنا ندرك بإن الأشياء في الصين قد تكون مختلفة" [14]. ومع مرور الوقت تتأثر الثقافات ببعضها البعض. فعلى سبيل المثال، تعزز الجامعة الأمريكية في بيروت القوة الناعمة الأمريكية، ولكن أشارت الدراسات مؤخرا على أنها تعزز القوة الناعمة اللبنانية في أمريكا. [15]

الثقافة، القيم، والسياسات ليست فقط الموارد الوحيدة التي تنتج القوة الناعمة. كما شاهدنا في الفصل السابق، تستطيع الموارد الاقتصادية ايضا انتاج سلوك القوة الناعمة والخشنة على حد سواء، ويمكن إستخدامهما للجذب والاكراه. يصعب أحيانا في المواقف العالمية الواقعية تمييز ماهية الجزء في العلاقة الإقتصادية الذي يشكل القوة الخشنة والجزء الذي يشكل القوة الناعمة. وصف القادة الأوروبيون رغبة الدول الأخرى الانظمام إلى الاتحاد الأوروبي كإشارة للقوة الناعمة الأوروبية. [16] فمن المثير للاعجاب، مثلا، ان الدول الشيوعية السابقة في أوروبا الوسطى وجهت توقعاتها وراجعت قوانينها لتتماشى مع إطار بروكسل. وأجرت تركيا تغيرات في سياسات وقوانين حقوق الانسان خاصتها من أجل نفس الهدف(الإنضمام للاتحاد

---

(1) اي ان الثقافة لا يمكن أن تكون ساكنة وغير متحركة، والجمود والسكون ليس أبدا من سمات الثقافة. المترجمان

الأوروبي) ولكن كيف تؤدي هذه التغييرات لتكون دافعا إقتصاديا لدخول السوق، وكيف تكون نتيجة الجذب ناجحة للنظام الإقتصادي والسياسي الأوروبي؟ أصبح الوضع مزيجا من عدة حوافز وعوامل مختلفة في بلد ربما يرى الخلط بينهما بعدة طرق. ويتوجب على الصحفيين والتاريخيين تتبع الطرق المعينة بالتفصيل من أجل معرفة السبب والمسببات.

يرى عدد من المراقبين زيادة القوة الناعمة الصينية في أسيا وفي الجزاء الأخرى من الدول النامية، خصوصا بعد الأزمة المالية العالمية عام 2008، والتي بدأت في الولايات المتحدة[17]. وبحسب People's Daily، "أصبحت القوة الناعمة كلمة مهمة جدا... هناك إحتمال كبير لتطوير القوة الصينية الناعمة" [18] في أجزاء من الدول النامية هناك ما يسمى بإجماع بكين على سلطوية الحكومة بالاضافة إلى نجاح السوق الاقتصادي الذي أصبح أكثر شهرة من هيمنة إجماع واشنطن السابق للاسواق الاقتصادية الحرة مع حكومة ديمقراطية. ولكن إلى اي مدى انجذب الفنزويليون والزمبابيون إلى إجماع بكين؟ أو أعجبوا في تضاعف ناتج الصين المحلي خلال عقد من الزمن أو تم جنيها من خلال التطلع إلى دخول سوق أكبر وأكثر نموا؟. وأيضا اذا كان نموذج النمو في السلطوية ينتج القوة الناعمة للصين في الدول السلطوية، فإنها لم تنتج الجذب في الدول الديموقراطية. والشيء الجاذب في كاراكاس قد يكون منيرا في باريس. [19]

رأينا ايضا بإن الموارد العسكرية ربما تساهم في القوة الناعمة. غالبا ما يزرع الطغاة أساطير المناعة لهيكلة التوقعات وجذب الأخرين للانضمام إلى عرباتهم. فبعض الناس قد ينجذب عموما إلى القوة. وكما قال أسامه بن لادن ينجذب الناس إلى الحصان القوي أكثر من انجذابهم إلى الحصان الضعيف. إن الجيش الذي يدار بشكل جيد قد يكون مصدر جذب، والتعاون العسكري وبرامج التدريب قد تؤسس شبكات دولية تعزز بدورها قوة الدولة الناعمة. وبنفس الوقت، إن إساءة إستخدام الموارد العسكرية قد يقلص القوة الناعمة، وان عدم المبالاة في مبادىء الحرب العادلة بالتمييز والتناسبية قد يدمر الشرعية. إن كفاءة الجيش الأمريكي في الغزو الاولي ا للعراق عام 2003 ربما خلق نوعا من الاعجاب في أعين العراقيين والأخرون، ولكن هذه القوة الناعمة تقلصت من خلال عدم كفاءة الإحتلال ومشاهدة سوء معاملة السجناء. بالمقابلو ضاعفت كل من الولايات المتحدة والصين والبرازيل والأخرون قواهم الناعمة من خلال إستخدام الموارد العسكرية لإغاثة هاييتي التي تعرضت لهزة أرضية عام 2010.

القوة الناعمة والهيمنة الأمريكية

رأى بعض المحللين القوة الناعمة في القرن الحادي والعشرين كشكل من الامبريالية الثقافية، وجادلوا بإن الثقافة الامريكية قد خلقت حوارا ليبراليامهيمنا. [19] واشتركت في ذلك السياسات العالمية "الحرب الكلامية" بين السرديات المتنافسة، وجادل هؤلاء المحللون بإن قدرة الولايات المتحدة على تشكيل السياسة الدولية بعد الحادي عشر من سبتمبر " كالحرب العالمية على الإرهاب" التي أوجدت جدلا وردود أفعال في الاطار الامريكي. [21] ولكن وصف الهيمنة الامريكية على الاتصالات الحالية بالاكراه هو وصف سيء وذلك بإستخدام كلمة"الاكراه". وكما جادل ستيفن لوكسSteven Lukes بإن هناك وسائل عقلانية وغير عقلانية والتي من خلالها يعمل الوجه الثالث للقوة وان طرق التمكين وعدم التمكين التي يتأثر بها الفاعلين لتشكيل الأهداف لتفضيلاتهم وإهتماماتهم الشخصية. وعلى الرغم من أن ذلك ليس دائما سهلا، فأننا نستطيع التمييز بين التلقين والإختيار الحرفي للعديد من الحالات. [22]

ان القيم الامريكي ليست عالمية بالمعنى المطلق، ولكن العديد منها قد يكون مشابه لقيم الأخرين في عصر المعلومات حيث يريد الكثير من الناس المشاركة وحرية التعبير. عندما يتم مشاركة القيم على نطاق واسع، فإنها قد تكون الاساس للقوة الناعمة التي تعمل في عدة إتجاهات من وإلى الولايات المتحدة. قد يستفيد الامريكان ولكن في نفس الوقت قد يجدون انفسهم مقيدون للعيش مع القيم المشتركة للاخرين، اذا رغبت الولايات المتحدة بإن تبقى جاذبة. ونظرا للإختلاف السياسي والتشرذم المؤسسي للعلاقات العالمية ، فإن أولئك الذين يؤمنون بهيمنة الخطاب الامريكي لا يستطيعون إثبات ذلك. كثير من الدول والجماعات تمتلك قيم مختلفة، من ناحية أخرى، ربما كان هناك توافق أكبر في الاراء من تلك الموجودة حاليا في الشؤون العالمية، لذا ستستمر الثقافات المحلية بفرض الولاء بسبب " أن الناس المشاركين في شبكات المكانة والطبقة الاجتماعية، و لذا فهم يسعون إلى دلالات دينية ومجتمعية خاصة بالهوية. "[23]

إن سؤال هيمنة القوة الناعمة الامريكية في الاعتبار، يساعد في النظر إلى الصين. حيث لا يوجد هنالك نقص في الاهتمام الصيني في فكرة القوة الناعمة. قال أحد المحللين السنغفوريين " أن القوة الناعمة هي أساس رؤية الصين الاستراتيجية وتؤكد على حساسيتها للتصورات الخارجية"[24] منذ أوائل التسعينيات نشرت مئات المقالات العلمية في جمهورية الصين الشعبية عن القوة الناعمة. وكذلك دخل هذا المصطلح في اللغة الرسمية الصينية. ذكر الرئيس هوجنتاوا Hu Jintao في خطابه الإفتتاحي للمؤتمر العام السابع عشر للحزب الشيوعي الصيني (CPC) في الخامس

عشر من اكتوبر عام 2007 بإن الحزب الشيوعي في الصين يجب أن " يعزز الثقافة كجزء من القوة الناعمة لبلدنا... وهي عامل مهم في المنافسة في القوة الوطنية الشاملة". [25]

الصين دائما لها ثقافة تقليدية جاذبة، ولكنها الان دخلت عالم الثقافة الكونية المشهورة. هناك 1. 4 مليون طالب صيني يدرسون خارج الصين بين عامي 1978 و 2008، وفي عام 2009 التحق 220000 طالب أجنبي بالجامعات الصينية. وتوقع المسؤولين الصينيون زيادة العدد إلى 500000 طالب في عام 2020. [26] أنشأت الصين عدة مئات من معاهد كونفشيوس حول العالم لتعليم لغتها وثقافتها، بينما قامت إذاعة صوت امريكا بتخفيض بثها باللغة الصينية من تسع عشر إلى اربعة عشر ساعة يوميا، وزاد راديو الصين الدولي بثه باللغة الانجليزية إلى اربع وعشرين ساعة يوميا. [27] في عامي 2009-2010، أستثمرت الصين مبلغ 8. 9 مليار دولار في " عمل الدعاية الخارجية "بما فيها قناة الاربعة وعشرين ساعة Xinhua الاخبارية والتي صممت لمحاكاة الجزيرة. [28]

وعدلت الصين ايضا دبلوماسيتها. في بداية التسعينات، حيث كانت الصين حذرة حيال الترتيبات متعددة الأوجه وكانت معرضه للعديد من الأخطار من جيرانها. لذلك أنضمت إلى منظمة التجارة العالمية و وبعثت أكثر من 3000 جندي للعمل في قوات حفظ السلام التابعة للامم المتحدة، واصبحت متعاونة إلى حد كبير في مجال دبلوماسية منع الانتشار النووي (بما فيها إستضافة محادثات الدول الست العظمى في كوريا الشمالية)، وحل الخلافات الحدودية مع جاراتها، وأنضمت إلى منظمات إقليمية، وتعتبر قمة شرق أسيا هي المثال الاخير على ذلك. ساهمت هذه الدبلوماسية الجديدة في رفع المخاوف وتقليل إحتمالية تحالف الدول الأخرى لموازنة القوة الصاعدة. [29] وبحسب إحدى الدراسات "شدد الاسلوب الصيني على العلاقات الرمزية، وعلى الايماءات رفيعة المستوى، مثل إعادة بناء البرلمان الكمبودي أو وزارة الشؤون الخارجية الموزمبيقية". [30] ولكن هناك محددات للقوة الناعمة الصينية والامريكية كذلك.

في عام 2006، أستغلت الصين مناسبة الاكتشافات البحرية لشخص من سلالة منغ Ming العظيمة الادميرال زنغ هي Zheng He من أجل عمل سردية تبرر فيها توسع بحريتها الحديثة في المحيط الهندي و ولكن هذا الشيء لم ينتج القوة الناعمة في الهند، حيث ان الشكوك حول طموحات البحرية الصينية قادت إلى مناخ يسوده عدم الثقة. [31] وبالمقابل، حاولت الصين تعزيز قوتها الناعمة من خلال الإستضافة الناجحة للالعاب الاولومبية عام 2008، ولكن بعد فترة قصيرة تراجعت مكاسب الصين من القوة الناعمة وذلك بسبب الحملة التي قادتها لفرض النظام في التبت Tibet في إكسيانجانغ Xianjiang، وضد النشطاء أمثال ليوإكسياوبو Liu xiaobo

(الذي حصل على جائزة نوبل مؤخرا) قوّضت مكاسب القوة الناعمة للبلاد. في عام 2009، أعلنت بكين عن خطط لإنفاق مليارات الدولارات لتطوير وسائل إعلام عالمية عملاقة تنافس Bloomberg، Time Warner، و Viacom"لأن إستخدام القوة الناعمة بدلا من القوة العسكرية قد يساعد على كسب الأصدقاء حول العالم". [32] ولكن الجهود الصينية أُعيقت بواسطة الرقابة السياسية المحلية. على كل الجهود لتحويل Xinhua والتلفزيون الرسمي الصيني كمنافسين ل CNN وBBC، لا يوجد هناك مشاهدون دوليون للدعاية الهشة. " تجتذب أفلام بوليود الهندية مشاهدين دوليين أكثر من الأفلام الصينية. "عندما سئل Zhang Yimou، المخرج المشهور، مؤخرا لماذا افلامه دائما تجسد الماضي؟ قال بإن الافلام حول الصين الحديثة مقيدة من قبل الرقابة الصينية". [33] وهكذا، فمن غير المستغرب أن الاستطلاع الذي أجري في أسيا في نهاية عام2008 وجد بإن القوة الناعمة الصينية هي أقل من الامريكية، واستنتج الاستطلاع بإن "جاذبية الصين العدائية أصبحت غير فاعلة"[34]. وهذا قد تم إثباته من خلال استطلاع لل BBC عام 2010، حيث شمل ثمانية عشر دولة، وأشار إلى أن هناك صورة إيجابية للصين فقط في الباكستان وافريقيا. و لكن في أسيا والامريكيتين وأوروبا فإن الرأي الشكلي كان محايدا أو ضعيفا. "[35] تحأول القوى العظمى إستخدام الثقافة والسردية لخلق القوة الناعمة التي تعزز فوائدها، ولكنها ليست دائما بيع سهل اذا كانت الكلمات والرموز غير مطابقة للحقائق المحلية.

قد تستخدم القوة الناعمة في كل من تفاعلات المحصلة الصفرية[1] والايجابية. كما رأينا، أنه من الخطأ التفكير بالقوة -كالقدرة على تأثير الاخرين للحصول على النتائج المرجوه- ببساطه على أنها"القوة على" بدلا من " القوة مع " الاخرين. حذر بعض المراقبين من قوة الصين الناعمة فيما اذا من الممكن ان تكون مشكلة للدول الأخرى، أو لم تعتمد على الطريقة التي تستخدم فيها القوة. إذا استخدمت الصين قوتها الناعمة للتلاعب في سياسات أسيا لتهميش الولايات المتحدة، فإن استراتيجيتها ستسبب إحتكاكا، ولكن الصين تتبنى موقفها كشريك مسؤولٍ في الشؤون الدولية وإستخدامها للقوة الناعمة والخشنة معا قد يؤدي إلى مشاركة إيجابية.

الصين بعيدة عن الولايات المتحدة أو أوروبا بالمساواة في القوة الناعمة، ولكن سيكون من الحماقة تجاهل عمل المكاسب الصينية. ولحسن الحظ، قد تكون هذه المكاسب جيدة بالنسبة للصين ولباقي دول العالم. والقوة الناعمة ليست بحاجة إلى ان تكون مبارة صفرية والتي يكون فيها ربح دولة ما بالضرورة خسارة لدولة أخرى. إذا اصبحت الصين والولايات المتحدة على سبيل المثال أكثر جاذبية في نظر

---

(1) تشير تفاعلات المحصلة الصفرية المأخوذة من نظرية المبارايات إلى أن ما يكسبه الطرف(أ) يخسره الطرف (ب) والعكس صحيح .المترجمان

بعضهما فإن آفاق الصراعات المدمرة ستنخفض. إذا قلل نهوض القوة الناعمة الصينية من إحتمالية الصراع، فإنها ستكون جزءا من علاقة كسب إيجابية.

سلوكيات القوة الناعمة: وضع الأجندة، الجذب، والاقناع

ركزنا فيما سبق على موارد القوة الناعمة، ولكن القوة الناعمة تلاءم الأوجه الثلاثة لسلوك القوة الذي ناقشناه في الفصل الأول. فعلى سبيل المثال، لنفترض ان مدير مدرسة ما يرغب بمنع مراهق من تدخين السجائر. في الوجه الأول للقوة، فإن المدير قد يهدد الطالب بالغرامه أو طرده من أجل تغيير رغبته بالتدخين(القوة الخشنة) أو يمضي ساعات بإقناعه بتغيير رغبته الحالية بالتدخين(القوة الناعمة). وتحت الوجه الثاني للقوة، فإن المدير بإمكانه منع ألة بيع السجائر(جانب صلب من وضع الاجندة)، أو إستخدام خدمة الاعلانات العامة حول السرطان والاسنان الصفراء لخلق مناخ يكون فيه التدخين غير مرغوب فيه اطلاقا(القوة الناعمة) وتحت الوجه الثالث لسلوك القوة، بإمكان المدير ان يعقد اجتماعا مع الطلبة يناقش فيه خطورة التدخين ويجعلهم يقسمون على عدم التدخين(القوة الناعمة) أو المضي قدما بالتهديد بإقصاء الاقلية المدخنين(القوة الخشنة). وبعبارة اخرى قد يستخدم المدير قوته الخشنة لمنع الطلاب من التدخين أو يستخدم قوته الناعمة بالصياغة والاقناع والجذب. ان نجاح جهود قوته الناعمة يعتمد على قدرته في جذب وايجاد المصداقية والثقة.

الجدول 4. 1: الأوجه الثلاثة لسلوك القوة.

الوجه الأول

(DAHL: حث الاخرون على القيام بأعمال ما كانوا ليقوموا بها.)

الخشنة: يستخدم A القوة. مثل العقاب من اجل تغيير استراتيجيات B الحالية.

الناعمة: يستخدم A الجذب. الإقناع من اجل تغيير رغبة B الحالية.

الوجه الثاني

(BACHRACH AND BARATZ: تشكيل ووضع الاجندة)

الخشنة: يستخدم A القوة من اجل بتر اجندة B (سواء كان B يحبها ام لا)

الناعمة: يستخدم A الجذب أو المؤسسات لكي يرىB الاجندة على انها مشروعة

الوجه الثالث

(LUKES: تشكيل تفضيلات الاخرين)

الخشنة: يستخدم A القوة، ويسعى لتشكيل تفضيلات B(متلازمة ستوكهلم)

الناعمة: يستخدم A الجذب أو المؤسسات لتشكيل رغبات Bالأولية.

إن الجذب أصعب بكثير مما يبدوا في الوهلة الأولى. تشير الجذب إلى جذب الانتباه- سواء كان سلبيا أو إيجابيا- وتشير ايضا إلى ايجاد أثار مغرية وجذابة وقد مثل القوة المغناطيسية أو قوة الجاذبية، وربما يكون هذا الانتباه مرغوب أو غير

مرغوب به بالاعتماد على السياق. ويشير المحامون إلى بعض الأشياء "كإستجابة جاذبة"، اذا كان الجذب غير متماثل ويقود لأستجابة القوة الخشنة، فأنها ستنتج الضعف لا القوة، فعلى سبيل المثال، كانت الهند جاذبة لبريطانيا في القرن التاسع عشر، الأمر الذي ادى إلى إستعباد الهند بدلا من القوة الناعمة. [36] بالاضافة إلى ان الانتباةغالبا ما يكون غير متماثل. كلما كبرت المشكلة، كلما زاد الإهتمام بالجذب، فالشريك الصغير أو الضعيف بإمكانه الاستفادة من تمركزه الكبير مقارنة مع الشريك الاكبر- خذ مثلا الولايات المتحدة وكندا أو الصين وفيتنام، ولكن هذا النوع من الجذب لا يعد من القوة الناعمة حيث تعتمد القوة الناعمة على الجذب الإيجابي بمعنى" الإغراء".

ما الشيء الذي يولد الجذب الإيجابي؟ أخبرنا علماء النفس بأننا نحب أولئك الذين يشبهونا أو أولئك الذين تربطنا بهم علاقة مشتركة ونحن ايضا ننجذب من خلال الصفات الفيزيائية وكذلك الاتجاهات المشتركة. [37] وعلى مستوى الدول، إقترح اليكسانر فوفنغAlexander Vuving ثلاثة صفات مترابطة للفاعل والحدث والتي تعتبر اساسية للجذب وهي: التسامح، والكفاءة والجمال(كاريزما). "التسامح" هي جانب يمثل علاقة العامل بالاخرين، حتى تكون متسامحا لا بد من أن تميل نحو التعاطف والثقة والمصداقية والاذعان. " التألق" أو "الكفاءة" تشير إلى كيفية عمل الفاعل للاشياء وهي تنتج الإعجاب و الاحترام والمحاكاة. "الجمال" أو "الكاريزما" هي جانب علاقة الفاعل بالمثل والقيم والرؤية، وهي تميل لإنتاج الإلهام والإلتزام[38]. هذه المجموعة من الصفات تعد ضرورية من اجل تحويل الموارد (مثل الثقافة، والقيم، والسياسات إلى سلوك القوة.

فبدون الحصول على مثل هذه الصفات، ربما ينتج مصدرا ما الامبالاه أو حتى الإشمئزاز-عكس القوة الناعمة. إن انتاج القوة الناعمة من خلال الجذب يعتمد على كل من صفات العامل وعلى كيفية تلقيها من قبل الهدف، فالذي ينتج الجذب لهدف ما ربما ينتج الإشمئزاز للهدف الاخر، فعندما يدرك الفاعل أو الحدث انه قد يكون ضارا أو يتلاعب أو غير كفؤ أو بشع فإنه من المحتمل ان ينتج الإشمئزاز. لذلك فإن نتاج ثقافي من صنع الانسان مثل أفلام هوليود التي تصور المرأة المتحررة على انها تعمل بإستقلالية، ربما تنتج جذبا إيجابيا في ريو ولكن إشمئزازا في الرياض. برنامج المساعدات الذي ينظر اليه على انه تلاعب قد يقلل من القوة الناعمة، والعرض التلفزيوني البارع الذي ينظر اليه على انه دعاية محضة قد تنتج الإشمئزاز.

الاقناع مرتبط إلى حد ما بالجذب فهو عبارة عن إستخدام الحجة من اجل التأثير على معتقدات وأفعال الأخرين بدون تهديد القوة. أو الوعد بالتهديد. فالاقناع غالبا أو دائما يشمل درجة من التلاعب ببعض النقاط التي تم التأكيد عليها وأهملها الاخرون. ان الاقناع الخادع ربما يذهب بعيدا ليشمل الاحتيال. يمتزج الاقناع

والحجة المقنعة المستندة على الحقائق والمعتقدات حول الضحية مع الاسس المعيارية من أجل تشكيل القضايا بطرق جذابة وإستخدام النداءات العاطفية. [39] لذلك يرتبط كل من الجذب والثقة والاقناع بشكل كبير. إن بعض البراهين العقلية ليست بحاجة إلى تشريع. إن دليلا ممتازا في الرياضيات المحضة قد يكون مقنعا بميزته الداخلية حتى لو طرحت من قبل العدو. ولكن معظم البراهين تشمل تأكيدات حول الحقائق والقيم والتأطير الذي يعتمد على درجة من الجذب والثقة ذلك بإن المصدر موثوق به. خذ، على سبيل المثال، الطرفة حول البيع النووي الفرنسي في بداية هذا الكتاب، راعى الامريكان الاهتمامات المشتركة بين فرنسا وامريكا في منع الانتشار النووي، و لولا ان كان هناك بعضا من الجذب بين الحكومتين الفرنسية والامريكية، و كانت ثقة الفرنسيين بإن المعلومات الاستخباراتية الامريكية دقيقة جدا، لكانت جهود الاقناع قد فشلت.

بالمقابل ان تشكيل الاجندة مرتبطا بالاقناع. [40] إن الحجة المصوغة كجاذبية ينظر اليها على انها شرعية من قبل الهدف الذي يكون من المحتمل أكثر اقتناعا. بعض الاقناع قد يكون غير مباشرا، يتوسط عامة الجماهير بدلا من النخب. ان ادراك الشرعية قد يشمل ايضا الجماهير كطرف ثالث. ان المحاولات غير المباشرة للاقناع غالبا ما تشمل جهود لاقناع الاطراف الأخرى بنداءات عاطفية وسرديات أكثر من المنطق المحض. تعتبر السرديات ذات اهمية في تشكيل المسائل بطرق مقنعة لذلك بعض "الحقائق" اصبحت مهمة والأخرى تسقط بجانب الطريق. لكن اذا كانت السردية تلاعبية ومخفضة بشكل شفاف كدعاية، فإنها تفقد قوتها الإقناعية. أيضا هي ليست عبارة عن تأثير الجهد من قبل الفاعل بل تشمل الإدراكات من قبل الهدف والتي تعد ضرورية جدا من اجل خلق القوة الناعمة.

كيف تعمل القوة الناعمة؟

يحتاج كل من الجذب والقوة الناعمة أحيانا جهدا ضئيلا. كما شاهدنا انفا، ان تأثير قيم الفاعل يمكن تشبيهها بالضوء الذي يسطع من " مدينة على قمة تلة". ان هذا الجذب كمثال قد يكون الطريقة السلبية للقوة الناعمة. وفي احيان اخرى يقوم الفاعل بجهود نشطه لخلق الجذب والقوة الناعمة من قبل التنوع في البرامج مثل الدبلوماسية العامة والاذاعة والمبادلات والمساعدة. هناك نموذجان يوضحان كيفية تأثير القوة الناعمة على أهدافها المباشرة وغير المباشرة. في الشكل المباشر، ربما يتم اقناع وجذب القادة من خلال التلطف، والجدارة أو الكارزيما (قوة جاذبة) للقادة الاخرين. والشاهد على ذلك سيزار بيتر Czar Peterوفريدرك الاكبر Fredrick أو قدرة التأثير المقنع لخطابات الرئيس أوباما والتي أدت إلى زيادة التبرعات في اجتماع مجموعة العشرين[41]. غالبا ما تعلب علاقات وشبكات النخبة دورا مهما. ومع ذلك فإن أشهرها هو النموذج ذو الخطوتين والذي يؤثر فيه العامة والاطراف الاخرون. وهم بدورهم يؤثرون على قادة الدول الأخرى. وفي هذه الحالة، تمتلك القوة الناعمة اثرا غيرمباشرٍ ومهما من خلال خلق بيئة للقرارات، وبدلا من ذلك، اذا فُهم فاعلٌ أو حدثٌ على انه بغيض، فإنه سيخلق بيئة عاجزة.

ان الحكم على تأثيرات السببية للقوة الناعمة قد يختلف مع كل نموذج. ففي النموذج الأول، ان الحكم على العلاقة بين السبب والمسبب المباشر بحاجة إلى عملية تتبع حذرة كالاسلوب الذي اتبعه المؤرخون والصحافيون الناجحون مع كل صعوبات حل الأسباب المتعددة. في النموذج الثاني، ان الحكم على العلاقة بين السبب والمسبب غير المباشرة ايضا يحتاج إلى عملية تتبع حذرة لأن العوامل السببية متضمنه فيه، ولكن إقتراعات الرأي العام والتحليل الحذر للمحتوى قد يساعد على تزويد تقرير أولي لوجود بيئة قادرة أو عاجزة.

الشكل 4. 1 القوة الناعمة: نماذج السببية المباشرة وغير المباشرة

النموذج الأول

الأثار المباشرة

قرار ومحصلة النخب ← الجذب ←نخب الحكومة ← الموارد

النموذج الثاني

الأثار غير المباشرة

قرار النخبة ← تمكين أو عدم تمكين البيئة ← صد/ جذب ←الرأي العام ← الموارد

على الرغم من ان استطلاعات الرأي لديها القدرة على قياس وجود واتجاهات موارد القوة الناعمة المحتملة، فإنها تعد تقديرا أوليا لتغيير السلوك من ناحية

المخرجات. تعد الارتباطات مثيرة للعواطف ولكنها لا تثبت علاقة السبب بالمسبب. [42] فمثلا هنا كدراسة شملت 143 زوجا من الدول، وجدت فيها مؤشرات كبيرة للارهاب واشارات الإستطلاعات بأن الناس في بلدا ما لا يتفقون مع قيادة البلد الاخر. عندما يكون الرأي العام قويا وملائما، فإنه قد يكون ذا تأثير. ولكن تأثير الرأي العام بالمقابل للعوامل الأخرى قد يتم تحديده فقط من خلال عملية تتبع حذرة وهذا من الصعب الحصول عليه في وقت قصير وأحيانا يحكم عليه المؤرخون القادرون على تصنيف الأسباب بشكل افضل بعد الحوادث.

بعض المشككين لا يأخذون الإستطلاعات في إعتبارهم تماما. وحاولوا برهنة "حقيقة ان الدولة تسيطر على الرأي العام بدلا من أن يتم التحكم بها في مجال السياسة الخارجية وهي حقيقة تضعف منطق القوة. [43] هذا الجدال خاطىء لأنه يتجاهل الأثار المباشرة، وأمور الدرجة، وانواع الاهداف، والتفاعلات مع الاسباب الأخرى. بالاضافة، أحيانا يعمل الرأي العام كعائق على القادة السلطويين، وفي بعض الدول السلطوية حيث المعارضة الداخلية مكبوتة، يكون للسلوك المخزي تأثير، حتى اذا صح بأن العديد من الحكومات في العديد من السياقات مقيدة بشكل ضعيف من قبل الرأي العام، وهذا لا يعني بإن القوة الناعمة هي ليست ذات صلة بالموضوع.

وفيما يتعلق بالاهداف المحددة، هناك أحيانا نموذجٌ أحادي الخطوة مع الأثار المباشرة على صانعي السياسة، والذي لايمر عبر الرأي العام. تبادل الطلبة والقادة هما مثالا جيدا على ذلك حيث ان 74 رئيس حكومة حالي و 165 رئيس حكومة سابق هم مخرجات التعليم العالي في الولايات المتحدة.

لم ينجذب كل من ال 750 ألف طالب اجنبي الذين يدرسون بالولايات المتحدة سنويا، ولكن الاغلبية العظمى منهم إنجذبت. "أشار البحث بإن الطلبة الذين تم تبادلهم عادوا إلى بلدانهم بفكرة كثر إيجابية عن البلد الذي درسوا فيه والناس الذين تفاعلوا معهم". فالطلاب الدارسون في الخارج هم أكثر ميولا لتعزيز الديموقراطية في بلدانهم إذا درسوا في بلدان ديموقراطية. [44]بالاضافة إلى أن مثل هذه البرامج قد يكون لها "أثارا هادرة" ومفيدة للمشاركين غير المباشرين. [45] النتائج قد تكون مثيرة. فعلى سبيل المثال تبنى ميخائيل غوربتشوف Mikhail Gorbachev سياسة البيروسترويكا والغلاسنوست[1]، كل ذلك قد تأثر بأفكار تعلمها في الولايات المتحدةمن قبل اليكسندر ياكوفيلف Alexander Ya Kovlev قبل عدة عقود. وبالرغم من ان انتهاء الحرب الباردة اشتمل على أسباب متعددة، كان هنالك شهادة متواضعة

(1) البيروسترويكا تعني سياسة الاصلاح واعادة البناء في النظام الاقتصادي والسياسي، الغلاسنوست : سياسة الحرية والانفتاح في انشطة المؤسسات الحكومية. المترجمان

من النخب السوفييتية السابقة حول ان بعض من الاسباب كان هبوطهم الاقتصادي. وكما قال المسؤول السوفياتي السابق جورجي شاكنازاروف Georgi Shaknazarvo " غورباتشوف، أنا، كلانا كنا مفكرين مزدوجين "[46].

حتى مع النموذج ثنائي الخطوة، قد يؤثر الرأي العام على النخب من خلال خلق نوعا من تمكين أو عدم تمكين بيئة المبادرات لسياسة المحددة. فعلى سبيل المثال، بالنسبة للعراق عام2003، كان المسؤولين الاتراك مقيدين بالرأي العام والبرلماني وغير قادرين للسماح لكتيبة المشاة الرابعة الامريكية بعبور بلادهم. إن افتقار بوش Bush للقوة الناعمة قد أضر بقوة امريكا الخشنة. وبالمثل رغب الرئيس المكسيكي فيسنت فوكس Vicent Fox بأن يخدم جورج بوش من خلال دعم قرار أممي ثاني يسمح بالغزو، ولكنه كان مقيدا بالرأي العام، كونه داعم للامريكان فتلك تعتبر "قبلة سياسية" للموت. فالرأي العام لديه تأثير على السياسة التي لم يدركها الاقتراح البسيط للمشككين. حتى بريطانيا، كحليف قريب، عندما إستجابت إلى معايير مخابرات إدارة بوش قررت بأن " مازال علينا العمل معهم، ولكننا نعمل معهم بإسلوب مختلف"[47].

من السهل ملاحظة علاقة السبب بالمسبب في مثل هذه الحالات السلبية، عندها يكون "الفيتو" سهل تحديده. في الحالات الإيجابية يصبح فصل وإثبات أثر القوة الناعمة بين المتغيرات المتعددة أكثر صعوبة. أوصت إحدى الدراسات بثلاثة شروط ضرورية لإستخدام الدولة الفعال للقوة الناعمة من خلال النموذج الثاني للرأي العام، والتوصل للهدف المقصود في سوق الأفكار الفعالة، واقناع الهدف بتغيير موقفه حول مسألة سياسية، والتأكيد على ان الموقف الجديد يغير المخرجات السياسية[48]. إن تحليل كل من الخطوات يساعد في مخاطبة جهود الحكومة بتغيير سياسة حكومة أخرى من خلال القوة الناعمة. ومع ذلك، فهي لا تفقد النموذج الأول للأثر المباشر فقط ولكن تفقد أيضا جانبا أخر من النموذج الثاني، وهو إيجاد بيئة قادرة من خلال الجذب بعيد المدى. مثل هذا المناخ ربما يكون منتجا للمجتمع المدني والفاعلين من غير الدول. وغالبا ما يبدو أكثر مصداقية، أكثر من كونه نتائج حكومية مباشرة. وبدلا من التركيز الضئيل على عملاء الحكومة والنتائج المستهدفة من اجل تغيير سياسات محددة، يجب علينا أيضا الأخذ بعين الاعتبار تأثير وجذب المدينة الموجودة على قمة التلة كمثال، إلى حد ان يكون المجتمع جاذبا للمجتمع الاخر، وقادر على ايجاد بيئة مناسبة للأهداف العامة وقرارات النخبة المحددة.

ويكون هنا هدف القوة الناعمة هو الرأي العام والاتجاهات الثقافية. ان اغلب المؤرخين الذين درسوا تلك الفترة إتفقوا على أنه بالإضافة إلى الجيش والمال والقوة الامريكية الداعمة إلى مثل هذه الاهداف. تأثرت أوروبا بشكل كبير بالثقافة والأفكار بعدالحرب. على الرغم من ان البرامج الحكومية مثل خطة المارشال كانت مهمة، الا

ان المؤرخين الذين درسوا تلك الفترة شددوا على أثر الفاعلين من غير الدول. " المديرين التنفيذيين الامريكيين للشركات والإعلام، وكذلك رؤساء استديوهات هوليوود لا يبيعون فقط منتجاتهم ولكن ايضا يبيعون الثقافة والقيم الامريكية، واسرار نجاحها لبقية دول العالم"[49]. وكما جادل احد العلماء النرويجيين" الفيدرالية والديموقراطية والاسواق المفتوحة تمثل جوهر القيم الأمريكية، وهذا ما تصدره أمريكا". وهذا ما جعل أسهل بكثير المحافظة على ما قاله " إمبراطورية من خلال الدعوى "[50].

بقيت مثل تلك الاهداف العامة مهمة ليومنا هذا. فعلى سبيل المثال ان العديد من الاعمال الارهابية صممت على الاقل للاطاحة بحكومة معينة لا لخلق مناخ من الاستقطاب قد تنشر فيه السردية المتشددة إلى اجزاء واسعة في العالم الاسلامي. وجدت دراسة مثيرة لأثر الجامعة الامريكية في بيروت والجامعة الامريكية في القاهرة، كليهما غير حكوميتان. كانت لهما دورا ناجحا في تعزيز (الحكومة الامريكية بشكل غير مباشر)، وبتحقيق اهدافها بالتحرر والعلمانية والتعليم الخاص. على الرغم من الأوقات المحفوفة بالمخاطر في مجتمعاتها المضيفة، ولكنهما لم تشاركان في قبول الاهداف المحددة للسياسات الامريكية الخارجية غير المحبوبة. [51]

يجب ان لا نبالغ بالتأثير الجاذب للقوة الناعمة وخصوصا في أثرها على الاهداف قصيرة المدى. كان للقوة الأوروبية اثرا مهمٌ بتحصيل الاهداف بعيدة المدى للديموقراطية في وسط أوروبا بعد الحرب الباردة، ولكن عندما ذهب الأوروبيون بمناخ قمة كوبنهاجن عام 2009، كانت القوة الناعمة لمثلهم الوطني الاعلى غير فعالة. " كانت إستراتيجيات أوروبا هي الضغط على الأخرين للحصول على تنازلاتهم عن انبعاثات الكربون. ولكن وجود الإتحاد الأوروبي كان ضعيفا في المحادثات". ولكن كانت تطلعاتهم المتغطرسة بعيدة عن المساومات المحدودة التي قدمتها الدول الأخرى. [52]

يكمن مشاهدة "خبرة طبيعية" مميزة في عام انتخابات باراك أوباما عام 2008 والتي ساعدت على تبديد النمطية السلبية للنظام الساسي الامريكي المغلق والمرتكز أساسا على المال والسلالة الحاكمة. في عام 2009، أشارت الإستطلاعات " إلى احياء صورة امريكا الدولية في اجزاء كبيرة من العالم كي تعكس الثقة بالرئيس الجديد. "[53] قدمت إحدى الاستطلاعات المرتكزة على تقييم قيم العلامة التجارية اقتراحا مفاده ان تأثير أوباما كانت قيمته اثنان تريلون دولار بحسبة العلامات التجارية"[54]. وفي عام 2010، انتشرت شهرة الولايات المتحدة في أوروبا وروسيا والصين ولكنها انخفضت في مصر[55]. وفي مناطق مثل باكتسان والمدن الفلسطينية حيث كانت السياسة الامريكية غير محبوبة، "كانت تقديرات أوباما هامشيا أفضل من تقديرات بوش المتدنية جدا". [56] وبناءا على الطلبات المحددة لأوباما في سنته

الأولى، مثل ارسال المزيد من قوات الحلفاء إلى افغانستان أو رغبة الدول الاخرى بالموافقة على اطلاق سراح المتهمين في معتقل غوانتنامو، وكانت النتائج أفضل، ولكنها فقط متواضعة، أكثر من تلك التي حققها بوش وبعبارة اخرى كان تأثير أوباما إيجابيا ولكنه ذو جاذبية محددوة على المدى القصير.

لا يحاول الفاعلين فقط التأثير على بعضهم البعض بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال القوة الناعمة، بل يتنافسون على تجريد بعضهم من الجذب والشرعية، لذلك يساهمون في إيجاد بيئة ضعيفة سواء في الرأي العام في البلد الاخر و/ أو في نظر الاطراف الاخرى ذات العلاقة. فعلى سبيل المثال عندما مرر مجلس الشيوخ الامريكي فاتورة بقيمة 30 مليون دولار من اجل توثيق خروقات ايران لحقوق الانسان، خصص البرلمان الايراني 20 مليون دولار لعرض خروقات حقوق الانسان في الولايات المتحدة. [57] يكون القادة أحيانا مجهزين من اجل اهمال رأي الاطراف الاخرى(يصنف أحيانا بشكل مضلل " الرأي العام العالمي")، ولكن في أوقات اخرى قد تكبح اهتماماتهم حول العزلة الدبلوماسية أفعالهم).

في عام 2008، وبعد غزو جورجيا، سيطرت روسيا بحذر على إعلامها المحلي، ولكن هذا الاعلام لم يكن ناجحا بنشر صورتها دوليا، حيث استخدم الرئيس الجورجي ميخائيل ساكاسفيلي Mikhail Saakasvili طلاقته في اللغة الانجليزية من اجل السيطرة على التغطية الاخبارية عالميا. " تردد الكرملين في حشد الدعم لموقفه بنفس القوة التي ارسلت بها الدبابات إلى جورجيا، الامر الذي ادى إلى الكشف عن وجهة نظر عالمية "[58]. سيطرت القوات العسكرية على جورجيا، ولكن روسيا لم تستخدم القوة الناعمة ببراعة كي تعزز نصرها العسكري. كما شاهدنا هناك العديد من الموارد الاساسية التي يمكن ان تتحول إلى قوة ناعمة من خلال استراتيجيات تحويل ماهرة. وتشمل الموارد الاساسية: الثقافة، القيم، السياسات المشروعة، النموذج المحلي الإيجابي، الاقتصاد الناجح، والقوة العسكرية الكفؤة. هذه الموارد أحيانا تشكل خصيصا لاغراض القوة الناعمة. وهذه الموارد المشّكلة تشمل خدمات الاستخبارات المحلية، وكالات المعلومات، الدبلوماسية، الدبلوماسية العامة، البرامج التبادلية، برامج المساعدة، وبرامج التدريب والمقاييس المختلفة الاخرى. وتزود الموارد المشكلة العديد من أدوات السياسة، ولكن سواء كانت ستنتج استجابات إيجابية أو سلبية في الاهداف(وكذلك النتائج المفضلة) يعتمد على السياق، الهدف، وخصائص استراتيجيات تحويل القوة. وعملية تحويل القوة موضحة في الشكل 4. 2

الشكل 4. 2. تحويل موارد القوة الناعمة إلى سلوك (مخرجات).

الموارد (الثقافة، الخ)

↓

وسائل السياسة(الخصائص)

↓

مهارات التحويل

↓

إستجابة الهدف (إيجابية/سلبية)

↓

المنتج (خاص أو عام)

ان عملية تحويل موارد القوة الناعمة والادوات إلى مخرجات يحتاج إلى قدرة عالية من اجل ايجاد الخصائص التالية في تصورات الهدف: اللباقة والكفاءة والجاذبية. قد يكون التصور خاطئا(كتأثير بعض الدعايات)، ولكن المهم هو سواء صدّقها الهدف أو استجاب لها بشكل إيجابي أو سلبي.

براعة إستخدام القوة الناعمة من خلال الدبلوماسية العامة

كما شاهدنا، ان براعة استخدام القوة الناعمة صعب من قبل الحكومات. يتطلب استدامة الجذب- كونه مدينة على قمة التلة-إلى اتساق الممارسة مع القيم. وللمضي قدما نحو خطة الجذب، صياغة الاجندة، واقناع الآخرين وهو الأكثر صعوبة. وكما شاهدنا، ان مسارات السببية قد تكون غالبا غير مباشرة، والنتائج احيانا قد تأخذ وقتا طويلا حتى تنضج، وبعض الاهداف العامة التي وجهت اليها القوة الناعمة تنتشر ونادرا ما تسيطر الحكومات بالكامل على كل الادوات. في الفصلين الثاني والثالث، رأينا بعض الاحتمالات ولكن ايضا الصعوبات في استخدام الموارد العسكرية والاقتصادية لخلق القوة الناعمة. وهذه الجهود متساوية اساسا لخلق القوة الناعمة من خلال ادوات الدبلوماسية العامة. ان صعوبة السياسة مركبة من خلال زيادة المعلومات المتوفرة، واهمية الشبكات وتغيير اساليب القيادة في المجتمعات الديموقراطية. ولكن حقيق صعوبة خلق القوة الناعمة من خلال الدبلوماسية العامة لا يعني غالبا بانها غيرمهمة.

حتى نكون صادقين في قرن انتشرت فيه القوة من الدول الى الفاعلين من غير الدول، ستكون نظرة الجهود الحكومية من اجل التخطيط للقوة الناعمة بإنها القوة الاقل هرمية في عصر المعلومات وان الشبكات الاجتماعية اصبحت أكثر اهمية. لكي ينجح القادة في عالم متشابك (القوة الناعمة) يحتاجوا الى التفكير بالجذب والتشارك بدلا من الأمر، فالقادة هم بحاجة الى التفكير بأنفسهم كأنهم في دائرة لا على قمة جبل. وهذا يعني بأن المحادثات الثنائية أكثر فاعلية من الاوامر. وقد لاحظ شاب تشيكي في مؤتمر سالزبورغ ذلك وقال" هذه هي الدعاية الأفضل لأنها ليست بدعاية"[59].

تتولد القوة الناعمة جزئيا فقط بما تفعله الحكومة من خلال سياساتها ودبلوماستها العامة. ان توليد القوة الناعمة يتاثر ايضا بطرق ايجابية (وسلبية) من خلال استضافة الفاعلين من غير الدول داخل او خارج البلد. يؤثر الفاعلون على كل من الجمهور العام والنخب الحاكمة في الدول الاخرى وتخلق بيئة قادرة او غير قادرة لسياسات الحكومة. كما ذكرنا انفا و في بعض الحالات، ستعزز القوة الناعمة احتمالية تبني سياسات النخب الاخرى والتي تسمح لنا بتحقيق نتائجنا المرغوب بها. وفي حالات اخرى، عندما يكون شخصا ما صديقا للادارة الامريكية فإن هذا ينظر اليه على انه القبلة السياسية Political Kiss المحلية للموت، ان انخفاض او غياب القوة الناعمة سوف يمنع الامريكان من الحصول على اهداف محددة. ولكن حتى في هذه الحالات، ربما تساعد تفاعل المجتمعات المحلية والفاعلين من غير الدول الى تحقيق اهداف عامة مثل الديموقراطية والحرية والتطور.

تسمى الدبلوماسية الكلاسيكية احيانا " الدبلوماسية السرية أو الخصوصية " وتشمل رسائل ارسلت من حاكم لآخر، غالبا في المحادثات السرية. فيما يخص النموذج في الشكل 4. 3، الحكومة (أ) تتباحث مباشرة مع الحكومة (ب). ولكن الحكومات ايضا تجد انه من المفيد التواصل مع الجماهير في الدول الاخرى كمجهود من اجل التأثير على الحكومات الاخرى من خلال النموذج غير المباشر في الشكل 4. 3. هذا الشكل غير المباشر من الدبلوماسية سيعرف بالدبلوماسية العامة. و جهود التأثير على شعوب الدول الاخرى لها تاريخ طويل. بعد الثورة الفرنسية، ارسلت الحكومة الفرنسية الجديدة عملاء الى امريكا لكي يؤثروا على الرأي العام بشكل غير مباشر. في نهاية القرن التاسع عشر، بعد هزيمة فرنسا في الحرب الفرنسية-الروسية، اوجدت الحكومة الفرنسية تحالف فرانسيس لترويج ثقافتها ولتستعيد هيبتها الوطنية. و خلال الحرب العالمية الاولى، نظمت الحكومة الامريكية جولات واقنعت هوليود بعمل افلام تصور الولايات المتحدة في ضوء ايجابي. (60)

الشكل 4. 3 نموذجان للدبلوماسية

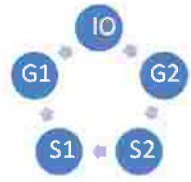

G1 ←→G2
S1 S2

الاختصارات: G= Government حكومة، S= Society مجتمع، IO= International Organization منظمة دولية.

ومع التكنولوجية الجديدة للراديو، اصبحت الإذاعة النموذج المسيطر للدبلوماسية العامة في العشرينيات. أسست ال BBC في عام 1922، وصقلت الحكومات الاستبدادية شكل الدعاية الإذاعية والأفلام في الثلاثينيات. مازالت الإذاعة مهمة حتى يومنا الحاضر ولكن في عصر الانترنت وانخفاض اسعار السفر بالطائرات، وتطور المنظمات الحكومية الدولية والعابرة للحدود، وانتشار القوة بعيدا عن الدول جعل الدبلوماسية العامة معقدة جدا. ان خطوط الإتصالات لم تعد فاصلا مباشرا بين الحكومات ولكنها أشبه بنجمة تضم خطوطا متشابكة بين الحكومات والجماهير والمجتمعات والمنظمات غير الحكومية. في عالم كهذا يكون الفاعلون مؤهلون أكثر بإستخدام القوة الناعمة. ستحاول الحكومة (أ) بالتأثير على العامة في مجتمع (ب)، ولكن المنظمات العابرة للحدود في المجتمع (ب) سوف تستخدم حملات المعلومات للتأثير على الحكومات الاخرى وكذلك للضغط على الأعضاء غير الحكوميين الاخرين مثل الشركات الكبرى. واحيانا سيحاولون العمل من خلال المنظمات الحكومية الدولية. وستكون النتيجة مجموعة جديدة من التحالفات المشتركة للفاعلين الحكوميين، والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، كل منهم يستخدم الدبلوماسية العامة لاهدافه الخاصة. فعلى سبيل المثال الحملة الدولية لحظر التفجيرات تحت الارض، تحالف فيها حكومات صغيرة كالحكومة الكندية والنرويجية بالاضافة الى الشبكات التي أنشأها ناشط في فيرمونت Vermont، والشهرة العالمية للاميرة ديانا لهزم أقوى البيروقراطيات(البنتاغون) في القوى العظمى الوحيدة في العالم.

تحاول الحكومات استغلال الدبلوماسية العامة للسيطرة على مشاكل القوة الناعمة الجديدة. ان تعزيز الصور الجاذبة لبلد ما ليست جديدة، ولكن الشروط لمحاولة خلق القوة الناعمة تغيرت بشكل جذري في السنوات الاخيرة. لاجل شيء واحد، فهناك حوالي نصف الدول في العالم ديموقراطية الان. في ظل هذه الظروف، تهدف الدبلوماسية الى ان يصبح الرأي العام مهما للمخرجات تماما مثل المحادثات المصنفة كلاسيكيا بين القادة. تولد المعلومات القوة وتمكن اليوم الجزء الاكبر من سكان العالم من الدخول الى هذه القوة. وقادت التطورات التكنولوجية الى تخفيض كبير لاسعار معالجة ونقل المعلومات. والنتيجة هي انفجار للمعلومات، وهذا ينتج " تناقض الوفرة"[61]. تقود وفرة المعلومات الى قلة الانتباه. فعندما يكون الناس مغمورين بحجم المعلومات التي تواجههم سيكون الامر صعبا لمعرفة ما الذي ينبغي التركيز عليه. الأنتباه، لا المعلومات يصبح المصدر النادر، وأولئك القادرون على

تمييز المعلومات القيمة من الفوضى السابقة التي حققتها القوة، سيصبح كبيرا على مقدمي الإشارة وهذا مصدرا للقوة لأولئك الذين بإمكانهم إخبارنا أين نركز إهتمامنا.

المصداقية بين المحررين ومقدمي الاشارة هي مصدر مهم، هي ايضا مصدر مهم للقوة الناعمة. وتصبح السمعة اكثر اهمية من الماضي وتقع الصراعات السياسة من اجل خلق او تدمير المصداقية. تتنافس الحكومات من أجل المصداقية ليس فقط مع الحكومات الاخرى، ولكن مع الكثير من البدائل، بما فيها وسائل الاخبار والشركات و المنظمات غير الحكومية والمنظمات الحكومية الدولية وشبكات الأوساط العلمية.

اصبحت السياسة مباراة من اجل التنافس على المصداقية. وعالم سياسات القوة التقليدية هو تماما حول من سيكسب القوة العسكرية أو الاقتصادية. وكما شاهدنا سابقا، السياسة في عصر المعلومات" ربما تكون حول أولئك الذين تكسب سرديتهم"[62]. فالسرديات تصبح عملة القوة الناعمة، وتتنافس الحكومات مع بعضها ومع المنظمات الاخرى من اجل تعزيز مصداقيتها واضعاف مصداقية خصومها. والشاهد على ذلك الصراع بين صربيا والناتو من خلال تشكيل الاحداث. في عام 2008، لعبت الإذاعة والانترنت دورا بارزا، وتم الاخذ بعين الاعتبار المنافسة بين الحكومة والمتظاهرين بعد الانتخابات الايرانية عام 2009 والتي لعب فيها الانترنت وتويتر دورا بارزا في المحادثات عبر القومية.

ان المعلومات التي تبدو كونها دعاية ربما لا تكون ازدراء، ولكن ربما تتحول الى نتائج عكسية اذا قوضت سمعة بلد ما من اجل المصداقية. ان الادعاءات المبالغ فيها عن اسلحة الدمار الشامل لصدام حسين وعلاقته بالقاعدة ربما ساعدت على حشد الدعم المحلي لحرب العراق، ولكن فيما بعد عندما تم كشف هذه المبالغة كانت ضربة قوية جدا للمصداقية البريطانية والامريكية. وتحت ضل هذه الظروف الجديدة، فإن البيع الناعم ربما يثبت فاعلية أكثر من البيع الصلب. ان استقلال ال BBC، احيانا يشكل ذعرا للحكومات البريطانية، وقد ساهم هذا في المصداقية. ومثال على ذلك كيف يمضي الرئيس التنزاني جاكايا كيكويت Jakaya Kikwete يومه "يصحى في الفجر، يستمع الى ال BBC ثم يتصفح الصحف التنزانية"[63]. المشككون الذين عاملوا التعبير "الدبلوماسية العامة " كمجرد تعبير لطيف لدعاية تفتقد تلك النقطة. ان الدعاية البسيطة لها نتائج عكسية مثل الدبلوماسية العامة. ولا تعد الدبلوماسية العامة مثل حملات العلاقات العامة. ان تغطية المعلومات وبيع الصورة الايجابية هما جزءا منها ولكن تشمل الدبلوماسية العامة ايضا بناء علاقات طويلة الامد والتي توفر بيئة قادرة للسياسات الحكومية. [64] ان مزج معلومات الحكومة المباشرة للعلاقات الثقافية بعيدة المدى يتفاوت مع ثلاثة دوائر او مراحل مركزية من الدبلوماسية العامة، والثلاثة جميعها مهمة. [65]الدائرة الاولى والأكثر الحاحا هي المحادثات اليومية والتي

تشمل تفسير سياق قرارات السياسة الداخلية والخارجية. ويجب ان تشمل المرحلة الاولى التحضير للتعامل مع الازمات. في عصر المعلومات اليوم، سيتسارع العديد من الفاعلين من اجل ملء اي فراغ في المعلومات التي ربما تقع بعد الحادثة. ان قدرة الاستجابة السريعة في الدبلوماسية العامة تعني بإن الاتهامات الباطلة او المعلومات المضللة قد يتم الاجابة عليها مباشرة. تقاس هذه الدائرة من خلال الساعات والايام والاسابيع.

المرحلة الثانية او الدائرة المركزية الثانية هي المحادثات الاستراتيجية، والتي تطور مجموعة من المفاهيم البسيطة تماما كما تعمل الحملات السياسية او الدعائية. بينما يقاس البعد الاول في الساعات والايام، يقاس البعد الثاني بالاسابيع والاشهر وحتى السنوات. ان الاحداث الخاصة مثل عرض شنغهاي في عام 2010 او كأس العالم في جنوب افريقيا تقع في إطار هذا الوصف. وبرر الرئيس جاكوب زوما Jacob Zuma الانفاق على كأس العالم كا "أعظم فرصة تسويقية في تاريخنا"[66]. تعمل حملة الدبلوماسية العامة خططا لأحداث رمزية ومحادثات لتعزيز المفاهيم المركزية او لتطوير سياسة حكومية معينة. تركز المفاهيم الخاصة على مبادرات سياسية معينة. فعلى سبيل المثال، عندما قررت ادارة ريغان تطبيق قرار الناتو ثنائي المسار وذلك بنشر الصواريخ، والتفاوض على إزالة الصواريخ متوسطة المدى السوفييتية، و استجاب الاتحاد السوفييتي بحملة صلبة من اجل التأثير على الرأي الأوروبي وجعل عملية الانتشار مستحيلة. وكما أستنتج وزير الخارجية الأسبق جورج شولتز George Shultz" لا اعتقد بأننا نستطيع نزعها اذا لم تكن ضمن مشروع برنامج نشط للدبلوماسية العامة لأن الإتحاد السوفييتي كان نشطا طوال عام 1983... مع حركات السلام وكل انواع الجهود لثني أصدقائنا في أوروبا عن الانتشار"[67].

الدائرة او المرحلة الثالثة الأوسع للدبلوماسية العامة هي تطوير العلاقات الممتدة مع الافراد المهمين لسنوات عديدة او حتى لعشرات السنين من خلال المنح الدراسية، التبادل والتدريب، المؤتمرات، الجلسات الحوارية، والدخول الى قنوات الإتصال. حتى الان شارك حوالي700 الف شخص في برامج التبادل الثقافية والاكاديمية الامريكية، وساعدت هذه المبادلات الى تعليم قادة العالم مثل أنور السادات وهلموت شيدميت Helmut Schmidt ومارغريت تاتشر Margaret Thatcher، وبعض البلدان لديها برامج مشابهة، فعلى سبيل المثال طورت اليابان برنامج تبادلي يجذب حوالي 6. 000 شاب اجنبي سنويا من اربعين دولة لكي يتعلموا اللغة اليابانية في مدارس يابانية، وانشاء منظمة للخريجين من اجل ان يحافظوا على روابط الصداقة التي طورت تلك البرامج [68]، وهذا ما اسماه إدوارد أر مورو Edward R. Murrow "الأقدام الثلاثة المتبقية" الحاسمة - وهي المحادثات المباشرة

وجها لوجه والتي تصنف بطريقة ثنائية والتي تعزز المصداقية التي تنشأ بشكل تبادلي.

كل واحد من هذه المراحل الثلاثة للدبلوماسية العامة يلعب دورا مهما في مساعدة الحكومات على خلق صورة جاذبة للبلد الذي بإمكانه تحسين توقعاته من اجل الحصول على مخرجاته المرغوبة. ولكن حتى افضل الاعلانات لا يستطيع بيع منتج غير مشهور، فإستراتيجية المحادثات لا يمكن أن تعمل اذا تعارضت مع أسس النهج السياسي. فالافعال اصدق من الاقوال، والدبلوماسية العامة التي تبدو كمجرد نافذة صممت من اجل اسقاط القوة الخشنة لان نجاحها غير محتمل. ان معاملة السجناء في سجن ابو غريب وغوانتاناموا بشكل لا ينسجم مع القيم الامريكية ادى الى تصورات الرياء والتي لا يمكن عكسها من خلال نشر صور المسلمين الذين يعيشون في أمريكا. في الحقيقة ان انتاج القيم الماكرة لمحطة التلفزيون الامريكية(الحرة) لم يجعلها منافسة في الشرق الاوسط، حيث اعتبرت وعلى نطاق واسع على انها أداة دعائية للحكومة الامريكية. في كثير من الأحيان، يعامل صانعي القرار الدبلوماسية العامة على انها رباط يستخدم عند الاصابة التي تسببت بها ادوات اخرى. فعلى سبيل المثال، عندما سأل أحد المدافعين عن ضرب إيران، هل مهاجمة إيران ستدفع المعارضة الى التكتل حول النظام، قال بإن ذلك لن يكون مشكلة لأن كل ما نحتاج اليه من أجل تجنب مثل هذه النتيجة كان القيام بحملة لدبلوماسية عامة (69)

وبموجب الشروط الجديدة لعصر المعلومات، أثبت البيع الناعم كفاءته بأنه اكثر من ذي قبل من البيع الصلب، وبدون تطبيق المصداقية الوطنية، فإن وسائل الدبلوماسية العامة لا تستطيع ترجمة الموارد الثقافية الى قوة ناعمة للجذب. إن فاعلية الدبلوماسية العامة تقاس من خلال تغيير العقول (كما يبدو في المقابلات وإستطلاعات الرأي). لم تنفق الدولارات او تنتج صفقات الانتاج الماهرة. عندما سأل الكونغرس الامريكي وزير الدفاع جيتس Gates عن ميزانية عام 2010 للمحادثات الاستراتيجية" لم يجب احدا، لانه لم يكن هناك محادثات مركزية. وجاءت الاجابة الاولى فيما بعد مليار دولار ولكن ذلك الرقم تغير فيما بعد الى 626 مليون دولار. " كانت العديد من هذه المعاملات "في الماضي من إختصاص قسم الدبلوماسية العامة بوزارة الخارجية". (70)

كان النقاد قللقون بشأن عسكرة السياسة الخارجية حيث يقلل ذلك من المصداقية. وإشتكى احدهم بإن " دمج الجيش بالمحادثات الاستراتيجية... هو الى حد ما كقريب يطلب من عامل المساعدة توجيه غارة جوية، أو دبلوماسي يقوم بإدارة مستشفى ميداني"، وقال اخرون بأن ما نحتاجه هو دبلوماسية عامة جديدة"سموم منشطة" يقوم بها دبلوماسيين مدربين على وسائل جديدة، وعلى المحادثات عبر

الثقافات، ولديهم معرفة محلية واسعة، وشبكة اتصالات مع جماعات التمثيل الناقص. (71)

مازالت طريقة وسائل الاعلام المركزة للدبلوماسية العامة تلعب دورا بارزا، حيث تحتاج الحكومات يوميا الى تصحيح تفسير سياساتها وتحاول كذلك ان تنقل رسالة استراتيجية بعيدة المدى. ان القوة الاساسية لطريقة وسائل الاتصال الجماهيرية هي الوصول الى مستمعيها والقدرة على توليد الوعي العام ووضع الاجندة. ولكن عدم القدرة على التأثير على كيفية فهم الرسالة في المواقف الثقافية المختلفة هو نقطة ضعفها، حيث يدرك المرسل ما يقوله، ولكن ليس دائما ما يسمعه الهدف. فالحدود الثقافية تميل الى تشويه ما قد سمع.

بالمقابل، قد تستفيد المحادثات المتشابكة من المحادثات الثنائية، ومن العلاقات الندية للتغلب على الاختلافات الثقافية، اكثر من التصميم والانتشار المركزي للرسالة عبر الحدود الثقافية، " الشبكات اولا تنشىء البنية والديناميكية لقنوات الاتصال الفعالة، ثم يتعاون الاعضاء من اجل نقل الرسالة. لان الرسالة او القصة أنشأت عبر الثقافات، لذا فهي ليست مقيدة بثقافة ما. أكثر من كونها حاملا او معيقا، تعتبر الثقافة مندمجة بالشبكة الديناميكية". (72) إن انجاز هذا النوع من اللامركزية والمرونة يعد امرا صعبا بالنسبة للحكومات، وتعطيها قواعد مسؤوليتها المركزية.

لقد زادت المرونة العظمى للمنظمات غير الحكومية في استخدام الشبكات الى ما يسمى "الدبلوماسية العامة الجديدة" والتي " لم تعد مقيدة بالرسالة، حملات الترويج، او حتى الاتصالات الحكومية المباشرة مع الرأي العام الاجنبي لخدمة اهداف السياسة الخارجية. وهي الان ايضا حول بناء العلاقات مع ممثلي المجتمع المدني في الدول الأخرى وحول تسهيل الشبكات بين الأطراف غير الحكومية داخليا وخارجيا"(73). في هذه الطريقة للدبلوماسية العامة، تهدف السياسة الحكومية الى تعزيز والمشاركة في، لا السيطرة على، مثل هذه الشبكات الدولية عبر الحدود. بالفعل، ان السيطرة الحكومية الكثيرة او حتى ظهورها هنا قد يقلص المصداقية التي صممتها تلك الشبكات من اجل توليدها. ان نشوء الدبلوماسية العامة من المحادثات الأحادية الى نموذج الحوار الثنائي يتعامل مع الجمهور كأنداد يالتشارك في خلق المعنى والإتصال. (74)

حتى تنجح الحكومات في العالم المتشابك في الدبلوماسية العامة الجديدة و لا بد ان تتعلم بإن تتخلى عن عرضها بالسيطرة، وهذا يسارع بخطورة ان حقيقة ممثلي المجتمع المدني غير الحكومي غالبا لا تكون اهدافهم منحازة لسياسات الحكومة او حتى اهدافها. قد تستفيد الحكومات من التكنولوجيا الحديثة للتواصل الاجتماعي من خلال موظفين مرخصين بإستخدام الفيس بوك وتويتر. (75) في حتى ان الحكومات ربما تستخدم طريقة ارخاء الرسن، ولكنها نادرا ما ترغب بالسماح بالحرية الكاملة

عندما تكون عقدة شبكة ما لديها طابع رسمي. في الديموقراطيات على سبيل المثال من السهل للبرلمانات المعارضة إحراز النقاط حول موظفي وزارة الخارجية غير الموالين او غير الفاعلين، الذين فشلوا بحماية الرسالة الوطنية او المصالح الوطنية. وتنطبق نفس الانتقادات على الفاعلين غير الحكومين ، خصوصا اذا كان بإمكانهم الدحول الى تسهيلات ودعم الحكومة.

ان المشكلة السياسية المحلية للدبلوماسية العامة الجديدة هي حقيقية، ولكن الآثار الدولية قد تكون مفيدة. ان وجود الاختلاف ونقد الذات من المحتمل ان يعزز مصداقية الرسائل، وكذلك خلق نوعا من الجذب للمجتمع الذي يتسامح مع الاختلاف. ان انتقاد سياسات الحكومة قد يكون مستفزا لحكومة اخرى، ولكنها قد تسلط الضوء على مجتمع ما بطريقة جاذبة وبالتالي تساعد على ايجاد القوة الناعمة. ان تناقض استخدام الدبلوماسية العامة لتوليد القوة الناعمة في عصر المعلومات العالمي هو ان اللامركزية وتضاؤل السيطرة ربما تكون الاساس لخلق القوة الناعمة. ان الدبلوماسية العامة ربما تُصنع من قبل الجمهور، حيث وجدت الحكومات نفسها متورطة في مأزق حول السيطرة. ان المواطنين صعبي المراس مثل راهب فلوريدا الذي هدد بحرق القرءان الكريم في عام 2010 قد يدمر القوة الناعمة. ولكن الدبلوماسية العامة الجديدة ربما تكون صعبة للديموقراطيات، حتى انها قد تكون اكثر صعوبة للعلاقات الدولية للاستبدادية مثل الصين. وكما لاحظ احد المراقبين اذا "جاءت القوة الناعمة الحقيقة من المجتمع، ليس من الحكومة، ستستمر الحكومة الصينية بتكميم أفواه العديد من عناصرها الابداعية والمتعددة، بينما يستمر سجل حقوق الانسان الصيني، ونظامها السياسي، وقوتها الاقتصادية، وقوتها العسكرية المتنامية جمعيها تستمر في التأثير السلبي على صورتها في الخارج "[76] ان براعة القوة الناعمة مهمة جدا، ولكنها ليست دائما سهلة خصوصا في عصر الفضاء الاليكتروني.

الجزء الثاني

تبدلات القوة: الانتشار والتحولات

الفصل الخامس

الانتشار وقوة الفضاء الاليكتروني

هناك نوعان من تبدلات القوة حدثت هذا القرن وهي: انتقال القوة وانتشار القوة. أي تحول القوة من دولة مسيطرة إلى أخرى وهي حادثة تاريخية مألوفة، ولكن انتشار القوة عملية غير مألوفة. إن مشكلة كل الدول في عصر المعلومات العالمي الحالي هي إن حدوث الكثير من الأشياء يكون خارج السيطرة حتى سيطرة أقوى الدول. وكما صاغها مدير التخطيط السياسي السابق في وزارة الخارجية "إن انتشار المعلومات هو سبب اللاقطبية تماماً مثل انتشار الأسلحة" [1]. وكما أشار أحد المحللين الإنجليز" نحن نواجه المزيد والمزيد من المخاطر والتهديدات والتحديات التي تؤثر على الناس في بلد معين ولكنها تتولد بشكل رئيسي أو كلي في بلدان أخرى... الأزمة المالية، والجريمة المنظمة، والهجرة الجماعية، والاحتباس الحراري، و الأوبئة، والإرهاب الدولي والمزيد المزيد... واحد من الأسباب الرئيسية لتلك الصعوبة هي أن القوة قد انتشرت أفقياً وعمودياً. ليس لدينا الكثير من عالم متعدد الأقطاب كما لا يوجد عالم بلاد أقطاب"[2].

رحب بعض المراقبين بهذا الاتجاه حيث أنه يبين انحدار سيادة الدولة التي كانت المسيطرة على المؤسسات العالمية منذ معاهدة وستفاليا Westphalia للسلام في عام 1648. حيث توقعوا بأن ثورة المعلومات ستسحق هرم البيروقراطيات وستستبدلهم بمنظمات متشابكة. والكثير من الوظائف الحكومية سيتم إنجازها من قبل القطاع الخاص ومن خلال الهيئات غير الربحية. وبسبب تطور المجتمعات الافتراضية على الانترنت، فإن هذه المجتمعات سوف تتقاطع مع الاختصاصات القضائية المحلية وستطور نماذج الحكم خاصتها. وستصبح الدول أقل مركزية لحياة الناس. وسيعيش الناس من خلال عقود تطوعية متعددة وستسقط داخل وخارج المجتمعات بكبسة الفأرة. إن النموذج الجديد الشامل للمجتمعات و الحكم سيصبح حديثاً وأكثر تحضراً قياساً للعالم الإقطاعي الذي كان موجوداً قبل نشوء الدول الحديثة. [3]

ثورة المعلومات

إن مثل هذه التحولات في الفضاء الاليكتروني المبالغ فيها ما زالت خيالية، ولكن الثورة المعلوماتية غيرت طبيعة القوة وزادت من انتشارها. وستبقى الدول الفاعل المسيطر على المسرح العالمي، ولكنها ستجد المسرح أكثر ازدحاماً وصعوبة

من أجل السيطرة عليه. هناك جزء كبير من السكان داخل الدول وبينها قد دخلوا إلى القوة التي جاءت من المعلومات - والشاهد على ذلك الشرق الأوسط اليوم. حيث الحكومات دائماً قلقة بشأن تدفق المعلومات والسيطرة عليها، والفترة الحالية هي ليست الأولى لتكون الأكثر تأثراً بالتغييرات الجذرية.

تسمى الثورة المعلوماتية الراهنة، " الثورة الصناعية الثالثة"، وترتكز على التطورات التكنولوجية السريعة في الحواسيب، والاتصالات وبرمجيات الحاسوب، التي بدورها أدت إلى الانخفاض الكبير بتكلفة إيجاد ومعالجة ونقل، والبحث عن المعلومات. تضاعفت القوة الحاسوبية كل ثمانية عشر شهراً لمدة ثلاثين عاماً. ومنذ بداية القرن الحادي والعشرون كانت كلفتها ألف دولار كما كانت في بداية السبعينات. إذا انخفض سعر المركبات بنفس السرعة التي انخفض فيها سعر أشباه المواصلات، فإن سعر السيارة قد يكون خمسة دولارات.

في عام 1993، كان خمسون موقعاً اليكترونياً في العالم، وفي عام 2000 قفز العدد إلى خمسة ملايين وبعد عشر سنوات، امتلكت الصين وحدها 400 مليون مستخدم للانترنت وشبكة التواصل الاجتماعي الفيس بوك لديه نصف ترليون مستخدم. تتوسع موجات الاتصالات بشكل سريع، وأسعار الاتصالات تواصل انخفاضها بشكل أسرع من قوة الحاسوب. في عام 1980، كانت المكالمات الهاتفية عبر الأسلاك النحاسية قد تحمل فقط صفحة واحدة من المعلومات بالثانية، أما اليوم سلك رفيع من الألياف الضوئية بإمكانه إرسال 90 الف مجلد في الثانية. في عام 1980، كانت مساحة تخزين واحد جيجابايت تحتل غرفة، أما الآن 200 جيجا بايت من التخزين قد تضعها في جيب قميصك. تزداد كمية المعلومات الرقمية عشر أضعاف كل خمسة سنوات. (4)

إن الخاصية الأساسية لثورة المعلومات تلك هي ليست سرعة الاتصالات بين الغنى والقوة: لأكثر من 130 سنة كانت الاتصالات الفورية من خلال التلغراف ممكنة بين أوروبا وأمريكا الشمالية. إن التغير المهم هو في الانخفاض الضخم في أسعار نقل المعلومات. ولكل الأغراض التطبيقية، أصبحت التكاليف الحقيقية مهملة؛ لذلك، أصبحت كمية المعلومات التي ممكن نقلها حول العالم عملياً غير محدودة. فالنتيجة هي انفجار بالمعلومات والتي تكون فيها الوثائق جزءاً صغيراً، حوالي 161 مليار جيجا بايت من المعلومات الرقمية التي تم تصميمها وحصرها عام 2006 وحدها (يعني حوالي ثلاثة ملايين ضعف المعلومات في كل الكتب التي كتبت). في عام 2010، من المتوقع أن يزيد النمو السنوي للمعلومات الرقمية إلى أكثر من ستة أضعاف إلى 988 مليار جيجا بايت في بداية القرن الحادي والعشرون. أرسل المستخدمون حوالي 25 تريليون رسالة اليكترونية عبر البريد الإليكتروني سنوياً. خلال عام 2010، 70% من كل المعلومات التي أنتجت سنوياً في العالم كانت عبارة

عن رسائل بريد اليكترونية، وفيديوهات اليكترونية، والشبكة العنكبوتية(الانترنت). هذا التغير الدراماتيكي في تكنولوجيا الحواسيب والاتصالات غير طبيعة الحكومة وسارع في انتشار القوة في منتصف القرن العشرين. كان لدى الناس خوف من أن الحواسيب والاتصالات لثورة المعلومات الحالية ستخلق سيطرة الحكومة المركزية والذي تم تمثيله في رواية جورج أورويل George Orwell البائسة عام 1984. إن الحواسيب المركزية صممت من أجل تحسين التخطيط المركزي وزيادة مراقبة قوى أولئك الموجود على رأس هرم السيطرة. فتلفاز الحكومة قد يسيطر على الأخبار، من خلال قواعد البيانات المركزية، تستطيع الحواسيب أن تجعل تعريف ومراقبة الحكومة أمراً سهلاً.

بدلا من ذلك، وكما انخفضت تكاليف قوة الحاسوب وتقلص حجم الحواسيب إلى حجم الهواتف الذكية والأجهزة المحمولة الأخرى، فإن أثارها اللامركزية فاقت أثارها المركزية. إن السلطة على المعلومات منتشرة على نطاق واسع اليوم أكثر من العقود القليلة الماضية. بالمقارنة مع الراديو، والتلفاز والصحف التي يسيطر عليها المحررين والمذيعيين، أوجد الأنترنت اتصالات غير محدودة من شخص إلى شخص (من خلال البريد الإليكتروني)، ومن شخص إلى أكثر (من خلال الصفحات الشخصية والمدونة أو تويتر)، ومن الكثير إلى شخص واحد (مثل ويكيبيديا)، وربما الأكثر الأهمية، من الكثير إلى الكثير (مثل غرف الدردشات الإليكترونية أو مواقع التواصل الاجتماعي مثل Facebook و Linkedin). وبمقارنة هذه الطرق الجديدة بالتطورات السابقة في الاتصالات، نستطيع أن نرى بأن الاختلاف هو " إن رسائل الانترنت لديها القدرة على التدفق إلى مدى أبعد، وأسرع، و وسطاء أقل. [5] تستطيع المعلومات غالباً أن تزود مصدر قوة أساسي، إن العديد من الناس تمكنوا من الدخول إلى الكثير من المعلومات أكثر من ذي قبل.

وهذا يعني بأن السياسة العالمية لن تكون المجال الوحيد للحكومات، حيث أن سعر الحوسبة والاتصالات انخفضت، فإن معوقات الدخول انخفضت أيضا. بدءاً من الأفراد والمؤسسات الخاصة من الشركات والمؤسسات غير الحكومية إلى الإرهابيين، جميعها منحوا السلطة من أجل لعب أدوار مباشرة في السياسة العالمية. إن انتشار المعلومات يعني بأن القوة ستوزع على نطاق واسع والشبكات غير الرسمية ستقلل من احتكار البيروقراطية التقليدية. إن سرعة الإنترنت يعني بأن كل الحكومات لديها سيطرة أقل على أجندتها، وسيتمتع القادة السياسيون بدرجة قليلة من الحرية قبل إن يتوجب عليهم الاستجابة للأحداث، ومن ثم سيشاركوا بالمسرح مع ممثلين آخرون.

مبدئيا، وبما أن تكاليف وحدود الدخول إلى الأسواق تقلصت، فإن ثورة المعلومات يجب ان تقلل قوة الدول الكبرى وتعزز قوة الدول الصغرى والأشخاص

الفاعلين من غير الدول. ولكن من ناحية عملية، إن العلاقات الدولية هي أكثر تعقيداً من تلك التي تعنيها الحتمية التكنولوجية. إن بعض جوانب الثورة المعلوماتية تساعد الأصغر؛ ولكن بعضها تساعد الأكبر والأقوى. ما زال الحجم يشكل اهتماماً. إن ما يسميه الاقتصاديون اقتصاديات الحجم بقيت في بعض مظاهر القوة المتعلقة بالمعلومات. على الرغم من أن كلا من الهاكرز والحكومة بإمكانهما خلق المعلومات واستغلال الإنترنت، إلا أنها مهمة لعدة أسباب، ذلك أن الحكومات الكبيرة بإمكانها نشر عشرات الآلاف من الناس المدربين ولديهم قوة حاسوبية ضخمة لفك الشفرات أو يتجسسوا على المؤسسات الأخرى. في حال القوة الناعمة، إن إنشاء الصناعات الترفيهية الضخمة مثل هوليود وبوليود تتمتع بقدر من اقتصاديات الحجم في محتوى الإنتاج والتوزيع بالإضافة إلى أنه في اقتصاد المعرفة؛ هناك "أثارٌ للشبكات" وبفوائد كبيرة للحجم. وكما نعلم، هاتف واحد لا قيمة له. القادم يضيف قيمة وكذلك الشبكة تنمو.

بالرغم من أن توزيع المعلومات الحالية لا يكلف كثيرا، فإن جمع وإنتاج المعلومات الجديدة غالباً ما يحتاج إلى استثمار أساسي. في بعض المواقف التنافسية، تكون المعلومات الجديدة ذات أهمية كبيرة. في بعض المواقف، تكون المعلومات سلعة غير تنافسية: إن استهلاك شخصٍ ما لا يخفض من إستهلاك الشخص الآخر. إستخدم توماس جيفرسون تشبيه للشمعة: إذا أعطيتك ضوء، فلن يطفئ ضوئي. ولكن في المواقف التنافسية، ربما تصنع اختلافاً كبيراً إذا كنت قد إمتلك الضوء أولاً، ورأيت الأشياء قبل أن تراها. طريقة المخابرات بجمع المعلومات هي مثال جيد. تمتلك كل من أمريكا، روسيا، بريطانيا، الصين، وفرنسا القدرات على الجمع والإنتاج الاستخباراتي الأمر الذي يجعل استخبارات الدول الأخرى تبدو أصغر.

وكما شاهدنا في الفصل الثاني، تبقى القوة العسكرية مهمة في المجالات الحرجة في السياسة العالمية. تمتلك تكنولوجيا المعلومات بعض النتائج على استخدام القوة التي تفيد الدول الصغرى وتلك التي تفضل الأقوى، إنها سلاح ذو حدين. إن توفر الإمكانية التجارية لتكنولوجيات القوة العسكرية السابقة والمكلفة قد أفادت الدول الصغيرة والأعضاء غير الحكوميين وزادت ضعف الدول الكبيرة. فعلى سبيل المثال، كل يوم بإمكان أي شخص طلب صور من القمر الصناعي للشركات التجارية أو ببساطة استخدام Google Earth لمعرفة ما يحدث في الدول الأخرى بتكلفة بسيطة أو حتى بلا ثمن.

إن أجهزة تحديد الموقع العالمية والتي تعطي المواقع بدقة، والتي تعتبر ملكاً للجيش فقط، متوافرة في المخازن. بالإضافة إلى، أن أنظمة المعلومات خلقت نقاط ضعف للدول الغنية وذلك من خلال إضافة مكاسب وأهداف مشوشة سهلة للجماعات

الإرهابية. وتجمع الأعضاء غير الحكوميين مثل ويكيلكس، معلومات حساسة والتي أدت إلى تعقيد الحملات العسكرية. من المفهوم أن الخصم المخلص (مثل الدول الصغيرة والتي تمتلك موارد الحرب الإليكترونية) ستقرر بأن بإمكانها ابتزاز الدول الكبيرة. هناك أيضا احتمالية رعاية الدولة للهجمات الإليكترونية "المستقلة" و"القرصنة". الاتجاهات الأخرى تفيد الدول القوية تماماً. حيث تدعم أجهزة الإستشعار في الفضاء، والإذاعات المباشرة، والحواسيب عالية السرعة، والبرامج المعقدة القدرة على جمع، وفرز، ومعالجة، ونقل، ونشر المعلومات حول الأحداث المعقدة، والتي تقع على مناطق جغرافية واسعة. تتمتع هذه الشبكات للأنظمة العسكرية فائدة عظيمة (فكذلك احتمالية الضعف). إن الهدف ليس فقط امتلاك وهم الادوات أو الأنظمة المتقدمة، ولكن القدرة على توحيد نظام الأنظمة. وفي هذه الأفق، حتى الطرف الصغير قد يصنع الفرق. تقود الثورة المعلوماتية إلى انتشار القوة ولكن الدول الكبيرة ما زالت تمتلك موارد كبيرة.

الحكومات والفاعلون العابرون للقومية

أن الجدال حول انتشار القوة ومصير سيادة الدولة هو في الغالب تم تبسطيه[6]، حيث يفكر الناس أحياناً بالتحديات بعيدة المدى على نظام الدول" فقط في مجال الكيانات المؤسسية البديلة للدولة". [7] إن أفضل تشبيه تاريخي هو تطوير الأسواق، وحياة المدنية في بداية عصر الإقطاع. أن المخاوف التجارية في العصور الوسطى لم تكن بدائل لمؤسسات السلطة الإقطاعية. لم يهدموا أسوار القلعة أو ينحّوا الحاكم المحلي ولكنهم أوجدوا ثروة جديدة وتحالفات جديدة ومواقف جديدة.

طور التجار في العصور الوسطى " قانون التجار" Lex Mercatoria" والذي نظم علاقاتهم بشكل كبير كمجموعة خاصة من القواعد من أجل ممارسة الأعمال التجارية. ونفس الشيء اليوم، كل واحد من الهاكرز في الشركات الكبرى يطور قانون ومعايير الإنترنت جزئياً خارج سيطرة المؤسسات السياسية الرسمية. إن هذه الأنظمة الخاصة مثل شركات الإنترنت أو مجموعات الأخبار العالمية قد كرست من أجل مسائل خاصة مثل البيئة، لا تواجه حكومات الدول ذات السيادة؛ وهم أيضا يضيفون طبقة من العلاقات التي لا تسيطر عليها الدول ذات السيادة بشكل كامل. سيشارك الناس في مجتمعات الإنترنت الدولية بدون توقف ليكونوا مواطنين مخلصين، ولكن وجهة نظرهم ستكون مختلفة.

إن المشكلة الحقيقية المتعلقة بانتشار القوة هي ليست البقاء المستمر للدولة، ولكن كيف عملها. قد تحدث الحركات المتناقضة بشكل متزامن حيث تتعايش وتتنافس المشاريع المملوكة للدولة مع الشركات الدولية، والتي توسع المئات من

حدودها. فعلى سبيل المثال تجني شركة IBM، ثلثين من أرباحها من الخارج، و فقط ربع من عمالها البالغون 400. 000 شخص في الولايات المتحدة. [8] قدرت الأمم المتحدة بأن هناك 214 مليون مهاجر حول العالم، والعديد في الشتات ما زالوا على تواصل من خلال وسائل الاتصال الحديثة[9]. وأصبحت السياسة أكثر تقلباً وأقل استقلالية ضمن القوالب المحلية. في عالم الاعتماد المتبادل العالمي، تكون الأجندة للسياسة الدولية أوسع، ويبدو كل شخص مشترك في الحدث.

بعض هذه النشاطات عبر القومية ليست بجديدة. الشركات المتعددة الجنسيات لديها باع طويل، وتعود المنظمات الدينية العابرة للقومية إلى عقود. وشهد القرن التاسع عشر إنشاء الاشتراكية العالمية، والصليب الأحمر، وحركات السلاح، ومنظمات حق المرأة بالاقتراع، وجمعية القانون الدولي، من بين امور أخرى. وقبل الحرب العالمية الأولى كان هناك بالفعل 176 منظمة دولية غير حكومية. في الاونة الاخيرة، ومع ذلك، كان هنالك انفجار في عدد المنظمات غير الحكومية، حيث زادت من6000 إلى ما يقارب 26 ألف في العقد الماضي من القرن العشرين. قبل عقود قليلة، كانت الاتصالات السريعة إلى أجزاء مختلفة من العالم ممكنة ولكنها باهظة الثمن، أما الآن فأصبحت متوفرة لكل شخص بسعر الدخول إلى مقهى الإنترنت، ومن خلال سكايب Skype، المجاني. أصبح ثمن عمل المنظمة عبر القومية، وشبكة الإنترنت متواضع جداً.

يدعي العديد من الفاعلين العابرين للقومية الجدد بأنهم يمثلون " الضمير العالمي " و يمثلون مصالح العامة خارج نطاق الدولة، على الرغم من أنهم غير منتخبين ديمقراطياً، يساعد هؤلاء الفاعلين أحياناً على تطوير عادات جديدة من خلال الضغط المباشر على الحكومات وقادة الأعمال لتغيير سياساتهم وتغير الفهم العام للشرعية بشكل غير مباشر وماذا يتوجب على الحكومات والشركات فعله. من ناحية موارد القوة، نادراً ما تمتلك تلك المجموعات الكثير من القوة الخشنة، ولكن عززت الثورة المعلوماتية قوتهم الناعمة بشكل كبير. فبإستطاعتهم أن يقوموا بحملات " التشهير والفضائح" ضد العلامات التجارية للشركات والحكومات ذات العلاقة بسهولة.

ليس فقط هناك ازدياد في عدد الفاعلين العابرين للقومية ويمكن هناك تغير في النوع أيضا. سيطرت التدفقات العابرة للقومية المبكرة بشكل كبير من خلال قواعد رسمية منظمة كبيرة، مثل الشركات المتعددة الجنسيات أو الكنيسة الكاثوليكية، والتي استفادت من اقتصادات الحجم. بقيت مثل تلك المنظمات مهمة، ولكن الأسعار المنخفضة للاتصالات في عصر الإنترنت فتحت المجال لهيكلة فضفاضة لمنظمات الشبكات مع موظفي القيادة الصغير وحتى الأفراد. وكان للمجموعات الإرهابية

غالباً بعد عابر للقومية، ولكن الآن جعلت الثورة المعلوماتية القاعدة شبكة حرة تمتد في الكون مع امتيازها.

الإرهاب هو طريقة للعنف ذات جذور بعيدة تمتد في التاريخ. في القرن التاسع عشر، كان الإرهاب يستخدم من قبل الفوضويين والثوريون العابرون للقومية الذي قتلوا ستة من رؤساء الدول، وفي القرن العشرين كان سبب الحرب العالمية الأولى هو حادث اغتيال إرهابي. الجديد اليوم هو أن التكنولوجية قد وضعت في أيدي الأفراد المنحرفين ومجموعات القوى المدمرة التي كانت بشكل رئيس للحكومات. لذلك بعض المراقبين أشاروا إلى الإرهاب كخصخصة الحرب. علاوة على ذلك، أن التكنولوجية صنعت الأنظمة المعقدة للمجتمعات الحديثة والتي أصبحت أكثر عرضة لهجوم على نطاق واسع. "نزعة زيادة الضعف تحدث قبل أن يسرعها الإنترنت" (10).

الجيل الحالي من المتطرفين الإسلاميين العنيفين يمجدون مثالية الإسلام في القرن السابع، ولكنهم ماهرون جداً في استخدام إنترنت القرن الحادي والعشرين. الإرهاب، مثل المسرح، هو منافسة للمستمعين. جمعت الأحداث الصارمة من أجل جذب الانتباه، واستقطاب، وإثارة ردات الفعل الكبيرة من أهدافهم. في عام 2004، أثار فيديو صادم للقاعدة التي يقودها أبو مصعب الزرقاوي والذي يحتوي على قطع رأس أمريكي في العراق وقد تم تنزيل هذا الفيديو ملايين المرات على الإنترنت الأمر الذي حفز المجموعات الأخرى على تقليد فيديوهات إعدام مشابهة.

من أصعب الأشياء للإرهابيين هو تنظيم خلايا تثق بهم عبر الحدود والتي لا يمكن الإطاحة بها من قبل وكالات المخابرات والشرطة. عند الانتقال من الملاجئ الفعلية في التسعينيات إلى الملاجئ الافتراضية للإنترنت، نجد أن الإرهابيين قد خفضوا من مخاطرها. فلم يعد تجنيدهم في الأماكن المعروفة مثل المساجد والسجون. وبدلاً من ذلك، يقوم الأفراد المغتربين في محاريب الوطنية المعزولة بالاتصال مع مجتمع افتراضي جديد لأقرانهم الذين يحملون نفس المعتقد حول العالم. فهذه المواقع الإليكترونية لا تجند هؤلاء؛ بدل تدربهم. وتحتوي هذه المواقع على معلومات تفصيلية عن كيفية صنع القنابل، وكيفية اختراق الحدود، وكيفية زرع وتفجير العبوات من أجل قتل الجنود والمدنيين. ويستخرج الخبراء غرف المحادثة ولوائح الرسائل من أجل الإجابة على أسئلة المتدربين. عندئذ ترسل الخطط والتعليمات من خلال رسائل مشفرة. وبالطبع مثل تلك المواقع قد يتم إدارتها من قبل حكومات. بعض المواقع أغلقت ولكن المواقع الأخرى تركت مفتوحة حتى يتم. مراقبتها [11]. ولكن لعبة القط والفأر بين وكالات الدول والإرهابيين العابرين للقومية هي الأقرب.

الإرهابيون هم فقط الأكثر إثارة في بين العديد من الفاعلين العابرين للقوميةالجدد. وجدت حتى الدول الكبرى ذات القوة الخشنة الفاعلة مثل الولايات

المتحدة، نفسها تشارك الفاعلين الجدد المسرح ولديها مشاكل عديدة بالسيطرة على حدودها.

إن الإرهابيين هم فقط الأكثر فعالية بين العديد من الفاعلين الدوليين الجدد، وحتى الدول الكبرى ذات القوى العسكرية العظمى مثل الولايات المتحدة وجدت نفسها بمشكلة مع الفاعلين الجدد. أصبحت تواجه العديد من المشاكل بالسيطرة على حدودها.

الفضاء الاليكتروني سوف لن يحل محل الفضاء الجغرافي وسوف لن يزيل سيادة الدول، ولكن مثل أسواق المدينة في العصور الاقطاعية، سوف تتعايش ومعقد الى حد كبير ما يعني ان تكون دولة ذات سيادة او دولة قوية في القرن الحادي والعشرين..

قوة الفضاء الاليكتروني

إن القوة التي تستند إلى مصادر المعلومات ليست بالجديدة؛أنها قوة الفضاء الاليكتروني. هناك العديد من التعريفات للفضاء الإليكتروني ولكن عموماً "Cyber" هي مقطع سابق بمعنى إليكتروني أو له علاقة بنشاطات الحاسوب. ولكن هناك تعريف واحد وهو، " الفضاء الإليكتروني هو نظام عملي صمم من خلال استخدام الإليكترونيات من أجل استغلال المعلومات بواسطة أنظمة مترابطة وبنيتها التحية" (12).

ننسى أحياناً ماهية الفضاء الإليكتروني. في عام 1969، بدأت وزارة الدفاع رابطة متواضعة لمجموعة من الحواسيب تسمى ARPANET، وفي عام 1972، تم تصميم شيفرة تبادل المعلومات (TCP/IP) حيث شكلت شبكة إنترنت بدائية قادرة على تبادل رزم من المعلومات الرقمية. وبدأ مجال نظام الإنترنت في عام 1983. وصمم أول فايروس للحاسوب في ذلك الوقت تقريباً وبدأت الشبكة العنكبوتية في عام 1989؛ وأنشأت Google، أشهر محرك للبحث على الانترنت عام 1998، وبدأت الموسوعة الإليكترونية المجانية Wikipedia في عام 2001. في أواخر التسعينيات، بدأت الشركات باستخدام التكنولوجيا الجديدة بنقل وتأمين البضائع في سلاسل تزويد كونية معقدة. ومؤخراً أصبح هناك عرض ترددي وحقول للملقمات Servers بحاجة إلى دعم" حشر حاسوبي"، والذي تستطيع من خلاله الشركات والأفراد بتخزين بياناتهم وبرامجهم على الشبكة العنكبوتية. أنشأت ICANN (شركة الإنترنت لتحديد الأسماء والأرقام) في عام 1998، وبدأت الحكومة الأمريكية بتطوير خطط وطنية جادة من أجل الأمان الإليكتروني مع بداية القرن الجديد. في عام 1992 كان هناك مليون مستخدم للإنترنت؛ وفي خلال خمسة عشر عاماً زاد إلى واحد مليار. (13) وفي الأيام الأولى للإنترنت أعلن التحرريون بأن" المعلومات ستصبح حرة"، وصوروا الإنترنت على أنه نهاية سيطرة الحكومة و " موت المسافة"، عملياً، استمرت

الحكومات والسلطات الجغرافية بلعب دوراً أساسي ولكن هذا المجال يوسم بأنه انتشار القوة [14].

بإمكاننا تصور الفضاء الإليكتروني من خلال العديد من طبقات الأنشطة، ولكن هناك تقريب أولي بسيط يصورها على أنها نظام هجين للخصائص المادية والافراضية [15]. تتبع طبقة البنية التحتية المادية للقوانين الإقتصادية للمصادر التنافسية وإلى هامش الأرباح المتزايد والقوانين السياسية لاختصاصات السيادة والسيطرة. لدى الطبقة الافتراضية أو المعلوماتية خصائص شبكات اقتصادية للعوائد المتزايدة إلى المستوى والممارسات السياسية والتي تجعل المراقبة القضائية صعبة [16]. وتنطلق الهجمات من حقل المعلوماتية، وحيث تكون التكلفة أقل ضد الحقل المادي، حيث الموارد نادرة وباهظة الثمن. ولكن العكس، إن سيطرة الطبقة المادية لديها تأثيرات إقليمية وخارج الحدود على الطبقة المعلوماتية.

قد تعرف القوة الإليكترونية من خلال مجموعة من الموارد المتعلقة بالخلق، والسيطرة، والاتصالات الإليكترونية، والمعلومات الحاسوبية مثل البنية التحتية، والشبكات، والبرامج، والمهارات البشرية. وهذا يشمل ليس فقط الإنترنت لشبكات الحاسوب المترابطة ولكن الشبكات المحلية، وتكنولوجية الهواتف المحمولة والاتصالات الفضائية. وتعرف سلوكياً، قوة الفضاء الاليكتروني على أنها القدرة على الحصول على النتائج المرغوب فيها من خلال إستخدام مصادر المعلومات المترابطة بنطاق الحاسوب، وقد تستخدم القوة الإليكترونية لإنتاج النتائج المرغوبة ضمن النطاق الإليكتروني. وقد تستخدم الوسائل الحاسوبية من أجل إنتاج النتائج المرغوبة في نطاقات أخرى خارج الفضاء الإليكتروني.

وبالتشبيه وبالقياس، تشير القوة البحرية إلى استخدام الموارد في مجال المحيطات لكسب المعارك البحرية في المحيط، وللسيطرة على نقاط الاختناق مثل المضائق ولتبرهن على وجودها، وأيضا القدرة على استخدام المحيطات لتأثير على المعارك، والتجارة، والآراء على الأرض. في عام1890 أعلن الفريد ثايرماهان Alfred Thayer Mahan أهمية القوة البحرية في سياق التكنولوجيا الحديثة لقوة البحار، والقوات المدرعة، و المدافع بعيدة المدى. فاستجاب الرئيس الأمريكي ثيودور روزفلت من خلال انتشار البحرية الأمريكية وإرسالها حول العالم في عام 1907.

وبعد إدخال الطائرات بعد الحرب العالمية الأولى، بدأ رجال الجيش بالتنظير حول نطاق القوة الجوية والقدرة على القصف المباشر لمراكز الثقل المدنية للأعداء بدون أن تتخطي الجيوش للحدود. كانت استثمارات فرانكلين روزفيلت بالقوة الجوية مفيدة جداً بالحرب العالمية الثانية. فبعد تطوير الصواريخ العابرة للقارات والمراقبة والاتصالات باستخدام الأقمار الصناعية في الستينيات، بدأ الكتاب بالتنظير حول

المجال الخاص لقوة الفضاء، وأطلق جون كينيدي برنامجاً لتأكيد على قيادة أمريكا في الفضاء ولوضع الإنسان على القمر. وبالمقابل دعا الرئيس باراك أوباما عام 2009 إلى مبادرة عامة في قوة الفضاء الإليكتروني، والحكومات الأخرى حذت حذوه [17]. حيث أن التغير التكنولوجي أعاد تشكيل ميادين القوة، القادة السياسيون سيتبعونه آجلا.

إن المجال الإليكتروني يعتبر فريداً من نوعه لأنه من صنع الإنسان، وهو عرضة إلى العديد من التغيرات التكنولوجية السريعة أكثر من المجالات الأخرى. وكما قال أحد المراقبين " إن جغرافيا الفضاء الإليكتروني متقلبة أكثر من أي بيئات أخرى. فالجبال والمحيطات يصعب تحريكها ولكن أجزاء الفضاء الإليكتروني يمكن إقفالها وتشغيلها بكبسة مفتاح ". [18] إن قلة حواجز الدخول ساهمت بانتشار القوة بالمجال الإليكتروني. إن نقل الإليكترونات حول العالم أرخص وأسرع من نقل السفن الكبرى لمسافات بعيدة من خلال الاحتكاك بمياه البحر المالحة. وإن كلفة تطوير مهمة قوة ناقل متعددة الأغراض وأساطيل من الغواصات أوجدت عوائق للدخول وجعلت الحديث عن سيطرة البحرية الأمريكية أمراً ممكناً. على الرغم من أن القرصنة بقيت خياراً محلياً للفاعلين من غير الدول في مناطق مثل الصومال أو مضيق ملقا، تبقى السيطرة البحرية خارج سيطرة الفاعلين من غير الدول. وبالمثل، وعلى الرغم من أن هناك العديد من الفاعلين الخصوصيين والحكوميين في مجال الجو، فإن بإمكان الدول أن تبحث عن تحقيق السيطرة الجوية من خلال استثمارات باهظة الثمن في المقاتلات من الجيل الخامس وأنظمة الدعم الفضائية.

إن حدود الدخول في المجال الإليكتروني، على اية حال، منخفض لدى الفاعلين من غير الدول والدول الصغرى بإمكانها لعب أدوار بارزة بمستويات تكلفة منخفضة على عكس البحر والجو والفضاء، "يشترك المجال الإليكتروني بثلاث سمات مع القوى الأرضية – حتى في ثلاث أبعاد عظيمة: عدد اللاعبين وسهولة الدخول وإمكانية الإخفاء على الأرض، الهيمنة هي ليست معيار يمكن تحقيقه "[19]. على الرغم من أن القليل من الدول، مثل الولايات المتحدة وروسيا، وبريطانيا، وفرنسا، والصين يحق لها أن تمتلك قوة أكثر من غيرها من الدول، إلا أن الحديث على الهيمنة في المجال الفضائي كالقوة البحرية والجوية قليل جداً. إذا كان هناك أية سيطرة فإنها تعتمد على الأنظمة الإليكترونية المعقدة لدعم النشاطات العسكرية والإقتصادية والتي قد تخلق نقاط ضعف في الدول الكبيرة والتي قد يتم استغلالها من قبل الفاعلين من غير الدول.

إن الصراع الشديد في المجال الإليكتروني، أو "الحرب الإليكترونية"، هو أيضا مختلف. ففي العالم المادي، تمتلك الحكومات احتكار على نطاق استخدام القوة، فالمدافع لديه معرفة كبيرة بالمنطقة، وتنتهي الهجمات بسبب الإنهاك أو التعب. إن

كلا من حق الفضاء والحركة مكلفة. في العالم الافتراضي، الفاعلون مختلفون، وأحياناً مجهولين؛ والمسافة المادية غير مهمة؛ والمهاجم المنفرد الافتراضي تكاد تكون غالباً خالية من الكلفة. [20] لأن الانترنت صمم للاستخدام السهل وليس للأمان، فالهجوم هنا يتغلب على الدفاع. ربما ليكون الأمر كذلك على المدى البعيد طالما تتطور التكنولوجيا، وهذا يشمل جهود إعادة هندسة بعض الأنظمة لحماية أكبر ولكنها تبدو هذه هي الإشكالية في المرحلة الحالية، إن الفريق الأقوى لديه قدرة محدودة لنزع سلاح أو حتى تدمير العدو، أو احتلال أرض، أو حتى استخدام إستراتيجيات القوى المضادة بكفاءة. وكما سنشاهد في حتى هذا الفصل أن الردع ممكن، ولكنه يختلف بسبب مشاكل نسبة المصدر للهجوم. فالغموض موجود ويعزز ضبابية الحرب العادية. لذا فإن الإعادة الوفيرة، والمرنة، والسريعة تصبح مكونات مهمة للدفاع، وكما لخص أحد الخبراء الموقف بأنه" محاولات نقل بناء السياسية من أشكال الحرب الأخرى لن تفشل فقط بل ستعيق السياسة والتخطيط. [21]

تؤثر قوة الفضاء الاليكتروني على مجالات عدة من الحرب وحتى التجارة. نستطيع تمييز" قوة الفضاء الإليكترونية " البينية" عن" القوة الإليكترونية الإضافية" فمثلاً في القوة البحرية نستطيع التمييز بين القوة البحرية في المحيطات من إسقاط القوة البحرية على الأرض. فعلى سبيل المثال. حاملة الطائرات تستطيع المشاركة في معارك على اليابسة، وقد تنمو التجارة بسبب كفاءة الجيل الجديد من السفن التي تحمل الحاويات، والقوة الناعمة لدولة ما قد تزيد بسبب زيادة مستشفيات على متن السفن لمهمات إنسانية.

وكما يوضح الجدول رقم (5. 1)، في داخل المجال الإليكتروني، بأن أدوات المعلومات قد تستخدم في إنتاج القوة الناجمة في الفضاء الإليكتروني من خلال تأطير الأجندة، والجذب والإقناع. فعلى سبيل المثال جذب المصدر المفتوح للبرامج الخاص بمجتمع المبرمجين ليلتحم في معيار جديد فهذا مثال على استهداف القوة الناعمة ضمن الفضاء الإليكتروني.

وتستطيع الموارد الإليكترونية أيضا إنتاج القوة الخشنة داخل الفضاء الإليكتروني. مثلاً، تستطيع الدول أو الفاعلون من غير الدول تنظيم هجوم لحجب الخدمة من خلال استخدام " Botnets"[1] لمئات والآلاف الحواسيب (أو أكثر)[22] المدمرة التي ستصيب نظام الانترنت للشركة أو للدولة وتمنعه من العمل بشكل صحيح، وكما حدث على سبيل المثال في جورجيا عام 2008. تنظيم السيطرة على الحواسيب من خلال إدخال فايروس في الحواسيب غير المحمية هو غير مكلف

(1) وتعني مجموعة من الحواسيب تدار بنفس البرنامج المصاب بالفايروس. المترجمان

تماماً، و عملية قرصنة الحواسيب يمكن استئجارها بطريقة غير قانونية على الانترنت مقابل بضع مئات من الدولارات وأحياناً يفعلها المجرمون للابتزاز.

وقد تشمل بعض الحالات "hacktivists" القراصنة المناضلين أو الغزاة الذين تحركهم أيدولوجية معينة. فعلى سبيل المثال، يقوم الهاكرز التايوانيون الصينيون بإختراق مواقعهم الإليكترونية بشكل متكرر من خلال رسومات إليكترونية. ففي عام 2007، عانت أستونيا من انقطاع للخدمة من خلال هجوم وصف بأنه "الهاكرز المخلصون" في روسيا الذين غضبوا من حركة استونيا إزالة نصب تذكاري للجنود السوفيتيين في الحرب العالمية الثانية. وفي عام 2008، بعد وقت قصير من غزو الجيش الروسي. عانت جورجيا من توقف لخدمة الإنترنت. (في كلتا الحالتين، يبدو أن الحكومة الروسية ساعدت الهاكرز بينما كانت تحاول إنكار ذلك). وهناك أشكال أخرى للقوة الخشنة ضمن الفضاء الاليكتروني يتضمن شيفرات تحمل فيروسات من أجل تعطيل الأنظمة أو سرقة لممتلكاتهم الفكرية. حيث تقوم المجموعات الإجرامية بهذا النوع من الجرائم من أجل الربح، وربما تقوم به الحكومات كالطريقة لزيادة مواردها الإقتصادية. فعلى سبيل المثال، أتهمت الصين بمثل هذه النشاطات مع عدد من الدول الأخرى. والدليل على الدوافع وراء تلك الهجمات ما زال صعب جداً. ومع ذلك يستطيع المهاجمون المضي في هجماتهم من خلال الخوادم Servers في الدول الأخرى لكي لا يعلم أحد عن مصدر الهجوم فمثلاً العديد من الهجمات على الأهداف في أستونيا وجورجيا تمت من خلال خوادم أمريكية [23].

الجدول 5. 1 الأبعاد الطبيعية والافتراضية لقوة الفضاء التكنولوجي

أهداف قوة الفضاء التكنولوجي		
خارج المجال الإليكتروني	ضمن المجال الإليكتروني	
الخشنة: الهجوم على أنظمة SCADA الناعمة: حملة الدبلوماسية العامة لتغير الرأي	الخشنة: هجمات حجب خدمة الإنترنت. الناعمة: وضع قوانين و معايير	وسائل المعلومات
الخشنة: تفجر الرواترات أو قطع الكبيلات. الناعمة: احتجاجات من أجل التشهير بمزودي الخدمة الإليكترونية	الخشنة: سيطرة الحكومة على الشركات. الناعمة: برامج لمساعدة ناشطي حقوق الإنسان	وسائل مادية

تستطيع المعلومات الموجودة على شبكات الحاسوب أن تنتقل من خلال الفضاء الإليكتروني لخلق قوة ناعمة من خلال جذب المواطنين في بلد آخر. حملة دبلوماسية عامة عبر الإنترنت كما وصفت في الفصل الرابع مثال على ذلك. ولكن المعلومات المتوفرة على شبكات الحاسوب قد تصبح أيضا مصدر قوة خشنة قد تؤدي إلى تدمير للأهداف المادية في دولة أخرى. فعلى سبيل المثال، تمتلك بعض الصناعات الحديثة والخدمات طرقاً يتم التحكم بها من قبل الحواسيب المربوطة في

أنظمةSCADA (السيطرة الإشرافية واكتساب البيانات). فالبرامج الماكرة المدخلة في هذه الأنظمة يتم إنشاءها لتدمير العملية مثلما فعل فايروس Stuxnet في خدمات النووية الإيرانية في عام 2010. إذا أوقف الهاكرز أو الحكومة توصل الكهرباء في شمال مدينة ما مثل شيكاغو أو موسكو في منتصف شباط، فإن الكارثة ستكون مكلفة أكثر من لو أن قنابل قد أسقطت. في بعض القطاعات مثل المستشفيات والمولدات الاحتياطية قد تزود مرونة في حالة هجوم الانقطاع التيار الكهربائي، ولكن انقطاع التيار الكهربائي على نطاق واسع يكون من الصعب التعامل معه.

كما يشير الجدول 5. 1، تستطيع الأدوات المادية تزويد موارد القوة التي يمكن إحضارها لتنتشر في العالم الإليكتروني. فعلى سبيل المثال، الراوترات المادية والخوادم وكوابل الألياف الضوئية والتي تحمل إليكترونيات الإنترنت لديها مواقع جغرافية ضمن اختصاصات الحكومة والشركات التي تشغل وتستخدم الانترنت خاضعة لقوانين هذه الحكومات. بإمكان الحكومات أن توجد إكراهاً مادياً ضد الشركات والأفراد - ما يسمى بـ " صفة رسمية للأنظمة القانونية التقليدية". أدت الملاحقة القضائية لشركة ياهو yahoo إلى إجبارها على تحديد ما يتم توزيعه في فرنسا لتلائم مع القوانين الفرنسية، وأزالت Google كلام الكراهية من محركات البحث في ألمانيا على الرغم من أن الرسائل كانت تحمي حرية التعبير عن الرأي في الشركات" البلد الأم" الولايات المتحدة، فإن البدائل للإذعان كانت السجن لفترة، والغرامات وفقدان الدخول لمثل هذه الأسواق المهمة. تسيطر الحكومات على السلوك في الإنترنت من خلال التهديدات المادية التقليدية لمثل الوسطاء مثل مزودي خدمة الإنترنت، ومحركات البحث ومحركات البحث والوسطاء الماليين. (24)

وبالنسبة للاستثمار في الموارد المادية التي تخلق القوة الناعمة، فإن الحكومات تستطيع تركيب خوادم خاصة وبرنامج مصمم لمساعدة ناشطي حقوق الإنسان من نشر رسائلهم على الرغم من جهود حكوماتهم التي تعمل جداراً يمنع اختراق المعلومات من أجل منع هذه الرسائل. فعلى سبيل المثال خلال فترة قمع الحكومة الإيرانية للاحتجاجات التي أعقبت انتخابات عام 2009، استثمرت وزارة الخارجية الأمريكية ببرنامج لين وآخر صلب Soft work and Hardware والتي تمكن المحتجين من إرسال رسائلهم.

أخيراً، وكما يشير الجدول 5. 1، الأدوات المادية قادرة على تزويد كلاً من موارد القوة الناعمة والخشنة التي قد تستخدم ضد الإنترنت، إن طبقة المعلومات الحاسوبية تعتمد على بنية تحتية مادية والتي تكون غير محصنة لهجوم عسكري مباشر أو عمل تخريبي من قبل كل من الحكومات والفاعلين من غير الدول مثل الإرهابيين والمجرمين. فالخوادم يمكن أن تدمر، والكوابل يمكن أن تقطع. وفي ميدان القوة الناعمة، يمكن للفاعلين من غير الدول والمؤسسات غير الحكومية أن تنظم

حملات مادية من أجل رفع سمعة أو الإخلال بسمعة الشركات (والحكومات) التي يعتبرونها تسيء للإنترنت. فعلى سبيل المثال، في عام 2006، نظم المحتجون في واشنطن مظاهرة ضد شركة ياهو yahoo وبعض شركات الإنترنت الأخرى التي زودت أسماء النشطاء الصينيون الأمر الذي أدى إلى اعتقالهم من قبل الحكومة الصينية.

وهناك طريقة أخرى للنظر إلى القوة في المجال الإليكتروني وهو من خلال الأخذ بعين الاعتبار الأوجه الثلاثة للقوة العلائقية التي تم الحديث عنها في الفصل الأول. يمكننا أن نجد دليل على سلوك القوة الناعمة والخشنة في كل الأوجه الثلاثة حين تطبيقها في الفضاء الإليكتروني. الوجه الأول للقوة هو قدرة ا الفاعل على جعل الآخرين عمل شيء منافي لرغباتهم وإستراتيجياتهم الأولية. فمن الأمثلة المتعلقة بالقوة الخشنة قد تشمل رفض خدمات الهجمات المذكورة أنفاً وكذلك اعتقال أو منع المدونين المخالفين من إرسال رسائلهم. فعلى سبيل المثال، في كانون أول عام 2009، حكمت الصين على Liu xiaobo، ناشط في مجال حقوق الإنسان ومدون بالسجن لمدة 11 عاماً وذلك بتهمة " التحريض على قلب نظام الحكم" وأصدرت تقيدات جديدة على تسجيل وإدارة المواقع الإليكترونية من قبل الأفراد. حيث أن أحد المواقع الصينية الخاص بتزويد الخدمة الإضافية علق قائلاً، " لمدة تسع سنوات، أدير عمل ناجحا وقانونياً، والآن وفجأة تم إخباري بأن ما أفعله الآن جعلني مجرماً"[25].

وبالنسبة للقوة الناعمة، قد يحاول الفرد أو المنظمة إقناع الآخرين بتغيير سلوكهم. أحياناً تستخدم الحكومة الصينية الإنترنت من أجل تعبئة الطلبة الصينيين للتظاهر ضد اليابان عندما قام مسؤولوها باتخاذ مواقف مسيئة لوجهات النظر الصينية في علاقة الثلاثينات من القرن المنصرم. وهدفت أفلام القاعدة على الإنترنت من أجل تجنيد الناس لجانبها وهو وجه آخر للقوة الناعمة تم استخدامه لتغيير تفضيلات وإستراتيجيات الناس الأساسية.

الوجه الثاني للقوة هو وضع الأجندة أو صياغة الأجندة والتي من خلالها يستثني الفاعل خيارات الآخرين من خلال استثناء إستراتيجياتهم. إن كانت هذه الأجندة ضد رغباتهم عندها تكون صفة للقوة الخشنة، إما إذا تم قبولها كأمر مشروع، فعندها ستكون مثالاً على القوة الناعمة. فعلى سبيل المثال، في شباط 2010 حيث صادف مناسبة الثورة الإيرانية، تعمدت الحكومة الإيرانية إبطاء خدمة النت لمنع المحتجين من إرسال أفلام الاحتجاجات حتى تنشر على Youtube. كما فعلوا ذلك بنجاح قبل ستة شهور. حيث نفى أحد الإيرانيين التعليقات وقال " كان يوماً نمت فيها الخضرة ويوماً تعلمنا فيه أن مجابهة حكومة صلبة مثل الجمهورية الإسلامية الإيرانية بحاجة إلى أكثر من صفحات المناصرين على Facebook، وغيوم Twitter،

والمقاطع العاطفية على. YouTube" [26] وفي لعبة القط والفأر تستخدم التكنولوجيا من أجل تغريز كلا من الحرية والقمع.

جدول 5. 2 أوجه القوة الثلاثة في المجال الإليكتروني.

الوجه الأول

(A يحث B على جعل B يقوم بعمل ما كان ليقوم به ابتداءً)

الجانب الخشن: نفي هجمات الخدمة، إدخال مراجع تجسس، تشويش SCADA وإعتقال المدونين.

الجانب الناعم: حملات معلوماتية من أجل تغيير التفضيلات الأولية للهاكرز، توظيف عدد من المنظمات الإرهابية.

الوجه الثاني

(A يستثني خيار B من خلال استثناء إستراتيجيات B).

الجانب الخشن: جدار الحماية، الفلترة، والضغوطات على الشركات من أجل استثناء بعض الأفكار.

الجانب الناعم: المراقبة الذاتية لـ ISPs ومحركات البحث، وقواعد ICANN على أسماء المجال، ومعايير البرامج المتفق عليها على نطاق واسع.

الوجه الثالث

(A يشكل رغبات B لذلك بعض الإستراتيجيات لا تأخذ بعين الاعتبار مطلقاً).

الجانب الخشن: تهديدات بمعاقبة المدونين الذين ينشرون مواد مراقبة.

الجانب الناعم: معلومات لخلق الرغبات(مثل إستثارة الوطنية والولاء لدى الهاكرز) وتطوير قواعد الاشمئزاز (مثل الصور الإباحية للأطفال).

ووفقاً لمبادرة الانترنت المفتوح Open Net Initiative، هناك على الأقل 40 دولة تستخدم الفلترة وجدران الحماية Fire walls لمنع مناقشة المواد المشتبه بها. وهناك 18 دولة انخرطت في الرقابة السياسية، والتي وصفتها المبادرة " كالمنتشرة" في الصين وفيتنام وإيران و" أساسية" في ليبيا وأثيوبيا والسعودية. هناك أكثر من 13 دولة تفلتر من أجل أسباب اجتماعية، وتحجب محتوى اشياء لها علاقة بمواضيع مثل الجنس، القمار، والمخدرات. حتى في الولايات المتحدة والعديد من الدول الأوروبية تفعل ذلك انتقائياً. [27] فأحياناً يكون هذا المنع مقبولاً وأحياناً لا. إذا كانت الفترة سرية، عندئذٍ ستكون صعبة بالنسبة للمواطنين لمعرفة ما لا يعرفونه. أن الجيل الأول من تكنولوجيا الفلترة مثبت على نقاط الاختناق الرئيسية في الانترنت وتعمل على منع الطلبات لقائمة من المواقع والعناوين المعدة مسبقاً. هذه التكنولوجيا هي عادة معروفة للمستخدمين، ولكن تم تزويدهم بتكنولوجيا أكثر تعقيداً بحيث أنها أكثر سرية، وديناميكية، وتستهدف الخصوم" في الوقت المحدد. [28] في بعض الأمثلة، ما يبدو كالقوة الخشنة لمجموعة معينة قد يكون جاذباً لمجموعة أخرى. بعد أعمال الشغب في xinjiang عام 2009، أغلقت الصين آلاف المواقع وفرضت رقابة على الرسائل النصية، الأمر الذي جعل الاتصال أمراً أكثر صعباً سكايا تلك المنطقة، ولكنها أيضا أنتجت بدائل محلية للمواقع الخارجية مثل youtube، Facebook وTwitter والتي كانت جاذبة في عيون "الهاكرز الوطنيون والموالون "[29] وبين الشركات الأمريكية،

عندما قامت صناعة الموسيقى بمحاكمة أكثر من 12 ألف أمريكي بتهمة سرقة ملكية فكرية من خلال تحميل الموسيقى بطرق غير شرعية، التهديد كان يعتبر كقوة خشنة من قبل أولئك الذين حوكموا ومن قبل العديد الذين لم يحاكموا. ولكن عندما تقرر شركة عابرة للقومية مثل Apple بعدم السماح بتحميل بعض التطبيقات على أجهزة Iphone. فإن العديد من الزبائن غير مدركين لخبرتهم والقليل تمكن من فهم الخوارزميات التي ترشد بحثهم عن المعلومات [30]. ويشمل الوجه الثالث للقوة على أن يقوم فاعل واحد بتشكيل الرغبات الأولية للآخر لكي لا يتم أخذ بعض الإستراتيجيات الأخرى بعين الاعتبار. فعندما تقرر الشركات تصميم شيفرة واحدة، وليست الأخرى، في منتجات برنامجهم، فإن العديد من الزبائن سيلاحظ ذلك. [31] تقوم بعض الحكومات بعمل حملات من أجل جعل بعض الأفكار غير شرعيةً، مثلما حدث في ديانة Falun Gong في الصين، وتحدد أيضا نشر هذه الأفكار على الإنترنت وتجعل من الصعب بالنسبة للمواطنين معرفة في شيء عنها. فقد عملت السعودية بعض المواقع غير متاحة لمواطنيها. الحكومة الامريكية اتخذت اجراءات ضد شركة credit card البطاقة الائتمانية لجعل قمار الانترنت غير متوفر للمواطنين. ومنعت كل من فرنسا وألمانيا مناقشة الفكر النازي على الانترنت. في بعض الاحيان، كما هو الحال مع الصور الإباحية للأطفال، حيث أن هناك إجماع عابر للثقافات على جعل بعض الأفكار والصور غير متاحة.

الفاعلون وموارد قوتهم النسبية

يتمثل انتشار القوة في المجال الاليكتروني من خلال عدد كبير من الفاعلين والانخفاض النسبي لتفاوت القوة بينهم. حيث يمكن لأي شخص من القراصنة في سن المراهقة أو لحكومة رئيسية حديثة أن تلحق ضررا في الفضاء الإليكتروني. وقد أشار الى ذلك الكرتون الشهير نيويوركر New Yorker، "في الانترنت، لا احد يعرف انك مخرب". قدرت الأضرار التي تسببها الفيروس السيئ السمعة "حشرة الحب" الذي أطلق عنانه قرصان في الفلبين بخمسة عشر مليار دولار[32]. يمتلك البنتاغون 7 مليون جهاز كمبيوتر في 15 ألف شبكة ويتم الدخول لهذه الشبكات من الغرباء "مئات الآلاف من المرات كل يوم"[33]. قيل أن الجماعات الإجرامية الإليكترونية قد سرقت أكثر من تريليون دولار من البيانات والممتلكات الفكرية في 2008[34]. و وتم العثور على شبكة إليكترونية إجرامية أفسدت 1295 كمبيوتر في 103 دولة، 30% منها كانت أهداف حكومية ذات قيمة عالية[35]. وتستخدم الجماعات الإرهابية شبكة الانترنت لتجنيد أعضاء جدد والتخطيط للحملات. أخلَّ النشطاء السياسيون والبيئيون بمواقع الشركات والحكومات على الانترنت.

الشيء المميز عن القوة في المجال الإليكتروني ليس أن الحكومات خارج الصورة، كما تنبأت المدافعون عن الحريات الاليكترونية في وقت مبكر، بل أن مختلف الجهات الفاعلة تمتلك موارد قوة مختلفة وان الفجوة بين الدولة والفاعلين من غير الدولة تضيق في كثير من الحالات. لكن لا يعني هذا الانخفاض النسبي لتفاوت القوة مساواتها. مازالت الحكومات الكبرى تمتلك مصادر أكثر من غيرها. و ليس كل المخربين متساوين على شبكة الانترنت.

نستطيع بشكل تقريبي، تقسيم الجهات الفاعلة في القضاء الإليكتروني إلى ثلاث فئات:الحكومات، والمنظمات ذات شبكات قوية البنية، والإفراد وشبكات ضعيفة البنية. (بالطبع، هنالك الكثير من التصنيفات، وبعض الحكومات لديها قدرات أكثر من غيرها بكثير ولكن هذا تقدير تقريبي مبدئي).

الجدول5. 3 موارد القوة النسبية للفاعلين في الفضاء الإليكتروني

الحكومات الكبرى

1. تطوير و دعم البنية التحتية، و التعليم، و الملكية الفكرية.
2. الإكراه القانوني والجسدي للإفراد والوسطاء الذين يكونون داخل الحدود.
3. حجم السوق والسيطرة على حق الدخول. - على سبيل المثال الاتحاد الاوروبي، الصين، الولايات المتحدة
4. مصادر الهجوم و الدفاع الإليكتروني: البيروقراطيه و الميزانيات و وكالات الاستخبارات.
5. توفر السلع العامة مثل التشريعات اللازمة للتجارة.
6. الشرعية والتساهل و القدرة على تأسيس القوة الناعمة.

نقاط الضعف الرئيسية: الاعتماد الكبير على الأنظمة المعقدة التي يمكن تعطيلها بسهولة و الاستقرار السياسي و احتمالية فقدان السمعة.

المنظمات و الشبكات ذات البنية القوية

1. الميزانيات الكبيرة، والموارد البشرية و اقتصاديات الحجم (الوفرة).
2. المرونة عبر القومية
3. السيطرة على الكود و تطوير المنتجات، و الإبداع في التطبيق.
4. العلامات التجارية و الشهرة.

نقاط الضعف الرئيسية: الملاحقة القانونية، و سرقة الممتلكات الفكرية، و تعطل النظام، و احتمالية فقدان الشهرة (الاسم و سوء السمعة).

الأفراد و الشبكات ذات البنية الضعيفة

1. التكلفة المنخفضة لرسوم الالتحاق.
2. عدم الكشف عن الهوية الحقيقية و سهولة الخروج.

3. نقاط الضعف غير المتماثلة مقارنة بالحكومات والمنظمات الكبيرة.

نقاط الضعف الرئيسية: الإكراه القانوني و غير القانوني من قبل الحكومات و المنظمات إذا تم القبض عليهم.

الجهات الفاعلة الحكومية

لا يزال الموقع أمرا مهما كمصدر في المجال الاليكتروني وذلك لان البنية التحتية المادية لشبكة الانترنت ما زالت مرتبطة بالجغرافيا وان الحكومات لها السيادة على مجالاتها الجغرافية، يمكن للحكومة أن تتخذ خطوات لدعم البنية التحتية، وتعليم الحاسوب وحماية الملكية الفكرية التي من شأنها أن تشجع (أو تعيق) تطور القدرات داخل حدودها. ويمكن أن يحفز توفير السلع العامة، بما في ذلك البيئة القانونية والتنظيمية، النمو التجاري للقدرات الاليكترونية. أخذت كوريا الجنوبية، على سبيل المثال، زمام المبادرة في التنمية العامة لقدرات الأنترنت. السمعة التي ينظر على انها شرعية، معتدلة، و كفوءة، يمكن أن تعزز (أو بالعكس تضعف) قوة الحكومة الناعمة مع غيرها من الجهات الفاعلة في المجال الاليكتروني.

تفيد الجغرافيا أيضا الحكومات من خلال ممارسة الإكراه القانوني والرقابة. على سبيل المثال، بعد أعمال شغب شينغيانغ Xinjiang في 2009، كانت الحكومة الصينية قادرة على حرمان 19 مليون مواطن لمنطقة تكبر ولاية تكساس بمرتين من الرسائل النصية ومكالمات الهاتف الدولية، والدخول للانترنت ماعدا القليل من المواقع الحكومية الخاضعة للرقابة. كانت الأضرار التي لحقت بالتجارة والسياحة كبيرة، ولكن كانت الحكومة الصينية أكثر قلقا بشأن الاستقرار السياسي[36]. في عام 2010، عندما قامت شركة SWIFTالخاصة التي تنظم سجلات التحويلات المالية بين البنوك بنقل كمبيوتر الخادم الرئيسي من الولايات المتحدة إلى أوروبا، كانت بحاجة الى إذن من الإتحاد الأوروبي لتسليم البيانات طوعا إلى الخزينة الأميركة لأغراض مكافحة الإرهاب. عندما رفض البرلمان الأوروبي الموافقة على اتفاق أوروبي واسع النطاق أعلنت SWIFTأنه "ليس لدينا أي أساس قانوني يدفعنا الى تسليم البيانات من مراكزنا الأوروبية للخزينة الأمريكية". وكإجراء لاحق، فرض البرلمان الأوروبي قيود خاصة جديدة على نقل البيانات. [37]

يمكن للحكومة أن تمارس سلطتها خارج حدودها الإقليمية في حال توفر سوق كبير. كان لمعايير الخصوصية المقيدة في أوروبا تأثيرا عالميا. عندما واجهت شركات مثل ياهو Yahoo أو داو جونز Dow Jones دعاوي قانونية بسبب نشاط الانترنت في فرنسا أو استراليا، وقرروا الامتثال بدلا من الابتعاد عن تلك الأسواق.

من الواضح، أن هذه هي موارد القوة المتاحة للحكومة ذات الاختصاص على الأسواق الكبيرة، ولكن ليس من الضروري لكل الحكومات.

تمتلك الحكومة أيضا القدرة على تنفيذ هجمات إليكترونية عدائية[38]. على سبيل المثال، لا يمتلك الأسطول الأمريكي العاشر والقوة الجوية 24 سفن أو طائرات، بدلا من ذلك ساحة المعركة بالنسبة لهم هي الفضاء الإليكتروني[39]. تستخدم قواتهم أجهزة الكمبيوتر والانترنت بدلا من السفن والطائرات. لسوء الحظ، تستخدم الحسابات الإخبارية "لملايين الهجمات" كلمة "هجوم"على نحو غير مضبوط للإشارة إلى كل شيء في عالم الكمبيوتر من استعراض للمعلومات إلى القرصنة (الدخول غير القانوني للحاسوب)أو تشويه مواقع لعمليات واسعة النطاق صممت لإحداث الدمار. ينبغي أن نميز بين الهجمات البسيطة، التي تستخدم معدات قليلة التكلفة يمكن لأي شخص تحميلها من الانترنت، و الهجمات المتطورة التي تحدد ثغرات جديدة لم يتم ترميمها بعد، حيث تتطلب هذه الهجمات مهارة اكبر من القرصنة البسيطة، والتي تتضمن فيروسات جديدة و"الهجمات الصفرية اليومية" (تستخدم لأول مرة). يميز الخبراء أيضا بين الاستغلال الاليكتروني لإغراض التجسس عن الهجمات الإليكترونية لأهداف تدميرية أو تخريبية. وتمارس الحكومات أنشطة لكلا النوعين. وأكد القليل علنا عن التجسس الإليكتروني ولكن تصف معظم التقارير اقتحاما لأنظمة الكمبيوتر في كل مكان وليس مقتصرا على الحكومات.

هناك تقارير عن الهجمات المرتبطة بالحرب في حالات كالعراق في عام 2003 أو جورجيا عام2008 وتخريب للمعدات الكهربائية بطرق غير علنية[40]. و إسرائيل متهمة بإستخدام الوسائل الاليكترونية لهزيمة الدفاعات الجوية السورية في سبتمبر 2007 قبل أن تدمر مولد سري للطاقة النووية[41]. ويرى معظم الخبراء الهجمات الإليكترونية على أنهاعامل مهم أكثر من كونه سلاح ساحق (على عكس السلاح النووي) في الحروب بين الدول. تتدخل الدول في النظم الإليكترونية للدول الاخرى من أجل "التجهيز لساحة المعركة " لما يمكن أن يكون الصراعات المستقبلية. وقد ناقش كل من المنظرين العسكريين الأمريكيين والصينيين مثل هذه الخطوات (كما رأينا في الفصل الثاني) ولكن القليل من صرح علنا عن المذاهب الإليكترونية الهجومية. خلص تقرير المجلس الوطني للبحوث عام 2009 "بإن السياسة الحالية و الإطار القانوني للتوجيه و التنظيم لاستخدام الولايات المتحدة الأمريكية للهجمات الإليكترونية سيء التشكيل، وغير متطور، وغامض للغاية"[42]. من المحتمل أن تشارك العديد من الحكومات الكبيرة في هذا النشاط مع أن نجاح مثل هذه الهجمات يعتمد على ثغرات الهدف، وبالتالي التدريب المسبق أو تحجيمهم قد ينتقص من قيمهم. ستكون الهجمات الصفرية اليومية بدون إنذار مسبق الأكثر فعالية،

حتى إن تأثيرها سوف يعتمد على الإجراءات التي سيستخدمها الهدف لتطوير سرعة الاستجابة، والبعض منها قد لا تكون معروفة تماما للمهاجم.

الجهات الفاعلة غير الحكومية مع الشبكات ذات البنية العالية

تنفذ أيضا الهجمات الإليكترونية التي تحجب الخدمة أو تعطل الأنظمة من قبل الفاعلين من غير الدول سواء أكانت لأغراض ايدولوجية أو إجرامية، ولكن لا تمتلك هذه الجماعات قدرات مشابهه لقدرات الحكومات الكبيرة. تنطوي الهجمات المعقدة ضد الأهداف العالية القيمة مثل نظم التواصل الدفاعية على وكالات استخبارات كبيرة تخترق ماديا (من خلال سلاسل التوريد أو الجواسيس) و/ أو تفكك رموز مشفرة بطريقة محكمة. يمكن لقرصان مراهق أو حكومة كبيرة أن تلحق ضررا على الانترنت، لكن هذا لا يجعلهما متساويين في القوة في المجال الفضائي. انتشار القوة لا يعني تكافؤها. يعتقد بعض الخبراء الحكوميين أن التحسينات التكنولوجية المنسقة في التشفير وإدارة الهويات يمكن أن تقلل كثيرا من التهديدات في النهاية المنخفضة للطيف الترددي في السنوات الخمس إلى العشر القادمة [43]. وفي مقال لمايك ماكونيل، المدير السابق للاستخبارات الوطنية "التقنيات متاحة بالفعل من مصادر عامة وخاصة ويمكن تطويرها إذا كانت لدينا الإرادة لبنائها في أنظمتنا "[44].

تمتلك بعض الشركات العابرة للقومية ميزانيات ضخمة، وموارد بشرية ماهرة، وسيطرة على شيفرات الملكيات مما يوفر لها موارد سلطة اكبر من الموارد التي تمتلكها الحكومات.

في 2009، حصلت مايكروسوفت وApple وجوجل على إيرادات سنوية تقدر ب 58، 35، و22 مليار دولار على التوالي. ووظفت كافة هذه الشركات أكثر من 150 ألف شخص. [45]و تتنافس الأمازونAmazon وجوجل ومايكروسوفت وغيرها في تطوير الحوسبة السحابية[1] ولها حقول خدمة متكونة من أكثر من 50 الف خادم. يسمح هيكلهم العابر للقومية بإستغلال الأسواق والموارد في جميع أنحاء العالم. وفي نفس الوقت، ومن أجل الحفاظ على وضعهم القانوني وعلامتهم التجارية، تمتلك الشركات العابرة للقومية حوافز قوية لتبقى متوافقة مع النظم القانونية المحلية.

لا تعيق مثل هذة التفاصيل قوة المنظمات الإجرامية. بعض هذه العمليات صغيرة مثل عمليات- "أضرب وأهرب"، تجمع أرباحها بسرعة قبل أن تستطيع الحكومات والجهات التنظيمية ملاحقتها[46]. يمتلك البعض الآخر معيار عابر للقومية

(1) الحوسبة السحابية هي نوع من الحوسبة التي تعتمد على تقاسم موارد الحوسبة بدلا من امتلاك الخوادم المحلية أو الأجهزة الشخصية للتعامل مع التطبيقات. المترجمان.

مؤثر ومن المحتمل أنها تشتري الحماية من الحكومات الضعيفة. قبل أن يتم تفكيكها من قبل المكلفين بتنفيذ القانون، كانت شبكة الانترنت السوداء تمتلك أكثر من 2500 عضو عبر العالم يبيعون ويشترون المعلومات المالية المسروقة وكلمات السر وبطاقات الائتمان[47]. قد تكون أكثر من ربع أجهزة الكمبيوتر المتصلة بالشبكة جزاءا من شبكة Botnet، وبعض هذه الشبكات تحتوي على ملايين الكمبيوترات. ومع تباين التقديرات، إلا إن الجرائم الإليكترونية قد تكلف الشركات أكثر من تريليون دولار سنويا[48]. بعض الجماعات الإجرامية مثل شبكة الأعمال الروسية (RBN) التي ربما ورثت بعض مقدرات الدولة السوفيتية بعد انحلالها، تزعم بأنها تحتفظ باتصالات غير رسمية مع الحكومة الروسية. ووفقا لمسؤول بريطاني "هناك مؤشرات قوية بإن RBN تسيطر على الشرطة المحلية، والقضاء المحلي، والحكومة محلية في شارع بطرسبرغ تحت سيطرتها.. تخطت تحقيقاتنا حواجز هامة"[49]. علاوة على ذلك، " إن مهارات القرصنة للجماعات الإجرامية ربما جعلتهم حلفاء طبيعيين كدول قومية تبحث عن وسيلة لزيادة قدراتها و نافيا في الوقت نفسه التورط في الهجمات الإليكترونية " [50]. إن مدى بعض العمليات الإجرامية مكلف ولكن على ما يبدو مجديا اقتصاديا. في 2006، قدر مكتب المحاسبة الحكومي الأمريكي انه تم إلقاء القبض وإدانة 5% فقط من مجرمي الانترنت. [51]

تستخدم الجماعات الإرهابية أدوات الحاسوب بشكل فعال، كما رأينا سابقا، مع أن الإرهاب الإليكتروني عرّف بأنه الاستخدام المباشر لأدوات إفتراضي من إحداث الدمار (شاهد الصف الأول في الجدول 5. 1) وذلك نادرا ما يحدث. مع انه لا يوجد شيء لمنع الجماعات الإرهابية من تجنيد متخصصي الكمبيوتر المؤهلين أو شراء برمجيات خبيثة (فايروسات) من الجماعات الإجرامية على الانترنت، "إلا أن الهجمات الإليكترونية تبدو اقل تأثيرا من الهجمات المادية: لا ترهب هذه الهجمات الضحايا المحتملين كثيرا، وأنها لا تجذب الانتباه، ولا ينظر إليها من قبل معظم الناس كحدث مؤثر للغاية"[52]. والاثنان والعشرون مؤامرة المحاكة منذ11-9، تضمنت جميعها متفجرات وأسلحة خفيفة، " وبينما تعتبر البنية التحتية الحساسة للولايات المتحدة من الشبكة الكهربائية إلى القطاع المالي عرضة للهجوم من خلال الفضاء الإليكتروني، إلا أن القاعدة افترقت الى القدرة والحافز لاستغلال هذه الثغرات"[53]. الآخرون ليسوا متفائلين جدا، يعتقد ماكونيل أن نقاط الضعف في الأنظمة المالية والكهربائية تمثل هدفا كبيرا لأي مجموعة ترغب في نشر الدمار وعليه ستطور هذه المجموعات قدراتها لتصبح تهديدا أقوى من الدول القومية الأخرى. وقال " ستستخدم الجماعات الإرهابية التطور حينما تمتلكه "[54].

حتى الآن، يبدو أن الإرهابيين قرروا استخدام المتفجرات لتحقيق أغراضهم، لأنها توفر لهم أداة ذات صخب عالي. ولكن هذا لا يعني أن الجماعات الإرهابية لا

تستخدم الانترنت لتعزيز الإرهاب. كما رأينا سابقا، لقد أصبح الانترنت أداة ضرورية تسمح لهم باستخدام شبكات امتيازات اللامركزية، واستحداث علامة تجارية، وتجنيد مؤيدين، وجمع الأموال، وتوفير كتائب التدريب، وإدارة العمليات. فإرسال الالكترونات أكثر أمانا من إرسال الوكلاء عبر الجمارك ومراقبة الهجرة. بفضل الأدوات الإليكترونية، أصبح تنظيم القاعدة قادرا على التقدم من تنظيم هرمي مُقيّد لخلايا جغرافية منظمة ومن ثم إلى شبكة عالمية أفقية حيث يستطيع المتطوعون المحليون تجنيد أنفسهم ذاتيا من خلالها. كما صرح احد خبراء الإرهاب: "ليست الباكستان ولا اليمن ولا أفغانستان المكان الرئيسي للتطرف... ولكنها تجربة فردية في المجتمع الافتراضي:الأمة على شبكة الانترنت". (55)

الافراد مع الشبكات ذات البنية الضعيفة.

هذا المثال يبين كيف بدأت الأدوات الاليكترونية بطمس الخطوط الفاصلة بين المنظمات مع الشبكات ذات البنية العالية والأفراد مع الشبكات ذات البنية الضعيفة. وكما أظهرت الأمثلة السابقة، يمكن للأفراد بسهولة أن يلعبوا في النطاق الإليكتروني وذلك بسبب انخفاض تكلفة الالتحاق، وعدم الكشف عن الهوية الحقيقية، وسهولة الخروج. في بعض الأحيان، يتصرف هؤلاء الأفراد بموافقة الحكومة وفي أحيان أخرى ضدها على سبيل المثال، قبل هجمات روسيا على جورجيا عام 2008"كان أي مدني (روسي كان أو غير ذلك) يطمح ليصبح محاربا إليكترونيا قادرا على الدخول إلى المواقع الموالية لروسيا لتحميل البرامج والتوجيهات اللازمة لإطلاق هجمات حجب الخدمة في جورجيا. "(56) خلال الاحتجاجات الطلابية في إيران في 2009، كان تويتر (Twitter) ومواقع الشبكات الاجتماعية ضروريين للتنظيم والإبلاغ عن المظاهرات. " طلبت الحكومة الأمريكية من المدراء التنفيذيين لتويتر عدم فصل الموقع للقيام بصيانته المقررة. كانوا قلقين من قوة التدخل باستخدام تويتر لتنظيم المظاهرات ". بعد ستة شهور، على أية حال، قامت مجموعة غير معروفة تدعى الجيش الإليكتروني الإيراني بإعادة توجيه استعمال موقع تويتر بنجاح لإرسال رسائل مضادة لأمريكا، وفي فبراير 2010 منعت الحكومة الإيرانية الدخول إلى تويتر وغيرها من المواقع. (57)

في ضوء نقاشنا في الفصل الثالث عن الطرق التي تساعد الاعتماد المتبادل غير التماثلي. على إنتاج القوة، من الجدير الملاحظة أن الأفراد الفاعلين في الفضاء الإليكتروني يستفيدون من الثغرات غيرالمتماثلة مقارنة بالحكومة والمنظمات الكبيرة. حيث يمتلكون استثمارات صغيرة و سوف يخسرون القليل عند عملية الخروج

وإعادة الدخول. نقطة الضعف الرئيسية هي الإكراه القانوني وغير القانوني من الحكومات والمنظمات، إذا قبض عليهم ولكن فقط نسبة قليلة منهم تضبط فعليا. على العكس، تمتلك الشركات نقاط ضعف هامة بسبب الاستثمار الكبير في أنظمة التشغيل المعقدة والممتلكات الفكرية والشهرة. بنفس الطريقة، تعتمد الحكومات الكبيرة على أنظمة معقدة تتعطل بسهولة، والاستقرار السياسي وقوة مرنة تعتمد على الشهرة. مع أن الضربات الإليكترونية "اضرب واهرب" من قبل الأفراد من غير المحتمل أن تخضع الحكومات والشركات، إلا أنها يمكن أن تفرض تكاليف تدمير عظيمة للأنظمة والسمعة من خلال إستثمار ضئيل. الحكومات هم المخربون الأساسيون على الانترنت، ولكن ما زال المخربون الأصغر يلعبون لعبتهم، والتعامل مع مثل هذا الخراب يقود لسياسة معقدة.

جوجل و الصين

يتضح هذا التفاعل المعقد ما بين فاعلين القطاعين العام و الخاص في قضية الشركة الأمريكية جوجل و الحكومة الصينية[58]. ففي اوائل العام 2010، اعلنت جوجل انها ستنسحب من الاعمال التجارية في الصين الامر الذي كبد القوة الصينية الناعمة تكلفة ملحوظة. اشتملت القضية على ثلاثة مواضيع مختلفة فنيا و التي اصبحت فيما بعد مترابطة سياسيا وهي: المزاعم عن جهود الحكومة الصينية لسرقة الشيفرة المصدرية (الملكية الفكرية) الخاصة بشركة جوجل و اختراق حسابات البريد الإليكتروني جي ميل G-mail الخاصة بالنشطاء الصينيين (حقوق الانسان). و ردا على ذلك الفعل قامت جوجل باتخاذ قرار يوقف الرقابة على عمليات البحث التي كانت تتم عبر موقع جوجل الصينيGoogle. cn . (على الرغم من ان جوجل كانت ممتثلة للرقابة المفروضة عليها لمدة اربع سنوات). فمن الناحية التقنية، الانسحاب من الصين لم يقدم شيئا لحل اول موضوعين، لأن جوجل لم تكن تعتمد على خوادم (سيرفرات) تتواجد في الصين. الا انها كانت تطمح لان تكون الخيار المفضل كمزود للخدمات السحابية (في ظل وجود منافسين مثل مايكروسوفت). ربما ارتأت جوجل عند اتخاذها مثل هذا القرار بأن سمعتها المتعلقة بالامن و حقوق الانسان تفوق قيمة الاستحواذ على سوق محركات البحث في الصين حيث كانت شركة بيدو Baidu الصينية متقدمة في الاستحواذ على حصة السوق. علاوة على ذلك لم تكن عمليات البحث في الصين تدر ايرادات كبيرة على شركة جوجل.

كانت الهجمات التي تهدف لسرقة الملكيات الفكرية للشركات الاجنبية امرا مألوفا في الصين. و لكن بعد تموز/يوليو 2009 رصد الخبراء مستوى جديدا من الجرأة و الاقدام تجاه شركات مختلفة هي عرضة الان لهجمات جديدة متطورة تسمى

الهجمات (الصفرية- اليومية). يبدو ان الصين تصعد من الموقف، فبعكس شركات التكنولوجيا المنخفضة التي لا تملك الكثير من الخيارات والرغبات بالبقاء في السوق الصينية، فان جوجل كانت محتاجة للحفاظ على القوة الناعمة من خلال سمعتها التي تدعم حرية التعبير و تجند و ترعى افرادا من المبدعين و لكي تحافظ ايضا على السمعة الامنية لعلامتها التجارية جي ميل. Gmail.

عند تلك المرحلة، اصبحت الحكومة الأمريكية معنية في الامر. فقد نبهت جوجل البيت الابيض قبيل اعلانها بالانسحاب. حيث ان وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلنيتون كانت في صدد اعداد خطاب حول حرية الانترنت. فوضع مثال ما جرى مع جوجل رفع من شأن المسألة لتكون على مستوى حكومي. احالت الحكومة الصينية المسألة في البداية كخلاف تجاري و لكن تورط الحكومة الأمريكية ادى إلى تصريحات سياسية تدعو لاحترام القوانين الصينية و التعبير عن الاستياء من الامبريالية الأمريكية الإليكترونية[59]. أشار مسؤولون اخرون إلى ان الجهود الأمريكية المبذولة كانت تهدف لابقاء هيمنة الولايات المتحدة على الانترنت. و في الوقت نفسه، تم التعبير ايضا عن آراء صينية اخرى. وضع بعض المواطنين الازهار على شعار جوجل، بينما شعر اخرون بالقلق فيما إذا كان خروج جوجل سيلحق ضررا بالصين ان اصبحت بيدو Baidu هي الشركة المحتكرة. " عندما ستذهب الشركات الصينية لخارج الصين فانها ستفشل في فهم و استيعاب منافسيها كما فشلت عندما كانت تنافس في الصين". [60] قامت جوجل في البداية بتحويل المستخدمين في الصين لموقعها في هونغ كونغ تلقائيا. و لكن الصين رفضت تلك الحيلة و هددت بعدم تجديد رخصة مزود الانترنت لـ جوجل. اقامت جوجل فيما بعد صفحة هبوط تقدم للزائرين رابطا اختياريا بدلا من الرابط التلقائي لـ هونغ كونغ. بقيت جوجل في الصين ولكن الحكومة الصينية اكدت على سيادة قوانينها[61].

الا ان الحكومة الأمريكية، على أية حال، إستخدمت تلك القضية سعيا وراء فرض قواعد جديدة للانترنت. و في الوقت ذاته لم تفصح فيما يجب على الولايات الاميركية ان تتوقف عن فعله. فعلى سبيل المثال، هل ستحاول الحكومة الأمريكية ايقاف الاختراقات الفردية للانظمة الصينية؟ ان العديد من الاختراقات لأنظمة الحواسيب الأمريكية و الصينية متبادلة. "ببساطة، إن الولايات المتحدة تقوم إلى حد كبير بفعل ذات الاشياء التي انتقدتها وزيرة الخارجية كلنيتون. الحكومة الأمريكية لا تسرق الملكية الفكرية من الشركات الأمريكية كما تفعل نظريتها الصينية ولا تخترق حسابات دعاة الديمقراطية. و لكنها و بلا هوادة تستخدم نفس التقنيات الحاسوبية او اخرى مشابهة لها لغايات تراها جديرة بالاهتمام". [62] رأت احدى الدراسات التي اعدها خبراء الكترونيين بأن الولايات المتحدة تمثل اكبر تهديد للاختراقات تليها الصين بشكل مقارب. [63] بعض الاختراقات التية من الولايات المتحدة كانت بما لا

يقبل الشك انها من مصدر حكومي. اما الاختراقات الاخرى فكان مصدرها قراصنة مناضلين في مجال محاولة نشر حقوق الانسان في الصين و في امكنة اخرى من العالم. هل ستتمكن الولايات المتحدة من ايقاف او محاولة السيطرة على مثل هؤلاء القراصنة المناضلين؟ يبدو ان ذلك مستبعد فيما يتعلق بقضايا حقوق الانسان، ولكن الحكومة الصينية تنظر إلى التبتيين في المنفى و قراصنة فالون غونغ Falon Gong كتهديد لامنها الوطني. يمكننا ان نتخيل بعض المجالات التي يمكن ان تتداخل فيها الاهداف الأمريكية و الصينية واقعيا و نظريا، ولكن مبادرة شركة خاصة (جوجل) التي تربط ما بين سرقة الملكية الفكرية و القرصنة من أجل حقوق الانسان حتما تزيد من تعقيد الموقف السياسي. ان الشركات، الحكومات، و القراصنة الذين يعملون بشكل فردي إستخدم جميعهم الوسائل المتعددة و المتاحة لهم ليناضلوا في سبيل الحصول على ما يبتغون من نتائج في مثل هذا الجانب من المجال الإليكتروني.

الحكومات و الحكم

ينظر البعض للفضاء الإليكتروني على انه رديف للغرب الجامح الذي لا يخضع لقانون او حكم. و لكن عمليا هنالك العديد من المجالات الخاصة و العامة للحكم. وضعت بعض المعايير التقنية المتعلقة ببروتوكل الانترنت بتوافق اراء المهندسين(او بدونها) الذين عملوا ضمن قوة واجب هندسة الانترنت Internet Engineering Task Force. مثل هذه المعايير التي تطبق على نطاق واسع غالبا ما تعتمد على قرارات شخصية و فردية عند ادراجها في منتجات تجارية. لقد طور اتحاد الشبكة العالمية غير الحكوميةWorld Wide Web Consortium معايير جديدة للشبكة. فشركة الانترنت للاسماء و الارقام المخصصة. ICANNتحمل الصفة القانونية للشركات غير الربحية بموجب القانون الأمريكي، على الرغم من ان اجراءاتها تطورت لتشمل أصوات الحكومة (وان لم تكن أصواتا انتخابية). علي أي حال، فإن تفويض ICANN يقتصرعلى اسماء النطاق و إدارة التوجيه، ولكنها لا تملك السلطة لحكم الفضاء الإليكتروني المهيب برمته. تسيطر الحكومات الوطنية على قوانين حقوق النشر و حقوق الملكية الفكرية، التي تكون احيانا عرضة للتفاوض و التقاض في داخل اطر عمل المنظمة الدولية للحقوق الفكرية و منظمة التجارة العالمية. كما على الحكومات ان تحدد تخصيص الطيف الوطني ضمن اطر عمل دولية تناقش في الإتحاد العالمي للاتصالات. علاوة على ذلك، فالحكومات الوطنية كافة تحاول إدارة مشاكل الامن و التجسس و الجريمة ضمن اطر عمل قانونية و وطنية، الا ان التقلبات التكنولوجية للنطاق الإليكتروني تحتم على القوانين و اللوائح ان تبقى في مطاردة مستمرة لهدف غير ثابت. على الرغم من عدم وجود نظام واحد

لحكم الفضاء الإليكتروني، الا انه هنالك مجموعة من المعايير والمؤسسات المتباعدة التي تصنف في مكان ما بين مؤسسة متكاملة تفرض تنظيما من خلال قواعد هرمية وممارسات مجزأة للغاية ومؤسسات ذات اساس غير معروف ولا تملك اية صلات او روابط. (64)

غالبا ما يوصف مجال الفضاء الإليكتروني على انه سلعة عامة أو مشاع عالمي، ولكن هذه الشروط لا تصلح لمثل هذا الوصف. السلعة العامة هي ما يمكن للجميع الاستفادة منها دون استثناء، وعلى الرغم من أن هذا الوصف قد ينطبق على بعض بروتوكولات المعلومات لشبكة الإنترنت، فإنه لا يصف البنية التحتية المادية، التي هي مورد الملكية الضئيل القابع داخل حدود الدول ذات السيادة. فالفضاء الإليكتروني ليس مشاعا مثل أعالي البحار التي تقع أجزاء منها تحت السيطرة السيادية. في أحسن الأحوال، قد يصنف الفضاء الإليكتروني "كمشاعات منقوصة" أو كعمارات الملكية المشتركة و لكن من دون قواعد مطورة بشكل جيد(65).

يمكن تصنيف الفضاء الاليكتروني كما اصطلحت عليه الحائزة على جائزة نوبل إلينور أوستروم Nobel Laureate Elinor Ostrom على انه "مورد مجموعة مشترك" حيث الاستبعاد صعب والاستغلال من طرف واحد يمكن ان يقلل من قيمة الاطراف الاخرين. (66)ان الحكومة ليست الحل الوحيد لمشاكل مصدرالموارد المشترك. تبين أوستروم أن المجتمع المنظم ذاتيا أمر ممكن في ظل ظروف معينة. ومع ذلك، فإن الظروف التي تربطها اوستروم بنجاح الحكم الذاتي ضعيفة في المجال الإليكتروني نظرا للحجم الكبير للموارد والعدد الكبير من المستخدمين والفهم الشحيح(عند الاخرين) في كيفية تطورعمل النظام. في أيامه الأولى، كان الإنترنت مثل قرية صغيرة من المستخدمين المعروفين، ولم تكن هنالك حاجة لاضافة طبقة تحقق مشفرة وعملية تطورقواعده كانت بسيطة. كل ذلك تغير مع النمو المضطرد. على الرغم من أن الانفتاح وسهولة الوصول للفضاء الإليكتروني كوسيلة للاتصال توفر فوائد قيمة للجميع، فان سلوك الركوب المجاني المتأتي على شكل جريمة والهجمات والتهديدات كل ذلك يؤدي إلى زعزعة الأمن. والنتيجة تكون طلب الحماية التي يمكن أن تؤدي إلى تجزئة "الحدائق المسورة" للشبكات خاصة، وهي الصنواليكتروني لمرفقات القرن السابع عشر التي تم استخدامها في حل "مأساة العامة" لتلك الحقبة(67).

ان توفير الأمن هي الوظيفة التقليدية للحكومة، ويعتقد بعض المراقبين أن الزيادة في انعدام الأمن تؤدي إلى زيادة دور الحكومات في الفضاء الإليكتروني. تبدي العديد من الدول رغبة في توسيع بسط سيادتها على الفضاء الإليكتروني وتبحث عن الوسائل التكنولوجية للقيام بذلك. و كما يقول خبيران " ان تأمين الفضاء الإليكتروني يستتبع بالتأكيد" عودة الدولة "ولكن ليس بطريقة توحي بالعودة إلى

نموذج ويستفاليا التقليدي لسيادة الدولة. " الجهود المبذولة لتأمين الشبكة لكي تساعد في تسهيل استخدامها من قبل جهات متنامية من غير الدول غالبا ما تنطوي على نقل المسؤوليات والسلطة لجهات خاصة[68]. على سبيل المثال، طورت شركات الأعمال المالية و المصرفية أنظمة خاصة بها للأمن والعقاب عن طريق شبكات للتواصل، مثل حرمان من تكررت مخالفاتهم من حقوقهم التجارية وابطاء السرعة وزيادة تكاليف المعاملات للعناوين المرتبطة بسلوكيات مشبوهة. ان الشركات التي تقدم خدمات استضافة المواقع أو منصات وسائل الإعلام الاجتماعية لديها دوافع قوية لإزالة مستخدمين مشاكسين أو مغمورين يدرون القليل من الدخل ويكلفون الكثير للدفاع عنهم إذا ما تعرضوا لهجوم من مستخدمين اخرين[69]. حكومات أخرى تود حماية شبكة الإنترنت لتبقي مجتمعاتها على استفادة دائمة، ولكن في الوقت نفسه، تريد حماية تلك المجتمعات من ما قد يأتي من شبكة الإنترنت. الصين، مثلا، توصف بأنها تطور شركاتها وراء جدار الحماية، وتخطط لقطع الاتصال بالإنترنت إذا ما تعرضت لهجوم. [70] ومع ذلك، فالصين وغيرها من الحكومات لا تزال تسعى لجني الفوائد الاقتصادية للاتصال. ان التوتر الحاصل يؤدي إلى تسويات منقوصة. [71]

إذا تعاملنا مع معظم القرصنة النضالية على أنها مجرد مصدر ازعاج، فهناك أربعة من التهديدات الإليكترونية الرئيسية للأمن القومي، ولكل منها افق زمني مختلف بحلول مختلفة (من حيث المبدأ وهي: التجسس الاقتصادي، والجريمة، الحرب الإليكترونية، والارهاب الإليكتروني. بالنسبة للولايات المتحدة حاليا فان أعلى التكاليف تأتي من الفئتين الأولى والثانية، ولكن خلال العقد المقبل قد ينعكس النظام، وكما ان التحالفات والتكتيكات تتطور بين مختلف الجهات الفاعلة، قد تتداخل تلك الفئات على نحو متزايد. حسب ما اوضح المدير السابق للمخابرات القومية بقوله " الجماعات الإرهابية اليوم مصنفة بقربها من أسفل سلم القدرات الحربية الإليكترونية. ان المنظمات الإجرامية أكثر تطورا. هناك تسلسل هرمي. يبدأ من الدول القومية، التي يمكن أن تدمر الأشياء، إلى المجرمين، الذين يمكنهم أن يسرقوا الأشياء وصولا للقراصنة المتشددين والمتطورين ايضا.. عآجلا أو آجلا، ستحقق الجماعات الارهابية التطور الإليكتروني المنشود. انها كالانتشار النووي، الا انها أسهل بكثير فحسب". [72]

وفقا للمراجعة الإليكترونية للرئيس أوباما عام 2009، كانت سرقة الملكية الفكرية من قبل دول أخرى (وشركات)الأعلى من حيث التكلفة المباشرة. فهي لم تسفر عن الخسائر الاقتصادية الحالية، انما ادت لتدمير الميزة التنافسية، و جعلت أيضا مستقبل القوة الخشنة عرضة للخطر[73]. في كل عام، حجم الملكيات الفكرية و التي هي اكبر بأضعاف من كل الملكية الفكرية التي تحتويها مكتبة الكونغرس تسرق من رجال الأعمال و الحكومة والشبكات الجامعية مما يهدد الفعالية العسكرية

الأمريكية والقدرة التنافسية للولايات المتحدة في الاقتصاد العالمي. [74] كما رأينا بالفعل، فمجرمو الإنترنت أيضا يشكلون عبئا كبيرا على الاقتصاد. وعندما ننظر إلى أبعد من ذلك، كما تفعل غيرنا من الدول الأخرى في تطوير قدراتها للقيام بهجمات إلكترونية على البنى التحتية الحساسة تمكنها من حرمان القوات العسكرية الأمريكية من مزاياها المعلوماتية الخاصة فمن الممكن أن تكون تكاليف القوة الخشنة الأميركية كبيرة للغاية. كما ان الجماعات الإرهابية التي ترغب في اشاعة الدمار تطور قدراتها للقيام بذلك، مما قد يسبب في فرض تكاليف باهظة. لكل تهديد معالجات مختلفة عن بعضها تماما.

فالحرب الإليكترونية هي الأكثر إثارة للتهديدات المحتملة. ويمكن أن تدار من خلال شكل من أشكال الردع بين الدول (على الرغم من اختلافه عن الردع النووي التقليدي) و من خلال القدرات الهجومية، وتصاميم الشبكة ومرونة البنية التحتية في حال فشل الردع. في مرحلة ما في المستقبل، قد يكون من الممكن تعزيز هذه الخطوات مع بعض القواعد البدائية. [75] في حال نشوب حرب، إن القتال يخضع لقواعد تقليدية من التمييز والتناسب تعتبر أساسية للقوانين الحالية من الصراع المسلح. ولكن الحرب الإليكترونية تثير مشاكل جديدة وصعبة في كيفية تمييز الاهداف المدنية من العسكرية وفي كيفية التأكد من مدى الأضرار الجانبية. على سبيل المثال، نقل عن جنرال أميركي قوله بإن المخططين الأميركيين لم يستخدموا تقنية اليكترونية واحدة معينة لتعطيل شبكة الدفاع الجوي العراقية الفرنسية الصنع لأننا حسب قوله "كنا خائفين من ان نعطل كل ماكينات الصرف الآلي المتواجدة في باريس. " وعلاوة على ذلك، لأن الدفاع الإليكتروني مشابه في بعض الأحيان إلى اطلاق النار على مسدس تحمله يد رجل خارج على القانون قبل ان يتمكن من اطلاق النار، ويجب التعامل معها من قبل الأجهزة العاملة "بسرعة الشبكة" عندما يتم الكشف عن أول هجوم، يتشوش الهجوم والدفاع و تصبح قواعد الاشتباك التي تحافظ على السيطرة المدنية صعبة الانشاء. [76]

بعض المراقبين يجادلون أنه بسبب صعوبة إسناد مصدر الهجوم، فالردع لا يعمل في الفضاء الإليكتروني، رغم بساطته المفرطة الا انه الرأي الشائع. بما ان الردع ما بين الدول هو ألاكثر صعوبة في المجال الإليكتروني الا انه ليس من المستحيلات. كثير الناس ما يظن ان الردع يستند للنموذج النووي الذي كان سائدا في نصف القرن الماضي، حيث التهديد بالانتقام العقابي يكون كارثيا لكي يردع الهجوم. ولكن الردع النووي لم يكن أبدا بهذه البساطة. على الرغم من أن قدرة الضربة الثانية والدمار المؤكد المتبادل قد نجحت على منع وقوع هجمات على الوطن الا أنها لم تكن ذات مصداقية للقضايا في نهاية ذيل طيف المصالح. يقع الكذب في مكان ما بين هذين النقيضين مما زاد من توسع ردع الهجمات ضد الحلفاء والدفاع عن الاماكن

الضعيفة مثل برلين اثناء الحرب الباردة. استكمل الردع النووي بتدابير أخرى (مثل وضع قواعد متقدمة للقوات التقليدية)، ومجموعة متنوعة من إشارات الأجهزة لحركة القوات، عملية التعلم التي جرت على مدى عشر سنوات أدت إلى خلق مجالات مختلفة من الاتفاقيات بدءا من منع انتشار الأسلحة النووية وصولا لإدارة الحوادث في عرض البحر. تفتقر الهجمات الالكترونية للأبعاد الكارثية التي تمتلكها هجمات الأسلحة النووية، وعمليات إلاسناد فيها تكون أكثر صعوبة، ولكن الردع بين الدول من خلال التشابك والحرمان لا يزال موجودا. حتى عندما يكون مصدر الهجوم الذي يمكن أن يكون مقنعا بشكل ناجح تحت مسمى "العلم المزيف" فحكومات أخرى قد تجد نفسها متورطة بشكل كبير بعلاقات مستقلة من أن هجوما كبيرا ستكون له نتائج عكسية. وخلافا للخيط الوحيد من الترابط العسكري الذي جمع الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي في الحرب الباردة، فان الولايات المتحدة والصين وبلدان أخرى معرضة للوقوع في شرك شبكات متعددة. الصين نفسها، على سبيل المثال، قد تكون عرضة للخسارة بسبب الهجوم الذي ألحق أضرارا فادحة بالاقتصاد الأمريكي، والعكس بالعكس.

وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تردع مهاجماً غير معروف من خلال الإنكار. إذا كانت جدران الحماية قوية، أو احتمالية الاستجابة على فرض الذات تبدو ممكنة ("سياج كهربائي")، فان الهجوم يصبح أقل جاذبية. يمكن من خلال الاستجابة الفورية للقدرات الهجومية خلق خط دفاع نشط يمكن أن يكون بمثابة رادع حتى عندما تكون هوية المهاجم غير معروفة تماما. العبثية يمكن أن تساعد أيضا في ردع مهاجمين مجهولين إذا كان الهدف محمياً بشكل جيد، أو التكرار اوالمرونة التي تسمح بالتعافي، تقلص نسبة المخاطر لمصلحة الهجوم. وأخيرا، فأن الأعلام المزيفة غير كاملة، والشائعات عن مصدر الهجوم تعتبرموثوقة على نطاق واسع (على الرغم من عدم القدرة على التثبت منها في محكمة قانونية)، والضرر ذائع الصيت الذي سيلحق بالقوة الناعمة للمهاجم يمكن أن يسهم في الردع.

ان الإرهاب الإليكتروني والفاعلين من غير الدول هي أصعب ردعا. كما رأينا، فان الهجمات الاليكترونية هي ليست الطريق الأكثر جاذبية للإرهابيين اليوم، ولكنها كمجموعات تطور قدراتها على إلحاق أضرار كبيرة ضد البنية التحتية، فهذا الإغراء سينمو على مدى السنوات المقبلة، لكون عملية الإسناد ستكون صعبة، فان تحسين الدفاعات كالضربات الاستباقية والذكاء البشري تصبح امورا ملحة. على مستوى أكثر عمقا، يعتقد العديد من الخبراء أن الحل على المدى الطويل هو عبارة عن برنامج لإعادة هيكلة شبكة الإنترنت لجعل مثل هذه الهجمات أكثر صعوبة مما هي عليه اليوم بحيث تشدد على سهولة الاستخدام بدلا من الأمن. يشير توجه اخر إلى التخفيف من هشاشة بعض الجوانب الحساسة من البنى التحتية الوطنية من خلال

الحد من اتصالها بالإنترنت. كما يقترح البعض "مقيدات" خاصة في حوافز لاصحاب البنية التحتية الحيوية ممن يعملون لحسابهم الخاص (على سبيل المثال، المالية والكهرباء) للاشتراك بأنظمة آمنة بدلا من الاعتماد على شبكة الإنترنت المفتوحة (التي من شأنها أن تستمر في الوجود لأولئك الذين يعانون من انخفاض المخاطر والمستعدين لتحمل أكبرها).

ويمكن أيضا الحد من الجرائم الاليكترونية من خلال توجهات مماثلة تجعل الوصول إلى بعض الأنظمة أكثر صعوبة مما هي عليه اليوم. وإضافة لذلك، قد يكون في الامكان تطوير درجة من التعاون الدولي للحد من الجريمة الإليكترونية التي تماثل جهود الحد من القرصنة في العصور السابقة. في احد الاوقات، وجدت العديد من الحكومات انه من المريح تحمل بعض القراصنة وحتى الاستعانة بالقراصنة المستأجرين (حتى إعلان باريس في عام 1856)، و نجد اليوم بعض الحكومات التي تملك مواقف مماثلة تجاه الجريمة على شبكة الإنترنت. على سبيل المثال، رفضت روسيا والصين، للتوقيع على اتفاقية مجلس أوروبا بشأن الجرائم الإليكترونية التي وقع عليها أكثر من ثلاثين بلدا. ولكن مواقفهم قد تتغير مع مرور الوقت إذا تجاوزت التكاليف الارباح. على سبيل المثال، " لم يعد مجرمو الإنترنت الروس يتبعون قواعد عدم التدخل عندما يتعلق الأمر بأهداف داخل وطنهم، و بدأت السلطات الروسية باتباع سياسة عدم التدخل"[77]. وعلى الرغم من ان الاحتمالات الفورية للاتفاقية لا تبشر بأي خير، فمن الممكن تخيل تحالف من الراغبين لوضع معايير عالية والعمل معا لرفع التكاليف على أولئك الذين ينتهكون معيارا ناشئا، كما يحدث مع لوائح غسيل الأموال أو مع مبادرة نشر ألامن.

ومن المرجح أن تستمر عمليات تجسس على الانترنت على قدم و ساق ما لم تتخذ الدولة نهجا جديدا تسير عليه. ان التجسس قديم قدم التاريخ البشري ولا ينتهك أية أحكام صريحة للقانون الدولي. الا ان الحكومات أنشأت في اوقات ما قواعد طريق للحد من التجسس وشاركت في نمط انتقام (العين بالعين) لخلق حافز للتعاون. وقد أظهرت التجارب أن الشركاء في معضلة السجين وألعاب البضائع العامة يمكن ان تطور التعاون من خلال اللعب المتكرر على فترات ممتدة[78]. على الرغم من أنه من الصعب تصور المعاهدات القابلة للتنفيذ والتي من خلالها توافق الحكومات إلى عدم الانخراط في التجسس، فمن المعقول أن نتصور عملية تكرارانتقام (العين بالعين) التي تطور قواعد الطريق التي يمكن لها أن تحد من الضررالناتج من الناحية العملية. على حد قول هوارد شميدت، رئيس الأمن الإليكتروني الأمريكي: عدم الاستجابة "واحدة من أهم الأمور قد تعود للبلدان التي يبدو انها قادمة منها وقوله: إن لم تكن انت، فانك بحاجة للتحقق من ذلك". [79]الفشل في الاستجابة يمكن أن يتبعه انتقام مدروس. تحت المبدأ القانوني الدولي، يمكن اتخاذ التدابير المضادة المناسبة

ردا على إيذاء مصدره دولة ما حتى و لو كانت الحكومة غير مسؤولة عن ذلك الضرر. على الرغم من أنه أقل من الكمال، يمكن بذل جهود للتعامل مع الفاعلين من غير الدول من خلال الزام الدول و تحميلها المسؤولية عن الأعمال التي تنشأ داخل حدودها السيادية. لتجنب التصعيد أو "انشقاق في القفل "، فإنه يساعد على تقديم المساعدة والمشاركة في المناقشات التي يمكن أن تطور تصورات مشتركة او حتى اعراف متفق عليها بشكل كامل. هذا "التعلم" لا يزال في مراحله المبكرة في المجال الإليكتروني و يماثل لما حدث في العصر النووي اوائل الخمسينيات. (80)

في هذه المرحلة، كانت معاهدات الحد من التسلح واسعة النطاق لا تبدو واعدة من دون القدرة على التحقق، على الرغم من امكانية اجراء المزيد من الاتفاقيات المحدودة. (81) خلال بداية عام 2000 ، أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة سلسلة من القرارات التي تدين النشاط الإجرامي ولفت الانتباه إلى التدابير الدفاعية التي يمكن للحكومات أن تتخذها. وخلال الفترة نفسها، سعت روسيا نحو معاهدة للرقابة الدولية الواسعة النطاق على الإنترنت ومنع الخداع أو تضمين الشيفرات برامج خبيثة أو دوائر يمكن تفعيلها في حال نشوب حرب. ولكن الأميركيين جادلوا بالقول أن تدابير منع الجريمة يمكن أن تلحق الضرر بدفاعاتهم ضد الهجمات الحالية وسيكون من المستحيل بمكان التحقق من صحتة أو تطبيقها. وعلاوة على ذلك، فقد قاومت الولايات المتحدة الاتفاقات التي يمكنها إضفاء الصبغة الشرعية على رقابة الحكومات الاستبدادية "للإنترنت". ومع هذا، بدأت الولايات المتحدة بمناقشات غير رسمية مع روسيا. (82) حتى ان الدعاة لقانون دولي لعمليات المعلومات اصبحو متشككين في وجود معاهدة متعددة الأطراف تكون أقرب إلى اتفاقيات جنيف بحيث يمكن أن تحتوي على قواعد دقيقة ومفصلة نظرا للتقلب التكنولوجي في المستقبل، لكنهم يجادلون بأن دولا بمثل تلك العقلية يمكن ان تعلن عن قواعد تحكم نفسها تلقائيا و التي يمكن أن تشكل ثوابت للمستقبل. (83)

تشكل الاختلافات المعيارية صعوبة في الوصول إلى أي اتفاقات واسعة في كيفية تنظيم المحتوى على شبكة الإنترنت. كما رأينا في وقت سابق، دعت الولايات المتحدة لإنشاء "مدونة قواعد للسلوك بين الدول" و التي" تشجع على احترام المشاعات المشتركة بيننا على الشبكات العالمية "، ولكن كما يقول جاك جولد سميث، " حتى لو تمكنا من وقف جميع الهجمات الإليكترونية من أرضنا، فنحن لا نرغب في ذلك. على الصعيد الخاص، يمكن أن يكون القراصنة المناضلون أداة للتحرر. وعلى الصعيد العام، فان أفضل وسيلة للدفاع عن أنظمة الكمبيوتر الحساسة في بعض الأحيان تكون الهجوم الجيد"(84). من وجهة نظر أمريكية، فان تويتر ويوتيوب هي مسائل تخص الحرية الشخصية؛ ينظر لها من قبل بكين أو طهران على انها وسائل للهجوم. حتى بالنسبة لموضوع الصور الإباحية للأطفال، حيث قواعد الإدانة مشتركة

على نطاق واسع، فان الحكومات تحبذ انشاء نظاما احادي الجانب من تقنيات الفلترة بدلا من إصدار تنبيه لمزود الخدمة والاعتماد على الملاحقة القانونية من قبل الدولة المضيفة. فعلى سبيل المثال، فرضت أستراليا بعضا من اقوى فلاتر الإنترنت الخاصة بالجريمة تم اقتراحها من قبل أي ديمقراطية تم انشاؤها[85]. لكن تبقى المساعدة الذاتية هي العرف السائد.

يعتبر المجال الإليكتروني جديداً وبيئة متقلبة من صنع الإنسان على حد سواء. أن خصائص الفضاء الإليكتروني تقلل بعض الفوارق في السلطة بين الفاعلين وبالتالي لا تقدم مثالا جيدا لانتشار القوة التي تجسد السياسة العالمية في هذا القرن. من غير المرجح للقوى الكبرى أن تبقى قادرة على السيطرة على هذا المجال بقدر سيطرتها على بعض المجالات الآخرى، كالمجال البحري أو المجال الجوي. ولكن الفضاء الإليكتروني يوضح أيضا أن انتشار القوة لا يعني المساواة في القوة أو استبدال حكومات لكي تكون الجهات الفاعلة الأقوى في السياسة العالمية. وحتى دولة صغيرة كالإمارات العربية المتحدة قادرة على إجبار صناع البلاك بيري لتقديم تنازلات. "البحث في الحركة هو ان تتعلم درسا تعلمته شركات أخرى من قبل. وكما رأينا في العام 2000 في محاولة شركة ياهو الفاشلة للحفاظ على منتدى يبيع تذكارات نازية في فرنسا، ومع المحاولات المتكررة لجوجل في السنوات الأخيرة لتحقيق نتائج بحث غير خاضعة للرقابة في الصين، فلا يوجد مزود لخدمات المعلومات بمنأى عن سلطة الدولة. ان الرهانات باهظة للغاية بالنسبة للحكومات لكي تتنازل عن الميدان للجني مصالح خاصة فحسب"[86]. ولكن على الرغم من أن الشركات لديها حافز لاطاعة القوانين فان الفاعلين من غير الدول مثل المجرمين والإرهابيين لا توجد ضغوط مماثلة عليهم.

على الرغم من أن الفضاء الإليكتروني قد يخلق بعض التبدلات في القوة فيما بين الدول من خلال فتح فرص محدودة لتحقيق قفزات واسعة من قبل الدول الصغيرة باستخدام الحرب غير المتكافئة، فإنه من المستبعد أن تكون هناك لعبة تبديل في انتقال السلطة و التي سوف نتحول إليها في الفصل التالي. ومع ذلك، فعندما تترك الحكومات الساحة للجهات الفاعلة ألاقوى، فمن المرجح أن نرى زيادة في انتشار القوة للفاعلين من غير الدول وان مركزية الشبكة ستشكل البعد الأساسي للقوة في القرن الحادي والعشرين.

الفصل السادس

انتقال القوة

مسألة الانحدار الأمريكي

لايهم كيف تقاس القوة، فالتوزيع العادل للقوة بين الدول هو أمر نادر نسبياً، ففي اغلب الأحيان تعني عملية النمو المتفاوت، أن بعض الدول ستصعد بينما سيتراجع البعض الأخر، فعندما تكون دولة معينة غنية بالموارد يشير اليها المراقبون في هذه الحالة "بالمهيمنة". وبالعودة إلى الدولة اليونانية القديمة، نجد أن المؤرخين قد وضحوا أصول الحروب الرئيسية من حيث انتقال السيطرة. وقد عزا ثيوسيديدس Thucydides سبب الحرب البيلوبونيزيةPeloponnesian War (الحرب التي مزقت نظام الدولة اليونانية في القرن الخامس قبل الميلاد) إلى نمو القوة في اثينا والخوف الذي تولد في إسبارطة. وبشكلٍ مشابه، نسب العديد من المؤرخين السبب الكامن وراء الحرب العالمية الأولى والتي دمرت مركز أوروبا في العالم، إلى ازدياد القوة الألمانية والخوف الذي تولد في بريطانيا، وكما يقول احد السياسين "ان اندلاع صراعات الهيمنة كان يتم في اغلب الاحيان بفعل مخاوف التراجع المطلق والتآكل الملموس في القوة". (1)

ويتوقع البعض بأن يكون للنهوض الصيني الأثار نفسها على الولايات المتحدة في القرن الواحد والعشرين. ويقول أحد علماء الحضارة الصينية "عاجلاً أم أجلاً، واذا ما استمرت الإتجاهات الحالية، من الممكن أن تندلع الحرب في أسيا... فالصين اليوم تسعى بفاعلية لإخافة الولايات المتحدة من شرق أسيا كما سعت المانيا لإخافة بريطانيا قبل الحرب العالمية الأولى". وبالمثل، يقول أحد كتاب الأعمدة روبرت كاجانRobert Kagan "ان القيادة الصينية تنظر إلى العالم بالطريقة نفسها التي قام بها القيصر ويليام الثاني في القرن المنصرم... القادة الصينيون غاضبون من القيود المفروضة عليهم وقلقون من إنه يتوجب عليهم بالتقيد بقوانين النظام العالمي قبل ان تقوم بتقيدهم"(2). وقد اكد عالِم السياسة من جامعة شيكاغو جون ميرشامير John Mearsheimer "لنقلها صراحة، الصين لا يمكن أن تنهض سلمياً"(3). ويقول محللان أكثر حيطة "بالتأكيد ستشكل الصين تهديداً للمصالح الامريكية، ولكن من المرجح بقوة ان الولايات المتحدة في طريقها إلى حرب مع الصين أكثر من اي قوة رئيسية اخرى"(4).

تحولات الهيمنة

لا يوجد هناك أمر حتمي، على أية حال، فيما يتعلق بالحرب مع دولة ذات موارد غنية وقوة متصاعدة. في عام 1980، استوعبت بريطانيا بنجاح ازدياد القوة الأمريكية بالرغم من وجود فرص للحرب[5] ولم تكن التسعة حروب "الحروب العالمية" منذ عام 1500 تهدف الى فرض الهيمنة. [6] علاوة على ذلك، ، فان مصطلح الهيمنة استخدم في شتى الطرق وأكثرها ارباكاً، ولا يوجد هناك اتفاق عام على مدى تأثير التباين وما هي موارد القوة التي تشكل الهيمنة.

يستخدم بعض الكتاب المصطلح بدلا من "الإمبريالية"، ويشيرون بذلك إلى بريطانيا في القرن التاسع عشر كدولة مهيمنة بالرغم من أنها صنفت ثالثاً (بعد كل من امريكا وروسيا) من حيث الناتج المحلي الاجمالي، وثالثاً (بعد كل من روسيا وفرنسا) من حيث النفقات العسكرية، حتى عندما كانت في أوج قوتها العسكرية في عام 1870.

بعد الحرب العالمية الثانية، عندما سيطرت الولايات المتحدة على أكثر من ثلث أنتاج العالم وكان لها تفوق واضح من حيث الأسلحة النووية، اعتبر العديد ذلك بالهيمنة العالمية، ولكن مع ذلك كانت الولايات المتحدة غير قادرة على منع "خسارة" الصين، التي اعادت الشيوعية لأوروبا الشرقية، ومنع حلول مأزق في الحرب الكورية، وأيقاف "خسارة" شمال فيتنام، أو حتى القضاء على نظام كاسترو في كوبا. حتى في حقبة الهيمنة الأمريكية المزعومة كانت الولايات المتحدة قد استخدمت خمس قوتها فقط لفرض تغيرات في الدول الأخرى عبر التهديد العسكري ونصفها عبر العقوبات الإقتصادية الناجحة[7]. وكما شاهدنا في الفصل الأول، القوة التي تقاس بما لديك من موارد لا تعني بالضرورة القوة التي تقاس بما ستحقق من نتائج، فالسياق والأمكانية والنفوذ يجب ان يكونوا محددين، وهناك مخاوف من السماح للماضي الذهبي بأن يقيّم التاريخ. فالمفاهيم الغامضة والماضي الأستبدادي يجب أن يجعلنا حذرين من النظريات الكبرى للهيمنة والإنحدار.

يؤمن الكثيرون بأن الوفرة الحالية في موارد القوة الأمريكية هي هيمنة وسوف تتراجع كما تراجعت بريطانيا من قبلها. ويتعامل بعض الأمريكيين بتعاطف مع فكرة الأنحدار لأنها تلامس العصب الحساس في السياسة، ولكن قد يكون من البديهي والتاريخي بأن تؤمن ان الولايات المتحدة سيكون لها حصة وفيرة من موارد القوة للأبد. وعلى أية حال، فأن مصطلح " الانحدار " يمزج بين بعدين مختلفين: التراجع المطلق بمعنى الأضمحلال أو خسارة القدرة على استخدام واحدة من الموارد بفاعلية، والتراجع النسبي بحيث تنمو موارد القوة في دولٍ اخرى بشكل بارز أو تستخدم بفاعلية أكبر. على سبيل المثال، في القرن السابع عشر ازدهرت هولندا محلياً ولكنها

انحدرت في القوة النسبية بينما نمت القوة في دولٍ اخرى. على العكس من ذلك، لم تخضع الأمبراطورية الرومانية الغربية لنمو الدول الأخرى بل خضعت للأنحدار الداخلي وتجمعات البرابرة. كما حذر أحد المؤرخين البريطانين من " ناشد العرّافين بالقياس على الرومان والبريطانين من أجل أقتفاء أثر أضمحلال الهيمنة الأمريكية. وللقيام بذلك رفضوا تحذيرات جيبون Gibbon حول مخاطر مقارنة الحقب المتباعدة بعضها ببعض". كانت روما عبارة عن مجتمع زراعي تمزق بفعل صراع مميت؛ و كانت الأمبراطورية البريطانية قائمة على جزيرة صغيرة تبدو مثل "شجرة البلوط عندما توضع في وعاء نباتي". (8)

ان القياس التاريخي للإنحدار البريطاني شائع ولكنه مضلل. حيث أمتلكت بريطانيا امبراطورية لم تغب عنها الشمس، حكمت فيها ربع سكان العالم، وتمتعت بالسيادة البحرية، ولكن الفروقات جوهرية في موارد القوة النسبية بين الامبراطورية البريطانية وأمريكا المعاصرة. وفي أثناء الحرب العالمية الأولى، صنفت بريطانيا رابعاً بين القوى العظمى من حيث عدد الجنود الذين تمتلكهم، ورابعاً من حيث الناتج المحلي الاجمالي، وثالثاً من حيث الإنفاق العسكري(9). وقد تراوح الأنفاق على الجانب الدفاعي بين 2. 5 إلى 3. 5 بالمائة من الناتج المحلي الاجمالي، حيث حكمت الامبراطورية اجزاءً واسعة عن طريق قوات محلية.

في عام 1914، أعطى صافي رأس مال الصادرات البريطانية بريطانيا صندوقاً مالياً مهماً للأستفادة منه (على الرغم من أن بعض المؤرخين يعتبرون أنه كان من الأفضل أن تستثمر في الصناعات المحلية). ان 8. 6 مليون من القوات البريطانية التي خاضت الحرب العالمية الأولى، جاء ثلثهم تقريباً من خارج الأمبراطورية البريطانية. (10) ومع بزوغ شمس القومية، أصبحت الصعوبة تزداد بالنسبة للندن لأعلان الحرب من جانب امبراطوريتها، واصبح حماية الأمبراطورية عبءً أكثر من كونه واجباً وطني. على العكس من ذلك، امتلكت أمريكا اقتصادا على مستوى القارات وذا مناعة من التفكك القومي منذ 1865. وبالرغم من كل الثرثرة التي تقال بحق الأمبراطورية الأمريكية، ذلك ان الولايات المتحدة فيها نسبة كبيرة من الحرية مقارنة مع بريطانيا. تختلف الجغرافيا السياسية لكلا البلدين. ففي حين واجهت بريطانيا جيراناً وقوة متنامية كألمانيا وروسيا، استفادت امريكا من المحيطين وضعف جيرانها.

وبالرغم من هذه الأختلافات، يقع الأمريكيون عرضة لتصديق إنحدارهم، ويرى البعض المشكلة الأمريكية ان توسعها الإمبريالي مفرط، فيما يرى البعض الأخر بأنه تراجع نسبي حصل بفعل تنامي الأخرين، ويرى أخرون أنها عملية إنحدار مطلق أو تدهور. بعض التوقعات غير جيدة، فقد كان الأباء المؤسسين قلقين بشأن المقارنة مع انحدار الامبراطورية الرومانية. ان الوقوف على ثقافة التشاؤوم

بسيط جداً للأمريكين، لو عدنا بالوراء إلى جذور التزمت لديهم. يقول تشارلز ديكنز الذي عاصر قرناً ونصف مضت، " إذا إعتقد مواطنيها، بأن (امريكا) كانت دائما مضطهدة، وراكدة، وفي أزمة مقلقة دائماً، وانها لم تكن أبداً كذلك"[11].

في الأونة الأخيرة، أظهرت استطلاعات الرأي أنه كان هنالك أيماناً بالتراجع بعد إطلاق الإتحاد السوفيتي Sputnikسبوتنيك في عام 1957، وبعد تعديلات نيكسون الإقتصادية والأزمة النفطية في عام 1970. وبعد إغلاق صناعات في منطقة " حزام او نطاق الصدأ" Rust Belt[1] وعجز الميزانية في ادارة ريغان في الثمانينات. مع نهاية ذلك العقد، آمن الأميريكيون أن دولتهم كانت في تراجع، لكن في غضون عقود إعتقد الأمريكيون أن الولايات المتحدة كانت القوة العظمى الوحيدة آنذاك، والآن يؤمن الكثيرون بالأنحدار مجدداً[12]. دورات التراجع تخبرنا الكثير عن علم النفس أكثر من التبدلات الرئيسية في موارد القوة[13]. بدل الأعتماد على تشابهٍ تاريخي مشكوك فيه، أو اسقاطات أتت من دورات قصيرة، سيناقش الفصلان القادمان قضية القوة الأمريكية بالنظر إلى التراجع النسبي في قوة الدول أولاً، ومن ثم التراجع المطلق المبني على التغيرات المحلية.

توزيع موارد القوة

بدء القرن الواحد والعشرين مع توزيع غير عادل لموارد القوة. على الرغم من ان سكان الولايات المتحدة يشكلون 5% من تعداد السكان في العالم، استطاعت الولايات المتحدة أن تستحوذ على ربع منتجات العالم، وقرابة نصف الأنفاق العسكري عالمياً، وأن تكون الأكثر شمولاً للموارد الثقافية والتعليمية للقوة الناعمة في العالم. ووفقاً لعالمين " لا يوجد ابدا نظام للدول ذات السيادة قد إحتوى على دولة بمثل هذا التفوق في الموارد "[14] وكما رأينا مبكراً، على أية حال، فان موارد القوة لا تعني بالضروة الوصول للنتائج المرجوة. وحتى في الفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، كانت الولايات المتحدة تخفق مراراً في تحقيق النتائج التي تصبو أليها. وعلى

(1) مصطلح Rust Belt أي حزام او نطاق الصدأ هو الأسم الذي يطلق على أجزاء من الولايات المتحدة ويضم ولايات في الشمال الشرقي والغرب الأوسط للولايات المتحدة، ويشير إلى إنحدار في الصناعة. وتسمى هذه المنطقة الجغرافية بحزام الصدأ للتعبير عن الانخفاض في التصنيع والصناعات التحويلية الثقيلة والصلب في المنطقة الصناعية التي كانت مهيمنة. وادى إلى ارتفاع البطالة واغلاق المصانع وهجرانها، حتى ان العديد من الأسر العاملة غادرت المنطقة. وشهد المصطلح استخدام واسع في فترة السبعينيات والثمانينيات في الولايات المتحدة، واسم حزام الصدأ جاء كتعبير على أن العديد من الصناعات في هذه المنطقة الجغرافية يعتمد على المصانع والتكنولوجيا التي عفا عنها الزمن، وأضعفت من التنافسية والانتاجية والتصنيع التي ترتب عليها تداعيات سلبية على الحالة الاقتصادية. المترجمان

أية حال، في ما يتعلق بموارد القوة النسبية، فقد بدأ القرن الواحد والعشرين بتوزيع لموارد القوة بطريقة لم تجعل أية دولة في موقع يوازي الولايات المتحدة من حيث فهم الواقعية الكلاسيكية للمفهوم(الهيمنة). فقد كان هناك هيمنة أمريكية في توزيع موارد القوة، ولكنها لم تشمل كل الأبعاد. وكما يوضح الجدول 6. 1، فقد جاءت الولايات المتحدة رابعاً من حيث عدد السكان لديها، فيما كان الأتحاد الأوروبي يملك أقتصاداً أفضل بقليل.

مستقبل التفوق الأمريكي في الموارد في العالم هي محل نقاش حاد. على الرغم من أنه من الخطأ التخطيط على المدى الطويل لأحداث جاءت في فترة قصيرة، ان الحكمة التقليدية تجاه الأحداث الإعلامية كمنتدى دافوس الأقتصادي العالمي في عام 2010 فسرت الأزمة المالية العالمية كتأكيد على ان توازن القوة بدء يتبدل فعلاً[15]. وكما يقول أحد الأستراتيجين " إن تصدع وول ستريتWall Street ينذر بتغيير النظام العالمي، مما يعني بداية انحدار القوة الاميريكية. ان اعظم الامبراطوريات والحضارات كان لها طريقة بالإشارة الى ذلك وقد دون التاريخ هذه الإشارات" [16]. وعلى العكس من ذلك، يقول أخرون بأن بريق أمريكا عظيم جداً "وأن القيود النظامية على سياستها الأمنية أصبحت غير فعالة عموما [17]. وبأخذ نظرة بعيدة المدى، فقد أوضحت توقعات مجلس الأستخبارات القومي لعام 2025 بأن الولايات المتحدة ستظل قوة بارزة، ولكن الهيمنة الأمريكية ستقل بشكل كبير[18]. وقد لم يلقي الكثير من الأهتمام لما يسمى ب دول " BRIC" (وهي البرازيل وروسيا والهند والصين)، والذي يتوقع البعض أن تتفوق هذه الدول في الأنتاج على الدول الثرية في العالم بحلول عام 2027، ولكن بحسب ما يوضح الجدول 6. 1، وكقياس لموارد القوة التقليدية، فان أوروبا واليابان تبقيان تتفوقان على دول "BRIC" في مطلع هذا القرن. يجب أن تنظر أولا إلى حلفاء أمريكا الأثرياء، وأوروبا واليابان، ومن ثم إلى دول "BRIC" لتغير موارد القوة النسبية.

أوروبا

ضاهى الإتحاد الأوروبي الولايات المتحدة في مطلع القرن الواحد والعشرين. وبالرغم من أن اقتصاد الولايات المتحدة أكبر من ألمانيا بأربعة أضعاف، فإن إجمالي اقتصاد الاتحاد الأوروبي أكبر بقليل من الولايات المتحدة، والتعداد السكاني في أوروبا يبلغ حوالي ال 500 مليون وهو أكبر من عدد سكان امريكا البالغ 300 مليون. إن دخل الفرد الأمريكي أكبر من نظيره في الأتحاد الأوروبي، لأن عدد القادمين الجدد أكثر فقرا من الاوروبيين الأصليين في بلادهم، ولكن من حيث رأس المال، والتكنولوجيا، والصادرات، فإن أوروبا تعتبر منافس قوي جداً للولايات المتحدة. عند

بزوغ الأزمة الإقتصادية في 2010، وعندما خلقت المشاكل المالية في اليونان ودول أخرى قلقاً في الأسواق المالية، توقع علماء الأقتصاد أن اليورو قد يحل قريباً مكان الدولار بكونه العملة الأحتياطية الأساسية في العالم. وبدلاً من ذلك، اضطرت الحكومات الأوروبية (وصندوق النقد الدولي) إلى تخصيص مبلغ 925 مليون دولار كبرنامج إنقاذ في محاولة لأستعادة ثقة الأسواق المالية، وقد حذرت المستشارة الألمانية انجيلا ميركيل بأنه إذا سقط اليورو "فلن تسقط العملة وحدها... بل أوروبا بمجملها، ومعها أيضا فكرة الوحدة الأوروبية"[19].

الجدول 6. 1 يبين توزيع موارد القوة في مطلع القرن الواحد والعشرين:

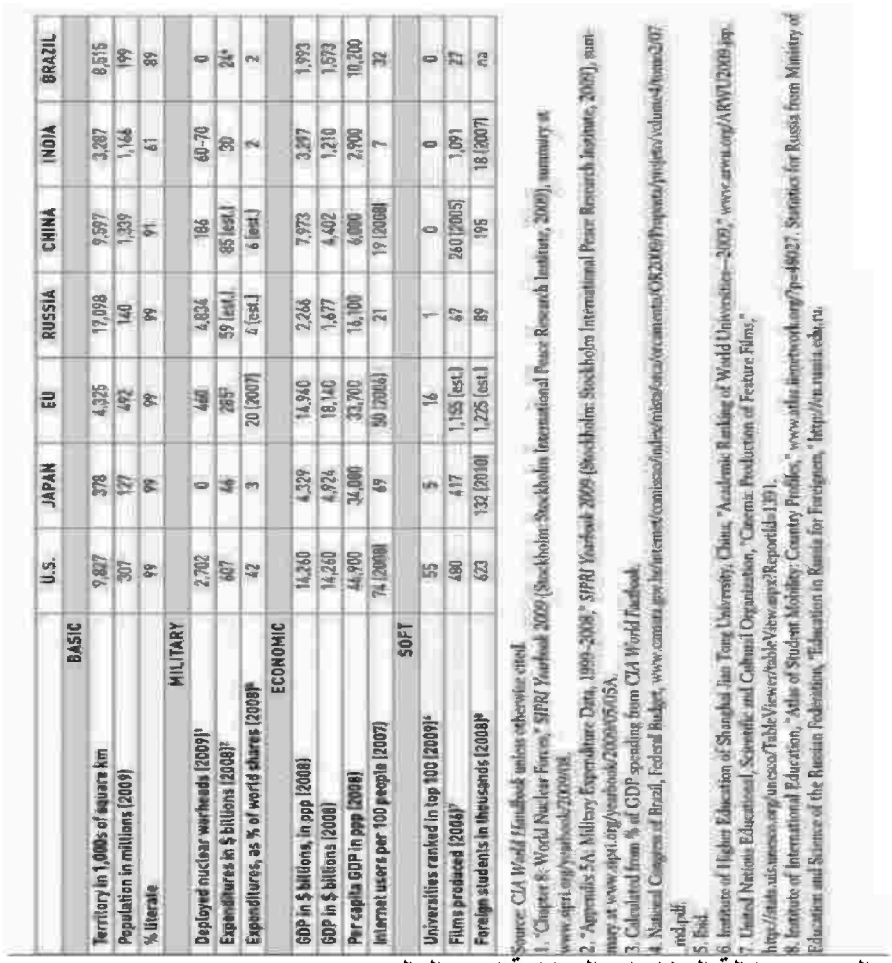

	U.S.	JAPAN	EU	RUSSIA	CHINA	INDIA	BRAZIL
BASIC							
Territory in 1,000s of square km	9,827	378	4,325	17,098	9,597	3,287	8,515
Population in millions (2009)	307	127	492	140	1,339	1,166	199
% literate	99	99	99	99	91	61	89
MILITARY							
Deployed nuclear warheads (2009)[1]	2,702	0	440	4,834	186	60-70	0
Expenditures in $ billions (2008)[2]	607	46	265	59 (est.)	85 (est.)	30	24
Expenditures, as % of world shares (2008)[3]	42	3	20 (2007)	4 (est.)	6 (est.)	2	2
ECONOMIC							
GDP in $ billions, in ppp (2008)	14,260	4,329	14,940	2,268	7,973	3,297	1,993
GDP in $ billions (2008)	14,260	4,924	18,140	1,677	4,402	1,210	1,573
Per capita GDP in ppp (2008)	44,900	34,000	33,700	16,100	6,000	2,900	10,200
Internet users per 100 people (2007)	74 (2008)	69	50 (2006)	21	19 (2008)	7	32
SOFT							
Universities ranked in top 100 (2009)[4]	55	5	16	1	0	0	0
Films produced (2006)[5]	480	417	1,155 (est.)	67	260 (2005)	1,091	27
Foreign students in thousands (2008)[6]	623	132 (2010)	1,225 (est.)	89	195	18 (2007)	na

Source: *CIA World Handbook* unless otherwise cited

1. "Chapter 8: World Nuclear Forces," *SIPRI Yearbook 2009* (Stockholm: Stockholm International Peace Research Institute, 2009), summary at www.sipri.org/yearbook/2009/08

2. "Appendix 5A: Military Expenditure Data, 1999–2008," *SIPRI Yearbook 2009* (Stockholm: Stockholm International Peace Research Institute, 2009), summary at www.sipri.org/yearbook/2009/05/05A

3. Calculated from % of GDP spending from *CIA World Handbook*

4. National Congress of Brazil, Federal Budget, www.camara.gov.br/internet/comissao/index/mista/orca/orcamento/OR2010/Proposta/projeto/volume4/tomo3/07md.pdf

5. Ibid.

6. Institute of Higher Education of Shanghai Jiao Tong University, China, "Academic Ranking of World Universities—2009," www.arwu.org/ARWU2009.jsp; United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization, "Cinema: Production of Feature Films," http://stats.uis.unesco.org/unesco/TableViewer/tableView.aspx?ReportId=119).

8. Institute of International Education, "Atlas of Student Mobility: Country Profiles," www.atlas.iienetwork.org/?p=46027; Statistics for Russia from Ministry of Education and Science of the Russian Federation, "Education in Russia for Foreigners," http://eu.russia.edu.ru

المصدر- وكالة المخابرات المركزية كتيب العالم.

من الناحية العسكرية، أنفقت اوروبا أقل من نصف ما انفقته الولايات المتحدة على القوة الدفاعية، ولكنها(أوروبا) كانت تملك عدداً أكبر من المجندين وكانت تضم دولتين تملكان ترسانات نووية. من حيث القوة الناعمة، لقد كانت الثقافة الأوروبية ذات شعبية واسعة في باقي دول العالم، وان مغزى الوحدة الأوروبية في بروكسل كان له تأثير قوي على جيرانها. ولقد كان الأوروبيون أيضا رواداً بارزين ولعبوا دوراً محورياً في المؤسسات الدولية. وان السؤال الرئيسي لدى تقييم الموارد الأوروبية هو ما إذا كانت اوروبا ستطور تماسكها سياسيا واجتماعياً وثقافياً بشكلٍ

كافٍ لتعمل كوحدة واحدة على نطاق واسع في القضايا الدولية، او انها ستبقى مجموعات محدودة من الدول ذات القوميات المختلفة كلياً، وثقافات سياسية، وسياسات خارجية. وبمعنى أخر، ماهي قدرة أوروبا على تحويل القوة؟

تتفاوت الإجابة على هذا السؤال بإختلاف القضايا. فيما يتعلق بالتجارة وتأثيرها في منظمة التجارة العالمية، فإن اوروبا تتساوى مع الولايات المتحدة بل وتستطيع أن توازن القوة الامريكية. وان تأسيس الأتحاد الأوروبي وصك عملة اليورو في مطلع العام 1999 جعل الدور الأوروبي في الشؤون المالية وفي صندوق النقد الدولي مساوٍ تقريباً لدور الولايات المتحدة (بالرغم من الأزمة عام 2010 التي عصفت بالدّين اليوناني و هزت الثقة باليورو). وفيما يتعلق بقضايا مكافحة الإحتكار، فإن حجم الأسواق الأوروبية وجاذبيتها تعني بأن الشركات الأمريكية التي تسعى للإندماج يتوجب عليها الحصول على الموافقة من المفوضية الأوروبية، ووزارة العدل الأمريكية. وبالنسبة لعالم الفضاء الألكتروني، فإن الاتحاد الأوروبي يضبط المعايير العالمية لحماية الخصوصية.

في نفس الوقت، تواجه أوروبا قيوداً كبيرة على درجة وحدتها. حيث تبقى الهويات الوطنية أقوى من الهوية الاوروبية الشائعة، بالرغم من مرور ستة عقود على الوحدة، والمصالح الوطنية، رغم أنها مقيدة مقارنة بالماضي، الا انها تظل مهمة[20]. إن توسيع الأتحاد الأوروبي ليضم 27 دولة (مع قدوم المزيد) يعني ان المؤسسات الاوروبية من المرجح ان تبقى وحيدة ومن غير المرجح أن تقوم فيدرالية أوروبية قوية أو دولة واحدة. ولا تقلل تلك الأمور بالمؤسسات الأوروبية و إنجازاتها. ان الوحدة الشرعية لأوروبا في ازدياد، وقرارت المحكمة الأوروبية اجبرت الدول الأعضاء على تغير سياستها. وعلى العموم، إن الجزء التشريعي والتنفيذي من الوحدة قد تراجع. وبالرغم من ذلك فإن اوروبا أوجدت رئيساً وشخصية رئيسية للعلاقات الخارجية، التكامل للسياسة الخارجية والدفاعية لا تزال محدودة مقيدة. وفي كلمة للورد باتنLord Patten (العضو السابق في المفوضية الاوروبية) قال " على عكس الولايات المتحدة، نحن لا نهتم بكل مكان"[21].

وقد شهدت أوروبا على مر العقود تفاوتاً بين التفاؤل المفرط ونوبة من (التشاؤوم الأوروبي)[1] مثل الفترة الحالية. كما صرح احد الصحفيين في 2010 " بأن اوروبا بدأت بالنظر كالخاسر في نظام الجغرافيا السياسية الجديدة المسيطر عليها من قبل الولايات المتحدة، والقوة الناشئة التي تقودها الصين.... لم يدعى أي اوروبي عندما عقد كل من الرئيس الامريكي باراك اوباما ورئيس الوزراء الصيني ون جيا باو Wen Jiabao اجتماع "أفعلها أو انسحب" في ال18 من ديسمبر والذي وسع اتفاق

(1) حالة من التشاؤم مرت بها أوروبا في اعقاب الأزمة الإقتصادية في السبعينيات.المترجمان.

كوبنهاغن المتواضع. حيث دعت الصين قادة كل من الهند، والبرازيل، وجنوب افريقيا. ذاك الأجتماع والغياب الأوروبي كان بمثابة "صورة دالة" لما سيحدث في 2009. [22] علاوة على ذلك، بعد الأزمة المالية التي حدثت في 2008، وبعد المشاكل المالية لعدة دول اوروبية، وخاصة اليونان، التي كشفت محدودية التكامل المالي في منطقة اليورو.

لاحظت مجلة The Economist أن "الحديث عن التراجع الاوروبي النسبي يبدو في كل مكان من الآن... ، قد تسمع ارقام غير مبشرة عن مستقبل النفوذ الاوروبي مع ذكر بعض الاسباب. في عام 1900، انفردت اوروبا بربع التعداد السكاني العالمي. ومع حلول عام 2060، قد تستحوذ على 6% فقط، ثلثهم تقريبا سيكون عمره أكثر من 65 عاما". وتواجه اوروبا مشاكل ديمغرافية عصيبة، ولكن حجم السكان غير مرتبط كلياً بالقوة، "وإن التنبؤات بالسقوط الأوروبي له تاريخ طويل تجسد بالفشل"[23]. في الثمانينات، تحدث المحللون عن تصلب اليورو(نمط من الركود الإقتصادي) وازمة مزعجة، ولكن في عقد النشأة، أظهرت اوروبا نمواً ملحوظاً وتطوراً في المؤسسات. " ان طريقة العمل الاوروبية - مثل مشاركة القوة، وإبرام الأتفاقيات، وحل الصراعات عن طريق لجنة محصورة-، من الممكن ان تكون مملة بل وحتى محبطة لمن يشاهدها. ولكن في شبكة متزايدة وعالم مترابط، فقد أصبح معيار عالمي "[24]. بحسب ما قال مدير المجلس الاوروبي للعلاقات الخارجية، "ان الحكمة البديهية هي ان ساعة الأوروبية قد أتت وذهبت. ان ضبابيتها، وانقسامها، وهاجس إطار العمل القانوني، وعدم الرغبة في تنظيم القوة العسكرية، والأقتصاد المتصلب هذا يتناقض مع الولايات المتحدة الأكثر هيمنة حتى من روما، ولكن المشكلة لا تكمن في أوروبا بل في استيعابنا البسيط للقوة" [25].

وقد أثار عالم السياسة اندريا مورفاسيك Andrew Moravcsik جدلاً مشابهاً بإن الدول الأوروبية، بشكل فردي وجماعي، هي الدول الوحيدة على غرار الولايات المتحدة القادرة على " تحقيق تأثير عالمي عبر سلسلة كاملة من القوة "الخشنة" إلى "الناعمة"، وبقدر ما يحتفظ المصطلح بمعانيه، فأن العالم هو ثنائي القطبية ومن المرجح أن يبقى كذلك في المستقبل. " التنبؤ بشكل متشائم مبني على النظرة الواقعية للقرن التاسع عشر والتي " ترتبط فيها القوة بالجزء النسبي من المجموع الكلي العالمي للموارد والدول والمرتبط بتنافس المباراة أو المحصلة الصفرية الثابت. [26]اضافة إلى ذلك، أشار الى ان أوروبا هي ثاني أكبر قوة عسكرية في العالم، حيث بلغ أنفاقها العسكري بلغ 21% على مستوى العالم مقارنة ب 5% للصين، و 3% لروسيا، و 2% للهند، و 1. 5% للبرازيل. وقد نشرت عشرات الألآف من القوات خارج حدود الوطن في سيراليون والكونغو وساحل العاج وتشاد ولبنان وأفغانستان. ومن حيث القوة الإقتصادية، فأوروبا لديها أكبر الاسواق العالمية وتمثل 17% من

التجارة العالمية مقارنة ب 12% للولايات المتحدة، إضافة إلى ان اوروبا استغنت عن 50% من المساعدات الخارجية مقارنة ب 20% للولايات المتحدة.

ومن حيث القوة النسبية، إذا تغلب الإتحاد الأوروبي على الفروقات الداخلية وسعى لأن يكون متحدياً عالمياً للولايات المتحدة في ميزان قوى الواقعية التقليدية، فقد يمكنه هذا الشيء من الرد على القوة الامريكية. ولكن إذا ظلت اوروبا وامريكا حليفين أو حتى محايدين، فهذه الموارد قد تعزز بعضها البعض. وكما تكهنت مجلة The Economist قبل عقد من الزمان، من ناحية الأمن العسكري، "فأنه من المتوقع بحلول عام 2030، أن يكون لكل من أوروبا وامريكا نفس المعضلة مع بقية دول العالم". كروسيا والصين ومسلمي دول جنوب غرب أسيا[27].

ليس ذلك بالأنفصال الأقتصادي المحتمل. التكنولوجيا الجديدة، والليونة في اسواق العمل، و رأس المال الأستثماري القوي وثقافة العمل الحر، كل هذه العوامل تجعل من الأسواق الامريكية جذابة للمستثمرين الأوروبين. تنفق الولايات المتحدة 2.7% -أكثر من اوروبا بمرتين – على الجامعات والبحث العلمي. والأستثمار المباشر في كلا الاتجاهين أكثر من أسيا ويعمل على تماسك الأقتصادات مع بعضها. ان أكثر من ثلث التجارة تجري في شركات عابرة للقومية. إضافة إلى ذلك، وبالرغم من ان التجارة تنتج حتمياً قدرا من الاحتكاك في السياسات الداخلية للديمقراطين، الا انها تبقى لعبة الطرفين من الاستفادة اذا كان هناك نية للتعاون، وان تجارة اوروبا مع امريكا تبقى متوازنة أكثر من تجارتها مع أسيا.

وعلى المستوى الثقافي، كان الامريكيون والاوروبيون قد انتقدوا واعجبوا ببعضهم البعض لأكثر من قرنين. ومع كل الأنتقادات الموجهة لأفلام هوليود ومطاعم ماكدونالدز، لا احد يجبر الاوروبيين على الأقبال عليهما، ولكن الملايين يفعلون ذلك كل عام. وبالرغم من الخلاف بين دول اوروبية وحكومة جورش دبليو بوش، فإن باراك اوباما اصبح شخصية محبوبة بين معجبيه في أوروبا. بطريقة ما، فإن الاحتكاكات المحتومة بين القارتين يظهر القرب بينهم بدلاً من البعد وبوعي كبير، فالأمريكيون والاروبيون يتشاركون قيم الديمقراطية و حقوق الأنسان مع بعضهم البعض أكثر من اي بقعة في العالم. حتى تقييم الواقعية التقليدية لموارد ميزان القوى، فمن غير المرجح ان تهدد الولايات المتحدة او اوروبا المصالح المهمة لكليهما[28]. إن صراعات القوة عبر الخلافات على المصالح مرجح للأستمرار بأسلوب أكثر مللاً. وعلى قضايا تستدعي القوة أكثر من اي شيء اخر، وللأوروبيين قدرة مثيرة للأعجاب.

اليابان

عانى الاقتصاد الياباني لعقدين من النمو البطيء بسبب القرارات السياسية السيئة التي اعقبت انفجار فقاعة المضاربة في مطلع التسعينات. ففي عام 2010، تجاوز الأقتصاد الصيني الأقتصاد الياباني في الحجم الأجمالي حيث تم قياسه بالدولار. على الرغم من انه يمثل سدس نصيب الفرد في اليابان (والذي يقاس بالقوة الشرائية). [29] في عام 1988، كانت ثمانية من أكبر عشر شركات في العالم من حيث القيمة السوقية يابانية، واليوم لا يوجد شركة يابانية. [30] فعلى الرغم من ادائهم في الأونة الأخيرة، الا ان اليابان تحتفظ بموارد قوة كبيرة جدا، حيث انها تمتلك ثالث أكبر اقتصاد وطني في العالم، وصناعة متطورة للغاية، والجيش الأكثر حداثة في أسيا. على الرغم من امتلاك الصين للأسلحة النووية، ونسبة أكبر من المسلحيين، فقد تم تجهيز الجيش الياباني على نحو افضل، كما ان لديها القدرة التكنولوجية لتطور أسلحة نووية بسرعة اذا ما ارادت ذلك.

قبل عقدين من الزمان فقط، كان العديد من الأمريكيين يخشون ان تتجاوزهم اليابان بعد ان تغلبت عليهم من حيث الدخل للفرد الواحد. في عام 1989 قالت جريدة نيوزويكNewsweek في مقالة لها " في مجالس الادارة والمكاتب الحكومية وفي مختلف انحاء العالم، السؤال الصعب هو ما اذا كانت اليابان على وشك ان تصبح قوة عظمى، وحلولها مكان امريكا في كونها القوة العظمى في المحيط الهادئ بل وربما الرقم واحد في العالم اجمع". [31] وقد توقعت العديد من الكتب ان تقود اليابان الجبهة في المحيط الهادئ وتستبعد الولايات المتحدة الامريكية، بل وحتى وجود حرب محتملة بين الولايات المتحدة واليابان[32]. توقع المتنبئ بالمستقبل هيرمان كانHerman Kahn ان تصبح اليابان قوة نووية عظمى وان التحول في الدور الياباني سوف يكون على غرار " التغير الذي طرأ على الشؤون الاوروبية والعالمية في 1870 عند صعود بروسيا"[33]. هذه الأراء هي استقراء للسجل الياباني المثير للأعجاب، ولكنها اليوم بمثابة " المنبه الجيد " لخطر التوقعات المكتوبة خطياً بناء على الارتفاع السريع في موارد القوة. [34]

في عشية الحرب العالمية الثانية، كانت اليابان تمثل 5% من الأنتاج الصناعي العالمي التي كانت قد دمرتها الحرب، الا انها لم تستعد هذا المستوى مجدداً حتى عام 1964. ومن العام 1950 وحتى 1974 بلغ متوسط النمو الياباني السنوي نمواً ملحوظاً بنسبة 10%، وبحلول الثمانينات، اصبحت اليابان ثاني أكبر اقتصاد وطني في العالم. ومع 15% من الانتاج العالمي[35]، اصبحت أكبر مقرض في العالم وأكبر مانح للمساعدات الخارجية. وكانت تكنولوجياً متساوية تقريباً مع الولايات المتحدة بل وحتى متقدمة قليلً في بعض مناطق التصنيع. اليابان مسلحة تسليحاً طفيفاً فقط (مقيدةً

نفقات الجيش إلى نحو 1% من الناتج القومي الاجمالي)، وركزت على النمو القتصادي بإعتباره استراتيجية ناجحة للغاية. ومع ذلك وكما ذكر، أنشأت قوة عسكرية هي الأكثر حداثة والافضل تجهيزاً في شرق أسيا.

اليابان لديها سجل تاريخي رائع " فقد اعادة اختراع نفسها بنفسها " مرتين. وقبل قرن ونصف، اصبحت اليابان اول دولة غير غربية قادرة على التكيف بنجاح مع العولمة الحديثة. بعد قرون من العزلة، اختارت اليابان استعادة تاريخ ميجيMeiji: بانتقائية من بقية دول العالم، وفي غضون نصف قرن اصبحت دولة قوية بما يكفي لهزيمة قوة اوروبية عظمى في الحرب الروسية اليابانية. وبعد العام 1945، ارتفعت اليابان من رماد الحرب العالمية الثانية. وفي العام 2000، عمل رئيس الوزراء على تحقيق اهداف اليابان في القرن الواحد والعشرين ودعا إلى إعادة اكتشاف جديدة [36]، نظراً لضعف العملية السياسية، والحاجة لمزيد من التحرر، وتعمير السكان، ومقاومة الهجرة. تغيير كهذا لن يكون سهلاً[37]. تواجه اليابان مشاكل ديموغرافية قاسية، مع عدد سكانها الذي من المتوقع ان يتقلص إلى 100 مليون نسمة بحلول عام 2050، بسبب ثقافتها المعادية للهجرة[38]، لكن مع ذلك تحتفظ اليابان بمستوى عالٍ من المعيشة، وقوى عاملة ماهرة للغاية، ومجتمع مستقر، ومجالات القيادة التكنولوجية، ومهارة التصنيع. علاوة على ذلك، ان ثقافتها (التقليدية والشعبية على حد سواء)، ومساعداتها الإنمائية الخارجية، ودعمها للمؤسسات الدولية، يوفر بعض الموارد من أجل القوة الناعمة.

هل من الممكن لليابان، التي إنتعشت منذعقد او عقدين من الزمان، ان تصبح منافساً عالمياً للولايات المتحدة اقتصادياً او عسكرياً، كما كان متوقعاً قبل عقد من الزمان ؟ يبدو ذلك غير محتملً. ان اليابان لا تملك جغرافية او تعداد سكان كالولايات المتحدة، فهي بحجم كاليفورنيا تقريباً. انها ناجحة من حيث الحداثة والديمقراطية وثقافتها الشعبية هما المزودان لليابان ببعض القوة الناعمة، لكن المواقف الإثنية والسياسات التي تنتقص منه. وقد بدأ بعض السياسيين تحركا لإعادة النظر في المادة التاسعة من الدستور، التي تقيد القوات المسلحة اليابانية في الدفاع عن نفسها، بينما تكلم عدد قليل عن التسليح النووي. اذا كانت الولايات المتحدة تسعى لإسقاط تحالفها مع اليابان فقد يؤدي ذلك إلى الاحساس بإنعدام الأمن الأمر الذي قد يدفع اليابان الى التفكير بتطور قدرتها النووية، ولكن رغم ذلك ستكون اليابان بعيدة عن منافسة اقرانها.

بدلاً من ذلك، اذا كانت في تحالف مع الصين، فان الموارد المشتركة للبلدين ستمكنهما من صناعة تحالف قوي. في عام 2006، اصبحت الصين أكبر شريك تجاري لليابان، كما ان الحكومة الجديدة والتي شكلت من قبل الحزب الديمقراطي الياباني في عام 2009 سعت إلى تحسين العلاقات مع الصين. ومع ذلك يبدو من غير المحتمل وجود تحالف وثيق بينهم. ليس فقط لوجود الجراح التي عانت منها اليابان

جراء ما حصل في الثلاثينات ولم تشفى منها تماما، بل لان الصين واليابان لديهم رؤيا متضاربة لمكان اليابان الملائم في أسيا والعالم. وتريد الصين ان تقيّد اليابان، ولكن اليابان تستاء من هذه القيود. هناك احتمال مستبعد بان الولايات المتحدة كانت ستنسحب من شرق أسيا واليابان ستنضم للتحالف الصيني. ولكن نظراً للمخاوف اليابانية بتنامي القوة الصينية، تبقى مواصلة التحالف مع الولايات المتحدة هي النتيجة الأكثر احتمالاً. ومن حيث موارد ميزان القوى التقليدي، من المرجح ان تسعى اليابان وراء الدعم الأمريكي للحفاظ على استقلالها من الصين، وهذا من شأنه ان يعزز الموقف الأمريكي. وبذلك فإن حليفة في شرق أسيا ليست المرشح المنطقي ليكون المتحدي الذي سيزيح الولايات المتحدة. [39]

باختصار، اثنان من الكيانات الأخرى في العالم والتي تعتبر ذات دخل فردي مرتفع واقتصادات متطورة على غرار الأقتصاد الأمريكي، متحالفة مع امريكا. ومن حيث الواقعية التقليدية لموارد ميزان القوى، ذلك يحدث فرقاً للموقف الواضح للقوة الامريكية. بالأضافة إلى ذلك، ومن وجهة نظر إيجابية محصلتها أكثر من التطلع للقوة على غرار البلدان الأخرى، اوروبا واليابان تقدمان أكبر قدر من الموارد لتعامل مع المشاكل المشتركة والعابرة للحدود. بالرغم من ان مصالحهم ليست مماثلة لتلك التي للولايات المتحدة. فهناك قدر كبير من التداخل بين الشبكات الاجتماعية والحكومية بين هذه المجتمعات، وتوفر فرص التعاون بشأن المكاسب المشتركة.

مجموعة البريكس (BRICs)

ان ما يسمى بمجموعة "BRICs" - "البريكس"[1] هي حالة مختلفة. صاغت مؤسسة جولدمان ساكس[2] Goldman Sachs هذا المصطلح في عام 2001، لتلفت النظر إلى الفرص المربحة في ما اعتبرته شركة الأستثمار " الاسواق الناشئة ". وارتفعت حصة مجموعة البريك من الناتج العالمي بسرعة من 16 إلى22% بين عامي 2000-2008، وبشكل جماعي استطاعت هذه الدول فعلا الوصول لأفضل من المتوسط في الكود العالمي الذي بدء في عام 2008، وتمثل معاً هذه الدول 42% من سكان العالم و33% من النمو العالمي في العقد الاول من هذا القرن[40]. وبعيدا عن

---

(1) تضم مجموعة البريكس : البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب افريقيا؛ مع الاشارة إلى أن جنوب افريقيا انضمت في عام 2010 الى المجموعة ليتحول بذلك اسمها من مجموعة "البريك" ما قبل هذا التاريخ الى مجموعة "البريكس" بعد هذا التاريخ .المترجمان

(2) مجموعة غولدمان ساكس هي مجموعة خدمات مالية و إستثمارية أمريكية متعددة الجنسيات، تأسست عام 1869 في نيويورك، وتعتبر من أشهر المؤسسات المصرفية والمالية في الولايات المتحدة والعالم.المترجمان.

الولايات المتحدة التي تحتل المرتبة الثالثة من حيث البلدان الاربعة الأكثر اكتظاظاً بالسكان في العالم، كان لكل من الصين والهند واندونيسيا والبرازيل معدلات نمو اقتصادية متينة فوق ال 50% في العقد الاول من القرن الحالي[41]. وفي المقابل، كان معدل النمو في الولايات المتحدة 1. 9% في العقد الأول وكانت اقل من المتوسط على المدى الطويل. وقد اظهرت الصين إلى حد بعيد أداءً افضل، بينما اظهرت روسيا اداء سيء بعد ان بدء الركود الأقتصادي.

ومن المفارقات، ظهور مصطلح اقتصادي في الحياة السياسية من تلقاء نفسها على الرغم من الحقيقة وهي ان روسيا تتلاءم سلبياً مع هذه المجموعة. وقد علقت مجلة صينية Beijing Review بأنه " عندما إخترعت جولدمان ساكس إختصار بريك في العام 2001، لم يكن أحد يتصور لا علماء الإقتصاد ولا بقية دول العالم بأن البرازيل وروسيا والهند والصين سيجلسون معا في نهاية المطاف لتكوين برنامجا مهما في أحد الايام[42]. وفي يونيو من العام 2009، اجتمع وزراء خارجية الدول الاربعة في يكاترينبورغYekaterinburg في روسيا لتحويل " إختصار جذاب إلى قوة دولية لا يستهان بها" [43]حيث تملك مجموعة "البريكس" 208 تريليون دولار او 42% من احتياطات النقد الأجنبي العالمية (رغم ان معظمها صيني). وقد ذكر الرئيس الروسي ميدفيديف Medvedev انه " لا يمكن ان يكون هناك نظام عملة عالمية ناجحة اذا كانت الادوات المالية المستخدمة مسيطر عليها من قبل عملة واحدة فقط"، ومع ان الصين تفوقت على الولايات المتحدة كأكبر شريك تجاري مع البرازيل، أعلنت كل من بكين وساوباولوSao Paolo خطط لجعل التجارة في عملاتها الوطنية بدلاً من الدولار. وعلى الرغم من ان روسيا تمثل 5% فقط من تجارة الصين، فقد اعلن البلدان اتفاقاً مماثلاً. [44]

وبعد الأزمة المالية الأخيرة، اكدت جولدمان ساكس ما قالته و ما كانت تتوقعه من ان" الناتج المحلي الاجمالي لمجموعة البريكس قد يتجاوز الناتج المحلي الاجمالي لدول G7 (مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى)بحلول عام 2027، اي قبل 10 سنوات مما اعتقد سابقا"[45]. ومهما كانت مزايا هذا التوقيع الاقتصادي الخطي، فان لهذا المصطلح أثر سياسي طفيف في تقييم موارد القوة على المدى البعيد. على الرغم من ان اجتماع مجموعة البريكس قد يكون مريحا لأجل التكتيكات الدبلوماسية قصيرة المدى، فهي تجمع تحت مظلتها دول لديها انقسامات عميقة، بما في ذلك روسيا، القوة العظمى السابقة، مع ثلاثة اقتصادات نامية لا معنى حقيقي لها. ومن بين الدول الأربعة، روسيا لديها اصغر وأكثر عدد من السكان يجيدون القراءة والكتابة، ودخل فردي عالي، ولكن الاهم من ذلك، اعتقاد الكثير من المراقبين ان روسيا تاخذ في التراجع بينما ترتفع الدول الثلاثة الاخرى في موارد القوة. قبل عقدين من الزمان فقط "كانت روسيا دولة عظمى علمياً، وكانت تجري الكثير من البحوث أكثر من

الصين والهند والبرازيل مجتمعة، ومنذ ذلك الحين تم أقصاؤها ليس من قبل العلم الصيني الكاسح فحسب ولكن أيضا من قبل الهند والبرازيل"[46]. وكما سنرى، فإن القلب النابض لمجموعة البريك هو الأرتفاع في موارد الصين.

روسيا

في الخمسينات، خشي العديد من الأمريكيين ان يتفوق الأتحاد السوفيتي على الولايات المتحدة باعتبارها القوة السائدة في العالم. لقد كان الأتحاد السوفيتي أكبر اقليم في العالم وثالث أكبر دولة من حيث عدد سكان، وثاني أكبر اقتصاد، وكانت تنتج النفط والغاز أكثر من المملكة العربية السعودية، وكانت تمتلك أكثر من نصف الأسلحة النووية في العالم، وعدد مجندين أكثر من الولايات المتحدة، و عدد أكبر من العاملين في البحث والتطوير. ولقد فجرت قنبلة هيدروجينية بعد سنة واحدة فقط من قيام الولايات المتحدة بذلك في عام 1952، وكانت اول من أطلق قمر صناعي إلى الفضاء في عام 1957. ومن حيث القوة الناعمة، فبعد الحرب العالمية الثانية كانت الأيدولوجية الشيوعية جذابة لأوروبا بسبب مقاومتها للفاشية، وفي العالم الثالث بسبب تحديد الوجهة مع الحركة الشعبية نحو انهاء الأستعمار. وقد عززت الدعاية السوفياتية بشكل فعال إسطورة حتمية أنتصار الشيوعية.

تفاخر نيكيتا خروشوف Nikita Khrushchev بمقولته الشهيرة في العام 1959 ان الأتحاد السوفيتي سيتفوق على الولايات المتحدة بحلول عام 1970 او 1980 على ابعد تقدير. وفي وقت متأخر من العام 1976 أخبر ليونيد بريجنيفLeonid Brezhnev الرئيس الفرنسي بأن الشيوعية ستهيمن على العالم في 1995، هذه التوقعات عززت من خلال معدلات النمو الإقتصادية السنوية والتي تتراوح بين 5-6% وزيادة حصة السوفييت من الناتج العالمي من 11% إلى 12. 3% بين عامي 1950 و 1970. وبعد ذلك، بدأ معدل النمو السوفيتي وحصتهم من الناتج العالمي يتراجع بشكل كبير.

في عام 1986، وصف غورباتشوف الأقتصاد السوفيتي قائلاً " أنه مضطرب جداً. نحن نتخلف في جميع المؤشرات "[47] وبعد مرور عام -، أخبر وزير الخارجية إدوارد شيفارنادزه Shevardnadzeموظفيه " أنا وانت نمثل بلداً عظيماً وفي السنوات ال15 الماضية كان هناك المزيد والمزيد من فقدان مكانتنا بأعتبارنا واحدة من الدول السائدة والمتقدمة صناعية "[48] وما هو غريب في الماضي هو كم كانت التقييمات الأمريكية للقوة السوفيتية عشوائية وغير دقيقة. في أواخر السبعينات،

جادلت " لجنة الخطر الداهم"[1] بأن القوة السوفيتية كانت قد تفوقت الولايات المتحدة، وان الانتخابات التي حدثت في عام 1980 عكست هذه المخاوف.

ترك انهيار الاتحاد السوفيتي في عام 1991 روسيا تتقلص بشكل كبير من حيث الأراضي (حيث كان 76% منها للأتحاد السوفيتي) و من حيث السكان (حيث كان 50% منها للأتحاد السوفيتي) والأقتصاد (45% منه كان للأتحاد السوفيتي) وافراد القوات المسلحة (33% منهم كان للأتحاد السوفيتي)، علاوة على ذلك، فقد كانت القوة الناعمة للأيدولوجية الشيوعية قد اختفت تقريباً. ومع ذلك، كان لروسيا ما يقارب 5000 سلاح نووي منتشر، وأكثر من ذلك، مليون عسكري، على الرغم من ان اجمالي الأنفاق العسكري بلغ 4% فقط من المجموع العالمي (10% من حصة الولايات المتحدة) وقدرتها المدمرة عالمياً تضاءلت بشكل كبير. وفي الموارد الإقتصادية، كان الناتج المحلي الاجمالي في روسيا والبالغ 2. 3 تريليون دولار، أي 14% من ناتج الولايات المتحدة، ودخل الفرد فيها (من حيث تعادل القوة الشرائية) 16 الف دولار ما يعادل 33% من الولايات المتحدة. كان اقتصادها يعتمد اعتماداً كبيرا على تصدير النفط والغاز، ومع صادرات تكنولوجية عالمية تمثل 7% فقط من صادراتها المصنعة (مقارنة ب 28% للولايات المتحدة). من حيث القوة الناعمة، على الرغم من جاذبية الثقافة الروسية التقليدية، تمتلك روسيا حضوراً عالمياً ضئيلاً. على حد قول احد المحللين الروسين، على روسيا استخدام " القوة الخشنة، بما في ذلك القوة العسكرية، لانها تعيش في عالم أكثر خطورة، ولا تمتلك احداً تختبئ وراءه، ولأن لديها قدراً قليلاً من القوة الناعمة تتمثل في الجاذبية الإجتماعية، الثقافية، السياسية، والإقتصادية". [49]

لم تعد روسيا تُعاق بالأيديولوجية الشيوعية، ونظام التخطيط المركزي المرهق، اما احتمال التفتت العرقي ، وإن كان خطراً، فهو لا يزال اقل مما كانت عليه في الماضي. ففي حين ان العرقية الروسية كانت تمثل 50% من الاتحاد السوفيتي السابق، فهي تمثل الآن 81% من الاتحاد الروسي. ان المؤسسات السياسية التي تصنع اقتصاد السوق الفعال مفقودة إلى حد كبير، والفساد مستفحل. أباطرة روسيا السارقون للرأسمالية يفتقدون إلى هذا النوع من التنظيم الفعال والذي يخلق الثقة في علاقات السوق. النظام الصحي في حالة من الفوضى، فمعدلات الوفيات

---

(1) اللجنة عبارة عن منظمة غير حزبية تعنى بمصالح السياسة الخارجية الامريكية ولها مهمة وهدف واحد مركزي وهو شد عزيمة الولايات المتحدة لمواجهة التحديات والتهديدات التي يشكلها الارهاب والايدولوجيات التي تحركه، وتأسست في العام 1950 لبناء اجماع وطني خلف سياسة الاحتواء للرئيس ترومان لمواجهة المد الشيوعي،ولا تزال تعمل كمنظمة غير ربحية ومستقلة وغير متحزبة،وتعمل على تحديد وتوصيف الخطر الداهم الذي يواجه الولايات المتحدة. (نقلا عن موقع اللجنة على شبكة الانترنت). المترجمان.

لديها في ازدياد ومعدلات المواليد آخذة في الأنخفاض. معدل وفاة الرجل في روسيا هو سن ال59 وهو رقم منخفض بشكل غير اعتيادي بالنسبة للاقتصاد المتقدم الذي تملكه[50]. كما قال الرئيس ميدفيديف "في كل عام هناك عدد اقل واقل من الروس" [51]. وتشير تقديرات المدى المتوسط من قبل خبراء الديموغرافيا لدى الأمم المتحدة ان عدد سكان روسيا قد يتقلص من 145 مليوناً إلى 121 مليوناً في منتصف القرن الحالي[52]. وفي رأي اخر، سيكون على روسيا استقطاب 12 مليون مهاجراً بحلول العام 2020 فقط لتعوض النقص الديموغرافياً، ولكن ذلك يبدو ذلك غير محتملٍ. [53]

هناك العديد من الاحتمالات في المستقبل. مع احد الطرفين وهم الذين توقعوا تراجع روسيا ورؤيتها "كإقتصاد المحصول الواحد "[1] مع هذه المؤسسات الفاسدة والمشاكل الديموغرافية والصحية والتي لا يمكن التغلب عليها. ويرى اخرون انه مع الأصلاح والتحديث، سيكون بمقدرة روسيا التغلب على هذه المشاكل، وان القيادة تسير في هذا الأتجاه. في وقت متأخر من العام 2009، اصدر الرئيس ميدفيديف "دعوة شاملة لتحديث اقتصاد روسيا، ووقف الاعتماد المهين على الموارد الطبيعية والتخلص من النمط السوفيتي"، وقال بإنها " أعاقة جهودها(أي روسيا) لتظل قوة عالمية"[54]، ولكن بعض النقاد يجادلون بأن مفهوم قادة روسيا للتحديث هو بحد ذاتها لان المؤسسات العامة تعمل بشكل سيء للغاية. " الإقتصاد المبتكر يحتاج إلى اسواق مفتوحة، ورأس مال استثماري، ورجال اعمال يفكرون بشكل حر، ومحاكم الأفلاس السريعة، وحماية صلبة للملكية الفكرية". وبدلاً من ذلك هناك " انتشار واسع للأحتكار، الفساد منتشر في كل مكان، والتدخلات الخانقة للدولة، والقوانين الضعيفة والمتناقضة كذلك". [55]

ان الاختلال الوظيفي[2] للحكومة والفساد المتفشي يجعل من التحديث امراً صعباً. يقول بيتر افينPeter Aven، رئيس بنك الفا، "إنه من الناحية الإقتصادية، نبدو كالأتحاد السوفيتي بشكل كبير وكبير جداً. هناك اعتماد كبير على النفط، والحاجة إلى رأس مال، والحاجة إلى اصلاحات جدية، في حين ان العبء الأجتماعي قوي جداً. الركود هو التهديد الرئيسي"[56]. وبحسب خبير اقتصادي روسي" فانه بشكل قاطع لا يوجد هناك أجماع على التحديث"[57]، ومهما كانت النتيجة، بسبب بقاء قوة برنامجها النووي، فإنها تبقى عاصمة بشرية كبيرة، وبسبب المهارة في تكنولوجيا الفضاء الاليكتروني ، وقربها من اوروبا، وامكانية التحالف مع الصين، ستمتلك روسيا

---

(1) وهو الأقتصاد الذي يعتمد فيه معدل الدخل على انتاج وبيع محصول واحد فقط. المترجمان.

(2) Dysfunctional: مفهوم الاختلال الوظيفي تناوله عالم السياسة جابرييل ألموند في إطار اقترابه وتحليله حول البنائية - الوظيفية ويحدث عندما يكون الاداء غير وظيفي بالنسبة للنظام، ويؤدي الى حالة من عدم التوازن. المترجمان.

الموارد اللازمة لتسبب مشاكل للولايات المتحدة، حتى وان لم يكن لديها القدرة لتوازي القوة الامريكية كما كانت في الحرب الباردة.

ما هي التوقعات بالنسبة لمحور روسيا والصين ؟ سياسات ميزان القوى التقليدي قد يؤدي إلى رداً كهذا على التفوق الأمريكي لموارد القوة. وهناك سابقة تاريخية لهذا الأتحاد: تكمن في انه في الخمسينات، تحالفت كل من الصين والأتحاد السوفيتي في وجه الولايات المتحدة. وبعد دخول نيكسون إلى الصين في عام 1972، عمل المثلث في الاتجاه الاخر، وتعاونت كل من الولايات المتحدة والصين للحد من التهديدات التي واجهوها من الأتحاد السوفيتي على حد سواء. انتهى هذا التحالف مع انهيار الاتحاد السوفيتي في عام 1992، واعلنت الصين وروسيا بناء علاقتهما على اساس انها شراكة بناءة. وفي عام 1996، وصفوها بأنها "شراكة استراتيجية". وفي يوليو من العام 2001، تم توقيع معاهدة " الصداقة والتعاون ". هناك مغزى واحد لهذه الصداقة وهو المعارضة المشتركة للحال القائم (هيمنة الولايات المتحدة) في" عالم احادي القطبية". [58] بعض الروس يعتقدون بأن " روسيا تنجرف بسرعة نحو اعطاء الأولوية للتعاون مع الصين - حتى ولو " كأخ اصغر لها ". [59]

وعلى الرغم من الخطابات، هناك عقبات كبيرة امام تحالف الصين وروسيا حيث كان الأمر أبعد من التنسيق الدبلوماسي التكتيكي. كما قال المحلل الفرنسي "على الرغم من بعض النجاحات المهمة، تستمر المشاركة الثنائية في كونها جزئية ومتناقضة. روسيا والصين لديهما وجهات نظر متناقضة على المستوى العالمي، وأساليب مختلفة في السياسة الخارجية وتضارب في الأولويات"[60]. ان الوضع الديموغرافي في الشرق الأقصى، حيث السكان على الجانب الروسي من الحدود 6 ملايين وعلى الجانب الصيني يصل إلى 120 مليوناً، يخلق حالة من القلق لدى موسكو. التدهور الاقتصادي والعسكري لروسيا زاد من قلقها ازاء إزدياد القوة الصينية. على حد قول الرئيس ميدفيديف " اذا كانت روسيا لا تؤمن بوجودها في الشرق الأقصى، فانه من الممكن ان تخسر كل شيء لصالح الصين في نهاية المطاف ". [61] وفي العام 2009، اعلنت روسيا عن عقيدة عسكرية جديدة ترى بأنها صراحة بأنها تحتفظ بحقها في الاستخدام الاول أن للأسلحة النووية، وانها استمرت بامتلاك عدد كبير من الأسلحة النووية التكتيكية قصيرة. المدى خلال الحرب الباردة، وكانت الولايات المتحدة قد استخدمت وضعاً نووياً مماثلاً لمواجهة التفوق العسكري الروسي في اوروبا. ويعتقد العديد من المراقبين العسكريين بان العقيدة الروسية الجديدة هي استجابة مماثلة للتفوق الصيني في شرق أسيا. وقد تتوقع الواقعية التقليدية حدوث تحسن في العلاقات الروسية -الهندية، والروسية- اليابانية، بل وحتى الروسية- الامريكية مع نمو القوة الصينية.

لا تزال روسيا تشكل تهديداً محتملاً للولايات المتحدة إلى حد كبير، لانها دولة واحدة لديها ما يكفي من الصواريخ والرؤوس النووية لتدمير الولايات المتحدة، على صعيد أخر، جعل التراجع النسبي روسيا أكثر تردداً في التخلي عن وضعها النووي. كما ان لدى روسيا وعلى نطاق واسع، شعب مثقف وعلماء ومهندسين مهرة، بالأضافة إلى الموارد الطبيعية الهائلة. ولكنه من غير المرجح ان تمتلك روسيا الموارد لتوازن قوة الولايات المتحدة بالقدر الذي كان عليه الاتحاد السوفيتي على مدى اربعة عقود بعد الحرب العالمية الثانية.

الهند

كثير ما تذكر الهند كقوة مستقبلية عظمى، ويبلغ عدد سكانها 1. 2 مليار اعلى بأربع أضعاف من الولايات المتحدة ومن المرجح أن تتجاوز الصين بحلول العام 2025. بعض الهنود يتوقعون عالماً ثلاثي الأقطاب بحلول منتصف هذا القرن وهي: امريكا، الصين، والهند[62]. ويقول احد علماء الأقتصاد بأنه إذا قمنا باستقراء الأتجاهات الحالية، فستكون الهند ثالث أكبر دخل قومي في العالم (بعد الولايات المتحدة والصين) في غضون 25 عاماً من الان". [63]

عانت الهند على مدى عقود مما اطلق عليه البعض (المعدل الهندوسي للنمو الأقتصادي) بواقع أكثر من 1% للفرد الواحد. وبعد نيلهم الأستقلال في عام 1947، اتبعت الهند سياسة داخلية تركز على الصناعات الثقيلة، ولكن اتضح بأن معدل النمو الاقتصادي يدين إلى الثقافة الهندوسية بشكل أقل مما يدين به إلى الاستيراد من شركة فابيان البريطانيةBritish Fabian (على سبيل المثال) والتخطيط الاقتصادي الأشتراكي. وبعد الأصلاحات التي خصت السوق في وقت مبكر من التسعينيات، تغير النمط وارتفع معدل النمو الشامل إلى 7%، مع توقعات بمضاعفة الرقم في المستقبل، ووصف الكاتب البريطاني مارتن وولفMartin Wolf الهند بأنها "قوة عظمى سابقة لأوانها"، مما يعني بلداً مع انخفاض مستويات المعيشة ولكن مع اقتصاد ضخم. هو يعتقد بان الأقتصاد الهندي سيفوق نظيره البريطاني في عقد من الزمان، والياباني في عقدين[64]. لدى الهند طبقة وسطى تتكون من عدة مئات من الملايين، و تعتبر اللغة الأنجليزية هي اللغة الرسمية يتحدثها من 50-100 مليون شخص. وبناء على تلك القاعدة، المعلومات الصناعية الهندية قادرة على لعب دور رئيسي في الأسواق العالمية، كما ان لديها برنامج فضائي فعال.

للهند موارد مهمة للقوة العسكرية، فهي تمتلك ترسانة اسلحة نووية تقدر ب 60-70 سلاحاً، وصواريخ متوسطة المدى، وبرنامج فضائي، و 1. 3 مليون عسكري، ونفقات عسكرية تقدر ب30 ملياراً في السنة، أو 2% من الاجمالي

العالمي. ومن حيث القوة الناعمة، لدى الهند ديموقراطية راسخة وثقافة شعبية نابضة بالحياة مع تأثير عابر للحدود. كما ان لديها في المهجر جالية مؤثرة، وصناعة للأفلام السينمائية (بوليود)، فهي الأكبر في العالم من حيث عدد الأفلام المصنوعة سنوياً، في منافسة مع هوليود في اجزاء من أسيا والشرق الأوسط. (65)

في الوقت نفسه، لا تزال الهند بلداً متخلفاً بشكل ملحوظ، مع وجود مئات الملايين من المواطنين الأميين الذين يعيشون في فقر. "وحوالي ثلث سكانها البالغ عددهم 1. 1 مليار نسمة يعيشون في ظروف الفقر المدقع، كما ان نحو ثلث فقراء العالم يعيشون في الهند" (66). ان الناتج المحلي الاجمالي للهند المقدر ب 3. 3 تريليون دولار اعلى ب 33% من الصين (8 تريليون) واعلى ب 20% من الولايات المتحدة. دخل الفرد في الهند هو 2. 900 دولار (من حيث تعادل القوة الشرائية) وهو ما يعادل 50% من دخل الفرد الصيني وأقل ب 7% من الولايات المتحدة. وما يثير الأنتباه، بينما يجيد 91% من سكان الصين القراءة والكتابة و43% منهم يسكنون في المناطق الحضرية، فان المعدل في الهند يبلغ 61% و 29%، على التوالي. في كل عام، تنتج الهند حوالي ضعفي امريكا من حيث نسبة " المهندسين والمهوسين بالحاسوب... ، ولكن4. 2% فقط صالحون للعمل في شركة منتجة للبرمجيات، و17. 8% فقط نسبة الذين يتم توظيفهم عن طريق IT(تكنولوجيا المعلومات)، حتى مع التدريب لمدة ستة اشهر". (67) ومن اعراض ذلك الأداء الهزيل للهند في الترتيب الدولي للجامعات. "وفي ترتيب الجامعات الأسيوية لعام 2009 والمعد من قبل استشارات التعليم العالي (QS)، اظهر ترتيب اعلى مؤسسة هندية لتكون جامعة بومباي للتكنولوجيا في المرتبة ال30؛ مع وجود 10 جامعات في الصين وهونغ كونغ اعلى منها"(68). فالتكنولوجيا العالمية في الهند هي 5% فقط من إجمالي صادراتها مقارنة مع 30% للصين.

ومن غير المرجح ان تطور الهند موارد القوة لتصبح منافساً عالمياً للولايات المتحدة في النصف الاول من هذا القرن، ولكنها تملك ميزة ملحوظة يمكن اضافتها إلى الجداول وهي التحالف بين الصين والهند. سببها النمو السريع وزيادة التجارة بين البلدين. بدأ بعض المراقبين استخدام مصطلح (الصينوهندية) في اشارة إلى الجمع بينهم، ولكن مع بقاء خلافات هائلة بينهم. (69) هناك احتمال قليل بان تحالفاً كهذا سيكون مناهضة حقيقة للولايات المتحدة رغم صغره، فمثلما هناك ارتياب في العلاقات الصينية – الدولية، هناك تنافس مماثل بين الهند والصين. وعلى الرغم من ان البلدين وقعا اتفاقية في عام 1993 و1996 والتي وعدت بتسوية سلمية للنزاع الحدودي الذي قادهم إلى الحرب في عام 1962، فانه تجدر الاشارة ان وزير الدفاع الهندي وصف الصين بانها " العدو المحتمل رقم واحد " قبل التجارب الهندية النووية في مارس من العام 1998، وأصبح النزاع الحدودي على المناطق جدلياً مرة اخرى

في عام 2009. على الرغم من ان المسؤولين الهنود باتوا أكثر انفعالا امام العلن حول العلاقات مع الصين، فلا تزال مخاوفهم شديدة في الخفاء [70]. وبدلاً من ان تصبح حليفاً، من المرجح ان تصبح الهند جزء من مجموعة الدول الأسيوية التي تسعى لمقارعة الصين.

البرازيل

يقول البرازيليون مازحيين في بعض الأحيان " نحن دولة ذات مستقبل كبير، وسنكون هكذا دائما" [71]. وقال الرئيس السابق إيغناسيو لولا داسيلفا Ignacio Lula da Silva "تعرف البرازيل دوما كدولة من الدرجة الثانية. كنا نخبر انفسنا دوماً بأننا كنا الدولة التي تتطلع للمستقبل. ولكننا لم نحول ذلك إلى شيء ملموس"[72]. وبعد ان نالت البرازيل استقلالها عن البرتغال في عام 1825، بقي الدخل الحقيقي للدولة راكداً طوال القرن. وقد تم تمويل طفرة النمو في منتصف القرن العشرين مع الديون الخارجية في اطار اقتصاد يقع في دارة مغلقة جزئياً، والتي انهارت جراء الأزمات النفطية في السبعينات. وجاء عقدان مستقلان من التضخم الهائل، لتصل إلى أكثر من 700% سنوياً بحلول اوائل التسعينات. وفي عام 1994، قدمت البرازيل تعويم سعر الصرف الجديد، وقد اوعزت إلى البنك المركزي لاستهداف التضخم، واستقر الوضع المالي للحكومة.

لم يعد مستقبل البرازيل مزحة بعد الآن، عندما اختُرع مصطلح البريك (BRIC) لأول مرة، قال بعض المراقبين "بأن البلاد التي لها معدل نمو "هزيل جداً"، ستكون فريسة لأية أزمة مالية حولها، ومكاناً لعدم الاستقرار السياسي المزمن، والذي له القدرة اللانهائية على تفسير الاحتمالات الواضحة، التي كانت اسطورية، مثل مواهب كرة القدم والكرنفالات، والتي يبدو بأنها لا تنتمي إلى العمالقة البارزين". كما علقت مجلة The Economist بأنه الآن " وفي مجالات معينة، تتفوق البرازيل على بقية مجموعة البريكس (BRICs). على عكس الصين، فهي ديموقراطية. وعلى عكس الهند، فلا يوجد فيها متمردون، لا صراعات عرقية ولا دينية ولا جيران معادين. وعلى عكس روسيا، فهي تصدر نسبة أكثر من النفط والأسلحة وتعامل المستثمرين الأجانب باحترام". تجذب البرازيل الاستثمارات الأجنبية، "وأنشأت بعض المؤسسات السياسية القوية. وصحافة قوية حرة تكشف الفساد - رغم تفشيه، وغالبيته يذهب دون عقاب". [73]

منذ كبح جماح التضخم وإصلاحات السوق التي حدثت في التسعينات، اظهرت البرازيل معدل نمو أقتصادي مثير للأعجاب بحدوده ال5% في القرن العشرين، والذي يعتقد بعض المحللين بأنها قد تزداد مستقبلاً [74]. وبوجود اقليم يقدر حجمه

بثلاثة اضعاف حجم الهند تقريباً، فإن90% من سكانها البالغ عددهم 200 مليون يجيدون القراءة والكتابة، وبناتج محلي يبلغ 2 تريليون دولا مساوٍ لروسيا، ونصيب الفرد من الدخل 10 الآف دولار (ثلاثة اضعاف مقارنة بالهند، وضعفي الصين تقريبا)، كما ان للبرازيل موارد قوة مثيرة للأعجاب. في العام 2007، وعند اكتشاف احتياطات النفط البحرية الضخمة جعل ذلك البرازيل قوة كبيرة في موارد القوة وعلى الساحة كذلك. ولكن الجيش البرازيلي اصغر من ذلك بكثير، وعلى العكس من باقي مجموعة البريكس، فهي لا تمتلك اسلحة نووية. ولكنها أكبر دولة في قارتها، وليس لديها منافس حقيقي من جيرانها. ومن حيث القوة الناعمة، فالثقافة الشعبية في البرازيل تكمن في كرة القدم والكرنفالات ذات التأثير العابر للحدود، واعتمدت سياسة خارجية تهدف إلى أعطاء صورة إيجابية عن امريكا الاتينية وما وراءها.

وتواجه البرازيل مشاكل خطيرة أيضا. فالبينة التحتية غير ملائمة، ونظامها القانوني مثقل بالأعباء، ولديها معدل عالٍ جدا في جرائم القتل، وفساد مستفحل. كما انها تحتل المرتبة 75 من اصل 180 في مؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية العالمية (مقارنة ب 79 للصين، و84 للهند، و146 لروسيا). وفي التنافس الأقتصادي، يصنف المنتدى الأقتصادي العالمي البرازيل في المرتبة 56 بين 133 دولة (مقارنة ب 27 للصين، و49 للهند، و 63 لروسيا). تنفق البرازيل أقل من المتوسط على البحث والتطوير بحسب ال OECD (منظمة التعاون الأقتصادي والتنمية)؛ ومع ان كوريا الجنوبية، توازي 25% فقط من سكان البرازيل، فهي تسجل حوالي ثلاثين مرة أكثر من حيث براءات الأختراع. النمو الأنتاجي راكد، وبالرغم من ان البرازيل موطن لبعض الشركات الوطنية الناجحة، كما قال أحد المدراء البرازيلين " نحن لا نتطلع لنملك جوجل او هارفارد هنا "[75]. حيث يؤمن بعض البرازيليين بأن بلادهم لن ترفع من معدل أنتاجها الا اذا زادوا مدخراتهم واستثمروا في التعليم. [76]

ان الفقر وعدم المساواة تمثلان مشكلة خطيرة للبرازيل. حيث لديها معامل جيني بمعدل 0. 55 (شخص واحد يتلقى عدم المساواة، مقابل شخص واحد يتلقى كل الدخل) مقارنة ب0. 45 للولايات المتحدة و0. 42 للصين و0. 37 للهند و0. 42 لروسيا. وقد اتخذت البرازيل مؤخراً عدد من الخطوات للحد من الفقر وعدم المساواة. وخففت الفقر المدقع بنسبة 50% بين عامي 2003 – 2008، وانخفضت عدم المساواة بنسبة 5. 5%[77]. وتراجع عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر من 28% من مجموع السكان في عام 2003 إلى 16% في عام 2008. [78]

ومن حيث اهداف السياسة الخارجية، "بدأت البرازيل للتو في إدراك حجمها الفعلي"، وقد قاومت توسلات الولايات المتحدة اليها بتغيير سياستها تجاه دول مثل إيران وفنزويلا[79]. ولكن البرازيل لم تحقق تقدماً ملحوظاً على اهداف السياسة الخارجية الثلاثة التي وضعتها في عام 2003. وهي الحصول على مقعد دائم في

مجلس الأمن الدولي، واتفاق التجارة العالمية في جولة الدوحة لمحادثات منظمة التجارة العالمية، اضافة إلى خلق كتلة قوية في امريكا الجنوبية[80]. عندما بدأت معدلات الصرف المقيدة صناعياً في الصين تخلق مشاكل للبرازيل في 2010، لسوء الحظ، لا تطيق البرازيل ذرعاً الجدال مع الصين. جائزتها الدبلوماسية كانت تضامنها بين نشوء مجموعة البريك (BRIC)..... حتى عندما يكون التضامن قد يهدد النمو الذي ترتكز عليها البرازيل في مكانتها في مجموعة البريك (BRIC)" [81]. حيث تكتفي البرازيل بقولها انها تفضل رفع قيمة العملة الصينية. وبهذه الحالة، على الرغم من أن البرازيل "الجديدة" ستعقّد من الدبلوماسية الأمريكية مقارنة بالماضي، الا انه من غير المرجح ان تحاول البرازيل أن تصبح منافساً قويا للولايات المتحدة في هذا القرن. وسيتم ترك هذا الدور للصين.

الصين

من بين مجموعة البريكس(BRICs)، تعتبر الصين عملاقة إلى حد بعيد، سكانها واقتصادها موازٍ لتلك الدول الثلاث الأخرى. علاوة على ذلك، فأنها تملك أكبر جيش، وأكبر ميزانية عسكرية، واعلى معدل للنمو الأقتصادي، وأكثر مستخدمين للأنترنت من بين الدول الأربعة. و تقع الصين خلف روسيا والبرازيل من حيث دخل الفرد الواحد، ولكن ذلك قد يتغير إذا ما حافظت الصين على معدلات النمو المرتفعة مؤخراً، على معدل نمو اعلى من 7% سنوياً، وسيتضاعف الاقتصاد الصيني مرتين في عقد من الزمان. فقد تعافت الصين بسرعة من الأزمة الإقتصادية لعام 2008، وكما ذكرنا سابقاً، فيتوقع جولدمان ساكس أن يتجاوز الحجم الأجمالي للأقتصاد الصيني الولايات المتحدة بحلول العام 2027. واحد من الحائزين على جائزة نوبل للأقتصاديين ينظر أبعد من ذلك ويتوقع أنه في المستقبل وبحلول العام 2040، ستنتج الصين 40% من الناتج المحلي الأجمالي العالمي. [82]

وتعتبر الصين قوة عظمى اخرى سابقة لأوانها. اظهرت احدى استطلاعات الرأي، ان ميزات القوة للصين ستأتي من التوقعات بشأن المستقبل. يعتقد 44% من المراقبين ان الصين كانت بالفعل أكبر اقتصاد في العالم، مقارنة مع 27% اختارو الولايات المتحدة (والتي تعتبر أكبر بثلاث مرات فعلياً) [83]. ولأكثر من عقد من الزمان، نظر الكثيرون إلى الصين باعتبارها أكبر مرشح محتمل ليوازي القوة الأمريكية أو ويتجاوزها[84]. حسبما جاء في كتاب مؤخرا بعنوان عندما تحكم الصين العام: نهاية العالم الغربي وولادة نظام عالمي جديد ". [85] وفي التسعينات، اظهرت استطلاعات الرأي ان 50% من الشعب الأمريكي يعتقد بأن الصين تشكل التحدي

الأكبر للولايات المتحدة مع وضع القوة العالمية في القرن الحادي والعشرين (مقابل 8% بالنسبة لليابان و 6% بالنسبة لروسيا وأوروبا). [86]

وعلى الرغم من أن معظم اسقاطات القوة الصينية تعتمد على معدل النمو السريع للناتج المحلي للبلاد، إلا ان الصين لديها موارد قوة مهمة أخرى. من حيث الموارد الأساسية، فإن اراضيها تساوي اربعة اضعاف الولايات المتحدة وعدد سكانها. ولديها أكبر جيش في العالم، وحوالي 200 سلاح نووي، وقدرات حديثة في الفضاء والفضاء الألكتروني، بما في ذلك (أكبر عدد مستخدمي انترنت في العالم). اما من حيث موارد القوة الناعمة، فكما رأينا في الفصل الرابع، لاتزال الصين تفتقد إلى صناعات ثقافية قادرة على منافسة هوليود او بوليود، وجامعاتها ليست على قدم المساواة مع امريكا، وتفتقر إلى الكثير من المنظمات غير الحكومية والتي تولد قوة امريكا الناعمة. مع ذلك، تبذل الصين جهوداً كبيرة لزيادة قوتها الناعمة. فالصين لديها ثقافة تقليدية جذّابة دائماً، وقد أسست المئات من معاهد كونفوشيوس في جميع انحاء العالم لتعليم لغتها وثقافتها. وقد عدلت الصين دبلوماسيتها لاستخدام ترتيبات متعددة من أجل تخفيف المخاوف وتقليل احتمالات البلدان الأخرى المتحالفة لتحقيق توازن بين القوى الصاعدة.

لدى الصين موارد قوية ومؤثرة، ولكن يجب ان نشكك في التوقعات التي تستند في المقام الأول على معدلات النمو العالية والخطاب السياسي. في كل من الصين والولايات المتحدة، يتم صبغ تصورات عن البلد الآخر من جراء الصراعات السياسة الداخلية، وهناك أناس في كلا البلدين يرغبون برؤية الطرف الأخر كعدو. حتى دون وجود هذه التشوهات، ينظر إلى الجيش من قبل الرجال والنساء في كلا البلدين على أنه تخلى عن واجباته، إذا لم يقم ذلك الجيش بالتخطيط لجميع الحالات الطارئة. اما بالنسبة للمقارنات التاريخية المذكورة في وقت سابق، يذكر انه في عام 1900 تفوقت المانيا على بريطانيا في القوة الصناعية، و تبنى القيصر سياسة خارجية ومحفوفة بالمخاطر، موجهة عالميا لإحداث اشتباك مع القوى العظمى الأخرى. على النقيض من ذلك، لا تزال الصين تتخلف كثيراً عن الولايات المتحدة أقتصادياً، وقد ركزت سياستها في المقام الأول على المنطقة وعلى التنمية الإقتصادية. وعلى الرغم من ان " السوق اللينيني " للصين يعتبر نموذجاً اقتصادياً (لما يسمى بإجماع بكين) يوفر القوة الناعمة في الدول الأستبدادية، ولكن تأثيره عكسي في العديد من الديمقراطيات[87]. ومع ذلك، فان صعود الصين يشير في تحذيرات ثيوسيديدس Thucydides من أن الاعتقاد بحتمية الصراع يصبح واحد من اسبابه الرئيسية [88]. فكل جانب يعتقد بأنه في نهاية المطاف سيكون في حالة حرب مع الأخر، والذي يجعل الاستعدادات العسكرية معقولة والتي تم قرأتها من قبل الجانب الأخر باعتبارها تأكيداً لأسوأ مخاوفها.

في الواقع، فإن صعود الصين تسمية خاطئة لها. عودة ظهور الصين يمكن أن تكون أكثر دقة، لانه حسب الحجم والتاريخ فقد كانت المملكة الوسطى منذ فترة طويلة قوة رئيسية في شرق أسيا. ومن الناحية الفنية والإقتصادية، كانت الصين متزعمة للعالم (رغم أنها لم تصل للعالمية) في الفترة من 500 -1500. فقط في نصف الألفية، فقد تجاوزت أوروبا وأمريكا، وكانت اول من يستفيد من الثورة الصناعية. بعد أصلاحات السوق لدنغ شياو بينغ Deng Xiaopingفي أوائل الثمانينات، أدى معدل النمو السنوي المرتفع للصين 8-9% إلى وصولها لثلاثة أضعاف من الناتج القومي الأجمالي بشكل ملحوظ في العقدين الآخيرين من القرن العشرين، وهذا الأداء الأقتصادي البراغماتي، وبالتناسق مع ثقافتها الكونفوشيوسية، عزز من القوة الناعمة للصين في المنطقة.

لدى الصين طريق طويل لتقطعه لتساوي موارد القوة للولايات المتحدة، ولا تزال تواجه العديد من العقبات التي تعترض التنمية. في بداية القرن الحادي والعشرين، كان الأقتصاد الأمريكي حوالي ضعف حجم اقتصاد الصين في تعادل القوة الشرائية، وأكثر بثلاث مرات في اسعار الصرف الرسمية. تعتبر كل هذه المقارنات والتوقعات تعسفية إلى حد ما، ولكن على سبيل المثال، تعادل القوة الشرائية هو تقدير عمله الأقتصاديون للحكم على التكافؤ في الدعاية الإجتماعية في مختلف المجتمعات. وقبل بضع سنوات، عندما نقح الأقتصاديون لدى البنك الدولي منهجيتهم، انخفض الناتج المحلي الأجمالي للصين في تعادل القوة الشرائية 40% بجرة قلم أو، على الأرجح، بنقرة على الفأرة[89]. وفي الوقت نفسه، ان المقارنات من حيث معدلات الصرف الحالية (بعيدة جداً مقارنة بالولايات المتحدة) وذلك يعتمد على التقلبات في قيم العملات، وقد استخدمت الصين انخفاض سعر الصرف بشكل مصطنع كوسيلة لدعم صادراتها. ومع ذلك، مقارنات معدلات الصرف غالباً ما تكون أكثر دقة في تقدير موارد القوة. سعر الوجبة أو الحلاقة أو المنزل هي أفضل مقارنة لإستخدام تعادل القوة الشرائية، ولكن تكلفة النفط المستورد او طائرة حربية مقاتلة أفضل للحكم على أسعار الصرف التي يجب أن تستخدم لدفع ثمنها.

حتى لو تجاوز الناتج المحلي الأجمالي للصين الولايات المتحدة بحلول عام 2030، سيتعادل الأقتصادان في الحجم ولكن ليس على قدم المساواة في تكوينهم. لا يزال لدى الصين مساحات شاسعة من الريف المتخلف، وستبدأ في مواجهة مشاكل سكانية من الثار التبعية لسياسة طفل واحد لكل زوجين والتي نفذت في القرن العشرين [90]. سيتراجع تنفيذ مشروع الوافدين الجدد إلى اليد العاملة في الصين في العام 2011، وسوف تصل القوة العاملة في الصين إلى ذروتها في العام 2016. علاوة على ذلك، وكدولة متطورة، هناك اتجاه لتباطؤ معدلات النمو إذا افترضنا ان النمو الصيني سيصل 6% والامريكي 2% فقط بعد عام 2030، ان الصين لن توازي

الولايات المتحدة في نصيب الدخل للفرد حتى في وقت ما في النصف الثاني من القرن (أعتماداً على مقاييس المقارنة)[91].

ان نصيب الفرد من الدخل يوفر مقياساً لتطوير الاقتصاد. وبعبارة أخرى، ان معدل النمو المثير للإعجاب للصين مع حجم سكانها من المرجح ان يؤدي إلى تجاوز الأقتصاد الأمريكي في الحجم الإجمالي في مرحلة ما. وقد وفر ذلك للصين موارد قوة مثيرة للإعجاب، ولكن ذلك ليس المساواة بعينها، لأنه من غير المرجح ان تظل الولايات المتحدة قائمة خلال تلك الفترة، ولكن الصين بعيدة كل البعد عن فرض أي نوع من التحدي لأمريكا كما فعل قيصر ألمانيا عندما تفوقت بريطانيا في بداية القرن المنصرم. وحتى لو كانت نظرية انتقال الهيمنة غامضة فقد اصبحت أكثر وضوحاً مما هي عليه الآن، فان الحقائق لا تبرر التوقعات التي تحذر من حرب قادمة[92].

وعلاوة على ذلك، فقد تكون التوقعات الخطية لأتجاهات النمو الاقتصادي مضللة. تميل إلى اختيار الفاكهة المنخفضة لانها تستفيد من التكنولوجيا المستوردة في المرحل المبكرة من الأقلاع الأقتصادي، ومعدلات النمو بطيئة بصفة عامة كل ما وصل الأقتصاد إلى مستويات اعلى من التنمية. وبمعدل دخل للفرد فوق ال 10 الآف دولار، معدلات النمو باتت تتباطأ. وبالإضافة إلى ذلك، يواجه الأقتصاد الصيني عقبات خطيرة جراء الأنتقال من المشاريع غير الفعالة المملوكة للحكومة، والظلم المتزايد، والهجرة الداخلية واسعة النطاق، وشبكة الأمان الأجتماعي غير الكافية، والفساد، وعدم كفاية المؤسسات التي يمكن ان تعزز الأستقرار السياسي. تجاوز شمال وشرق البلاد جنوبها وغربها. فقط عشرة من واحد وثلاثين محافظة يكون نصيب الفرد فيها من الدخل أعلى من المتوسط الوطني، والمحافظات المتخلفة تشتمل على نسب أعلى من الأقليات، مثل تبت وشينجيانغTibet and Xinjiang. تتجه الصين إلى الشيخوخة بسرعة غير اعتيادية، وحدها تقريبا من بين البلدان النامية. وبحلول العام 2030، سيكون لدى الصين الكثير من المعاليين المسنين مقارنة بالأطفال، وبعض السكان في الصين يخافون الوصول للشيخوخة قبل ان يصبحوا أغنياء". [93]

خلال القرن الحادي والعشرين، انتقلت الصين من كونها تاسع أكبر بلد مصدر في العالم إلى أكبر بلد، ولكن من المحتمل ان يكون نموذج التنمية الذي تقوده الصادرات الصينية بحاجة إلى تعديل مثل التجارة العالمية والموازنات المالية التي اصبحت مثيرة للجدل في اعقاب الأزمة الإقتصادية لعام 2008. يقول رئيس البنك الدولي روبرت زوليكRobert Zoellick بأن نموذج النمو الذي تقوده الصادرات في الصين لا يمكن ان يستمر مع مرور الوقت، لان الحفاظ على ال8% يتطلب مضاعفة حصة الصين من الصادرات بحلول عام 2020. تقليل الأدخار وزيادة الأستهلاك أجوبة واضحة ولكن ليس من السهل الأجابة عنها، لأن شيخوخة السكان قد تبقي

مدخرات الأسر عالية، ومدخرات الشركات العالية تعكس المصالح الخاصة والمنافسة المحدودة في بعض القطاعات. [94]

في عام 2010، كانت الصين موطناً لأول وثاني ورابع أكبر عشرة بنوك في العالم، وعلى الرغم من ان الترتيب حسب الحجم يمكن ان يكون مضللاً حتى تضبط الصين العديد من المؤسسات المالية التي لا تزال في يد الحكومة وتفرض الأنضباط التجاري والشفافية. [95] يعتقد بعض الأقتصاديين أن الصين يمكن ان تواجه انكماشاً مالياً مؤلماً ولكن انهيارها غير محتمل: " فمن شبه المؤكد ان يتباطأ النمو الصيني بشكل كبير، ولكن رغم ذلك تستمر البلاد في النمو بشكل اسرع من بقية العالم"[96]. وبالرغم من ان الصين تمتلك أحتياطات ضخمة بالعملة الأجنبية (كما رأينا في الفصل الثالث)، الا انها ستواجه صعوبة في زيادة نفوذها المالي من خلال الإقراض في الخارج بعملتها المحلية. " حتى يكون للصين سوق سندات عميق ومفتوح حيث يتم تحديد أسعار الفائدة في السوق وليس في الحكومة، لا بد من وجود أناس محددين لمثل هذا النظام الرنمينبيrenminbi"[1][97].

ان النظام السياسي الأستبدادي في الصين قد أظهر قدرة مثيرة للاعجاب في تحويل القوة المتعلقة بأهداف محددة، على سبيل المثال، القدرة على اقامة العاب اولومبية ناجحة، وبناء مشاريع السكك الحديدية العالية السرعة، بل وحتى تحفيز الأقتصاد العالمي للتعافي من الأزمة العالمية. سواء كانت مقدرة الصين على المحافظة على ذلك على المدى الطويل لغز للأجانب والقادة الصينين على حد سواء. وعلى عكس الهند، التي ولدت مع دستور ديمقراطي، لم تعثر الصين حتى الآن على وسيلة لإيجاد حل لمشكلة مطالب المشاركة السياسية (اذا لم تكن ديمقراطية) والتي تميل لمرافقة ارتفاع نصيب الفرد من الدخل. الإيديولوجية الشيوعية ذهبت منذ مدة طويلة، وشرعية الحزب الحاكم تعتمد على النمو الأقتصادي والعرقية القومية الهانيةHan. يقول أحد خبراء الأقتصاد بأن الصين لديها نظام سياسي يفتقد إلى الشرعية. ويعاني من مستوى عالٍ من الفساد، ولا تملك رؤية واضحة لتحسين الذات، وهي عرضة للأضطرابات الساسية في حال تعثر اقتصادها. " وعلى الرغم من النجاحات الإقتصادية والقدرات الدفاعية المتنامية، فإن نفوذ الصين الدولي سيظل محدوداً طالما انها فشلت في تطوير نظام سياسي جذّاب". وهناك خبير اقتصادي أخر يعتقد بان التغيير الأقتصادي سيجلب التغيير السياسي، وبحلول عام 2020، عندما يصل الناتج المحلي الإجمالي للفرد إلى 7. 500 دولار (من حيث تعادل القوة الشرائية) ستنضم الصين إلى دول مثل سنغافورة والتي قيمت من قبل " مؤسسة فريدم هاوس " على أنها (حرة جزئياً) [99]. يعتقد القائد السنغافوري الكبير، لي كوان

(1) نظام عملة اصدرته الصين عام 1948. المترجمان

يوLee Kwan Yew، ، ان التغيير السياسي قد يأتي في عشرة أو خمسة عشرة عاماً عندما يصل جيل متعلم في الخارج إلى السلطة. وأضاف "أنهم يفهمون مشاكل النظام، وبينما المساومة الصعبة للمصالح الصينية، سيكون هنالك نظرة أوسع نحو التغيير"[100]. سواء كانت الصين قادرة على تطوير معادلة تمكنها من أن تدير أو توسع الطبقة الوسطى الحضرية، وعدم المساواة الأقليمية، والأستياء بين الأقليات العرقية الذي لا يزال مرئياً. فأن النقطة الأساسية هي أنه لا احد، بما في ذلك الصينيون، يعرف كيف سيتطور المستقبل السياسي الصيني وكيف سيؤثر ذلك على النمو الأقتصادي. [101]

تقدم سياسة الفضاء الاليكتروني معضلة أخرى. وكما رأينا في الفصل السابق، مع أكثر من 400 مليون مستخدم، تمتلك الصين أكبر عدد من السكان يستخدمون الأنترنت، فضلاً عن نظام متطور للغاية من الضوابط والفلترة الحكومية. لا يعد العديد من مستخدمي الأنترنت فقط قومي بشكل كبير، ولكن ايضا يتم فلترة آراء الأقلية الليبرالية أيضا ويعاقب من يعترض على ذلك. ومع ذلك، تسرب بعض المعلومات أمر لا مفر منه. والتغلب على الزيادة الكبيرة في تدفق المعلومات في وقت كانت فيه القيود تعيق النمو الأقتصادي، يشكل معضلة حقيقية للقادة الصينين. في الواقع، يخشى بعض المراقبون حصول عدم الأستقرار الناجم عن إنهيار، بدلاً من صعود، الصين. بحسب كلام خبير الصين سوزان شيركSusan Shirk، "انها الهشاشة الداخلية للصين، وليس قوتها المتنامية والتي تقدم الخطر الأعظم. الشرعية الضعيفة للحزب الشيوعي ولقادته وشعورهم بالضعف قد يجعل الصين تتصرف بطريقة متهورة عند حدوث أزمة[102]. أو كما قال الرئيس بيل كلينتون في عام 1999 بينما كان الكثيرون يشعرون بالقلق تحدي الصين القوي " دعونا لا ننسى الخطر في حال ضعف الصين، التي تعاني من الصراع الداخلي، والتفكك الأجتماعي، والنشاط الأجرامي. أصبحت منطقة شاسعة من عدم الأستقرار في أسيا ". [103] الصين التي لا يمكن أن تسيطر على تدفقات الهجرة، والأثار البيئية على المناخ العالمي، والصراع الداخلي الذي يقود لمشاكل خطيرة. فالسياسة في بعض الأحيان لديها وسيلة لتربك التوقعات الإقتصادية.

طالما أن الأقتصاد الصيني لا ينمو، من المرجح ان تزداد قوتها العسكرية، مما يجعل الصين تبدو أكثر خطورة لجيرانها. أن التقارير الرسمية الصينية للإنفاق العسكري لا تشمل العديد من البنود المدرجة في ميزانية الدفاع الأمريكية، ولكن بغض النظر عن تكوينها، فإنه من عام 1989 إلى عام 2008، ارتفعت الميزانية العسكرية الرسمية للصين بنسبة رقمين في كل عام. وقد أظهرت حرب الخليج في عام 1991، والتوترات بشأن تايوان بين عامي 1995-1996، وحملة كوسوفو عام 1999، مدى تخلف الصين وقادتها في القدرات العسكرية الحديثة، ونتيجة لذلك فقد

ضاعفت الصين نفقاتها العسكرية مرتين طيلة فترة التسعينات. وقد استوردت الصين تكنولوجيا عسكرية من روسيا، كما تنتج صناعتها بعض أنظمة الأسلحة التي تقترب من قدرة تلك الموجودة في المخزون الأمريكي. وقد قدر تقرير البنتاغون لعام 2010 مجموع الانفاق العسكري للصين ب 150 مليار دولار (مقارنة ب 719 مليار دولار للولايات المتحدة)، أو حوالي 2% للناتج المحلي الاجمالي(مقارنة ب 4% للولايات المتحدة الامريكية)[104]. هذا وتوقعت دراسة أعدتها منظمة راند RAND أنه بحلول عام 2025، ستكون النفقات العسكرية للصين أكثر من 185 ملياراً، اي ما يعادل 25% من الانفاق العسكري الحالي لأمريكا. [105]

على الرغم من أن الصين لم تتمكن من تطوير قدرات هائلة لأسقاط القوة العالمية، الا انها قادرة على تعقيد العمليات البحرية الأمريكية قبالة ساحلها بصواريخ بعيدة المدى وبزراعة أسطول من الغواصات، وأثار هذا تساؤلات حول تأكيدات الصين الجديدة على "مصلحتها الجوهرية " في السيطرة على بحر الصين الجنوبي. وعلى حد قول خبير الصين كينيث ليبثرالKenneth Lieberthal " هناك شعور عام في الصين بأن هناك تضيق في فجوة القوة مع الولايات المتحدة يكذبه الواقع. ومع ذلك، هناك نوع من الغلو القومي في الصين"[106]. وفي الوقت نفسه، تعد الصين في بداية عملية معقدة لتطوير الأسطول البحري لها مع حاملات مجموعات قتالية. [107] ومع ذلك، فان تنامي القدرة العسكرية الصينية يعني أن اي دور عسكري لأمريكا لطمأنة الحلفاء في أسيا يتطلب المزيد من الموارد. بالأضافة إلى ذلك، كما رأينا في الفصول 2و5، ظلت الصين تبذل جهوداً خارقة لتطوير قدرات الصراع غير المتكافئة في الفضاء الألكتروني.

أخبر دنغ Deng الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1974 "ان الصين ليست قوة عظمى، ولكنها تسعى أكثر من اي وقت مضى لتكون كذلك"[108]. الجيل الحالي من القادة الصينين، سيدركون بأن النمو الاقتصادي السريع هو مفتاح الأستقرار السياسي الداخلي، وركزت على التنمية الإقتصادية وعلى ما وصفته " تناغم " البيئة الدولية وبأنه لن يعرقل نمو الصين. لكن الأجيال تتغير، القوة غالباً ما تخلق الغطرسة ، والشهية تنمو في بعض الأحيان مع الأكل. لذا يجادل مارتن جاك Martin Jacques " بأن القوى الصاعدة في هذا الوقت غالباً ما تستخدم القوة الإقتصادية المكتشفة حديثاً لتوسيع الغايات السياسية والثقافية والعسكرية. هذا ما سيكون محتوى القوة المهيمنة، وستصبح الصين بالتأكيد الرقم واحد"[109]. و بشكل تقليدي، ترى الصين نفسها بأنها المركز، أو "المملكة الوسطى"، او كنظام وافدين للدول في شرق أسيا، وتسعى إلى اعادة إنشاء هذا النظام[110]. أخرون مثل جون إكينبريJohn Ikenberry يقولون بأن النظام العالمي الراهن لديه الأنفتاح والتكامل الأقتصادي، والقدرة على استيعاب الصين بدلاً من ان يحل محل ذلك قيادة الصين للنظام [111]. حتى الآن، لقد اتخذت

القيادة الصينية خطوات طفيفة نحو دور عالمي كبير، سواء كانت مهيمنة أو باعتبارها "شريكاً مسؤولاً". لا يزالون يتصرفون كراكب حر[1]، "ولكن وللمرة الأولى، اصبحوا يعتمدون على العالم الذي لا يمكن السيطرة عليه بدلاً من صناعة امبراطورية يستطيعون السيطرة عليها". [112]

كما رأينا سابقاً، وكما قال بعض المشككين "بأن الصين تريد ان تحل مكان الولايات المتحدة كقوة مهيمنة في شرق أسيا على المدى القصير ولتتحدى أمريكا كقوة مهيمنة على العالم على المدى الطويل"[113]. وحتى لو كان ذلك إجراء تقييم دقيق لنوايا الصين، (وحتى الصينين أنفسهم لا يمكنهم معرفة وجهات نظر الأجيال القادمة) ، من المشكوك فيه أن الصين ستمتلك قدرة عسكرية لجعل ذلك ممكناً. وعلاوة على ذلك، فإن القادة الصينيين يعرفون كيفية التعامل مع ردود فعل الدول الأخرى، فضلاً عن القيود التي أنشأتها بنفسها اهداف النمو الأقتصادي والحاجة إلى الأسواق الخارجية والموارد. ان الموقف العسكري العدواني للغاية من قبل الصين يمكن ان يؤدي إلى تحالف تعويضي بين جيرانها الأقليميين من شأنه أن يضعف قوتها الخشنة والناعمة على حد سواء. في عام 2010، وعلى سبيل المثال، اصبحت الصين أكثر حزماً بمطالبتها بجزر باراسيل Paracel Islands التي تقع على بعد 250 كيلو متراً قبالة الساحل الشرقي لفيتنام، وقد ندد الفيتناميون بهذه الخطوة "وأخذوا يسعون جاهدين وراء الكواليس لجلب المزيد من الأجانب في المفاوضات، لذا سيكون على الصين ان تساوم في اطار متعدد الأطراف". والذي يتعارض مع الأفضلية الصينية في كونها ستضطر أن تتفاوض واحد مع واحد ومع كل دولة على حدا[114]. علاوة على ذلك، اظهر استطلاعPew الذي يتضمن ستة عشر بلدا حول العالم وجود موقف إيجابي حول الصعود الأقتصادي للصين يقابله رفض تجاه صعودها العسكري. "وإذا ما نظر للصين على انها فاعلة اقتصادياً، فمن المرجح ان يؤيد الصعود الصيني وان تدعم الولايات المتحدة. على النقيض من ذلك، اذا كان الفرد ينظر للصين باعتبارها قوة عسكرية متزايدة، ستكون المشاعر الموالية لامريكا له أو لها في الغالب تقوم على استنكار الصعود الصيني. "[115]

كون الصين من غير المرجح ان تصبح منافساً قوياً للولايات المتحدة على أساس عالمي، لا يعني انها لا يمكن ان تتحدى الولايات المتحدة في أسيا، ولكن كما ذكرنا سابقاً، صعود القوة الصينية في أسيا محل خلاف من قبل الهند واليابان (وكذلك الدول الأخرى)، وذلك يوفر للولايات المتحدة ميزة كبيرة [116]. التحالف بين الولايات المتحدة واليابان، حيث كانت تصريحات كلينتون- وهاشميوتو تأكيد لأساس الأستقرار

(1) تعبير مجازي على أن الصينيين لا يتحملون التبعات والمسؤوليات التي تليق بدورهم ومكانتهم؛ أي يستفيدون في ارتباطاتهم الدولية أكثر مما يتحملون تبعات هذا التعاون والترابط.المترجمان

في مرحلة ما بعد الحرب الباردة في شرق أسيا، والتي كانت عائقاً امام الطموحات الصينية، كما هو التحسن في العلاقات بين الولايات المتحدة والهند والذي تقدم على يد إدارة بوش. وهذا يعني أنه في سياسات القوى العظمى في المنطقة، لا يمكن للصين طرد الأمريكين بسهولة من ناحية القوة، فالولايات المتحدة، واليابان، والهند، واستراليا، واخرون يمكن أن يعملوا على دمج الصين وتوفير الحوافز لها لكي تلعب دوراً مسؤولاً، في حين يجب تغطية المخاطر ضد احتمالية السلوك العدواني مع تنامي قوة الصين.

القوة الأمريكية: الانحطاط المحلي؟

يقول البعض أن تكلفة تشغيل القوة مؤخرا قد أثقلت الحمل على جميع الامبراطوريات وأن هناك انتقالا في السلطة سيحدث بسبب التمدد الامبريالي الزائد لأمريكا[117]. حتى الان، لا توافق الحقائق هذه النظرية جيدا لان المسؤوليات الخارجية لم تزداد مع الوقت. عوضا عن ذلك، انخفضت مصروفات شؤون الدفاع والخارجية كنسبة من اجمالي الدخل الوطني على مدى العقود القليلة الماضية. مع هذا، فإنه يمكن ان تنهار الولايات المتحدة بالنسبة للقوة النسبية وليس بسبب التمدد الامبريالي الزائد، ولكن بسبب التراجع المحلي. كما يذكرنا المؤرخون، قد فسدت روما من الداخل. فقد الشعب ثقته في ثقافته و مؤسساته، و تنازعت النخب من أجل السيطرة، وازداد الفساد، وفشل نمو الاقتصاد على نحو جيد. [118]

هل يمكن أن تفقد الولايات المتحدة القدرة على التأثير على احداث العالم بسبب المعارك المحلية على الثقافة، وانهيار المؤسسات، والركود الاقتصادي؟ اذا بدا أن المجتمع الامريكي والمؤسسات قد تنهار، فإن الولايات المتحدة سوف تبدو أقل جاذبية للاخرين. إذا فشل الإقتصاد، سوف تخسر الولايات المتحدة القوة الخشنة بالاضافة الى القوة الناعمة. حتى لو أن الولايات المتحدة استمرت بامتلاك موارد عسكرية، اقتصادية، وقوة ناعمة مثيرة للاعجاب، فانها قد تفتقر إلى القدرة على تحويل هذا الموارد لتأثيرات فعالة. رغم ذلك، ان بعض لاعبي الورق يخسروا رغم تعرضهم للتعامل باستبداد.

الثقافة والمجتمع

رغم ان الولايات المتحدة لديها الكثير من المشاكل الاجتماعية -ولطالما كان لديها مشاكل-، لكنها لا تزداد سوءا في أي طريقة خطية. ان البعض يتحسن، مثل نسبة الجريمة، حالات الطلاق، وحمل المراهقين. هناك حروب ثقافية حول قضايا مثل زواج المثليين والاجهاض، لكن رغم ذلك فإن بعض الإستطلاعات أظهرت

زيادة كلية في التسامح. ان المجتمع المدني متين، والحضور للكنيسة بنسبة عالية حوالي 42 بالمائة[119]. مع هذا، أظهرت استطلاعات بان هناك "فجوة تفاؤل" بينه التصورات والواقع. بشكل جزئي، هذا يعكس هدف وسائل الاعلام بشكل جزئي لتأكيد قصص متوافقة مع موضوعات أخبار سيئة. ان ردود أفعال الاتجاهات على الصعيد الوطني هي ظاهرة متوسطة. إلى الحد الذي يكون فيه الشعب لديه خبرة مباشرة بالشؤون العامة، و اخبر الأغلبية مستطلعي الرأي أن حياتهم الخاصة، ومجتمعاتهم، و مدارسهم وأعضاء الكونجرس بخير، على الرغم من أنهم قلقون على المستوى الوطني. ان كان الجميع "يعلم" أن الأشياء بحالة فوضى من خلال الإعلام، و انه لا توجد لديهم تجربة مباشرة على المستوى الوطني، فانهم يخبروا مستطلعي الرأي الحكمة التقليدية عن الوضع الوطني. ان فجوة التفاؤل الناتجة ليست دليلا مقنعا على الانحدار. ان الحروب الثقافية الماضية على الهجرة، و العبودية، والتطور، والاعتدال و المكارثية، وحقوق المواطن كانت أكثر جدية من أي قضايا خلافية حالية أخرى. تظهر استطلاعات الرأي أن الشعب ينظر الى البريق الذهبي للماضي. انه من السهل دائما رؤية الانحطاط من خلال مقارنة الشيء الجيد في الماضي مع الشيء السيء في الحاضر (أو التقدم عن طريق القيام بالعكس).

هناك طريقتان من خلالهما تستطيع مثل هذه الاحكام الثقافية التأثير السلبي على القوة الوطنية الأمريكية. أولا، اذا كان الأمريكيون مشتتين ومنقسمين في معارك داخلية حول قضايا اجتماعية وثقافية، ذلك أن الولايات المتحدة قد فقدت القدرة على العمل بشكل جماعي في السياسة الخارجية، لذا قد تتناقص القوة الخشنة. قد ظهرت هذه المشكلة في السبعينيات نتيجة للانقسامات العميقة حول فيتنام. بالمقابل، رغم أن الدعم لحرب العراق قد انخفض من 72 بالمائة عام 2003 إلى 36 بالمائة عام 2008، فان الرأي العام الأمريكي استمر بدعم سياسة خارجية نشطة. [120]

ثانيا، يمكن أن يؤدي تراجع جودة الظروف الاجتماعية الأمريكية الى تخفيض القوة الناعمة. مع أن أمريكا قد قامت ببعض التقدم في بعض القضايا الاجتماعية، الا أنها تأتي بعد الدول الغنية من حيث معدل وفيات الرضع، ومتوسط العمر المتوقع، والأطفال الفقراء، وحالات القتل. ان مثل هذا المقارنات قد تكون مكلفة للقوة الناعمة الأمريكية، لكن الولايات المتحدة ليست لوحدها التي تعاني من التغيرات الثقافية. عندما تكون مثل هذه المشاكل مشتركة، فان المقارنات تكون أقل إثارة وأقل ضررا للقوة الناعمة. على سبيل المثال، قد تراجع الاحترام للسلطة وبعض معايير السلوك منذ عام 1960 في كافة أنحاء العالم الغربي. لكن هنا اشارة صغيرة على أن مستويات المسؤولية الشخصية الأمريكية أقل من تلك المتواجدة في المجتمعات الغربية المتقدمة الأخرى، ومستويات التصدق وخدمة المجتمعات أعلى بشكل عام. [121]

الهجرة

الاهتمام الاكثر خطورة إذا إنطوت الولايات المتحدة على نفسها وقللت من الهجرة، فإن ذلك سيولد توترا كبيرا. مع مستويات الهجرة الحالية، تعد أمريكا واحدة من الدول القليلة المتقدمة التي ربما أن تتجنب التراجع السكاني وتحافظ على نسبتها من سكان العالم. لكن هذا الوضع من الممكن أن يتغير بسبب ردود الأفعال تجاه الأحداث الارهابية أو كراهية الأجانب قد تغلق الحدود. هنالك مخاوف من تأثير الهجرة على القيم الوطنية، وكان هناك شعور بالتمسك بالهوية الأمريكية منذ السنوات الأولى لإنشاء الدولة. بني حزب Know Nothing Party (حزب لا أعرف شيئا) في القرن التاسع عشر من أجل معارضة الهجرة، على الأخص الايرلنديين. وقد تم إستبعاد الأسيويين بالأخص ابتدأ من عام 1882 فصاعدا. ومع قانون تحديد الهجرة لعام 1924 فقد انخفضت تدفقات المهاجرين على مدى العقود الأربعة التالية. خلال القرن العشرين، سجلت الدولة أعلى نسبة مواليد أجانب في الولايات المتحدة عام 1910، أي 14. 7 بالمائة من عدد السكان. واليوم 11. 7 بالمائة من السكان مولودين في الخارج. [122]

بالرغم من كونها دولة مهاجرين، يشككك الكثير من الأمريكيين في الهجرة أكثر من التعاطف معها. أظهرت استطلاعات رأي مختلفة أن الاغلبية أو الأكثرية تريد مهاجرين أقل في الدولة. [123] وقد أثار الركود مثل هذه الآراء، وفي عام 2009، فضّل 50 بالمائة من الامريكيين تقليل الهجرة، بالمقارنة مع 39 بالمائة عام 2008 [124]. ولدت كلا من الأرقام والأصول للمهاجرين الجدد مخاوف حول تأثير المهاجرين على الثقافة الأمريكية. أظهرت بيانات الاحصاء السكاني لعام 2000 إرتفاع عدد السكان من أصل إسباني، بشكل قانوني أو غير قانوني. و الإسبان على وشك أن يحل محل نسبة السود كالأقلية الاكبر في الولايات المتحدة. [125] و تصور علماء السكان أن البيض من غير الإسبان سوف يصبحون أقلية ضئيلة في الدولة بحلول عام 2050. وسوف تكون نسبة الإسبان 25 بالمائة والسود 14 بالمائة والآسيويين 8 بالمائة. [126]

تنتج قوى الإتصالات والسوق حافزا قويا للمهاجرين من أجل إتقان اللغة الأنجليزية وتقبل درجة من الاستيعاب (بمعنى الانصهار)[1]. وتشير معظم الادلة ان آخر المهاجرين جرى استيعابهم على الاقل بنفس سرعة أسلافهم. و يساعد الاعلام

---

(1) Assimilation هو أحد الأشكال التي يمكن أن تأخذها العلاقة بين الاغلبية وجماعات الاقلية، ويعني اندماج كامل لمجموعة الاقلية في مؤسسات المجتمع، وكنهاية وجودها كمجموعة تابعة، وتحت ظروف الاندماج الكامل، فإن أعضاء جماعات الاقلية يتوقف تعريفهم على اعتبار أنهم مجموعة متميزة.المترجمان.

الحديث المهاجرين الجدد للتعرف أكثر على بلدهم الجديدة بشكل مسبق على عكس المهاجرين الذين جاءوا قبلهم بحوالي قرن. مع أن الهجرة غير القانونية السريعة قد تسبب مشاكل اجتماعية ولكن يرى المؤديون الهجرة القانونية على المدى البعيد ستعزز قوة الولايات المتحدة. خلال قرن ستعاني معظم الدول المتقدمة من نقص في عدد السكان. هناك ثلاث و ثمانون دولة و منطقة لديها معدل خصوبة أقل من المستوى المطلوب لثابت عدد السكان. ولكي تحافظ على عدد سكانها الحالي، يتوجب على اليابان ان تتقبل 350. 000 مهاجر كل سنة و لمدة خمسة اعوام قادمة، وهذا الوضع صعب على ثقافة كانت تاريخيا معادية للهجرة [127]. وعلى النقيض من ذلك تبقى الولايات المتحدة بلدا مفتوحا للهجرة. وتوقع مكتب الإحصاء ان عدد السكان الامريكيين سوف يزداد بنسبة 49 بالمائة على مدى العقود الاربعة المقبلة.

في هذه الايام، تحتل الولايات المتحدة المركز الثالث عالميا من حيث كثافة السكان؛و من المحتمل ان تبقى كذلك لمدة خمسين عاما من الان (فقط بعد الهند و الصين). وهذا لا يتعلق بالقوة الإقتصادية فقط، ولكن أيضا مع كل الدول المتقدمة التي لديها نسبة شيخوخة عالية والتي تعاني من أعباء رعاية كبار السن، ويمكن للهجرة من أن تخفض من حدة سياسة المشكلة. اضافة إلى ذلك، قد تكون الفوائد الإقتصادية العائدة من المهاجرين اصحاب المهارة مهمة لقطاعات معينة، على الرغم من أن بعض الدراسات أشارات الى ان الفوائد الإقتصادية المباشرة على المستوى الوطني تعد قليلة نسبيا و العاملين غير الماهرين قد يعانون من المنافسة. هنالك ارتباط وثيق بين عدد التأشيرات H-1B و عدد براءات الاختراع المحفوظ في الولايات المتحدة. هنالك إرتفاع بنسبة 1 بالمائة في عدد خريجي الجامعات من المهاجرين و التي ستحقق زيادة 6 بالمائة في عدد براءات الاختراع لكل فرد[128]. في عام 1998، قام مهندسون هنود وصينيون من مواليد الولايات المتحدة بتشغيل الربع من شركات التكنولوجيا Silicon Valley سيليكون فالي المتطورة، و التي حققت نسبة مبيعات ب 17. 8 مليار دولار، و في عام 2005، شارك عدد من المهاجرين المولودين في الولايات المتحدة في واحدة من كل اربعة شركات تكنولوجية امريكية خلال العقد السابق. [129]

بنفس القدر من الاهمية تعد الهجرة مهمة للقوة الناعمة الامريكية. إن ارادة هؤلاء الناس بأن يأتوا إلى الولايات المتحدة يعزز جاذبية امريكا، وازدياد حركة المهاجرين يعد جاذبا للناس في دول أخرى. امريكا هي مغناطيس، و الكثير من الناس يستطيعون ان يتخيلوا انفسهم كمواطنين امريكيين. هناك الكثير من الامريكيين "متشابهون" مع اشخاص من دول اخرى. اضافة إلى ذلك، فان الاتصالات بين المهاجرين و عائلاتهم و أصدقائهم الذين عادوا إلى الوطن تساعد على ايصال معلومات دقيقة و ايجابية عن الولايات المتحدة. أيضا، ان وجود ثقافات متعددة صنعت طرقا من التواصل مع دول اخرى و ساعدت على نشر المواقف الامريكية

في عصر العولمة. بدلا من تمييع القوة الخشنة والناعمة، إن الهجرة تعزز كلاهما.. أستنتج لي كوان يوLee Kwan Yew، و هو مراقب عن كثب للولايات المتحدة والصين منذ وقت طويل، ان الصين لن تتفوق على الولايات المتحدة كقوة رائدة للقرن الواحد والعشرون، و يذكر ان السبب الرئيسي هو قدرة الولايات المتحدة على جذب الافضل و الاذكى من باقي انحاء العالم و تحويلهم إلى ثقافة متنوعة من الابداع. تمتلك الصين عدد سكان أكبر للتجنيد من الداخل، لكن من وجهة نظره، فان ثقافتها الصينية المحورية سوف تجعلها اقل ابتكارا من الولايات المتحدة. [130]

الاقتصاد

على الرغم من أن المشاكل الثقافية و الاجتماعية التي تم مناقشتها لحد الان لا تبدو أنها ستضعف القوة الامريكية، فإن فشل أداء الاقتصاد الامريكي سوف يكون عقبة أمام تحقيق المزيد من التقدم. الفشل الاقتصادي لا يعني ركودا في الاقتصادات الرأسمالية، بل ركودا اقتصاديا على المدى الطويل في مستوى الانتاجية و القدرة على إدامة النمو. رغم ان توقعات الاقتصاد الكلي (مثل توقعات الطقس) لا يمكن الاعتماد عليها، تظهر التوقعات بإن الولايات المتحدة ستحقق نمواً ابطأ بعد عقد من الازمة المالية في عام 2008. و يتوقع صندوق النقد الدولي نموا إقتصاديا في أعقاب الركود الحالي بمعدل يبلغ حوالي 2 بالمائة عام 2014. ويقدر الاقتصادي في جامعة هارفارد مارتن فلدستينMartin Feldstein معدلا مشابها للعقد المقبل. ويعد هذا اقل من المعدل طوال عدة عقود مضت، "ولكن تقريبا نفس متوسط المعدل على مدى العشر سنوات الماضية"[131].

في الثمانينات، إعتقد بعض المراقبين أن الاقتصاد الامريكي قد تراجع. وتم فقدان الهيمنة الإقتصادية في العديد من القطاعات الصناعية، بما فيها، صناعة السيارات و الالكترونيات. واما المعدل السنوي لزيادة انتاجية العمل، الذي يبلغ معدله 2. 7 بالمائة في العقدين اللذين جاءا بعد الحرب العالمية الثانية، فقد انخفض الى 1. 4 بالمائة في الثمانينات. على الرغم ان المقياس الامريكي للمعيشة كان لا يزال الاعلى بين أكبر سبعة اسواق اقتصادية، فقد ازداد فقط بمقدار الربع مثل الدول الاخرى منذ عام 1972. حسب ما جاء في مجلة أعمال رائدة عام 1987، " ان الدولة في ازمة نمو... إن كلا من الاجندات الشخصية و الوطنية التي كانت غير قابلة للنقاش أصبحت فجأة مكلفة جدا. "[132] كان من المعتقد أن ألمانيا و اليابان سوف تتفوقا على امريكا، و هذا يضعف القوة الخشنة و الناعمة لامريكا. وبدت الولايات المتحدة انها تفقد هيمنتها على المنافسين. حتى بعد الازمة المالية و الركود الذي تبعه، فقد صنف المنتدى الاقتصادي العالمي الولايات المتحدة بالمركز الرابع (بعد سويسرا، السويد و

سنغافورة) في القدرة التنافسية الإقتصادية العالمية. بالمقابل، فقد تم تصنيف الصين بالمركز السابع و العشرين[133]. أيضا يتصدر الاقتصاد الامريكي في الكثير من القطاعات الجديدة، مثل تكنولوجيا المعلومات، والتكنولوجيا البيولوجية، و تقنية النانو. وتنفق الولايات المتحدة على البحث و التطوير ما تنفقه الدول السبعة الاخرى مجتمعة. [134] يقول بعض الإقتصاديين "ان مجازفة الإستهلاك الأمريكي هي نظير مهم لثقافة ريادة الأعمال في البلد. "[135]

هل سيدعم نمو الانتاجية القوة الامريكية بشكل جيد في هذا القرن ؟ يذكر المتفائلون تقدم الولايات المتحدة في الانتاج و استخدام تقنيات المعلومات. بعد عام 1995، كان هناك تغير ملحوظ في نسبة التراجع في تكلفة القوة الحاسوبية الأمر الذي عزز الانتاجية الامريكية. تعتبر الانتاجية مهمة جدا لانه كلما زادت انتاجية العامل في الساعة، كلما نما الاقتصاد أكثر و بدون عجز و تضخم. و سيوفر النمو غير المتضخم الثابت الموارد التي يمكن ان تستثمر في القوة الخشنة و التي تستطيع تحسين القوة الناعمة. قد تزيد الانتاجية بسبب الاستثمارات الجيدة في الادوات او اشكال جديدة من التنظيم.

لا تعد تكنولوجيا المعلومات المصدر الوحيد للانتاجية الامريكية. وشهدت الولايات المتحدة ابتكارا زراعيا مهما، و يلعب الانفتاح على العولمة أيضا دور مهما، و لكن حققت صناعة الحاسوب و الالكترونيات 44 بالمائة من معدل نمو الانتاجية من عام 1960 إلى 2006، و يشكل قطاع تكنولوجيا المعلومات حصة أكبر من الناتج المحلي الاجمالي أكثر من الدول الرئيسية الصناعية. وقد أستنتج أحد الخبراء أنه "استمر نمو الانتاجية في الاقتصاد الامريكي فجأة بالارتفاع بسرعة كبيرة منذ ان سحقت dot-com الانترنت في عام 2000، مشيرة إلى نسبة كبيرة من الابتكار". و انتشر هذا النمو حاليا الى مستخدمي هذه الصناعات. و لم تكن السرعة نمو الانتاجية الامريكية مساوية للاقتصادات الرئيسية في دول الإتحاد الاوروبي[136]. ويتوقع بعض الاقتصاديون ان نمو الانتاجية الامريكية سوف ينخفض ل 2. 25 بالمائة، بينما هنالك تنبؤات اخرى بنسبة اقرب إلى 1. 5 بالمائة في العقد القادم. [137]

اما بالنسبة للاستثمار في البحوث و التطوير، كانت الولايات المتحدة رائدة العالم في ذلك حيث بلغ حجم الإستثمار 369 مليار دولار عام 2007، و تبعتها أسيا (بـ 338 مليار دولار) و الاتحاد الاوروبي (بـ 263 مليار دولار). بالرغم من ان حصة امريكا الشمالية من الناتج العالمي انخفضت من 40 بالمائة عام 1996 إلى 35 بالمائة عام 2007، ارتفعت في أسيا إلى 31 بالمائة. وانفقت الولايات المتحدة 2. 7 بالمائة من الناتج المحلي الاجمالي على البحث و التطوير، تقريبا ضعف ما تنفقه الصين، لكن اقل بقليل من 3 بالمائة لليابان و كوريا. [138]في عام 2007، سجل مستثمرون امريكان حوالي 80 ألف براءة اختراع في الولايات المتحدة، أكثر من

باقي العالم مجتمعة[139]. واظهرت عدد من التقارير مخاوف حول امور مثل معدلات الضريبة على الشركات، ورأس المال البشري و الزيادة في عدد براءات الاختراع في العالم. يقول اخرون، ان الامريكان هم أكثر ابتكارا فيما يتعلق بالاتجار و استخدام التقنيات بسبب ثقافة البلد في ريادة الأعمال التجارية. تستثمر الشركات التي تمتلك رأس المال في الولايات المتحدة نسبة70 بالمائة من اموالها الأعمال الريادية في الولايات المتحدة أكثر من استثمارها في الخارج. وصنف استبيان للأعمال الريادية الولايات المتحدة في مقدمة البلدان الاخرى لانها تملك ثقافة تفضيلية، و الأكثر في صناعة رأس المال الإستثماري الأكثر تطورا، وهناك علاقة وثيقة بين الجامعات و الصناعة، وسياسة هجرة مفتوحة. [140]

وبالاضافة إلى السؤال سواء كانت المعدلات الجديدة للانتاجية ثابتة ام لا. هنالك مخاوف اخرى حول مستقبل الاقتصاد الامريكي بما فيه النسبة المنخفضة من التوفير الشخصي، و العجز في الحساب الجاري (والذي يعني ان الامريكان يصبحون أكثر مدينون للغرباء)، و الارتفاع في دين الحكومة. تعد المدخرات الشخصية صعبة الحساب و تخضع لحسابات دقيقة جدا، ولكن المؤشر كان ينخفض بوضوح من 9. 7 بالمائة من المداخيل الشخصية في السبعينيات إلى الصفر في عام 2001، و تعافى إلى حوالي 4 بالمائة بعد الازمة المالية لعامي 2008 – 2009 [141]. و بشكل جزئي فقد نسب هذا التراجع إلى ثقافة زيادة الاستهلاك و سهولة الحصول على الدين. ويصعب تحديد مشاكل هذا الانحدار. تعتمد نسبة المدخرات الوطنية بما فيها مدخرات الحكومة و الشركات على مقاييس قديمة. [142] حافظت اليابان على نسبة مدخرات شخصية عالية، لكن اقتصادها عانى من الركود. و عندما تم تصحيحه الى درجة ان السلع الرأسمالية أصبحت أرخص في الولايات المتحدة، تمت مقارنة الاستثمار الامريكي الحقيقي بشكل ايجابي مع الدول الاخرى في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية. [143]، و يكمن الخطر فيما اذا حدث ركود حاد، فقد يسحب الاجانب استثمارتهم بشكل سريع ويسببون عدم استقرار في الاقتصاد، وعلى الرغم من التنبؤات العكسية، يبقى الدولار ملجأ آمن و بيعت سندات الخزينة بسهولة في أعقاب الازمة المالية في عام 2008. مع ذلك، سوف يكون الدخل الامريكي اعلى و تنخفض مخاطر عدم الاستقرار اذا مولت الولايات المتحدة استثمارتها أكثر من خلال مدخرات عالية.

بعد الازمة المالية، اصبح مستوى الدين الحكومي مصدرا للقلق، و قال المؤرخ البريطاني نيال فيرغسونNiall Ferguson، " هكذا تنحدر الامبراطوريات. تبدأ بانفجار للديون. " ولا يقتصر الأمر على إنقاذ البنوك أو حزمة التحفيز الكينيزية اضافة إلى الديون، ولكن أيضا نفقات برامج إستحقاقات الضمان الاجتماعي و الرعاية الصحية و تأدية الديون ستتطلب حصصاً كبيرة من الإيرادات في المستقبل.

" ما لم تخفض الإستحقاقات او ترفع الضرائب، لن يكون هناك ميزانية متوازنة اخرى. " يواصل فيرغسون بالقول " فكرة ان الولايات المتحدة " ملجأ آمن " ما هي الا هراء. و ان دينها الحكومي ملجأ آمن كما كان ميناء بيرل هاربرPearl Harbor آمن عام 1941. "[144] لكن امريكا ليست اليونان.

وبحسب حسابات مكتب ميزانية الكونجرس فإن مجموع الدين الحكومي الكلي سوف يصل إلى 100 % من الناتج المحلي الاجمالي بحلول عام 2023. والعديد من الإقتصاديين قلقون عندما تتجاوز مستويات الدين في الدول الغنية ل 90 بالمائة، " لكن امريكا تتميز عن البلدان الأخرى بميزتين مهمتين واللتين تسمحان لها بمواجهة ديونها من خلال إتزان نسبي: تمتلك عملة العالم الاحتياطية و سوق الاصول السائلة في سندات الخزينة. "[145]خلال الازمة المالية، ارتفع الدولار و انخفضت عائدات السندات مما سهل الامر على امريكا لتمويل عجزها. إن وجود ازمة ثقة مفاجئة أقل إشكالية من الزيادة التدريجية في تكلفة خدمة الدين، والتي ستؤثر على صحة الاقتصاد على المدى الطويل. أشارت دراسات إلى أن اسعار الفائدة ترتفع 0. 03 بالمائة لكل 1 بالمائة زيادة في نسبة الدين للناتج المحلي الاجمالي، و اسعار فائدة اعلى تعني استثمار قطاع خاص اقل و نمو ابطأ على المدى الطويل. " يمكن تخفيف كل هذه التأثيرات من خلال وضع السياسات الجيدة، او التي تفاقمت بسبب السياسات السيئة " [146]. ان زيادة الدين لن تؤدي إلى الإنحدار، بالرغم من أنه يزيد المخاطر بالتأكيد.

هنالك مفتاح أخر لنجاح الاقتصاد و هو القوة العاملة المتعلمة جيدا في عصر المعلومات. فاللوهلة الاولى، يبدو أن الولايات المتحدة تعمل بشكل جيد. في عام 2006، تخرج 84 بالمائة من البالغين من المدارس الثانوية و 27 بالمائة من المعاهد[147]. وتنفق الولايات المتحدة على التعليم العالي من الناتج المحلي الاجمالي ضعف ما تنفقه فرنسا، أو ألمانيا، أو بريطانيا أو اليابان[148]. صُنِّف نظام التعليم العالي الامريكي بأنه الافضل في العالم، و قد تفوقت الجامعات الامريكية من خلال سمعتها الاكاديمية على منافساتها في بريطانيا، و قارة أوروبا و اليابان على مدى العقود القليلة الماضية. وصنفت قوائم ملحق التايمز للتعليم العاليThe Times Higher Education Supplement ستة من أصل أفضل عشرة جامعات في العالم أمريكية، وصنفت دراسة صينية لجامعة شنغهاي جياو تونغShanghai Jiao Tong University أفضل 17 جامعة من أصل 20 موجودة في أمريكيا (لا يوجد منها أي جامعة صينية)[149]. ويفوز الامريكان بجوائز نوبل أكثر من سكان اي دولة اخرى و يقومون بنشر الكثير من الأوراق العلمية في مجلات علمية محكمة (أكثر ثلاثة مرات مما تفعله الصين). [150]و هذه الانجازات تعزز قوة الاقتصاد و القوة الناعمة معا.

على أية حال، رغم أن التعليم الامريكي قوي و في الصدارة، لكنه أقل جاذبية في المستويات المتدنية. ويتوافق التعليم الامريكي -من خلال أفضل الجامعات في العالم أو من التعليم الثانوي- مع المقاييس العالمي. لكن في اسوأ حالات التعليم الامريكي - هناك الكثير من المدارس الابتدائية و الثانوية، خاصة في المناطق الاقل ثراء - تعتبر متخلفة. هذا من الممكن أن يعني أن جودة القوة العاملة سوف لن تحافظ على المعايير المرتفعة المطلوبة في الاقتصاد القائم على المعلومات. وجد التقييم الوطني للتقدم التعليمي في عام 2007 ان فقط 39 بالمائة من طلاب الصف الرابع كانوا على المستوى او اعلى من مستوى البراعة في الرياضيات و 33 بالمائة حققوا هذا المستوى في القراءة، رغم انه كان هناك تحسن طفيف خلال العقد السابق[151]. لا يوجد دليل مقنع بإن الطلاب يؤدون بشكل سيء أكثر من الماضي، لكن تقدم التعليم في امريكا يتآكل بسبب ان بعض الدول تتقدم بشكل أفضل من الماضي. من بين الدول الثلاثون الاغنى في العالم، فقط نيوزلندا، واسبانيا، وتركيا و المكسيك لديهم نسبة منخفضة من الطلاب الذين يكملون الدراسة الثانوية[152]. الموقف أيضا نفسه في التعليم العالي. هناك 40 بالمائة من فئة الشباب في امريكا حصلوا على الاقل درجة جامعية وهذه النسبة لم تتغير، ولكن الولايات المتحدة إعتادت على ان تتصدر العالم والان تحتل المرتبة الثانية عشر من بين ستة وثلاثون دولة متقدمة[153]. لا يبدو ان الطلاب الامريكيين سوف يحسنون معرفتهم و مهارتهم بشكل كاف لمواكبة اقتصاد متقدم. التحسن في نظام التعليم الامريكي سوف يكون ضروريا اذا كان على الدولة تلبية المعايير المطلوبة في اقتصاد قائم على المعلومات.

و يطرح أيضا شكل التغيير في توزيع دخل الدولة مشكلة للاقتصاد الامريكي. فحسب مكتب التعداد، منذ عام 1947 إلى عام 1968 تناقص عدم المساواة في الدخل الاسري. بعد عام 1968 تزايد عدم المساواة. ان معامل جينيGini الامريكي البالغ 0. 45 يعتبر مرتفع جدا بالنسبة للمعايير العالمية و " ارتفع بشكل ثابت طوال العقود الماضية..... و ازدادت الفجوة بين أصحاب الأجور المرتفعة و أصحاب الأجور المتوسطة طوال العقد الماضي"[154]. إن تحول الطلب على العمالة الاقل تعليما، قد يكون العامل الأهم في تآكل الاجور[155]. فالمشكلة ليست فقط مسألة عدالة، و لكنها أيضا ما اذا عدم المساواة قد تؤدي إلى ردود أفعال سياسية و التي من الممكن ان تكبح الانتاجية للاقتصاد و تبطء المعدلات العالية للنمو الاقتصادي و التي تعتبر أساس القوة الناعمة و الخشنة.

تعتبر القوة الناعمة التي يولدها الاقتصاد الامريكي سؤالا مفتوحا. يبدي الكثير من الناس اعجابهم بالنجاح الذي حققه الاقتصاد الامريكي على المدى الطويل لكن لم يعتبروه كنموذج، حتى قبل ان تلوث الازمة المالية سمعته. تلعب الحكومة دورا ضئيلا في اقتصاد الولايات المتحدة، حيث تنفق الثلث من الناتج المحلي الاجمالي،

بينما تنفق أوروبا حوالي النصف. تعتبر قوى سوق المنافسة أقوى، وشبكات الأمن الاجتماعي أضعف. الاتحادات أضعف و أسواق العمل أقل تنظيما. أصبحت الرعاية الصحية الامريكية مكلفة و استثنائية من خلال عدم المساواة. تفضل المواقف الثقافية، وقوانين الافلاس، و البنى المالية بشكل لكبر المشاريع. وأصبحت القوانين أكثر شفافية، و أصبح أصحاب الاسهم أكثر تأثيرا على مدراء الشركات. بالرغم أن الاجانب يقدرون بعضا من تلك المزايا، هناك آخرون يعترضون على عدم المساواة، وانعدام الأمن، و عدم استقرار الاقتصاد الكلي الذي يصاحب هذا الاعتماد الضخم على قوى السوق.

المؤسسات السياسية

بالرغم من هذه المشكلات والشكوك، و رغم هذا البطء، فان الاقتصاد الامريكي بوجود السياسات الصحيحة يبدوا أنه من المحتمل ان يستمر في انتاج القوة الخشنة للدولة. هنالك حيرة أكبر و التي تحيط بمسألة المؤسسات الامريكية. يقول العديد من المراقبين أن الجمود في النظام السياسي الامريكي سوف يمنعها من ترجمة موارد قوتها إلى انتاج كبير. من وجهة نظر جيمس فالوزJames Fallows، ، و هو صحفي خبير عاش في الصين لعدة سنوات، " أمريكا لا تزال لديها الموارد المالية لمواجهة تقريبا أي ضعف هيكلي... استخدام الطاقة، و النفقات الطبية، والخليط التعليمي و المهني الصحيح لاعادة بناء طبقة متوسطة قوية... هذه هي المأساة الامريكية في بداية القرن الحادي والعشرين: ثقافة تجديد الذات الحيوية والتي تجذب مواهب العالم و نظام حكم يبدو كدعابة"[156]. بالرغم من أن الجمود السياسي في فترة الركود الاقتصادي عادة ما يبدو سيئا، فان الصعوبة تتحقق حتى و ان كان الوضع أكثر سوءا مما كان عليه في الماضي.

تحويل القوة – ترجمة موارد القوة إلى تأثير فعال – هي مشكلة تواجه الولايات المتحدة منذ زمن بعيد. ويستند الدستور الى وجهة النظر الليبرالية في القرن الثامن عشر و التي تنص على أن تلك القوة يتم السيطرة عليها بشكل أفضل من خلال الشرذمة و معادلة الضوابط والتوازنات. في السياسة الخارجية، كان الدستور يدعو الرئيس و الكونجرس دائما للمكافحة من أجل السيطرة. و تكافح جماعات الضغط الإقتصادية والعرقية القوية من أجل تحديد مصالحهم الذاتية على حساب المصلحة الوطنية، و تعقّد الثقافة السياسية الاستثنائية الامريكية الأمور من خلال عمل سياسة خارجية أخلاقية فريدة. يولي الكونجرس دائما اهتماما الى مجريات الأمور، وتدفعه المصالح الشخصية لتشريع تكتيكات السياسة الخارجية و قواعد سلوك من أجل فرض عقوبات على دول اخرى. قال كيسنجرKissinger ذات مرة، " ما يقوله النقاد

الأجانب بأن سعي أمريكا للهيمنة هو استجابة متكررة جدا من مجموعات الضغط المحلية ". ان الأثر التراكمي " يقود السياسة الخارجية الامريكية نحو سلوكيات إنفرادية متسلطة. على عكس الاتصالات الدبلوماسية، التي تشكل عادة دعوة الى الحوار، ويتم ترجمة التشريع حسب وصفة مبدأ الإختيار، أي معادل عملي للإنذار". (157)

هناك قلق أيضا حول تراجع الثقة العامة في المؤسسات. في عام 2010، وجد إستطلاع للرأي أن 61 بالمائة من عينة الإستطلاع رأو أن الدولة في تراجع، و 19 بالمائة كانوا يثقون بالحكومة لعمل كل ما هو صحيح في جميع أو بعض الأوقات. وجد إستطلاع راي آخر أن 22 بالمائة يثقون بالحكومة في واشنطن بشكل دائم أو في أكثر الأوقات[158]. كما قال وليام غالستون William Galstonذات مرة، " الثقة ليست ذات أهمية عندما يطلب من المواطنين التضحية من أجل مستقبل مشرق. وعدم الثقة بالحكومة يجعل هذا الطلب قد يكون نذيراً – أو حتى سببا - في التراجع الوطني". (159)

في عام 1964 قال ثلاثة أرباع الشعب الأمريكي أنهم يثقون في الحكومة الفيدرالية بانها تقوم بفعل الشيء الصحيح في كثير من الأوقات. اليوم، فقط ما نسبته الخمس من الشعب يعترف بأنه يثق بذلك. إختلفت الأرقام بعض الشيء مع مرور الوقت، إرتفعت بعد 11 أيلول عام 2001، قبل أن تتراجع تدريجيا، وكانت أرقام الدولة والحكومة المحلية أفضل بشكل طفيف في الماضي - 32 إلى 38 بالمائة – لكنها هبطت من جديد في عام 2009. [160]الحكومة ليست لوحدها. طوال القرون العدة الماضية، إنخفضت ثقة الشعب في العديد من المؤسسات إلى النصف: 61 إلى 30 بالمائة للجامعات، 55 إلى 21 بالمائة للشركات الكبرى، 73 إلى 29 بالمائة للطب و 29 إلى 14 بالمائة للصحافة. طوال القرن الماضي، ارتفعت الثقة في المؤسسات التعليمية والجيش لكنها انخفضت للوول ستريتWall Street والشركات الكبرى. [161]

تأسست الولايات المتحدة جزئيا على عدم الثقة في الحكومة، و وضع الدستور الامريكي بقصد مقاومة السلطة المركزية. يقول تقليد جيفرسونيJeffersonian أنه يتوجب على الأمريكان عدم القلق كثيرا على مستوى الثقة في الحكومة. إضافة إلى ذلك، وعندما سئل الشعب الامريكي ليس فقط عن حكومة ليوم واحد بل عن الإطار الدستوري الأساسي كانت إجابة الشعب إيجابية جدا. عندما تسأل الأمريكان عن أفضل مكان للعيش، فإن 80 بالمائة منهم يقول الولايات المتحدة. إذا سئلوا إن كان يعجبهم النظام الديمقراطي للحكومة، فإن 90 بالمائة يقولون نعم. هناك عدد قليل يشعر بأن النظام فاسد ويجب أن يتم إسقاطه. [162]

بعض الجوانب للوضع الحالي قد تكون متقلبة، بينما يبدي آخرون إستيائا من التشاحن الحالي و الجمود في العملية السياسية. مقارنة مع الماضي القريب، إن

الشؤون الداخلية أصبحت مستقطبة أكثر، لكن السياسات السيئة ليست شيئا جديدا. جزءا من مشكلة التقييم هو أن الإيمان في الحكومة أصبح مرتفعا بشكل غير إعتيادي من بين الجيل الذي نجا من الإكتئاب و فاز بالحرب العالمية الثانية. في تلك الحالة، من خلال نظرة طويلة إلى التاريخ الامريكي، كان هناك حالة من الشذوذ وهي ثقة مفرطة في الحكومة في الخمسينيات و أوائل الستينات، و لم تكن مستويات منخفضة فيما بعد. أيضا، هناك الكثير من الأدلة على فقدان الثقة في الحكومة جاءت في بيانات إستطلاع الرأي، و الاجابات حساسة لطريقة طرح الاسئلة.

ما لايمكن تجنبه هو إنخفاض مؤشر الإجابات لنفس الاسئلة طوال الوقت، لكن دلالة هذا التراجع لا تزال غامضة. بعد ذلك، فإن التراجع الأكبر كان قد تواجد طوال أربعة عقود ماضية في خلال فترة إدارة جونسون و نيكسونJohnson and Nixon في أواخر الستينات و اوائل السبعينيات.

وهذا لا يشير إلى عدم وجود مشاكل بعبارات إنحدار الثقة في الحكومة. بغض النظر عن أسباب هذا التراجع، إذا أصبح الشعب غير راغب بدفع مثل هذه الموارد الأساسية مثل أموال الضرائب أو الإمتثال للقوانين طوعيا، أو إذا رفض الشباب الإنخراط في خدمة الحكومة، فإن هذه الأشياء ستعوق من القدرة الحكومية سوف بحيث تصبح ضعيفة و سوف يسخط الشعب إستياء على الحكومة. أيضا، إن مناخ عدم الثقة يمكن أن يسبب أعمال متطرفية من قبل أفراد منحرفين من السكان، مثل تفجير مبنى المكتب الفيدرالي في مدينة أوكلاهوما عام 1995. مثل هذه النتائج قد تضعف القوتين الناعمة و الخشنة لأمريكا.

حتى الآن، على كل حال، لا يبدو أن هذه النتائج السلوكية قد تجسدت. بحيث ترى خدمة الإيرادات الداخلية بأنه لا توجد زيادة في التهرب الضريبي [163]. من خلال عدة حسابات، أصبح مسؤولون حكوميون أقل فسادا مما كانوا عليه في عقود سابقة، و يعطي البنك الدولي الولايات المتحدة نقطة عالية (فوق التسعة عشرة بالمائة) فيما يتعلق بضبط الفساد[164]. ازداد البريد التطوعي العائد من نماذج إحصاءات السكان إلى 67 بالمائة عام 2000، و إرتفع قليلا عام 2010، وهذا يعكس فترة تراجع لمدة 30 عام منذ عام 1970 [165]. تراجعت نسب الأصوات من 62 بالمائة إلى 50 بالمائة في الأربعون عاما بعد 1960، لكن توقف التراجع في عام 2000 و عاد إلى 58 بالمائة في عام 2008. لا يبدو أن السلوك تغير بنفس السرعة التي تغيرت بها الإجابات على أسئلة الإستطلاعات. بالرغم من التنبؤات بأزمة مؤسسية و التي أعرب عنها في غضون منافسات الإنتخابية الرئاسية لعام 2000، حيث كانت إدارة بوش الجديدة قادرة على الحكم و وإعادة إنتخابها مجددا.

و لم يبدُ أن التراجع في الثقة في المؤسسات الحكومية قد قلل من القوة الناعمة الأمريكية، لإن معظم الدول المتقدمة الاخرى تعاني من ظاهرة مشابهة. ورأت كل

من كندا، و بريطانيا، و فرنسا، والسويد و اليابان والكثير الكثير، إتجاها مماثلا. إن أسباب فقدان الثقة في المؤسسات متجذرة في إتجاهات عميقة للمواقف تجاه الفردية و أقل إحتراما للسلطة التي تعتد سمة للمجتمعات ما بعد الحداثة. و كما رأينا بالنسبة للتغير الإجتماعي، عندما تكون هذه المواقف مثالية في معظم المجتمعات المتقدمة، فإنه من الصعب عمل مقارنات مسيئة و التي تضعف الجاذبية الامريكية مقارنة مع الاخرين. (166)

ما مدى خطورة هذه التغيرات في رأس المال الاجتماعي على فعالية المؤسسات الامريكية ؟يلاحظ روبرت بوتنام Robert Putnam ان الروابط الاجتماعية لم تضعف بشكل لافت طوال القرن الماضي. على العكس، حقيقة أن التاريخ الامريكي قد تمت دراسته بعناية هي قصة الصعود والهبوط في المشاركة المدنية، ليس فقط الهبوط– بل حكاية من الانهيار و التجديد(167). و يقترح عددا من السياسات التي من الممكن ان تسهم في التجديد في بدايات القرن الواحد و العشرين مشابهة لتلك التي تم إنشاؤها من قبل الحركة التقدم في بداية القرن الماضي. ثلاثة أرباع الشعب الامريكي يشعرون بأنهم مرتبطون بمجتمعهم، و يرون أن جودة الحياة هناك ممتازة أو جيدة. وبحسب إستطلاع مركز بيو Pewللأبحاث، فإن 111 مليون أمريكي يقولون أنهم امضوا وقتا تطوعيا من أجل المساعدة في حل المشكلات في مجتمعاتهم في الإثني عشر شهرا الماضية، و تطوع 60 مليون على نحو منتظم. قال أربعون بالمائة بأنهم يعملون مع بعضهم البعض في مجتمعهم وكان ذلك اهم شيء إستطاعوا فعله. (168)

في السنوات الاخيرة، أصبحت السياسة و المؤسسات الامريكية أكثر استقطابا مما تشير أليه الآراء في الرأي العام الامريكي. وقد تفاقم هذا الوضع بعد الركود الاقتصادي عام 2008. وكما يقترح مراقب بريطاني، " قد صمم النظام السياسي الامريكي لجعل التشريع على المستوى الفيدرالي صعبا، ليس سهلا... لذا فإن النظام الاساسي يعمل؛ لكن لا يوجد هناك عذر لإهمال مناطق من الممكن أن يتم إصلاحها، " مثل التلاعب في حدود دائرة إنتخابية لصالح حزب معين في مجلس النواب و عرقلة إجراءات مجلس الشيوخ و المماطلات في قضايا التشريع" (169). سواء استطاع النظام السياسي الامريكي أن يصلح نفسه أو ان يتغلب على المشاكل التي ذكرت هنا مازالت غير واضحة الان، ولكنها ليست معطلة كما تم توضيحها من قبل النقاد الذين يقومون بعمل مقارنات مثل تراجع روما و غيرها من الامبراطوريات. ومن غير المحتمل أن يؤدي التراجع الامريكي الى الإنتقال السريع للهيمنة الصينية في العقود الاولى من هذا القرن.

التقييم الصافي

إن أي تقييم صافي للقوة الامريكية في العقود القادمة يواجه عددا من الصعوبات. كما رأينا، فإن عددا من الجهود السابقة كانت بعيدة عن مغزاها. انه لمن المؤلم ان نتذكر كيف كانت التخمينات الامريكية المبالغ فيها للقوة السوفياتية في السبعينات وللقوة اليابانية في الثمانينات. اليوم، يتنبأ البعض و بثقة كبيرة بأن الصين سوف تحل محل الولايات المتحدة في قيادة العالم في القرن الحادي والعشرون، بينما يقولون بثقة أن " الولايات المتحدة لا تزال في بداية قوتها و أن القرن الواحد و العشرين سوف يكون القرن الامريكي. " لكن غالبا هناك أحداث مفاجئة تفند مثل هذه الاسقاطات. هناك مجموعة كبيرة من الفرص المستقبلية الممكنة، و ليس واحدة.

وبالنسبة للقوة الامريكية و نظيرتها في الصين، فإن الكثيرين سوف يعتمدون على الشكوك بمستقبل التغير السياسي في الصين. بإستثناء مثل هذه الشكوك السياسية، فإنه من المؤكد أن حجم وعدل النمو الاقتصادي الصيني سوف يزيد من قوتها النسبية مقابل الولايات المتحدة. فهذا سوف يقربها للولايات المتحدة من حيث موارد القوة لكن ليس من الضروري أن الصين سوف تتفوق على الولايات المتحدة و ان تصبح هي القوة العظمى، حتى إذا لم تعاني الصين من نكسة سياسية محلية، فإن العديد من التقديرات الحالية والتي تعتمد على نمو الدخل الاجمالي المحلي هي أحادية البعد و تتجاهل مزايا الجيش الأمريكي و القوة الناعمة الامريكية، و بسبب العيوب الجيوسياسية للصين في توازن القوة الداخلية لآسيا مقارنة مع القوة الامريكية، لذا فأنها تفضل عمل علاقة مع أوروبا، واليابان، والهند، و آخرون. إن تقديري الشخصي هو أن من بين مجموعة من الفرص المستقبلية الممكنة، وعلى الارجح ان تسمح الصين الولايات المتحدة بتشغيل أموالها لا ان تتفوق عليها في القوة الكلية في النصف الاول من هذا القرن. بالعودة إلى التاريخ، يلاحظ الاستراتيجي البريطاني لورنس فريدمانLawrence Freedman ميزتين تميزان الولايات المتحدة عن " القوى العظمى التي هيمنت في الماضي وهما: تعتمد القوة الامريكية على تحالفات أكثر من إعتمادها على المستعمرات و مترابطة مع أيدولوجية مرنة... والتي من خلالها تستطيع أمريكا العودة إلى ما كانت عليه حتى بعد ان توسعت بشكل كبير " [171]. و بالنظر إلى المستقبل، تقول آن ماري سلوترANNE-Marie Slaughter أن ثقافة الانفتاح و الابتكار الامريكية سوف تبقيها المركز في عالم تزيد فيه الشبكات، او تستبدل بالكامل، القوة الهرمية". [172]على الارجح، إن الولايات المتحدة سوف تستفيد من هذه الشبكات و التحالفات.

وفي مسألة الأنحدار الأمريكي المطلق، وليس النسبي ، تواجه الولايات المتحدة مشاكل جدية، في مجالات مثل الدّين، والتعليم الثانوي، والجمود السياسي،

ولكن هذه جزءا من المشكلة. إنه من الضروري النظر الى ما وراء الحكمة التقليدية الحالية و عدم السماح للأفضليات أن تحدد التحليل. من بين السلبيات المستقبلية، هي عندما تقوم الولايات المتحدة بإغلاق حدودها بسبب الهجمات الارهابية و هذا سيقلل من القوة التي تحصل عليها من الانفتاح. و لكن منع مثل هذه الاخطاء، حاليا و على المدى الطويل، فإن هناك عددا من الحلول للمشاكل الامريكية الأساسية التي تشغلنا اليوم، مثل الدين المزمن (على سبيل المثال، ضرائب الاستهلاك و وخفض النفقات التي تدفع إستحقاقات عندما يتعافى الاقتصاد) و الجمود السياسي (على سبيل المثال، مثل التلاعب في حدود دائرة إنتخابية لصالح حزب معين في مجلس النواب وتغيير في قواعد مجلس الشيوخ و ما إلى ذلك). بالطبع، مثل هذه الحلول قد تبقى بعيدة المنال. ولكن من المهم التأكيد على المواقف عندما لا يكون هناك حلا للمشاكل بشكل مبدئي (حتى بدون التعديل الدستوري).

يعتبر وصف إنتقال القوة في القرن الواحد و العشرين كمسألة للانحدار الامريكي هو غير دقيق و مضلل. و من الممكن أن يؤدي مثل هذا التحليل إلى نتائج سياسية خطيرة إذا كانت ستشجع الصين في ان تغامر بسياساتها أو أن تدفع الولايات المتحدة الى المبالغة في خوفها من ذلك. أمريكا ليست في تراجع مطلق، و من المحتمل أن تبقى أقوى من أي دولة أخرى في العقود القادمة. وان تفوق الاقتصاد والثقافة الامريكية سوف يصبح أقل هيمنة مما كانا عليه في بداية القرن. وفي نفس الوقت، سوف تواجه الولايات المتحدة بالتأكيد إرتفاع في موارد القوة لدول أخرى عديدة – كلا من الدول والفاعلين من غير الدول. وسوف تواجه أيضا تزايد عدد المشاكل والتي تتطلب الحلول لها "القوة مع الأخرين " وكذلك "القوة ضد الأخرين". وستكون القدرة الامريكية على الحفاظ على التحالفات و إنشاء شبكات بعدا مهما للقوة الناعمة و الخشنة للدولة. وفي مثل هذه الظروف، سيكون الجمع بين الإصلاحات الداخلية مع استراتيجيات كيّسة لتحويل الموارد الأمريكية إلى قوة خارجية أكثر أهمية من أي وقت مضى إلى، كما سنرى في الفصل التالي.

الجزء الثالث

السياسة

الفصل السابع

القوة الكيّسة

لا تعد القوة جيدة ولا سيئة بنفس الوقت، بل انها تشبه السعرات الحرارية في نظام حمية غذائي، و زيادتها ليست شيئا جيدا بالضرورة، فمن جهة يعد امتلاك القليل من موارد القوة احتمالية أقل لامتلاك مخرجات جيدة و لكن أيضا الكثير من القوة (ان اعتمدنا على مواردها) قد يكون لعنة، اكثر من كونه ذي فائدة، إذا أدى إلى ثقة مفرطة في النفس، و كذلك إن قادة إلى استراتيجيات غير مناسبة بما يتعلق بتحويل القوة. و هناك دليل يدعم مقولة لورد اكتوردLord Acton و التي تنص على أن " السلطة مفسدة ، و السلطة المطلقة مفسدة مطلقة "، و تظهر الدراسات أن القوة كذلك تفسد اولئك الذين يظنون بأنهم يستحقونها. [1] ولقد عرف أحد علماء النفس مصطلح" مفارقات القوة " والحقيقة أن القوة تعطى للأفراد و الجماعات و الدول التي تهتم بتقديم المصالح العليا بطريقة ذكية اجتماعيا، و لكن " ما يريده الأفراد من القادة - الذكاء الاجتماعي – والذي تم تدميره من خلال امتلاك القوة". [2] وتماما كما نقول أحيانا بأنه قد يكون الرجل او المرأة على قدر كبير من الجمال أو الذكاء الامر الذي يعتبرونه شيئا ايجابيا سواء لها او له، لكنه قد يعود عليهم بنتائج سلبية، لذلك قد يعاني الناس و الدول من "لعنة القوة"[3]. و في القصة المروية في التوراة حول داود و جالوت، فإن امتلاك الفلسطينيين للكثير من موارد القوة المتفوقة قد ضللت جالوت كثيرا وقادته الى استراتيجية سيئة الأمر الذي أدى الى هزيمته وموته. [4]

إن سردية القوة الكيّسة في القرن الواحد و العشرين لم تكن حول تعظيم القوة و الحفاظ على الهيمنة. و انما كانت حول ايجاد الطرق و الوسائل المناسبة لتوليف الموارد في بناء استراتيجيات ناجحة ضمن السياق الجديد لانتشار القوة و " تنامي البقية من الدول". و بإعتبارها القوة العظمى في العالم فإن القيادة الامريكية تبقى ذات اهمية في ادارة الشؤون العالمية، و بالعودة إلى سردية الاحداث المبكره في القرن العشرين حول القرن الامريكي والتفوق أو، بدلا من ذلك، سردية الانحدار الامريكي فان كلاهما يعتبر مضللا و خادعا فيما يتعلق بالاستراتيجية التي من المحتمل ان تكون ضرورية.

تعتبر الاستراتيجية اداة ربط بين الغايات و الوسائل، و هذا يحتاج وضوح الاهداف (النتائج المفضلة)، والموارد، واصول و اساليب استخدام هذه الموارد. تقدم الاستراتيجية الكيّسة و الواضحة اجابه على خمسة اسئلة هامة، الاولى:ما هي الاهداف و النتائج المرجوة؟ و الاجابة على ذلك هي لاننا عادة لا نستطيع الحصول على كل ما نريده في هذه الحياة، وهذه الاجابة تتطلب اكثر من مجرد بناء تصور

لقائمة من الامنيات المطلقة. و جوهر هذه الاجابة يعني وضع و تجهيز الاولويات و التي من شأنها بناء و هيكلة عملية المقايضات و المبادلات. و هي كذلك تتطلب فهما جيدا للعلاقة بين الاهداف الملموسة و المنجزة وبين الاهداف الهيكلية العامة، اضافة إلى ضرورة تحديد ايا من هذه الاهداف تتضمن القوة ذات المحصلة الصفرية على الاخرين و اي من هذه الاهداف تتضمن المكاسب المشتركة و التي بدورها تحتاج القوة مع الاخرين. و قال احد المؤرخين عن "استراتيجية الدفاع لفترة التسعينيات" و التي وضعها وزير الدفاع ديك تشيني Dick Cheney آنذاك قال عنها انها "مجرد عملية تأكيد و تثبيت هيمنة الولايات المتحدة الامريكية بدون أية اهداف واضحة وراء ذلك". (5)

و تجيب كذلك الاستراتيجية الكيّسة على السؤال الثاني و الذي يقول: ما هي الموارد المتوافرة حاليا و في اي السياقات؟ لا يمكن اعتيار المخزون الكافي و الدقيق من الموارد هو الحاجة الوحيدة، انما الحاجة الحقيقية فهم الوقت الذي تكون فيه هذه الموارد متاحة (او غير متاحة) و كذلك الحاجة لمعرفة احتمالية كيف تتغير مثل هذه الموارد المتاحة في مختلف المواقف. وبعد ذلك تطرح استرتيجية تحول القوة الكيّسة سؤالا ثالثا و هو:ما هي المواقف والتفضيلات من أهداف محاولات التأثير؟ كما أكد اختبار للاستراتيجيات التقليدية، أنه من الضروري امتلاك " وجهة نظر دقيقة حول امكانيات و ميولات الاطراف المعارضة المحتملة "(6). فمثلا ماذا تمتلك مثل هذه الاطراف، و، الاكثر اهمية بما يتعلق بهولاء الاطراف هو انه بماذا يفكرون؟ ما هي قوة، و سلاسة، و احتمالية التغييرات في افضلياتهم و استراتيجياتهم اضافة إلى الفترة الزمنية اللازمة لمثل هذه التغييرات و في اية مجالات ؟ في بعض الاحيان، و كما نرى في اعمال التدمير المتطرفة، فان أفضليات الاهداف لا تشكل مشكلة للنجاح – فعلى سبيل المثال ما تفكر به ليس مهما ان كان كل ما اريد ان افعله هو اغتيالك- لكن في معظم الحالات يعد الادراك الذكي للاهداف امرا جوهريا لازما من أجل تعديل وتسوية الاساليب المستخدمة لدمج موارد القوة.

وهذا يؤدي للسؤال الرابع: هو أي أشكال سلوك القوة من المحتمل ان ينجح؟ في حالة معينة، وضمن مدة زمنية محددة وتكلفة معقولة أي أنماط هذه القوة من المرجح أن تنجح؟ هل سينجح سلوك الأمر للقوة الخشنة ؟أم سلوك وضع الاجندة التشاركي مع الاخرين والمبني على الاقناع والجذب؟ أم سينجح استخدام كليهما في صورة مزيج بينهما؟ وكيف ستقود أساليب استخدام هذه الانماط للمنافسة أو لتعزيز القدرات بينهما؟ فمثلا، ما هو الوقت والظرف الذي من الممكن أن يكون استخدام القوتين الخشنة والناعمة معززا لكليهما أو متى يمكن أن يقود استخدامهما لحالة من التصادم فيما بينهما؟ وكيف سيتغير ذلك مع مرور الوقت ؟

و السؤال الخامس هو:ما هي احتمالية النجاح؟من الممكن ان تحمل الاهداف النبيلة تبعات رهيبة اذا صاحبها تفاؤل مفرط او تقليد اعمى حول احتمالية النجاح. فمثلا، بغض النظر عن نوعية اهداف الغزو الامريكي على العراق، لقد كان مصحوبا بما يثبت الغطرسة و الجهل الواضح بما يتعلق بالتكلفة المترتبة و الوقت النهائي لمثل هذا الغزو. وهذا يستحق و بجدارة ان تتذكر بان التقليد القديم لنظرية الحرب العادلة لا تتساءل عن النسبية و التمييز و التحيز في استخدام الوسائل فحسب، و انما كيف من الممكن ان تؤثر احتمالية النجاح على العواقب. و هذا بالضبط هي حالة التبصر والعقلانية التي يمجدها الواقعيين في استراتيجية القوة الكيّسة. و اخيرا، اذا لم تتوافق احتمالية النجاح مع شروط القرار الحكيم، فان العودة للسؤال الاول في محله، ، هذه العودة تأتي إلى جانب إعادة تخمين الاهداف، الاولويات، و عملية المقايضات و المبادلات. وبعد تسوية و تعديل الاهداف، تستطيع استراتيجية القوة الكيّسة قلب الموازين و المعادلات.

استراتيجيات القوة الكيّسة للدولة

استنادا إلى مقولة مسؤول كبير في وزارة الخارجية " ان مصطلح القوة الكيّسة - الدمج الذكي وربط الدبلوماسية، الدفاع، التطوير، والوسائل الأخرى التي يطلق عليها "القوة الخشنة و القوة الناعمة" - يعد في صميم الرؤية السياسية للرئيس اوباما ووزيرة الخارجية هيلاري كلينتون". (7) و لان هذا المصطلح اعتمد من قبل ادارة اوباما. يرى بعض المحللين ان هذا المصطلح –القوة الكيّسة- يشير فقط الولايات المتحدة. وأبدى بعض النقاد تذمرا بأن هذا المصطلح هو مجرد شعار تماما مثل"الحب القاسي" و الذي يظهر الجوانب السيئة. لكن بالرغم من ان مصطلح "القوة الكيّسة"احيانا يمكن ان يصلح لان يكون شعارا لكن (لا احد يرغب بان يكون "مغفلا" من ناحية الاقتناع بمثل هذا الوصف علما بان الاستراتيجيات ذات النتائج العكسية من الممكن ان تكون صالحة لمثل هذا الوصف) فان القوة الكيّسة من الممكن ان تستخدم في عمل تحليلات و ليس مقتصرا –كما يقول بعض النقاد- على الولايات المتحدة.

تعد الدول الصغيرة بارعة في استخدام استراتيجيات القوة الكيّسة. فمثلا وظفت سنغافورة ما يكفي من الموارد العسكرية كاظهار نفسها كرقم صعب في نظر جيرانها الذين تتمنى ردعهم، لكن سنغافورة قامت بدمج هذا النهج –القوة الكيّسة- مع الدعاية النشطة المتعلقة بالنشاطات الدبلوماسية ضمن اتحاد امم جنوب غرب اسيا، و كذلك فقد وحدت الجهود لجعل جامعاتها مركزا و محورا لشبكات النشاطات غير الحكومية في المنطقة. اما سويسرا فقد استخدمت ولفترات طويلة مزيجا من الخدمة الالزامية في الجيش والطبيعة الجغرافية الجبلية كموارد للردع، بينما كانت أيضا تعمل على

إظهار نفسها وجذب الاخرين من خلال شبكات مصرفية وثقافية وتجارية. و مثال آخر على ذلك هو قطر فهي شبه جزيرة تقع قبالة السواحل السعودية- قد سمحت باستخدام أراضيها كقاعدة للجيش الأمريكي في حربه على العراق، بينما كانت بنفس الوقت تمتلك قناة الجزيرة التلفزيونية، وهي أكثر المحطات التلفزيونية شهرة في المنطقة، وتعد بمثابة الناقد الأكثر للنشاطات الأمريكية العسكرية. وقد انضمت النرويج إلى حلف شمال الاطلسي للدفاع لكنها أيضا طورت سياسات المساعدات الخارجية وتقدمت في مجال الوساطات العالمية من أجل السلام، وذلك لتعزيز ونماء قوتها الكيّسة أكثر مما هي عليه الآن.

ومن المعروف تاريخياً إن الدول النامية استخدمت استراتيجيات القوة الكيّسة وجعلتها أكثر جدوى. وفي القرن التاسع عشر، استخدم أوتو فون بسمارك Otto von Bismarck استراتيجية عسكرية عدائية لبروسيا من أجل هزيمة الدنمارك والنمسا وفرنسا في حروبها الثلاث والتي قادت إلى وحدة الألمانيتين، ولقد حقق بيسمارك هدفه مرة واحدة عام1870، حينما كيّف الدبلوماسية الألمانية من أجل بناء التحالفات مع الدول المجاورة وجعل برلين المحور المهم في الدبلوماسية الاوروبية وحل الصراعات. لكن كانت إحدى أخطاء قيصر الفادحة بعد عقدين من الزمان هو إضعاف منهج بسمارك، والذي قاد إلى عرقلة إعادة تجديد "معاهدة إعادة التأمين"[1]الدبلوماسية التي أنشأها بيسمارك مع روسيا، وكذلك تحدي بريطانيا حول السيادة البحرية في الخارج. وبعد التجديد والانبعاث في عهد ميجي[2]Meiji، قامت اليابان ببناء قوتها العسكرية والتي مكنتها من هزيمة روسيا في عام 1905، لكنها أيضا اتبعت سياسة الدبلوماسية التصالحية مع بريطانيا والولايات المتحدة من أجل كسب صداقتهما، وأنفقت موارد معقولة من أجل إبراز نفسها جذابة عالمياً. [8] وبعد اخفاق اليابان في مخططها الامبريالي المشترك لبناء دول شرق آسيا العظمى (والذي امتلك عنصر القوة الناعمة المضاد للدعاية الاوروبية)، وكذلك بعد هزيمتها في الحرب العالمية الثانية، عادت اليابان إلى الاسترتيجية التي قلصت القوة العسكرية واعتمدت على التحالف مع أمريكا. ولقد كان هدفها الأوحد والذي ركز على النمو الاقتصادي ناجحا في هذا المجال، لكنها طورت فقط قوة عسكرية محدودة وطورت كذلك القوة الناعمة الخاصة بها.

---

(1) معاهدة سرية عقدها بسمارك مع روسيا بتاريخ 18-6-1887 ونصت في جوهرها على وقوف أي من الطرفين على الحياد في حال دخول الطرف الآخر في حرب. المترجمان

(2) من اهم المحطات النهضوية في تاريخ اليابان، إذ أحدث مجيء عهد القائد الياباني ميجي ثورة نهضوية واعادة استكشاف، وشكلت عهد النهضة الحديثة في اليابان والتي وصفت بانها إعادة تجديد او انبعاث. وهو عهد في تاريخ اليابان فتحت فيه التجارة والعلاقات الدبلوماسية مع الغرب. المترجمان

بنت الصين قوتها العسكرية (والتي تضمنت القوة النووية) خلال حكم ماوMao واستخدمت القوة الناعمة الخاصة بالمذهب الثوري الماوي، و استخدم كذلك تضامن وتحالف دول العالم الثالث لإبقاء الحلفاء خارج البلاد، لكن عقب تدهور الاستراتيجية الماوية في السبعينيات، توجه القادة الصينيون لتسويق وبيع الالآت الميكانيكية من أجل تعزيز التطوير الاقتصادي. حذر دنغ أبناء شعبه من تجنب المجازفات الخارجية والتي من شأنها تعريض الاستثمار الداخلي للخطر. وفي عام 2007 أكد الرئيس هو Hu على أهمية استثمار الأموال في مجال القوة الناعمة الصينية. ومن وجهة نظر الدولة كانت تقوم بخطوات واسعة في مجال القوة العسكرية والإقتصادية، فإن فكرة Hu كانت استراتيجية كيّسة. و بتظافر صعود قوتها الخشنة مع الجهود المبذولة من أجل ابراز واظهار الصين أكثر جاذبية، هدفت الصين إلى تخفيض المخاوف والنزعات لضمان توازن قوة الصين والتي من الممكن أن تنمو بطريقة أخرى من بين جيرانها.

في عام 2009، كانت الصين حقاً فخورة بنجاحها في تخطي الركود الاقتصادي العالمي بمعدل نمو اقتصادي عالمي مرتفع. وخلص العديد من الصينيين إلى أن ذلك يعد بمثابة نقطة تحول في ميزان القوى العالمية بينما كانت الولايات المتحدة تمر بفترة انحدار. ولقد اعتبر عام 2000 بأنه ذروة القوة الأمريكية. وقال كانغ شياو غوانغ Kang Xiaoguong البروفيسور في جامعة Renmin "إن الناس الآن ينظرون للغرب بإزدراء، بدءاً من دوائر القيادة الاكاديمية، للأكاديمين، إلى الناس العاديين"[9]. وقد تقود مثل سرديات الأحداث هذه إلى توليد حالة من الصراع. فلقد قادت الثقة العمياء المتعلقة بتخمين القوة (والمرتبطة بعدم الاستقرار في الشؤون الداخلية) إلى سلوك أكثر حزماً في السياسة الخارجية الصينية في الجزء الأخير من عام 2009. وتساءل مراقبون إن كانت الصين قد بدأت تحيد عن الاستراتيجية الكيّسة المتعلقة بنمو القوة وانتهاك حكمة الرئيس دنغ، والذي أوصى بأن تمضي الصين قدما بحذر و "اتقان بعيداً عن الأضواء". [10]

تمتلك الدول المهيمنة أيضا دوافع لدمج موارد القوتين الناعمة والخشنة. إن إدارة الامبراطورية تصبح أكثر سهولة عندما تستند إلى القوة الناعمة المتمثلة بالاقناع إلى جانب استنادها إلى القوة الخشنة المتمثلة بالاكراه والاجبار. فمثلاً سمحت روما للطبقة الراقية بأن تطمح وتسعى للحصول على المواطنة الرومانية، و كذلك ضمت فرنسا القادة الافارقة مثل ليوبولد سينغورLeopold Senghor في الحياة السياسية و الثقافية. بينما استخدم نظام فكتوريا في بريطانيا المعارض الموسيقية و الثقافة لجذب الطبقة الراقية من الامبراطورية، و كما رأينا في وقت سابق، فان من الممكن ادارة الامبراطوريات الضخمة و الشاسعة بما فيها اعداد من السكان كبيرة من خلال القليل من جدا من القوات البريطانية، و بالطبع، فلقد اصبح ذلك اكثر

صعوبة بارتفاع التعددية القومية و الذي غيّر السياق، و ضاءل القوة الناعمة للامبراطورية البريطانية، و لقد كان تطور الكومنولث البريطاني من الدول محاولة للحفاظ على ما تبقى من القوة الناعمة في مجتمع ما بعد الاستعمار.

و تعتبر "الاستراتيجية الكبرى " للدولة بمثابة نظرية و رؤية القادة حول كيفية تطوير أمنها و رفاهيتها و هويتها ("الحياة و الحرية و السعي لتحقيق السعادة" و ذلك حسب تعريف جيفرسون)، و هذه الاستراتيجية يجب ان تعدل لتلائم التغيرات في المجتمع. من الممكن ان يحمل اتباع الاسلوب الصارم للنظرية نتائج عكسية، فالنظرية ليست ملكا خاصا على المستوى الاعلى في الحكومة انما من الممكن تطبيقها على كل المستويات. [11] و يجب ان تمتلك الدولة خطة عمل عامة، و لكن يجب ان تبقي أيضا على المرونة في مواجهة المستجدات. و في مقولة لاحد المؤرخين فان الاستراتيجية الكبرى السليمة هي" معادلة الوسائل و الغايات و الذي يعد امرا فاعلا و ناجحا بغض النظر عن الاخفاقات المتتالية على مستوى الاستراتيجية، والعمليات، و الحملات" [12]. يبحث بعض المحللين الامريكيين لمرحلة ما بعد الحرب العالمية الباردة عن سردية الاحداث التي من الممكن تخفيضها لتكون بمثابة واقي للصدمات، مثل " الاحتواء" والتي تم استخدامها في الماضي. لقد نسي هؤلاء المحللين ان بعض الشعارات تغطي السياسات التي من الممكن ان تتصارع مع بعضها[13]. يتبادر للبعض، ان الاحتواء بررت الحرب الفيتنامية؛ و لكنها بالنسبة لجورج كينانGeorge Kennan واضع النظرية، فانها ليست كذلك. ان الذكاء السياقي يعد اكثر اهمية من العبارات البسيطة و الشعارات الذكية اذ انها تقود لوضع تقدير و تخمين دقيق فيما يخص اتجاهات القوة و كذلك تقود للتفكير بشكل مستمر مباشر حول استجابة نتائج السياسة الكيّسة. [14]

و كما رأينا، فان الاكاديميين، المثقفين، و الرؤساء اخطأوا في تخمينهم لمكانة امريكا في العالم. على سبيل المثال، منذ عقدين من الزمان كانت الحكمة التقليدية ان الولايات المتحدة كانت في حالة هبوط و تراجع، و تعاني من التمدد الامبريالي الزائد. و بعد ذلك بعشر سنوات، و بعد انتهاء الحرب الباردة كانت الحكمة التقليدية الجديدة هي بإن العالم بات تحت هيمنة امريكية احادية القطب، و استنتج حينها المراقبون بان الولايات المتحدة كانت تمتلك قوة عظيمة تمكنها من اختيار القرار الصائب و على الاخرين ان يتبعوها فقط. و قد تغنى تشارلز كروثمر Charles Krauthammer بهذه الفكرة "الاحادية الجديدة " و لقد كان لسردية الهيمنة هذه الاثر القوي على ادارة بوش حتى قبل صدمة احداث الحادي عشر من سبتمبر لعام2001، و التي انتجت " عقيدة بوش" الجديدة للحرب الوقائية و الديموقراطية القسرية[15]. لكن الأحادية الجديدة كانت مبنية على فهم خاطئ جدا لطبيعة القوة في السياسة

العالمية و كذلك على فهم خاطئ و عميق حول طبيعة الموارد الممتلكة و ايا منها قد ينتج مخرجات افضل.

ما هي ملامح العالم الجديد الراهن ؟ و كيف يتغير ؟[16]. في المقدمة، شبّهتُ طبيعة السياسة في الوقت الحالي بلعبة شطرنج ثلاثية الابعاد، فالقوة العسكرية بين الدول متركزة بيد الولايات المتحدة، بينما تتوزع القوة الإقتصادية بين الدول بطريقة متعدد الاقطاب بين الولايات المتحدة و الاتحاد الاوروبي و اليابان و مجموعة البريكس BRICs، و اخيرا القوة المتعلقة بالقضايا العابرة للقومية كتغيرات المناخ و الجرائم و الارهاب و الاوبئة فإنها تنتشر بقوة. يختلف تقييم و توزيع موارد القوة بين القوى الفاعلة من مجال لاخر، فلا يمكن اعتبار العالم بانه احادي القوة او متعدد الاقطاب ، و بالطبع فانه ليس فوضويا، انما هو الثلاثة مجتمعة في الوقت نفسه. و بالتالي فان الاستراتيجية طويلة الأمد للدولة يجب ان تكون قادرة على معالجة التوزيعات المختلفة جدا لموارد القوة في مختلف المجالات، و قادرة على فهم المفاضلة بينها. و هذه الاستراتيجية تقضي بانه لا معنى من النظر للعالم من خلال نظرة واقعية بحتة جدا تركز على الجزء العلوي من رقعات الشطرنج ولا من خلال نظرة المؤسسات الليبرالية الحالية و التي تنظر بشكل اساسي إلى رقعات الاخرين. يحتاج الذكاء السياقي الحالي إلى تركيب جديد يضم "الليبرالية الواقعية" و يركز على الرقعات الثلاثة في آن معا. و بعد كل هذا و في عمق لعبة القوى ثلاثية الابعاد يعد اللاعب الذي يركز على بعد واحد متجها نحو الخسارة على المدى البعيد.

يتطلب هذا فهما لكيفية ممارسة القوة على الدول الاخرى، و على صعيد القضايا البارزة على سطح العلاقات العسكرية بين الدول، فان فهم الطرق اللازمة لبناء التحالفات و ميزان القوى سيبقى حاسما. لكن الترتيب الافضل للمواجهة العسكرية يمكن ان يحدث اثرا ايجابيا ضئيلا في حل العديد من المشكلات المتعلقة بالفاعلين من غير الدول و التهديدات العابرة للقومية، مثل الاوبئة او تغيرات المناخ، و بالرغم من ان هذه المشكلات من الممكن ان تشكل تهديدا على امن الملايين نظرا لحجم التهديدات العسكرية، الا انها تقود الاستراتيجيات الوطنية بشكل تقليدي. و مثل هذه القضايا تتطلب التعاون، المؤسسات، و ومتابعة السلع العامة التي يستطيع الجميع الإستفادة منها بلا استثناء.

أولى واضعو نظرية الهيمنة اهتماما بقضايا انتقال واحتمالية الصراع، كما رأينا في الفصل الأخير، لكنهم أيضا اختبروا الآثار الايجابية للسيطرة على تزويد السلع العامة. وهذا قاد إلى نظرية استقرار الهيمنة. تعد السلع العامة التي يمكن للجميع الاستفادة منها في حالةٍ من التناقص بسبب تناقص حوافز الاستثمار في انتاجها والذي نجم عن عجز الدول عن منع الاخرين من التمتع بفوائد انتاجها دون ان يدفعوا شيئاً مقابل ذلك. فاذا امتلك احدهم حافزا للإستفادة من الخدمات دون دفع

اي مقابل فلن يكون لديه اي حافز للاستثمار. والاستثناء عن ذلك قد يكون بحالات ان تكون احدى الدول اكبر بكثير من الدول الباقية بحيث يمكنها ملاحظة فوائد استثمارها في السلع العامة بوضوح حتى لو كانت الدول الاصغر منها تتخذ اسلوب الاعفاء الضريبي. وفي حالة " جالوت " [17]فان الدول المهيمنة تعد ضرورة من ضرورات الحكم العالمي ، ويجب ان تأخذ دور القيادة في الانتاج العالمي للسلع العامة لان هذه الدول الصغيرة تفتقر للحوافز او القدرة على وضعها. وعندما لا تصعد الدول الكبيرة هذه المهتمة وتتولاها فإن النتائج من الممكن أن تكون كارثية على النظام الدولي، فمثلا، عندما حلت الولايات المتحدة محل بريطانيا في قيادة العالم من الناحية المالية والتجارية بعد الحرب العالمية الأولى، لم ترق لمستوى المسؤوليات ، وهذا الاخفاق ساهم في تصاعد حدة الكساد الاقتصادي. لذا فإن بعض المحللين قلقون حيال تكرار مثل هذه التجربة [18]. كما هو الحال في اقتراب الصين من الولايات المتحدة في حصتها في توزيع الموارد الإقتصادية، فهل ستأخذ الصين دور الشريك المسؤول(لاستخدام التعبير الذي طورته ادارة بوش) ؟ أم هل ستواصل الأستفادة من السلع دون دفع أي مقابل كما فعلت الولايات المتحدة خلال فترة ما بين الحربين ؟.

لحسن الحظ، فإن تفوق الهيمنة لا يعد الطريق الوحيد لإنتاج السلع العالمية العامة، ويناقش روبرت كوهان ذلك على أنه من الممكن تأسيس مؤسسات عالمية لحل مشاكل التعاون والاستثمار المعفى من الضرائب خلال فترة "ما بعد الهيمنة" [19]. وعلاوة على ذلك، وكما اشار منظرون اخرون، فان نظرية استقرار الهيمنة تعد امرا في غاية البساطة لان السلع العامة الاساسية نادرة جدا، ولان الحكومات الكبيرة عادة ما تستثني الدول الصغيرة من بعض الفوائد التي تقدمها [20]. ويمكن تحويل بعض السلع الرئيسيية كالأمن او الاتفاقيات التجارية إلى من يسمى بـ " نادي السلع" والذي يفيد العديد من الدول، في حين يمكن استثناء البعض الاخر.

وتعتبر الحكومة العالمية شيئا بعيد الاحتمال في القرن الحادي والعشرين، لكن درجات من الحكم العالمي موجودة اصلا. يمتلك العالم مئات المعاهدات والمؤسسات والانظمة من أجل ادارة المناطق التي لها سلوك بين الدول والتي تتراوح بين الاتصالات السلكيه، والطيران المدني، ، ورمي المخلفات في المحيطات، والتجارة، وحتى تزايد انتشار الاسلحة النووية، ولكن من النادر ان تمتلك هذه المؤسسات الاكتفاء الذاتي بل انها ما زالت تستفيد من تفوق القيادة الخاصة بالقوى العظمى، وكذلك فان بروزها ومشاهدتها يبقى مرهونا بتكريس الدول الكبرى في القرن الحادي والعشرين جهودها من أجل القيام بهذا الدور. ومع تزايد قوة الصين والهند، فكيف سيتغير سلوكهما في هذا المجال تحديدا ؟ بعضهم، كما هو الحال عند العالم الليبرالي جون ايكينبريJohn Ikenberry ناقشوا ذلك بان المجموعه الحالية من المؤسسات العالمية منفتحة بشكل كامل وقابلة للتكيف بحيث يمكن للصين ان تجد المؤسسات

ضمن مصالحها الخاصة لكي تندمج معها[21]، و بعضهم يرى بان الصين تأمل لفرض علامتها التجارية الخاصة وتأسيس نظامها المؤسسي العالمي الخاص بها كدلالة على تزايد قوتها. وعلى سبيل السخرية، ولهؤلاء الذين يتوقعون ان يكون العالم في منتصف القرن ذا اقطاب قوةٍ ثلاثية مكونا من الولايات المتحدة والصين والهند، فان هذه القوى العظمى الثلاث تعد من ضمن اكثر الدول حماية لسيادة بلادها، والاكثر تردداً بقبول عالم ما بعد ويستفاليا Westphalian.

وعلى الرغم من احتفاظ الاتحاد الاوروبي بدوره القيادي في السياسة العالمية ومواصلته الجهد من أجل المزيد من الابتكار المؤسسي، فانه من غير المرجح منع حدوث كارثة عالمية كالحرب العالمية الثانية، وسوف يرى العالم "اللحظة الدستورية" كالتي واجهها مع انشاء عصبة الامم المتحدة للمؤسسات بعد عام 1945. واليوم، وكمؤسسة عالمية تلعب الامم المتحدة دورا حاسما في ارساء الشرعية القانونية الدولية وفي الازمات الدبلوماسية و حفظ السلام والبعثات الانسانية، لكنه قد ثبت ان حجمها الكبير لم يُجدِ نفعا في العديد من الاهداف الاخرى. فمثلا اثبت مؤتمر هيئة الامم المتحدة المنعقد عام 2009 في كوبنهاجن لمناقشة قضايا تغيرات المناخ اثبت بان لقاءات ما يقارب من 200 دولة يعتبر امرا غير عملي ويُعد كذلك خاضعاً للتكتلات السياسية والتحركات التكتيكية لاطراف اللعبة، وهذا يعد غريبا إلى حدا كبير لانه ومن ناحية اخرى فان هذه الدول تفتقر للموارد اللازمه لحل المشاكل الوظيفية.

احدى المعضلات المتعلقة بالدبلوماسية متعددة الاطراف هي انه كيف يمكن اشراك الجميع في اللعبة مع ضمان الحصول على الحدث. والاجابة على الارجح هي الكذب فيما أسماه الاوروبيون مصطلح " المتغير الهندسي "، فانه سيكون هناك العديد من التعدديات والتي تختلف عن بعضها في توزيع موارد القوة في مختلف القضايا. فعلى سبيل المثال وعلى مستوى الشؤون المالية فقد انشأ مؤتمر (بريتون وودز) صندوقَ النقد الدولي عام 1944، ومنذ ذلك الوقت تم توسيعه ليضم 189 دولة، لكن تفوق الدولار كان العنصر الحاسم بالنسبة للتعاون المالي حتى السبعينات، لكن بعد تراجع الدولار و انهاء الرئيس نيكسون قابلية ارتباط الدولار بالذهب، دعت فرنسا عام 1975 إلى تشكيل مجموعة صغيرة مكونة من خمس دول إلى اجتماع في مكتبة رامبوييهChateau of Rambouillet لمناقشة القضايا المالية، [22] و سرعان ما نمت المجموعة لتصبح مكونة من سبعة اعضاء، و لاحقا توسع نطاقها و دخلت عضوية مجموعة الثماني (والتي ضمت روسيا البيروقراطية و حضور واسع للصحافة). بعد ذلك، بدأت مجموعة الثماني باستضافة مجموعة البريكس BRICs و دولا أخرى. و في الأزمة المالية التي حدثت عام 2008.

تطوَّر هذا الاطار ليصبح مجموعة مكونة من عشرين دولة مع المزيد من العضوية الدائمة، وفي نفس الوقت، استمرت المجموعة ذات السبعة دول بعقد الاجتماعات على المستوى الوزاري بشان جدول اعمال مالي اضيق؛ و انشئت العديد من المؤسسات الحديثة مثل مؤسسة الاستقرار المالي، و كذلك استمرت المحادثات الثنائية بين الولايات المتحدة و الصين للعب دور مهم. يقول دبلوماسي محنك " اذا كنت تريد التفاوض مع عشرين دولة بشأن سعر الصرف او بشأن انقاذ المكسيك، كما حدث ذلك التفاوض في ايام حكم كلينتون الاولى، فإن ذلك ليس سهلا، و اذا كان لديك اكثر من عشر دول فإن ذلك يجعل من الصعب جدا انجاز الامور"[23]. و بعد ذلك كله، نرى ان وجود ثلاثة شركاء يعني وجود ثلاثة انواع من العلاقات، ومع وجود عشرة شركاء سيكون هناك خمسة و اربعون نوعاً من العلاقات؛ و مع وجود مئة شريك فإن عدد العلاقات سيكون 5000. فاذا اخذنا قضايا تغير المناخ فان مؤتمر هيئة الامم المتحدة لمناقشة المناخ قد يستمر بلعب دور مهم، لكن مزيدا من المفاوضات الحثيثة ستحدث على الارجح على هيئة منتديات اصغر حيث سيكون هناك اقل من اثنتي عشرة دولة تستأثر بما نسبته 80%من انبعاثات الغازات. [24]

ان الكثير من العمل الخاص بالحكم العالمي قد يعتمد على الشبكات الرسمية و غير الرسمية، و تستخدم مؤسسات شبكية مثل " G20 " (مجموعة العشرين) من أجل وضع خطط العمل في بناء توافق الاراء و في تنسيق السياسات و في تبادل المعرفة و في وضع المعايير العامة[25]. و كما ناقشنا في الفصل الاول فانه من الممكن ان تكون المركزية في الشبكات مصدرا من مصادر القوة، " لكن القوة التي تنبثق عن هذا النوع من الاتصال لا تعتبر قوة مناسبة لاستغلال العائدات و النتائج. لا تعتبر هذه الشبكات موجهة او مسيطر عليها بقدر ما هي مدارة بشكل سليم. يتم دمج الاطراف المتعددة في مجموعة اكبر من مجموع اعضاءها"[26] - و بعبارة اخرى تُزود الشبكات مصادرَ القوة لتحقيق مُخرجات افضل بالتشارك مع الاطراف بدلا من تحقيقها رغما عنهم. نلاحظ هنا ان القوة في الشبكات يمكن ان تأتي من تلك الروابط القوية او الضعيفة بين الدول، الروابط القوية تتضمن التحالفات و هي - "مضاعفة قوة تلك الدول من خلال اي عامل متاح بدءا من الحقوق الثابتة، و تبادل المعلومات الاستخبارية، و تعاون نظام الاسلحة، و المشتريات كذلك فالتحالف قد يكون على هيئة الانتشار العسكري المشترك من أجل دعم المؤسسات المتعددة و من أجل تعزيز فوائد التجارة المتبادلة و الضمانات الامنية المتبادلة" . اما الروابط الضعيفة مثل المؤسسات العالمية متعددة الاطراف" و "التي تبقي حاجاتها و عجزها الواضحين..... مازالت مهمة و لن تستطيع ايّة دولة ان تكون قوة عظمى مالم تمتلك على الاقل صوتا هاما كالامم المتحدة و صندوق النقد الدولي و البنك الدولي"[27]. و في هذا المجال تبقى التنبؤات المتعلقة بالقرن الاسيوي سابقة لاوانها و ستبقى

الولايات المتحدة الاكثر مركزية ضمن شبكة حكم عالمية قوية مقارنة مع دول اخرى.

استراتيجية القوة الكيّسة الامريكية

بالعودة إلى الاسئلة الخمسة المتعلقة بالاستراتيجية الناجحة و التي ناقشناها سابقا فإن هذه الاستراتيجية تقترح خمسة خطوات لبناء استراتيجية القوة الكيّسة الامريكية.

الخطوة الاولى:

يعتبر وضوح الاهداف الخطوة الاولى لبناء سياسة القوة الكيّسة و بالنسبة للاستراتيجية الكبرى، فلقد ناقش الامريكيون مطولا الاهداف الملائمة لقوتهم، و تم النقاش مؤخرا حول ما اذا كان يجب البحث عن الهدف الاهم اللازم لاستعادة التفوق، أو رجحان موارد القوة، ام يجب تعزيز القيم من خلال تطبيق الاسلوب الديموقراطي في الداخل او انتهاج التدخل الليبرالي في الخارج. و هذا النقاش يثير الصراع بين اصحاب المنهج الواقعي و المثالي، لكن نجاح السردية الامريكية يجب ان يتضمن كِلا المنهجين(أي دمج القيم والمصالح). [28] و تعتبر القيمُ جزءا لا يتجزّأ من السياسة الخارجية الامريكية، و لقد اعتُبرت امريكا كاستثناء في هذا المجال منذ الايام الاولى للجمهورية و التي تأسست كردة فعل على الاحداث العالمية القديمة، و ترى امريكا ذاتها على انها المدينة الفاضلة نظرا للقيم الجيدة التي تتشاركها مع الاخرين. و كما يلاحظ كسينجر فان الواقعيين يبحثون عن الاستقرار و التوازن، في حين ان المثاليين يكافحون من أجل التغير، لكنه واصل الحديث قائلا بأن النقاش و الجدال بينهم مبالغ فيه، لكن يمكن ان يعترف الواقعيون باهمية المثالية و القيم، و كذلك ليس بالضرورة ان يرفض المثاليون كل القيود الجيوسياسية. [29] و لكن بالرغم من ذلك فإن صراعا طويلا لازال قائما بينهما.

يستطيع الواقعيون التقليديون عادة التمييز بين السياسة الخارجية المبنية على القيم و بين السياسة الخارجية القائمة على المصالح، لذلك يرون بان هذه المصالح مهمة لان من شانها التأثير بشكل مباشر على الامن و بالتالي فإنها تستحق استخدام القوة. فمثلا تستخدم القوة لمنع الاعتداءات على الولايات المتحدة و لمنع ظهور الهيمنة العدائية في اسيا او اوروبا و لمنع القوى الحدودية المعادية و منع سيطرة الدول المعادية على البحار، و كذلك تستخدم القوة لضمان بقاء حلفاء امريكا [30]. ولقد تراجع الاهتمام بحقوق الانسان او تطبيق الديموقراطية او في بعض القطاعات الإقتصادية و اصبحت اولوية ثانوية. لكن هذا المنهج التقليدي يعد منهجا تحليليا ضيقا و يتناسب بشكل سيء مع طبيعة الثقافة السياسية الامريكية.

و تستحق المصالح الوطنية الحيوية ان تكون ضمن الاولويات و ذلك لان وجودها على المحك. و تتضمن عملية اعتبار اي حدث معين على انه تهديد للامن الوطني سلسلة طويلة من الاسباب، وقد يختلف الناس حول احتمالية و كيفية نشوء مثل سلسلة الاسباب هذه، و كم هو حجم الضمان الذي يريدونه ضد الهجمات الخارجية قبل متابعة القيم الاخرى كحقوق الانسان. و في وضع الديموقراطية فإن المصالح الوطنية هي ببساطة ما يحدده المواطنون بعد المداولات المناسبة، لإن هذه المصالح تُعد ابعد و اشمل من كونها مصالح استراتيجية حيوية، بالرغم من انها جزء مهم جدا. فهذه المصالح من الممكن ان تتضمن القيم مثل حقوق الانسان و الديموقراطية، و خصوصا اذا كانت امريكا تشعر بان هذا القيم ذات اهمية بالغة لهويتها، او بمعنى اخر " من نحن "، و يبدي الناس استعدادا لدفع المال من أجل الحصول على هذه القيم. و تعد القيم ببساطة بمثابة مصالح وطنية غير مادية واذا اعتقد الامريكيون بان مصالحنا الامريكية تضم قيما حقيقية يتم الترويج لها في الخارج، فان هذه المصالح ستصبح جزءا من المصالح الوطنية، و قد يشير و يخمن الخبراء و القادة تكلفة الانخراط في تحقيق المصالح الحقيقية، لكن اذا عارض الجمهور المُطَّلع ذلك فلا يستطيع الخبراء حينها انكار شرعية اراء هذا الجمهور.

عمليا، يعد اسلوب امريكا التقليدي في تحديد اهداف سياستها الخارجية ابعد و اشمل من ذلك الانقسام البسيط بين الواقعية و المثالية [31]. فيناقش الامريكيون كذلك كيفية الانتباه و ملاحظة مصالح الاخرين من خلال الغايات التي يطمحون اليها، و كذلك من خلال الوسائل التي يستخدمونها. فالقوميون يناقشون قضايا العالمية بينما يناقش الاحاديون قضايا التعددية. و خلص معظم الرؤساء و صُناع الرأي إلى الاستعارة من عادات الاخرين و منهم - هاري ترومان، دوايتي ايزنهاور، جون كينيدي".

و كنتيجة، فإن المفاضلة والموازنة بين الاهداف تعد نقطة حتمية. و السؤال الان هو:كيف يجب ان يتصالح الطرفان (الواقعيون و المثاليون) ؟ فالواقعيون يحذرون الحملات الصليبية غير المحدودة، و يشددون على اهمية التعقل و التبصر في الحكم على احتمالية النجاح في انجاز الاهداف. و ينادي العديد بـ "سياسة خارجية معتدلة" و التي تبقى ضمن وسائل امريكا، وهذه هي النصيحة السليمة بقدر ما تذهب، لكن يعتبر هذا الاعتدال هدفا غامضا. و يعرِّفه واضعو هذا الاقتراح اقتراحهم بطرق مختلفة فبالنسبة لبعضهم " فان الميزة الاولى لاسترتيجية السيطرة هي إدارة القوة الطاقة الامريكية". [32] لكن السؤال يبقى:كيف يمكن ان تستخدم طاقة مقتصدة؟ و يمكننا ان نأخذ خطوة اوسع في النقاش و ذلك من خلال التذكير بأهمية الدول العظمى فيما يتعلق بالسلع العالمية العامة. و كما راينا انفا، اذا لم يحمل المستفيد الاكبر للمصلحة العامة (مثل الولايات المتحدة) على عاتقه قيادة الموارد غير المتكافئة

واعطائها لمستحقيها، فان المستفيدين الاصغر من غير المحتمل ان يكونوا قادرين على انتاجها لان الصعوبات في تنظيم الاعمال الجماعية تصبح معقده حينما يكون عدد الدول كبيرا. [33]

تبدأ الاستراتيجة الكبرى بضمان البقاء ثم تركز على توفير السلع العامة ـ الشئ الذي يستطيع اي شخص ان يستهلكة بدون التقليل من توفيرها للاخرين[34] ـ وتستطيع الدول الصغيرة الاستفادة من السلام على ارضها، وكذلك من استقلالية البحار، والتجارة المفتوحة، والاستفادة كذا من السيطرة على الامراض المعدية، واستقرار الاسواق الإقتصادية، وفي الوقت ذاته فان الولايات المتحدة تفعل ذلك بدون التقليل من الفوائد سواء لامريكا او للدول الاخرى. وبالطبع، وكما راينا سابقا، فان السلع العامة الصافية نادرة، وعندما تكون بعض الدول مستثناة فان النتيجة ستكون اللجوء لنمط نادي السلع العامة او السلع العامة الجزئية. وقد تبدو بعض الاشياء جيدة من وجهة نظر الامريكيين لكنها لا تبدو كذلك في عيون الاخرين. يُعد استئناف المطالبة بان تصبح السلع العامة ايدولوجيه الخدمة الذاتية امراً محدوداً جداً، لكن ذلك يعد بمثابة تذكير بضرورة الاستماع للاخرين وليس سببا لترك مبدأ استراتيجي مهم. فالولايات المتحدة ستكسب بشكل مضاعف من هكذا استراتيجية، فهي ستكسب من المنافع العامه ذاتها إلى جانب استفادتها من القوة الناعمة التي تنشئها.

اذا عرّفت الولايات المتحدة مصالحها الوطنية العامة بما يتعلق بالسلع التي تتضمن مصالح الاخرين فانها بذلك يمكن ان تنشئ سردية اكثر احتمالا للحصول على الدعم الخارجي المطلوب لانجاز اهدافها، خصوصا وان امريكا تواجه نمو الدول الجديدة والفاعلين من غير الدول وتسعى كذلك لتنسيق العمل في الشبكات. تستطيع الولايات المتحدة الامريكية ان تتعلم الدرس من بريطانيا العظمى في القرن التاسع عشر، حينما ركزت على الحفاظ على توازن القوى بين الدول العظمى في اوروبا، وركزت كذلك على تعزيز نظام اقتصادي دولي مفتوح، والحفاظ على المناطق المشتركة المفتوحة كاستقلالية البحار. و هذه الثلاثة عائدة على الوضع الامريكي في القرن الحادي و العشرين. فالحفاظ على توازن القوى في المنطقة وتثبيط الحوافز المحلية و استخدام القوة من أجل تغيير الحدود يعززان المصالح العامة للعديد من الدول، (و لكن ليس للجميع). ولقد ساعد الحضور العسكري الامريكي على "تشكيل البيئة" في الكثير من المناطق، خصوصا في اوروبا و اسيا.

ان تعزيز نظام اقتصادي عالمي مفتوح هو امر جيد لنمو الاقتصاد الامريكي و كذلك العديد من الدول الاخرى. فالانفتاح على الاسواق العالمية ـ (ولو لم يكن كافيا) ـ هو شرط ضروري جدا لتخفيف حدة الفقر في الدول الفقيرة كما يفيد الولايات المتحدة أيضا. بالاضافة إلى انه على المدى البعيد فإن النمو الاقتصادي اكثر احتمالية لتعزيز استقرار مجتمعات الطبقة الوسطى الديموقراطية في الدول الاخرى على

الرغم من ان النطاق الزمني قد يكون طويلاً جدا. و على غرار بريطانيا في القرن التاسع عشر، فإن امريكا تمتلك مصلحة الاهتمام بالحفاظ على المناطق العالمية المشتركة كالمحيطات، المفتوحة للجميع. اليوم، على اية حال، مع ان المناطق العالمية المشتركة تضم قضايا جديدة كتغير المناخ العالمي، و حماية الكائنات المعرضة للخطر، و استخدام الفضاء الجارجي، و كذلك نقص المناطق المشتركة الافتراضية الخاصة بالفضاء الالكتروني.

هناك العديد من الابعاد الاضافية للسلع العامة العالمية في هذا القرن. اولها تطوير و صيانة النظم الدولية للقوانين و المؤسسات لتنظيم الاجراءات الدولية من أجل التعامل مع التجارة و البيئة تماما مثل التعامل مع الانتشار النووي و حفظ السلام و حقوق الانسان و اهتمامات اخرى متعددة. إن سردية السلع العامة العالمية لهذا القرن تتضمن التطور الدولي تُغرق غالبية الدول الفقيرة في حلقات مفرغة من المرض، والفقر، وانعدام الاستقرار السياسي. قد تكون المساعدات ذات فائدة في بعض الأحيان، لكنها بعيدة جدا عن التطور الكافي، فالأسواق المفتوحة و تعزيز المؤسسات المسؤولة، ومكافحة الفساد تعد أمورا أكثر أهمية. قد تأخذ عملية التطوير وقتا طويلا، وعلينا إيجاد وسائل افضل للتأكد من وصول المساعدات للفقراء بشكل فعلي، لكن يشير كل من التعقل وتحمل مسؤولية القوة الناعمة إلى اننا يجب ان نجعل التطوير أولوية عليا.

أخيرا، و باعتبارها القوة المتفوقة، تستطيع الولايات المتحدة أن توفر سلعا عامة مهمة من خلال العمل كوسيط و داعيا لاجتماعات الائتلاف. وذلك من خلال مساعيها الحميدة من أجل التوسط لحل النزاعات في بعض المناطق كالسودان والشرق الاوسط. تستطيع الولايات المتحدة ان تساهم في تشكيل النظام الدولي بالطرق التي تعود عليها بالفائدة كما تعود أيضا بالفائدة على الدول الأخرى. إن بعض النزاعات العرقية والدينية تعتبر عسيرة، و هناك بعض الحالات التي تكون فيها دول أخرى فاعلة أكثر في لعب دور الوسيط، لكن تستطيع الولايات المتحدة احضار اطراف النزاع معاً، وعندما تنجح في ذلك، فانها بذلك تستطيع تعزيز سمعتها وزيادة قوتها الناعمة في الوقت نفسه الذي تتمكن فيه من تقليل فرص الاستقرار.

الخطوة الثانية

وبعد وضع الاهداف التي يمكن التحكم بها والتي تجمع بين القيم والمصالح، تأتي الخطوة الثانية على طريق تطوير استراتيجية القوة الكيّسة وهو الاحصاء الدقيق للموارد المتاحة وتقييم لكيفية تغير تلك الموارد بتغير السياقات المختلفة.

بالنسبة للموارد العسكرية، وبانفاق الولايات المتحدة ما يقارب من نصف الميزانية العالمية وبامتلاكها لمعظم وسائل التكنولوجيا المتطورة، فانه لا توجد دولة يمكنها مضاهاة القوة الامريكية بالمعنى التقليدي. ولقد كانت هذه الاهداف الاولى للاستراتيجية الامريكية منذ انهيار الاتحاد السوفياتي عام 1991 هي الحفاظ على تلك المكانة منع النظراء المنافسين من الفوز بالتحدي في مجال التفوق العسكري. ولكن هذا النهج محدود. فالموارد العسكرية الامريكية تخولها من امتلاك سيادة المناطق الجوية المشتركة والتي يزيد ارتفاعها على 15 ألف قدم، والاستيلاء كذلك على الفضاء والمحيطات المفتوحة. وليس من المرجح ان تقارن هذه القدرة مع الصين او غيرها من الدول بشكل جيد في القرن وهذا يسمح بتوقع قوة عالمية لا مثيل لها، ولكن الولايات المتحدة يمكن ان تبقى ضمن تحدي دولي في سيادة المناطق المتنازع عليها. كما هو الحال في المناطق الحضرية، والمناطق النائية، والبحار الساحلية[35]. وفي نقص المناطق المشتركة للفضاء الاليكتروني، فانه يمكن للولايات المتحدة امتلاك القدرة على قيادة العالم في مواجهة الاعتداءات الالكترونية، لكن ما زالت عرضة للخطر بسبب اعتمادها على الشبكات الحاسوبية الاليكترونية، وارض المعركة هي اكثر استواء عندما تكون المشاكل متعلقة بالدفاع عن الفضاء الالكتروني.

من الممكن ان تكون عملية ضبط وادارة المجتمعات المترابطة اجتماعيا باهظة الثمن، فالتكنولوجيا المتواضعة والبسيطة مثل العبوات الناسفة المستخدمة من قبل المتمردين تعد ارخص بكثير من الاسلحة الذكية المطورة والتي تستخدمها الولايات المتحدة. وباعتماد كتيبة عسكرية واحدة لكل 20 شخص في المناطق المحتلة فان مكافحة التمرد بشكل كامل يحتاج إلى موارد ضخمة، فعلى سبيل المثال تُقدر نفقات الجندي الامريكي الواحد او الجندي في سلاح البحرية في افغانستان بما يقارب مليون دولار سنويا. [36] وحتى اذا كان بالامكان تأمين تكاليف هذه الميزانية، السؤال إلى متى ستبقى الولايات المتحدة وحلفائها يغطون مثل هذه التكاليف يقدم راحة نفسية للمتمردين. باختصار، فمن المرجح على المدى القريب ان تبقى الولايات المتحدة تحتفظ بريادتها وتفوقها في امتلاك الموارد العسكرية، لكن ستكون جدوى هذه الموارد وفاعليتها من ناحية التكلفة محدودتين في العديد من السياقات المستقبلية المهمة.

تعد الولايات المتحدة محظوظة بالموارد الإقتصادية، لكن الاتحاد الاوروبي قادر على موازاة القوة الإقتصادية الامريكية في بعض القضايا، وتشير التوقعات إلى احتمالية تفوق الاقتصاد الصيني على الاقتصاد الامريكي في الحجم الاجمالي للاقتصاد خلال عقدين من الزمان.

وعلى الصعيد الاقتصادي فقد استطاعت بعض الدول ان توازي الولايات المتحدة من حيث امتلاك موارد القوة الإقتصادية. ومن المحتمل ان يكون هذا التساوي اكثر وضوحا في المستقبل. إن تطوير الطريقة التي تدار بها شبكة حلف العشرين " G20" واعادة توزيع قوة التصويت في صندوق النقد الدولي هي بمثابة توضيحات لهذه الفكرة.

وبالرغم من أن الولايات المتحدة من الممكن أن تحتفظ بميزة ديموغرافية، وتكنولوجية واضحة، وكذلك ميزة من ناحية تنظيم المشاريع، فإنها تبقى بحاجة للتفاوض مع الدول الاخرى كنظراء. علاوة على ذلك، في فترة عجز الموازنة، الوسائل سوف تُقيّد، وتتطلب أن يتم اختيارها بطريقة تتناسب مع التقييم الواقعي للمصادر الإقتصادية. ، وللوصول إلى الحد الذي تتعهد الولايات المتحدة من خلاله بإجراء العديد من الاصلاحات الداخلية لتعزيز اقتصادها وتتعاون كذلك مع العديد من المؤسسات الإقتصادية العالمية من أجل تعزيز قوتها كمركز للشبكات، فإن الولايات المتحدة سوف تعمل بشكل أفضل في مثل هذه (الصفقات) المساومة.

وبالنسبة للقوة الناعمة كذلك، فإن الولايات المتحدة تمتلك موارد متنوعة مقارنة ببقية الدول بالرغم من أن ذلك يعتمد على درجات متفاوتة من طرق الجذب للثقافة والقيم الامريكية في الدول الاخرى. وبالنسبة لطرق اسقاط المثل الامريكية البارزة، فإن اتباع طريقة المدينة الفاضلة يعد أقل تكلفة من التدخل الخارجي النشط. وعلى الأرجح ستبقى الجامعات والاعلام الامريكيين الابرز عالميا في المستقبل، ولكن مع تطوير الدول الاخرى امكانياتها في هذه المجالات فإن الريادة الامريكية ستتضاءل. والسياسات التي ينظر اليها على أنها ثقيلة الوطأة أو غير شرعية من الممكن أن تضعف القوة الناعمة الناتجة من الثقافة والقيم.

الخطوة الثالثة

يعد تقييم الموارد المتاحة و ترتيب الأهداف وفق أفضليتها و قدرتها على التأثير الخطوةَ الثالثة من خطوات الاستراتيجية الكبرى الامريكية الكيّسة، فهذه الخطوة تؤثر بشكل ضئيل في ابطال التصريحات المبطنة الدائرة حول القوة العسكرية عندما تكون الفئات الثلاثة التالية مختلفة جدا عن بعضها وهي: دول ما بعد الصناعية (كدول اوروبا) و الدول المصنعة (كمجموعة البريكس BRICs) و دول ما قبل الصناعية كما هو الحال في اغلب الدول افريقيا. و تختلف وجهات النظر حول الاستخدام الشرعي للقوة العسكرية من فئة لاخرى من تلك آنفة الذكر. فمثلا، تباينت

وجهات النظر حول سؤال الحرب، فلقد اعتقد 25% فقط من الاوروبيين ان الحرب تحت بعض الظروف ضرورة قصوى لتحقيق العدالة (مقارنة مع ما نسبته 71% من الامريكيين)، ويميل الاوروبيون إلى ان فكرة القوة الإقتصادية اكثر اهمية من القوة العسكرية [37]. و في خضم الاعتماد المتبادل المعقد بين الدول الديموقراطية ما بعد الصناعية، فمن المرجح ان تلعب موارد القوة الإقتصادية و الناعمة دورا فاعلا اكبر واستخدام القوة العسكرية غير مقبول. و على الرغم من ان القوة العسكرية تعتبر عاملا مهما وقائيا لسيادتها، الا ان دور امريكا في المؤسسات و الشبكات العالمية يعد اكثر اهمية فيما يتعلق في سياق العلاقات بين الدول الديموقراطية الغنية. و على النقيض، بالنسبة لدول اسيا فلقد اعربت عن قلقها ازاء كيفية موازنة موارد القوة الخشنة الصينية. لذلك فإن الوجود العسكري الامريكي هو موضع ترحيب، و كذلك بالنسبة للدول التي تفتقر للامان مثل ليبيريا و سيراليون فإن الوجود الفاعل لقوات حفظ السلام المسلحة قد تكون ذات اهمية كبيرة.

و كما هو اختلاف وجهات النظر بين الدول حتى بمفهوم القوة و الحرب فإن هناك أيضا اختلافات واضحة مهمة بين الفاعلين من غير الدول. بخصوص كيفية التعامل مع الجماعات الارهابية، فعلى سبيل المثال، هناك نسبة ضئيلة تشجع المتطرفين لكنها ترى ان الاستجابة للنوع العسكري الخاطئ يمكن ان يحمل نتائج عكسية سلبية. وكما صرح رامسفيلد بأن التفوق في الحرب ضد الارهابيين يمكن ان يحتسب اذا كانت اعداد من يتم قتلهم و ردعهم (باستخدام القوة الامريكية الخشنة) اكبر من اعداد الارهابيين الذين يمكن تجنيدهم باستخدام القوة الناعمة. فعلى سبيل المثال يحتاج تحقيق النصر على الجماعات الارهابية او الجماعات الاسلامية المتشددة تظافر جهود الاستخبارات العالمية، و التعامل بين اجهزة الشرطة، و كذلك افساد طرق تجنيد المتطرفين. فكما ذكر آنفا فإن القوة العسكرية الخشنة تبقى امرا جوهريا، لكن اذا لوحظ ان استخدامها امرٌ غير مشروع، كما هو الحال في استخدامها في سجني (ابو) غريب في العراق او غوانتانامو في كوبا فإن ذلك سيؤدي إلى اضعاف القوة الناعمة المطلوبة من أجل كسب قلوب المسلمين، و سيؤدي ذلك أيضا إلى خلق المزيد من الارهابيين الجدد اكثر من هولاء الذين تم القضاء عليهم. فمثلا، يخلص خبير بارز بقضايا الارهاب إلى ان النظرة المعادية لامريكا بدأت بالتفاقم منذ الحرب على العراق و كذلك منذ اخفاق الولايات المتحدة في تطبيق الاستراتيجيات على الدول الكبرى. و عليها فقد زادت الجماعات الجهادية الاسلامية من عضويتها و قامت بتنفيذ العديد من الهجمات خلال فترة ثلاث سنوات بعد 2001 وكما كان من قبل ذلك. [38]. و على نحو مشابه، فقد اخبر الرئيس السابق لجهاز المخابرات البريطانية (الداخلي:MI5) لجنة التحقيق في دواعي الحرب على العراق بالاسباب التي زادت

وتيرة الحرب بدلا من تخفيف حدتها و التي ادت كذلك إلى نجاح الارهابيين في استقطاب المتطوعين للتجنيد في الجماعات الارهابية. (39)

الخطوة الرابعة

وصولا إلى الخطوة الرابعة من خطوات بناء القوة الكيّسة وهي المفاضلة بين سلوكات القوة، والاختيار بين القوة الآمرة او القوة التشاركية التعاونية طبقا للوضع القائم، اضافة إلى اجراء تعديلات على الاساليب بحيث تعزز انماط القوى كل منها الاخرى بدلا من اضعافها. (1) وخلال فترة الحرب الباردة ساعد الردع العسكري في منع العدوان السوفييتي في اوروبا، بينما تلاشت القوة الناعمة القائمة على الثقافة و الفكر الشيوعي في دول ما وراء الستار الحديدي. ان استراتيجية الاحتواء الكبرى التي وضعها كينان اعتمدت اعتمادا كبيرا على فكرة التغيير والتي تحدث في دول ما وراء الستار الحديدي مع مرور الوقت، ولقد امن ايزنهاور بفكرة الدبلوماسية العامة و المقايضة، لكن استراتيجية الاحتواء قد لا تجدي نفعا في بعض الدول الاخرى كما هو الحال في جنوب شرق آسيا، لذا كان تطبيقها في مثل هذه الدول اقل نجاحا. لقد اخفق الامريكيون في ادراك دوافع و اسباب تماسك القوميين الفيتناميين لذلك اضعفت العملياتُ العسكرية في فيتنام القوةَ الأمريكية الناعمة. (40)

وتتناقض رؤية ايزينهاور في ذروة القوة الأمريكية في القرن العشرين مع الطريقة التي بدأت فيها الولايات المتحدة القرن الحادي والعشرين، مؤمناً بأن القيادة تبقى مبنية على اتخاذ قرار حازم بتبنّي القوة الخشنة ، و ترك القليل من الخيارات للآخرين، فليس أمامهم سوى الخضوع للقوة الأمريكية. " ولقد آمن نائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني بأنه إذا أدركت حكومات الدول الأخرى أنها لن تقدر على التصدي للعمليات الأمريكية، وإعاقتها فإنها ستلجأ حتما للخَيار الأمريكي، ولقد آمن كذلك بأن الولايات المتحدة تستطيع خلق وقائعها الخاصة بها"(41). لكن النتيجة النهائية للغزو الأمريكي على العراق كانت بتوحّد موقف أعداء أمريكا و تفرُّق حلفائها، وذلك استنادا لاستطلاعات الرأي والتي أظهرت تراجعاً حاداً في مكانة و جاذبية أمريكا حول العالم. بالرغم من ذلك أنه مفيد للردع والحماية للحلفاء الحفاظ على التفوق العسكري الامريكي. ، إلا أنه من الخطأ الاعتقاد بأن تفوق القوة العسكرية الأمريكية سيكون كافياً لاتباع نهج الاستراتيجية الديمقراطية التي تم اعتمادها عام 2001 م و تكريسها ضمن استراتيجية الأمن القومي عام 2002 م.

وعلى المستوى التكتيكي، فلقد شدد مبدأ مكافحة التمرد بشكل كبير على عملية المفاضلة بين القوى العسكرية الضرورية لتطهير منطقة ما من المتمردين و بين الدمار الذي من الممكن أن يلحق بالمدنيين المثقلين بالهموم والأوجاع. وفي بعض النماذج، تكون عملية المفاضلة والموازنة أمرا لا مفرّ منه. فمثلا، تعتبر الضربات

---

(1) حيث يميز جوزيف ناي في كتاباته المختلفة بين القوة من المنظور السلوكي: الخشنة والناعمة، والقوة من منظور الموارد. وهنا يدعو إلى المفاضلة بين أشكال القوة المتعددة من المنظور السلوكي طبقا للمواقف المختلفة. المترجمان

الجوية من خلال طيارات بدون طيار ضد مقاتلي حركة طالبان و تنظيم القاعدة واحدة من الوسائل القليلة المتاحة في شمال باكستان (اعطى المعارضة الباكستانية الى القوات الامريكية على الارض)و ، لكن هذه الوسائل استطاعت تدمير القوة الأمريكية الناعمة في نظر المجتمع الباكستاني العام، لذلك يجب التعامل مع هذه القضايا التكتيكية كلّ على حدة. لكن ذلك لا يعد مجرد سؤال حول امكانية استخدام موارد القوة العسكرية أم لا، يمكن أن تستخدم الموارد العسكرية لانتاج سلوك القوة الناعمة و أو الخشنة. القتال والتهديد هما سلوكيات القوة الخشنة؛ الحماية والمساعدة هما سلوكيات القوة الناعمة.

إنه من الصعب إدارة و ضبط عملية التوافق بين سلوكيات القوة المختلفة في بعض الأحيان، وكمثال على ذلك، أسس البنتاغون عام 2008 سلطة إقليمية موحدة لإفريقيا، ووفقا لما ذكره مسؤول في البنتاغون" AFRICOM)السلطة الإقليمية الموحدة في إفريقيا(هي في جوهرها حول الدبلوماسية العامة"، لكن لم تقدم أية دولة افريقية استعدادها لتبنّي مقراً دائماً للسلطة الاقليمية الموحدة على أراضيها. و كما يقول أحد المراقبين " باعتبار هذه السُلطة سلطة عسكرية تقليدية فإنها يجب أن تقوم بمجهود أفضل..... وبالرغم من أنها أداةً للدبلوماسية العامة، على اية حال، إلا أنها(AFRICOM) لم تُثبت بعد أنها قادرة على أداء مثل هذا الدور، وغير قادرة على إقناع المشككين بقدرتها على ذلك[42]. في وقت سابق، شددت القيادة الجنوبية للبنتاغون الخاصة بدول أمريكا اللاتينية على نهج العمل العسكري المباشر، "لكنها الآن تركّز على دعم و تدريب القوات المحلية، وتهتمّ كذلك بمساعدة التطوير الاقتصادي، و تركز أيضا على الخدمات الصحية وجهود مكافحة المخدرات"[43]. و في حين استحسن البعضُ الأهدافَ الجديدة للاستراتيجية الأمريكية باعتبارها شيئاً مبهراً، إلا أنهم قلقون حيال عسكرة السياسة الخارجية، و هُم كذلك قلقون بشأن استنزاف السلطة من وزارة الخارجية، فلقد نمت المساعدات الإنمائية والتي تتولاها وزارة الدفاع إلى ما يقارب الربع في العِقد الأول من القرن، بينما انخفضت هذه النسبة والتي تتولاها وكالة التنمية الدولية من 65% إلى 40%. [44] واختلاف النسب هذه لا يعني إنكار أهمية القوة العسكرية الموحدة التي تجمع بين القوة الخشنة والناعمة، وإنما للفتِ الانتباه إلى مشكلات التصور الخاطئة والعواقب غير المخطط لها.

ويعتبر هيكلة الأسواق مهماً جدا باعتباره واحداً من السلوكيات الإقتصادية، لكنها عادة تصل للأطراف المنافسة عن طريق التجارة الخاصة والشركات التي تخسر أو تربح بسبب وجود أنماط سوقية بديلة، وهذا يجعل إدارة و تدبير هذه الوسائل أمراً صعباً. وفي بعض الأحيان تتوازى الحوافز التي تقدمها الشركات مع

الحوافز المقدمة من جانب الحكومة الامريكية، ولكنهما قد يتعارضان في بعض الأهداف أحياناً أخرى.

وعلى صعيد العقوبات، فقد ثبُت لدينا أن السلوكيات عادة ما تُباع بأسعار عالية جدا، لكنها مع ذلك تبقى حلاً أفضل من استخدام الأسواق البديلة فيما يتعلق بفعاليتها من حيث التكلفة، وتعد عملية مساعدة التطوير الاقتصادي مشكلة أكثر تعقيداً كأداة بسبب الشكوك حول أسباب التطوير، ولكن المساعدة من أجل اهداف خاصة وبنى مؤسسية قد يكون أكثر فاعلية، وذلك لأن عملية التطوير تعد جزءا مهماً من سردية القوة الناعمة.

تعتبر جهود بناء الدولة باهضة الثمن، لكن على غِرار العقوبات، فإن هذه الجهود يمكن أن تكون مفيدة في بعض السياقات ، لكن المشكلة في هذه الجهود هو أنها صعبةُ القياس عادةً، بينما تكون الجهود الأقل والتي تركّز على أهداف محددة تكون أكثر نجاحا من المساعي البيروقراطية الأكبر، لكن الحكومات ليست منظَّمة بمثل هذا الشكل المطلوب، فالفاعلين غير الحكوميين غالبا (ولكن ليس دائما) تكون أكثر مرونة في بعض الحالات. وتتراوح سلوكيات القوة الناعمة بين الدبلوماسية العامة التي غالبا ما تدعم البرامج اللازمة لإنشاء بيئة مناسبة ولكن يكون من الصعب قياس مثل هذه السلوكيات فيما يتعلق بالنتائج والمخرجات المطلوبة على المدى القصير. (45)

وفي عام 2009 استطاع باراك اوباما باعتباره نموذجا جديدا للإدارة الأمريكية، استطاع رفعَ مكانة امريكا من خلال مجموعة من الخطابات والأمثلة، (وذلك حسبما تم التوصل اليه عن طريق استفتاء للرأي العام الأمريكي)، بينما كانت التغيرات المُقاسة والملموسة من قِبل السلوك الدولي للآخرين محدودة على المدى الزمني القريب. وفي نفس الوقت فإنه من المهم أخذ الأبعاد الزمنية وأنماط الاهداف بعين الاعتبار. وعلى حد تعبير وزير الخارجية البريطاني الاسبق ديفيد ميليبند " نحن لا نهتم كثيراً بتأثير القوة الناعمة على المدى الزمني الطويل، لكننا نبالغ في تقدير قيمة و تأثير القوة الخشنة على المدى الزمني القريب ".

و بشكل عام، فإن الولايات المتحدة لم تعمل على ايجاد خطة متكاملة تضمن دمج موارد القوة الخشنة والناعمة معا، وفي تقارير لاستطلاع الرأي والتي أعدّتها عشرون لجنة غير حكومية في عامي 2008 و 2009 خلُصت "إلى أن هناك إجماعاً بين الحزبين الجمهوري والديمقراطي الأمريكيين على اتباع و تنفيذ استراتيجية جديدة خاصة "بالقوة الكيّسة" من أجل تعزيز و رفع القدرات المدنية الأمريكية، خصوصاً في سياقي التنمية والدبلوماسية؛ باعتبار هذه القدرات هامة جدا لدفع عجلة المصالح الأمريكية جنبا إلى جنب مع الدفاع القوي"(46)، ولكن العديد من الأدوات الرسمية للقوة الناعمة - المتمثلة بالدبلوماسية العامة، والمحطات الإذاعية، و برامج

التبادل التجاري، و عملية المساعدة في التنمية، و بعثات الإغاثة في حالة الكوارث، وكذلك عملية الاتصالات العسكرية - هذه الأدوات تعد مبعثرة و موزعة في جميع مرافق الحكومة ، وليس هناك أيّة استراتيجية شاملة او موازنة تحاول دمج هذه الأدوات مع أدوات القوة الخشنة لبناء استراتيجية القوة الكيّسة الشاملة. تنفق الولايات المتحدة الأمريكية علي الجيش أكثر مما تنفقه على الإعلام والتبادل التجاري بخمسمائة ضِعف، لكن هل تُعتبر هذه النسبة صحيحة في عصر المعلومات ؟ كيف لنا أن نعرف ذلك ؟ كيف لنا أن نجري عملية المفاضلة بين هذه الأدوات ؟ هناك تخطيط حول الكيفية التي ستعود بها الحكومة إلى العوامل الجوهرية المُحركة للقوة الناعمة - بدءاً من دار صناعة الأفلام " هوليوود " و جامعة هارفارد و مؤسسة بيل و ميليندا غيتس-، والتي تنبثق عن المجتمع المحلي. و كما رأينا سابقا، فلقد شجع وزير الدفاع السابق (غيتس) على مزيد من الاستثمار في أدوات القوة الناعمة، وبالدفاع عن إنشاء وكالة جديدة في مطلع العام 2008، صرّح وزير الدفاع السابق رامسفيلد بأن " الولايات المتحدة كانت على الهامش فيما يخص الصراعات الفكرية العالمية..... نحن الآن نخسر لأننا بالكاد قادرون على المنافسة "، [47] ونقل عن اثنين من المحللين " فإن الاستراتيجية هو شيء معين. وعند تنفيذها تصبح شيئاً أخر. بالرغم من وجود ائتلاف حالي فريد من نوعه يجمع القادة المدنيين والعسكريين يدعم استخدام القوة الناعمة الأمريكية بشكل فاعل أكثر، إلا أننا بحاجة للتحرك بشكل مستعجل و الخروج من نطاق الاستراتيجية، والانتقال إلى حيز العمل والتطبيق، وكذلك فإننا بحاجة لتطوير الإمكانات المدنية بشكل دائم من أجل السيطرة على القوة الناعمة بشكل أفضل، ولا يعد استخدام القوة الخشنة الفاعلة بنسبة أقل بديلاً مناسباً عن القوة الناعمة، إنما يعتبر البديل الأفضل هو استخدام القوة الخشنة بفترة زمنية أقل". [48]

الخطوة الخامسة

ووصولا إلى الخطوة الخامسة من خطوات بناء القوة الكيّسة الأمريكية و هي التقييم الواعي والدقيق لاحتمالية النجاح خلال عملية تحقيق أهداف هذه القوة، وهذا التقييم يأتي على مستوى الاستراتيجية الكبرى و كذلك على مستوى التكتيكات المتعلقة بأيّة محاولة معينة للتأثير، وهذا يحتاج لإجراء تخمين و توقع واضحين للمحددات الدولية. و كما أشار بول كينيدي فإن " الامبراطوريات الذكية والممتدة لفترات طويلة كما هو الحال في الامبراطورية الرومانية قد أدركت محدداتها ، ونادرا ما خرجت خارج إطار هذه المحددات. فبعد خسارة ثلاثة فيالق كاملة من الجيش في غابات ألمانيا الكثيفة قرر الإمبراطور أوغسطس و حلفاؤه إنشاء حدود على طول الجانب الغربي لنهر راين [49]، لكن حتى القوة الأولى في العالم لا تستطيع تزويد جميع حدودها بالحرّاس ولا تستطيع أن تكون في كل مكان، وإن القيام بمثل

هذا يعد انتهاك لحِكمة إيزنهاور المتعلقة بمقاومة التدخل المباشر في الجانب الفرنسي في فيتنام.

ويعد اعتقاد ايزنهاور بأنه من الضروري الحفاظ على القوة الإقتصادية الأمريكية والتي تشكل الأساس للقوة العسكرية. وهذا ينطبق على عالمنا اليوم، واعتقاده يشير إلى تجنب الانخراط في الحروب البرية في قارة آسيا، وبغض النظر عن مدى صعوبة الحصول على ذلك حيث أن الولايات المتحدة اليوم في موقف تفضيلي (البناء لأعلى والبناء لأسفل) فان هذه الطريقة ستكون مفيدة لها في المستقبل.

و كما يقول الرئيس أوباما في اعلان له عن تزايد القوة الأمريكية في أفغانستان فقال " يوفر ازدهارنا الأساس لقوتنا..... وهذ ا السبب الذي معه لا تستطيع مَهمَّة قواتنا المتعهدة في أفغانستان أن تكون ذات نهاية مفتوحة ". وكما توضح استراتيجية الأمن القومي التي وضعها أوباما لعام 2010 توضح " تبدأ استراتيجيتنا بإدراكنا لقوتنا ومدى تأثيرنا في الخارج تنطلق مع الخطوات التي نتخذها من داخل أمريكا " [50]. وكما يقول المراقب الاستراتيجي انتوني كورديسمان Anthony Cordesman "ان الاخذ بظاهر هذه الاستراتيجية تُعد عودةً إلى سياسة أمريكية خارجية أكثر تقليدية تتعلق بمبدأ التشاركية والارتباط - بالقليل من التغييرات التي ذُكرت آنفاً في عهد ايزنهاور". [51] إن العودة الى الحكمة التقليدية يجب ان يكون جزءا من سردية القوة الكيّسة في القرن الحادي والعشرين. والقيادة الكونية ليست بحاجة الى التدخل الكوني.

تعد مكافحة التمرد عقيدة جذابة من ناحية كيف تولي اهتماما رهيبا للموازنة التكتيكية بين القوتين الناعمة والخشنة ، لكنها بالمعنى الاستراتيجي لن تكون مناسبة لكل المجالات. إن تجنب الانخراط في الحروب البرية لا يعني سحب الوجود العسكري إلى الأمام من عدة مناطق مثل اليابان و كوريا، ولا يعني أيضا انهاء المساعدات العسكرية بمختلف أشكالها لبعض الدول كاليمن و الباكستان. لكن هذه الحروب تضع حدودا في وجه الوجود العسكري في المناطق المتنازع عليها. ويسمي بعض المحللين هذه الاستراتيجية بأنها " موازنة خارجية "، لكن هذا المسمى يجب أن يكون ذا معنى أشمل من كونه نشاطا للقوات البحرية والبرية [52]. فمثلا، لا يجب استبعاد التواجد العسكري للقوات الأمريكية المدعوم والمرحّب به في أوروبا واليابان. وبنظرة حكيمة فإن من الممكن أن يمثل التفوق العسكري الأمريكي أصلاً اقتصادياً مهما ولا يمثل مسؤولية.

أخيرا، يتطلب التخمين الواضح والدقيق لاحتمالية النجاح فهماً لِما هو محتمل بما يتعلق بالمؤسسات المحلية والمواقف العامة. ولقد عبّر المؤرخ البريطاني نيل فيرجسون، الموالي للامبراطورية، عن أسفه في مرحلة الغزو الأمريكي للعراق بأن أمريكا كانت تفتقر القدرة على الأمبراطورية بسبب العجز المحلي في ثلاث نقاط

رئيسية: الأيدي العاملة (فليس هناك ما يكفي من القوات اللازمة على الأرض)، الاهتمام (ليس هناك ما يكفي من الدعم العام للاحتلال الأمريكي طويل الأمد)، و التمويل (فليس هناك ما يكفي من المدخرات والضرائب مقارنة مع حجم الإنفاق العام)[53]. ولقد كان فيرجسون مُحِقاً، إذ تبقى الحاجة للحُكم الإمبراطوري والاحتلال العسكري واحدة من أهم الطرق التي تجعل الثقافة الساسية الأمريكية تختلف عنها في بريطانيا في القرن التاسع عشر، سواء أكان ذلك إيجاباً أو سلباً، كما هو الحال في طبيعة الثقافة السياسية الأمريكية. وفي نفس الوقت تُعتبر القيم العالمية والإغراء للتدخل ذي الأهداف "الخيّرة" يعتبران ضمن طبيعة الثقافة السياسية أيضا.

و يبقى التعقل والحكمة أمران مهمان لفهم الحدود الدولية والمحلية، و مهما أيضا لتعديل و تسوية الأهداف وفقا لذلك. إن الجهود المبذولة من أجل إبداء الدول الأخرى للملاحظة والرأي بما يخص الصورة الامريكية عالمياً قد تكون محاولات إغراء متكررة، لكن الحياكة العملية لثوب السياسة الخارجية على مصادر القوة هو أمر جوهري بما يتعلق باستراتيجية و سردية القوة الكيّسة لهذا القرن.

الخاتمة

يتطلب إستراتيجية القوة الكيّسة إلى أن التميز القديم بين الواقعيين والليبراليين بحاجة فسح المجال أمام مركب جديد ربما نسميه الليبرالية الواقعية. ما الذي سيندرج في إستراتيجية القوة الكيّسة الليبرالية الواقعية؟

أولاً، ستبدأ بفهم لقوة ومحددات القوة الأمريكية. فالتفوق ليس هو الإمبراطورية أو الهيمنة. حيث تستطيع الولايات المتحدة أن تؤثر لا أن تسيطر على أجزاء أخرى من العالم. وتعتمد القوة دائماً على السياق، وفي سياق العلاقات العابرة للقومية (مثل التغير المناخي. والمخدرات والأوبئة، والإرهاب) تنتشر القوة وتتوزع بشكل فوضوي. عندئذٍ القوة العسكرية تكون جزء بسيط من الحل لمثل هذه التهديدات الجديدة. وتحتاج هذه الحلول إلى تعاون بين الحكومات والمؤسسات الدولية. وكونها تحتل المركز الأول (حيث تمثل أمريكا تقريباً نصف قدرة العالم في النفقات الدفاعية) وجيشها يحتل الصدارة في الجو والبحر والفضاء، ولكن هناك الكثير الذي يحد من قدرتها بالسيطرة على وطنية السكان في المناطق المحتلة. كما لاحظ ريتشارد هاس Richard Hass ، " في حين أن الولايات المتحدة بقيت أقوى دولة في العالم، فإنها لا تستطيع حفظ السلام العالمي والازدهار لنفسها" (54). النجاح يحتاج إلى شركاء، وهذا يعني الحفاظ على الحلفاء القدماء وتطوير شبكات جديدة والتي تشمل القوى الصاعدة مثل الهند والصين والبرازيل.

ثانياً: تشدد الإستراتيجية الليبرالية الواقعية على أهمية تطوير إستراتيجية كبرى موحدة تجمع القوة الخشنة مع قوة الجذب الناعمة في القوة الكيّسة من أجل كسب الحرب الباردة. في الحرب ضد الإرهاب، تحتاج الولايات المتحدة إلى استخدام القوة الخشنة ضد الإرهابيين المتشددين، ولكننا لا نستطيع التأمل في الربح حتى نكسب قلوب وعقول المسلمين.

ثالثاً: إن هدف إستراتيجية الليبرالية الواقعية سيكون الأركان الأساسية لتزويد الأمن للولايات المتحدة وحلفائها، والحفاظ على اقتصاد محلي ودولي قوي، وتجنب الكوارث البيئية(مثل الأوبئة وتقلبات المناخ السلبية) وتشجيع الديمقراطية الليبرالية وحقوق الإنسان في الداخل والخارج بتكلفة معقولة. وهذا لا يعني فرض القيم الأمريكية بالقوة. حيث أن تعزيز الديمقراطية يمكن إنجازه بشكل أفضل من خلال الجذب الناعم لا الإكراه الخشن وهي بحاجة إلى وقت وصبر. وهنا يجب أن نتعلم من الماضي ونأخذ العد" فمثلاً تذكر السردية المؤثرة لمدينة ريغان المشعة على تلة، حيث ستكون الولايات المتحدة حكيمة بتشجيع النمو المتزايد للديمقراطية ولكن بشرط أن تتوافق مع

واقع الاختلاف. فهي بحاجة إلى القليل جداً من دعوات Wilson لحقل العالم آمناً للديمقراطية، إذا لم ترتبط بمقولة kennedy وهي" جعل العالم آمناً للاختلاف ".

إن مثل هذه الإستراتيجية ستضع الأولوية أمام خمس تحديات رئيسية. فمن المحتمل أن يكون الخطر الأكبر للطريقة الأمريكية هو تقاطع الإرهاب مع مواد نووية، منع هذا يتطلب سياسات لمواجهة الإرهاب، وتحقيق منع الانتشار النووي، وتأمين حماية أفضل للمواد النووية الخارجية، وخلق الاستقرار في الشرق الأوسط والاهتمام بالدول الفاشلة.

الاسلام السياسي وتطوره هو التحدي الثاني. حيث أن الصراع الراهن ضد الإرهاب الإسلامي المتطرف هو ليس" صدام الحضارات" ولكن حرب أهلية داخل الإسلام. فالأقلية الراديكالية تستخدم حالياً العنف من أجل فرض نسخة مبسطة وإيدلوجية من دينها على الجمهور الذي لديه وجهات نظر مختلفة تماماً. وعلى الرغم من ذلك أن أسيا فيها نسبة مسلمين أكثر من أي مكان آخر، إلا أنهم يتأثرون عاطفياً بالصراع في الشرق الأوسط وهي منطقة تخلفت كثيراً عن بقية دول العالم في العولمة، الانفتاح، والمؤسسات، والدمقرطة. فالمزيد من فتح التجارة، والنمو الاقتصادي، والتعليم، وتطوير مؤسسات المجتمع المدني، و النمو المتزايد في المشاركة السياسية ربما يساعد على تقوية دول الشرق الأوسط مع الوقت، وكذلك أيضا الطريقة التي يُعامل بها المسلمون في أوروبا وأمريكا. والسياسات الغربية بها أهمية مشابهة تجاه الشرق الأوسط وإذا ستجذب مواقف المسلمين أو ستعزز سردية الراديكاليين للحرب ضد الإسلام.

التحدي الثالث سيكون هو نمو عداء الهيمنة حيث أن أسيا بدأت تدريجياً استعادة حصتها في الاقتصاد العالمي حيث يشكل سكانها أكثر من نصف العالم. وهذا يتطلب سياسة للترحيب بالصين كشريك مسؤول وتمنع أي عداء محتمل من خلال الحفاظ على علاقات قوية مع اليابان، والهند وبقية الدول الأخرى في أسيا التي ترحب بالوجود الأمريكي.

التحدي الرابع سيكون الكساد الاقتصادي والذي ينتج عن سوء الإدارة المالية أو أزمة تعيق الدخول الدولي إلى الخليج الفارسي، حيث يوجد ثلثي احتياط نفط العالم. أن الإستجابة الإستراتيجية لمثل هذا التحدي تحتاج إلى سياسات تقلل تدريجياً الاعتماد على النفط مع الأخذ بعين الاعتبار أن الاقتصاد الأمريكي لا يمكن أن يكون في معزل عن أسواق الطاقة العالمية وإن الولايات المتحدة يجب الا تخضع لسياسة الحماية الإقتصادية المكلفة وذات النتائج العكسية.

التحدي الخامس سيكون خلل بيئي مثل الأوبئة وتغير المناخ السلبي. تحتاج الحلول لهذا التحدي إلى سياسات حكيمة لسياسات الطاقة والقيادة في التغير المناخي وكذلك تعاون كبير بين المؤسسات الدولية.

أخيراً، يجب أن تنظر إستراتيجية القوة الكيّسة إلى التطور بعيد المدى للنظام العالمي وإدراك مسؤولية الدول الكبرى في النظام الدولي لإنتاج سلع دولية عامة. في القرن التاسع عشر، عرّفت بريطانيا مصالحها الوطنية على شكل واسع ليشمل تعزيز حرية البحار، واقتصاد دولي حر، وتوازن قوى اوروبي مستقر. مثل هذه السلع المشتركة تساعد بريطانيا ولكنها تفيد الدول الأخرى كذلك. وتشارك أيضا بتعزيز الشرعية والقوة الناعمة البريطانية. وكأكبر في القرن الحادي والعشرين، يتوجب على الولايات المتحدة أن تقوم بنفس الشيء من خلال تعزيز الاقتصاد الدولي المفتوح والأشياء المشتركة (مثل البحار، الفضاء، الإنترنت). تسوية النزاعات الدولية قبل أن تتصاعد، وتطور قواعد ومؤسسات دولية.

لأن العولمة ستنشر القدرات التقنية، وتكنولوجيا المعلومات ستتيح الفرصة إلى مشاركة كبيرة في الاتصالات العالمية، و سيصبح التفوق الاقتصادي والثقافي الأمريكي أقل هيمنة منذ بداية هذا القرن. وهذا لا يعتبر سردية الهبوط. فمن غير المحتمل أن تتهاوى الولايات المتحدة مثل روما القديمة أو حتى تفوقها دولة أخرى بما فيها الصين. فالنصف الأول من القرن الحادي والعشرين ليست من المحتمل أن يكون "ما بعد العالم الأمريكي" ولكن الولايات المتحدة بحاجة إلى إستراتيجية للتعامل مع " تنامي البقية" – بين كل من الدول والفاعلين من غير الدول ". [55]وسيحتاج الولايات المتحدة إلى إستراتيجية القوة الكيّسة وسردية تؤكد على التحالفات، والمؤسسات، والشبكات التي تكون مستجيبة للسياق الجديد في عصر المعلومات العالمي وباختصار حتى تنجح في القرن الحادي والعشرين ستحتاج الولايات المتحدة إلى إعادة اكتشاف كيف أن تكون قوة كيّسة.

PREFACE

1 White House Press Office, "Inaugural Address by President Barack Hussein Obama," January 20, 2009, www. whitehouse. gov/the-press-office/president-barack-obamas-inaugural-address; National Public Radio, "Transcript of Clinton's Confirmation Hearing," January 13, 2009, www. npr. org/templates/story/story. php?storyId=99290981.

2 Thom Shanker, "Defense Secretary Urges More Spending for U. S. Diplomacy," New York Times, November 27, 2007.

3 Leslie Gelb, Power Rules: How Common Sense Can Rescue American Foreign Policy (New York: HarperCollins, 2009), 32.

4 Dominique Moisi, "Russia's Neurotic Invasion," Project Syndicate, August 21, 2008; Edward Luttwak, "Georgia Conflict: Moscow Has Blown Away Soft Power," Telegraph, August 16, 2008.

5 Alexei Mukhin, director of the Center for Political Information, quoted in Ellen Barry, "Russia's Neighbors Resist Wooing and Bullying," New York Times, July 3, 2009.

6 Fu Mengzhi, quoted in Geoff Dyer, "The Dragon Stirs," Financial Times, September 25, 2009.

7 Pew Research Center, "13 of 25—China Will Be World's Top Superpower,"
htpp://pewresearch. org/databank/?NumberID=832.

8 National Intelligence Council, "Global Trends 2025: A Transformed World" (Washington, DC: GPO, 2008); Dmitri Medvedev, quoted in Andrew Kramer, "Moscow Says U. S. Leadership Era Is Ending," New York Times, October 3, 2008; Michael Ignatieff, quoted in "The Ignatieff Revival," The Economist, April 25, 2009, 42.

9 Horace Walpole, quoted in Barbara Tuchman, The March of Folly (New York: Random House, 1984), 221.

10 John Arquilla and David Ronfeldt, The Emergence of Noopolitik: Toward an American Information Strategy (Santa Monica, CA: RAND, 1999), ix-xii.

11 Richard Armitage and Joseph S. Nye, "CSIS Commission on Smart Power: A Smarter, More Secure America" (Washington, DC: Center for Strategic and International Studies, 2007).

12 August Cole, "Defense Industry Pursues Gold in Smart Power Deals," Wall Street Journal, March 23, 2010.

13 Peter Morriss, Power: A Philosophical Analysis, 2nd ed. (Manchester, UK: Manchester University Press, 2002), 33-35.

14 Contextual intelligence is discussed at length in Chapter 5 of my book The Powers to Lead (Oxford, UK: Oxford University Press, 2008).

CHAPTER 1 WHAT IS POWER IN GLOBAL AFFAIRS?

1 For a classic exploration of this problem, see James G. March, "The Power of Power," in David

Easton, ed. , Varieties of Political Theory (Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, 1966), 39-70. Other

classic articles on power by Robert Dahl, John C. Harsanyi, Hebert Simon, and others are collected

in Roderick Bell, David V. Edwards, and R. Harrison Wagner, eds. , Political Power: A Reader in

Theory and Research (New York: Free Press, 1969).

2 Bertrand Russell, Power: A New Social Analysis (London: Allen and Unwin, 1938), quoted in

Dacher Keltner, Cameron Anderson, and Deborah Gruenfeld, "Power, Approach, and Inhibition," Psychological Review 110 (2003): 265.

3 Ray S. Cline, World Power Assessment (Boulder, CO: Westview Press, 1977). For a canonical approach, see Hans J. Morgenthau, Politics Among Nations: The Struggle for Power and Peace (New York: Knopf, 1948).

4 Ashley Tellis, Janice Bially, Christopher Layne, Melissa McPherson, and Jerry Solinger, Measuring National Power in the Postindustrial Age: Analyst's Handbook (Santa Monica, CA: RAND, 2000).

5 A. J. P Taylor, The Struggle for Mastery in Europe, 1848-1918 (Oxford, UK: Oxford University Press, 1954), xxix.

6 "In bargaining, weakness may be strength. " Thomas C. Schelling, The Strategy of Conflict (Oxford, UK: Oxford University Press, 1960), 62.

7 Christian Oliver and Geoff Dyer, "Kim Holds Ace as Visit Shows Limits of Chinese Influence," Financial Times, May 8, 2010.

8 Stefano Guzzini argues that the dependence of power on theory means that "there is no single concept of power applicable to every type of explanation. " Stefano Guzzini, "Structural Power: The Limits of Neo-realist Power Analysis," International Organization 47, no. 3 (Summer 1993): 446.

9 David A. Baldwin, "Power and International Relations," in Walter Carlsnaes, Thomas Risse, and Beth A. Simmons, eds. , Handbook of International Relations (London: Sage, 2002), 179.

10 Kenneth E. Boulding uses both in Three Faces of Power (London: Sage, 1989), 15.

11 Power implies causation and is like the word "cause. " When we speak of causation, we choose to pick out the relation between two items in a long and complex chain of events because we are interested in them more than the myriad other things that we might focus upon. We do not say in the abstract that "an event causes" without specifying what it causes.

12 Peter J. Katzenstein, ed. , Civilizations in World Politics: Plural and Pluralist Perspectives (New York: Routledge, 2009).

13 As one economist put it, "One of the main purposes for which social scientists use the concept of A's power over B is for the description of the policy possibilities open to A. " John Harsanyi, "The Dimension and Measurement of Social Power," reprinted in K. W. Rothschild, Power in Economic (Harmondsworth, UK: Penguin Books, 1971), 80.

14 Max Weber, The Theory of Social and Economic Organization (New York: Oxford University Press, 1947), 152.

15 Jack Nagel, The Descriptive Analysis of Power (New Haven, CT: Yale University Press, 1975), 14.

16 This general power is stressed by Susan Strange, States and Markets (New York: Blackwell, 1988).

17 On intentions and power, see Peter Morriss, Power: A Philosophical Analysis, 2nd ed. (Manchester, UK: Manchester University Press, 2002), 25-28. See also Baldwin, "Power and International Relations," 181. "There is no need for a fundamental reformulation of the concept of power in order to account for its unintended effects. " For example, President Woodrow Wilson's ideas influenced rising anticolonial activism in Asia and the Middle East. This was unintended power in the broad sense of the capacity to make change, but not in the sense of achieving preferred outcomes because Wilson was not interested in freeing Asian nations. See Erez Manela, The Wilsonian Moment: Self-Determination and the International Origins of Anticolonial Nationalism (New York: Oxford University Press, 2007).

18 Harold Lasswell and Abraham Kaplan, Power and Society: A Framework for Political Inquiry (New Haven, CT: Yale University Press, 1950).

19 It is worth noting that after fighting Russia at the beginning of World War II, Finland was cautious not to challenge the Soviet Union during the Cold War and was able to preserve its independence. Outcomes are not always all or nothing.

20 Philosophers such as Antony Kenny and Peter Morriss argue that reducing power to resources constitutes the "vehicle fallacy," but Keith Dowding contends that "the vehicle fallacy is not a fallacy if resources are measured relationally, for example, the power of money is relative to its distribution. It follows that strategic considerations must enter into the very essence of the concept of power. " Keith Dowding, "Power, Capability, and Ableness: The Fallacy of the Vehicle Fallacy," Contemporary Political Theory 7 (2008): 238-258.

21 Baldwin, "Power and International Relations," 185-186, contests my statement but does not offer compelling evidence that would make me change it. In my experience in government, policymakers do tend to focus on resources.

22 Leslie Gelb, Power Rules: How Common Sense Can Rescue American Foreign Policy (New York: HarperCollins, 2009), 28.

23 Alan Axelrod, Eisenhower and Leadership: Ike's Enduring Lessons in Total Victory Management (San Francisco: Jossey-Bass, 2006), 120, 283.

24 Robert A. Dahl, Who Governs: Democracy and Power in an American City (New Haven, CT: Yale University Press, 1961).

25 Preferences and strategies are closely related. Preferences rank outcomes in a given environment, and a strategy is an actor's effort to come as close as possible to preferred outcomes in that setting. From an analytical point of view, preferences in one setting may become strategies in another. See Jeffry A. Frieden, "Actors and Preferences in International Relations," in David A. Lake and Robert Powell, eds. , Strategic Choice and International Relations (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1999), 41. Thus, in the gunman example, in the original setting A's preferences include both life and money, and his strategy is to keep both. The gunman's threat changes the environment so that A must now rank his preferences and adopt a strategy of handing over his wallet. A's preferences do not change (life ranks over money), but when the gunman changes the environment, A has to change his strategy.

26 Peter Bachrach and Morton Baratz, "Decisions and Nondecisions: An Analytical Framework," American Political Science Review 57, no. 3 (September 1963): 632-642. William H. Riker has developed a somewhat similar concept that he calls "heresthetics," which "involves structuring the situation so that others accept it willingly. " William H. Riker, "The Heresthetics of Constitution- Making: The Presidency in 1787, with Comments on Determinism and Rational Choice," American

Political Science Review 78, no. 1 (March 1984): 8.

27 Steven Lukes, Power: A Radical View, 2nd ed. (London: Palgrave Macmillian, 2005).

28 As Lukes points out, my concept of soft power is similar but not identical to his third face of power. My concept includes voluntaristic dimensions of agenda-setting as well as preference-setting by attraction and persuasion. It is more concerned with the actions of agents and less concerned with the problematic concept of "false consciousness. "

29 Lukes calls soft power "a cousin" of his concept of the third face of power. He is concerned, however, about distinguishing degrees of freedom or voluntarism. "Both the agent-centered, strategic view of Nye and the subject-centered structural view of Foucault lack this distinction.... We need to focus on both agents and subjects and ask the question: exactly how do agents succeed in winning the hearts and minds of those subject to their influence—by wielding power over them or by contributing to their empowerment?" Steven Lukes, "Power and the Battle for Hearts and Minds: On the Bluntness of Soft Power," in Felix Berenskoetter and M. J. Williams, eds. , Power in World Politics (London:
Routledge, 2007), 97.

30 "Humans are wired to form social bonds, and such scraps of kindness can deepen even a relationship built on manipulation and abuse. Some victims have profoundly ambivalent feelings toward abusive captors, psychologists say. " Benedict Carey, "For Longtime Captive, a Complex Road Home," New York Times, September 1, 2009.

31 A French Muslim woman who objected to laws against veils complained, "Don't believe for a moment that I am submissive to my husband. I'm the one who takes care of the documents and the money. " Steven Erlanger, "Burqa Furor Scrambles the Political Debate in France," New York Times, September 1, 2009.

32 John Gaventa, "Levels, Spaces, and Forms of Power," in Berenskoetter and Williams, Power in World Politics, 206.

33 Clarissa Hayward, De-facing Power (Cambridge, UK: Cambridge University Press, 2000), 37.

34 Martin J. Smith, Power and the State (Basingstoke, UK: Palgrave Macmillan, 2009), 36.

35 Bob Woodward, The Agenda: Inside the Clinton White House (New York: Simon and Schuster, 1994), 139.

36 See Keith Dowding, "Agency and Structure: Interpreting Power Relationships," Journal of Power Studies 1, no. 1 (2008): 21-36.

37 The second and third faces of power incorporate structural causes such as institutions and culture but also leave room to focus on agents who make choices, albeit constrained by structural forces. Many power relations, like many markets, are imperfect in their structure and allow some voluntarism and choice for agents within the structures. Some writers have suggested a "fourth face" of power that would encompass primarily structural forces. For some purposes this can be fruitful, but it is less useful for understanding the policy options that leaders confront. Peter Digeser has used this term to refer to Michel Foucault's view that subjects and social practices are the effects of a power that one cannot escape, and knowledge presupposes power, but Digeser admits that "Foucault's use of power departs significantly from ordinary usage. " Peter Digeser, "The Fourth Face of Power," Journal of Politics 54, no. 4 (November 1992): 990. See also Michael Barnett and Raymond Duvall, "Power in International Politics," International Organization 59, no. 1 (Winter 2005): 39-75, for an abstract fourfold typology that goes beyond the three faces of power categories. For my purposes, the insights that Foucault and other structuralists provide are purchased at too high a price in terms of conceptual complexity and clarity.

38 Baldwin, "Power and International Relations," 179.

39 In terms of the earlier example of the teenager choosing an attractive shirt, this can take the indirect form of shaping preferences (as in the advertisement example) or the direct form of using existing preferences to attract by wearing a stylish shirt.

40 Arnold Wolfers, Discord and Collaboration: Essays on International Politics (Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1962), 73-77.

41 Ronald Burt, Structural Holes: The Social Structure of Competition (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1992), chap. 1.

42 Mark Granovetter, "The Myth of Social Network Analysis as a Special Method in the Social Sciences," Connections 13, no. 2 (1990): 13-16.

43 Boulding, Three Faces of Power, 109-110.

44 Dacher Keltner, "The Power Paradox," Greater Good, Winter 2007-2008, 15.

45 Hannah Arendt, The Human Condition (Chicago: University of Chicago Press, 1998), 200.

46 G. John Ikenberry, Liberal Order and Imperial Ambition (Cambridge, UK: Polity, 2006).

47 Anne Marie Slaughter, "America's Edge: Power in the Networked Century," Foreign Affairs 88, no. 1 (January-February 2009): 94-113.
48 I am indebted to Tyson Belanger for this point.
49 Leslie Gelb, Power Rules, 69.
50 At various times, in trying to explain soft power, I have shortened my formulation to statements such as "Soft power is attractive power," "Soft power is the ability to shape or reshape preferences without resort to force or payment," and "Soft power is the ability to get others to want what you want. " These short forms are consistent with the longer, more formal definition of the concept.
51 The behaviors in the spectrum in Table 1. 1 sometimes overlap, but they can be conceived in terms of the degree of voluntarism in B's behavior. In the middle of the spectrum, payment has a degree of voluntarism and agenda-setting can be affected by institutions and discourses that B may not fully accept. That aspect of agenda-setting is determined by hard power, but to the extent that hard power in one period can create in a later period institutions that limit the agenda but are widely regarded as
legitimate, then agenda-setting is part of co-optive and soft power. The effect of World War II in
changing power relations that set the framework for the postwar United Nations and Bretton Woods
institutions is a case in point.
52 Baldwin and others have criticized my earlier discussion of tangibility. I should have made clearer
that intangibility is not a necessary condition for soft power. I defined soft power in behavioral terms
as the ability to affect others to obtain preferred outcomes by co-option and attraction rather than by
coercion or payment, and I was careful to use language that suggested an imperfect relationship ("tend
to be associated," "are usually associated") between soft power behavior and the intangibility of the
resources that can produce it. But the criticism is justified, and that explains this restatement.
53 Admiral Gary Roughead, Chief of Naval Operations, General James T. Conway, Commandant of the Marine Corps, and Admiral Thad W. Allen, Commandant of the Coast Guard, A Cooperative Strategy for 21st Century Seapower (Washington, DC: U. S. Navy, October 2007), 3.

54 Niall Ferguson, "Think Again: Power," Foreign Policy 134 (January-February 2003): 18-22.

55 See Joseph S. Nye, Soft Power: The Means to Success in World Politics (New York: PublicAffairs, 2004), 32, 147. I am grateful to Fen Hampson for the term. Suzanne Nossel also deserves credit for using the term in "Smart Power," Foreign Affairs 83, no. 2 (March-April 2004): 131-142, but I was not aware of this until later.

56 Christopher Layne, "The Unbearable Lightness of Soft Power," in Inderjeet Parmer and Michael Cox, eds. , Soft Power and U. S. Foreign Policy (London: Routledge, 2010), 67ff.

57 Angus Taverner, "The Military Use of Soft Power-Information Campaigns: The Challenge of Applications, Their Audiences, and Effects," in Parmar and Cox, Soft Power and U. S. Foreign Policy, 149.

58 "Why It Will Take So Long to Win," The Economist, February 23, 2006, www. economist. com/opinion/displaystory. cfm?story_id=E1_VVQRTTV.

CHAPTER 2 MILITARY POWER

1 Scholars agree on the decline in interstate wars, but disagree on whether intrastate conflicts have also declined since the early 1990s. Skeptics are critical of the definitions and coding practices used in major data projects. See Oyvind Osterud, "Towards a More Peaceful World? A Critical View," Conflict, Security & Development 8, no. 2 (June 2008): 223-240.

2 Thucydides, History of the Peloponnesian War, trans. Martin Hammonds (New York: Oxford

University Press, 2009), liii.

3 Richard Wrangham and Dale Peterson, Demonic Males: Apes and the Origins of Human Violence (New York: Houghton Mifflin, 1996).

4 See the essays in Robert I. Rotberg and Theodore Raab, eds. , The Origin and Prevention of Major Wars (Cambridge, UK: Cambridge University Press, 1989).

5 David Hume, "Of the First Principles of Government," in David Hume, Essays Moral, Political and Literary, ed. Eugene Miller (Indianapolis, IN: Liberty Classics, 1985), 32-33.

6 The fascinating case of Byzantium is described in Edward N. Luttwak, The Grand Strategy of the Byzantine Empire (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2009).

7 See Brian C. Schmidt, "Realist Conceptions of Power," in Felix Berenskoetter and M. J. Williams, eds. , Power in World Politics (London: Routledge, 2007), 43-63. See also Kenneth Waltz, "The

Origins of War in Neo-Realist Theory," in Rotberg and Rabb, The Origin and Prevention of Major Wars.

8 See, for example, Michael Doyle, "Kant, Liberal Legacies, and Foreign Affairs," Philosophy and Public Affairs 12, no. 3 (Summer 1983): 205-235; John M. Owen, "How Liberalism Produces Democratic Peace," International Security 19, no. 2 (Fall 1994): 87-125; Sebastian Rosato, "The Flawed Logic of Democratic Peace Theory," American Political Science Review 97, no. 4 (November 2003): 585-602; and Bruce Russett, Grasping the Democratic Peace: Principles for a Post-Cold War World (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1993). See also Robert Cooper, The Post-Modern State and the World Order (London: Demos, 2000).

9 See Edward D. Mansfield and Jack Snyder, Electing to Fight: Why Emerging Democracies Go to War (Cambridge, MA: MIT Press, 2005). See also Nils Petter Gleditsch, "The Liberal Moment Fifteen Years On," International Studies Quarterly 52, no. 4 (2008).

10 National Intelligence Council, "Global Trends 2025: A Transformed World" (Washington, DC: GPO, November 2008).

11 Nina Tannenwald, "Stigmatizing the Bomb: Origins of the Nuclear Taboo," International Security 29, no. 4 (2005): 5-49.

12 Graham Allison, "Nuclear Disorder: Surveying Atomic Threats," Foreign Affairs 89, no. 1 (January-February 2010): 74-85.

13 See Karl W. Deutsch, Nationalism and Social Communication (Cambridge, MA: MIT Press, 1953). See also Benedict Anderson, Imagined Communities (London: Verso, 1991).

14 Joseph Joffee, "Power Failure: Why Force Doesn't Buy Order," American Interest, July-August 2007, 50.

15 Robert Pape, Dying to Win: The Strategic Logic of Suicide Terrorism (New York: Random House, 2005). See also Robert Pape, "Dying to Kill Us," New York Times, September 22, 2003.

16 Peter Feaver and Christopher Gelpi, Choosing Your Battles (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2004).

17 William S. Lind, Colonel Keith Nightengale, Captain John F. Schmidt, Colonel Joseph W. Sutton, and Lieutenant Colonel Gary I. Wilson, "The Changing Face of War: Into the Fourth Generation," Marine Corps Gazette, October 1989, 22-26.

18 Colonel Thomas X. Hammes, The Sling and the Stone: On War in the 21st Century (St. Paul, MN: Zenith Press, 2004), 31.

19 Martin van Creveld, "Through a Glass Darkly: Some Reflections on the Future of War," Naval War College Review 53, no. 4 (Autumn 2000): 29.
20 John Mueller, Retreat from Doomsday: The Obsolescence of Major War (New York: Basic Books, 1989).
21 See Raymond Aron, The Century of Total War (Garden City, NY: Doubleday, 1954). See also Morton Halperin, Limited War (Cambridge, MA: Center for International Affairs, Harvard University, 1962).
22 Mikael Eriksson, Peter Wallensteen, and Margareta Sollenberg, "Armed Conflict, 1989-2002," Journal of Peace Research 5 (2003): 593- 607.
23 Richard Schultz, Roy Godson, and Querine Hanlon, Armed Groups and Irregular Warfare (Washington, DC: National Strategy Information Center, 2009).
24 Rupert Smith, The Utility of Force: The Art of War in the Modern Age (New York: Random House, 2006), 5-6, 19-20.
25 F. G. Hoffman, "Hybrid Threats: Neither Omnipotent or Unbeatable," Orbis 54, 3 (Summer 2010): 443.
26 See Cori E. Dauber, YouTube War: Fighting in a World of Cameras in Every Cell Phone and Photoshop on Every Computer (Carlisle, PA: U. S. Army War College, 2009).
27 Patrick M. Cronin, ed. , America's Security Role in a Changing World: Global Strategic Assessment 2009 (Washington, DC: National Defense University Press, 2009), 157-158.
28 Colonel Qiao Liang, quoted in David Kilcullen, The Accidental Guerilla: Fighting Small Wars in the Midst of a Big One (Oxford, UK: Oxford University Press, 2009), 3.
29 The term comes from counterterrorism expert Michael Scheuer, quoted in Kilcullen, The Accidental Guerilla, 28.
30 "A Nation at War: Casualties," New York Times, March 31, 2003. Cited source is the U. S. Department of Defense.
31 Oddly, nuclear weapons do not make Boot's list, though van Crevald, "Through a Glass Darkly," places great emphasis on the effect of nuclear weapons on war.
32 Max Boot, War Made New: Technology, Warfare, and the Course of History, 1500 to Today (New York: Gotham Books, 2006), 455.
33 "Insurgents Hack U. S. Drones," Wall Street Journal, December 17, 2009.
34 P. W. Singer, Wired for War: The Robotics Revolution and Conflict in the Twenty-First Century

(New York: Penguin Press, 2009).

35 See John Nagl, "Let's Win the Wars We're In," Joint Force Quarterly 52, no. 1 (2009): 20-26.

36 Sarah Sewall, "Introduction to the University of Chicago Press Edition," in The U. S. Army/Marine

Corps Counterinsurgency Field Manual (Chicago: University of Chicago Press, 2007), xxvi-xxvii.

37 Thom Shanker, "Joint Chiefs Chairman Readjusts Principles on Use of Force," New York Times, March 4, 2010.

38 Yunus-Bek Yevkurov, quoted in Ellen Barry, "In Cauldron of Caucasus Region, Two Leaders Vie for the Loyalty of a Generation," New York Times, April 18, 2010.

39 Richard A. Oppel, Jr. , "Tighter Rules Fail to Stem Deaths of Innocent Afghans at Checkpoints," New York Times, March 27, 2010.

40 See Allison Stanger, One Nation Under Contract: Outsourcing of American Power and the Future

of Foreign Policy (New Haven, CT: Yale University Press, 2009).

41 Haider Mullick, "Beefing Up COIN-Lite in Afghanistan and Pakistan," World Politics Review,

December 11, 2009.

42 David Gompert and John Gordon IV, War by Other Means: Building Complete and Balanced Capabilities for Counterinsurgency (Washington, DC: RAND/National Defense Research Institute, 2008), xxiv-xxv.

43 Christopher Paul, Colin P. Clarke, and Beth Grill, Victory Has a Thousand Fathers: Sources of Success in Counterinsurgency (Washington, DC: RAND/National Defense Research Institute, 2010), xvi. See also John Mackinlay and Alison Al-Baddawy, Rethinking Counterinsurgency (Washington, DC: RAND/National Defense Research Institute, 2008).

44 Gian P. Gentile, "A (Slightly) Better War: A Narrative and Its Defects," World Affairs 171, no. 1 (Summer 2008): 61.

45 Kilcullen, The Accidental Guerilla, 268.

46 Michele Flournoy, quoted in Thom Shanker, "Pentagon to Outline Shift in War Planning Strategy," New York Times, June 23, 2009.

47 U. S. Department of Defense, Quadrennial Defense Review Report (Washington, DC: U. S. Department of Defense, February 2010).

48 Army Capstone Concept Team, presentation at Harvard Kennedy School, Cambridge,Massachusetts, November 10, 2009. H. R. McMaster, quoted

in Sydney J. Freedberg, Jr. , "The Army Looks Beyond Afghanistan," National Journal, December 12, 2009, 39.

49 Robert M. Gates, "A Balanced Strategy: Reprogramming the Pentagon for a New Age," Foreign Affairs 88, no. 1 (January-February 2009): 28-40.

50 Ashley Tellis, Janice Bially, Christopher Layne, Melissa McPherson, and Jerry Sollinger, Measuring National Power in the Postindustrial Age: Analyst's Handbook (Santa Monica, CA:RAND, 2000), 26, 39.

51 Stephen Biddle, Military Power: Explaining Victory and Defeat in Modern Battle (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2004), 6.

52 This is not always the case. Japan attacked the United States in 1941 despite an inferiority in resources because Japan felt it had no alternative given the American oil embargo.

53 Richard Halloran, "Strategic Communication," Parameters (Fall 2007): 4. I am indebted to Colonel Debra Sinnott for reminding me of this exchange.

54 Biddle, Military Power, 192.

55 Allen Buchanan and Robert O. Keohane, "The Legitimacy of Global Governance Institutions,"Ethics and International Affairs 20, no. 4 (2006): 409.

56 Thom Shanker, "Top U. S. Commander Sees Progress in Afghanistan," New York Times, February5, 2010.

57 Kim Gamel, "Afghanistan Needs More Than Military Force, Petraeus Says," Atlanta Journal-Constitution, September 15, 2008.

58 Joseph Berger, "U. S. Commander Describes Marja Battle as First Salvo in Campaign," New York Times, February 22, 2010.

59 Alissa J. Rubin, "Taliban Overhaul Image to Win Allies," New York Times, January 21, 2010.

60 Kilcullen, The Accidental Guerilla, 14.

61 The outcome was actually more complex than the public relations costs imply. Edward Luttwak argues that Israel was able to further deter Hezbollah attacks. See Edward Luttwak, "In Praise of Aerial Bombing," Foreign Policy 178 (March-April 2010), 69.

62 Sarah Sewall, "Leading Warriors in the Long War," in Robert Taylor, William E. Rosenbach, and Eric B. Rosenbach, eds. , Military Leadership in Pursuit of Excellence (Boulder, CO: Westview Press, 2009), 121-123.

63 Kilcullen, The Accidental Guerilla, 24.

64 Barry Blechman and Stephen Kaplan, Force Without War (Washington, DC: Brookings Institution, 1978), chap. 4.

65 Rowan Callick, "China's Netizens Menace Vietnam," The Australian , September 11, 2008.
66 "Disquiet on the Eastern Front," The Economist, November 28, 2009, 60.
67 Rachel Bronson, Thicker Than Oil: America's Uneasy Partnership with Saudi Arabia (New York: Oxford University Press, 2006).
68 General Charles C. Krulak, "The Strategic Corporal: Leadership in the Three Block War," Marines Magazine, January 1999, 28-34.
69 Admiral Gary Roughead, Chief of Naval Operations, General James T. Conway, Commandant of
the Marine Corps, and Admiral Thad W. Allen, Commandant of the Coast Guard, A Cooperative
Strategy for 21st Century Seapower (Washington, DC: U. S. Navy, October 2007).
70 We could add to this mix other modalities, such as nation-building and the overthrowing of tyrannies.
71 Office of the Press Secretary, "Remarks by the President at the Acceptance of the Nobel Peace Prize," December 10, 2009, www. whitehouse. gov/the-press-office/remarks-president-acceptancenobel-peace-prize.
72 David Baldwin, Paradoxes of Power (New York: Basil Blackwell, 1989), 151.
73 Robert J. Art, "The Fungibility of Force," in Robert J. Art and Kenneth N. Waltz, eds. , The Use of Force: Military Power and International Politics (Lanham, MD: Rowman and Littlefield, 2004), 9.

CHAPTER 3 ECONOMIC POWER

1 Richard N. Rosecrance, The Rise of the Trading State (New York: Basic Books, 1986), 16, 160.
2 Ronald Robinson, John Gallagher, and Alice Denny, Africa and the Victorians: The Official Mind of Imperialism (London: Macmillan, 1981).
3 Robert Gilpin, U. S. Power and the Multinational Corporation (New York: Basic Books, 1975), 24.
4 David A. Baldwin, Economic Statecraft (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1985), 30-31.
5 Klaus Knorr, The Power of Nations: The International Political Economy of International Relations (New York: Basic Books, 1975), 80.
6 Robert Powell, "Absolute and Relative Gains in International Relations Theory," American Political Science Review 85, no. 4 (December 1991):

1303-1320; Joseph Grieco, "Anarchy and the Limits of Cooperation: A Realist Critique of the Newest Liberal Institutionalism," International Organization 4, no. 3 (Summer 1988): 485-507.

7 Charles P. Kindleberger, Power and Money: The Politics of International Economics and the Economics of International Politics (New York: Basic Books, 1970), 56.

8 Richard N. Cooper, "Can China Be Effectively Punished Through Global Economic Isolation?" in Richard N. Rosecrance and Arthur A. Stein, eds. , No More States? Globalization, National Self- Determination, and Terrorism (New York: Rowman and Littlefield, 2006), 77-78.

9 John Kay, "The Fallacy of Equating Economic Power with Influence," Financial Times, March 25, 2009.

10 Baldwin lists eighteen examples of negative economic sanctions and twelve examples of positive sanctions affecting trade and capital. Baldwin, Economic Statecraft, 41-42.

11 Albert Hirschman, National Power and the Structure of Foreign Trade (Berkeley: University of California Press, 1945), describes Germany's strategy to control eastern and southeastern Europe in the 1930s as a classical study of this phenomenon.

12 This draws heavily on work done jointly with my friend Robert Keohane. See Robert O. Keohane and Joseph S. Nye, Power and Interdependence: World Politics in Transition (Boston: Little, Brown, 1977).

13 Yao Yang, "Smart Power Is What China Needs," China Daily, August 2, 2010,

www. chinadaily. com. cn/usa/2010-08/02/cpmtemt_1108 2125. htm.

14 Bill Geertz, "Chinese See U. S. Debt as Weapon in Taiwan Dispute," Washington Times, February 10, 2010.

15 Jamil Anderlini, "China Still Keen to Buy US Bonds," Financial Times, March 10, 2010.

16 Daniel Drezner, "Bad Debts: Assessing China's Financial Influence in Great Power Politics," International Security 34 (Fall 2009): 7-45.

17 See Jonathan Kirshner, Currency and Coercion: The Political Economy of International Monetary Power (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1995).

18 Ibid. , 68ff.

19 Charles de Gaulle, quoted in Harold James, The Creation and Destruction of Value: The Globalization Cycle (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2009), 206.

20 McKinsey & Company, "An Exorbitant Privilege? Implications of Reserve Currencies for Competitiveness," discussion paper, December 2009, http://root. transitionmonetaire. org/mtm/reserve_currencies_full_discussion_paper. pdf.
21 James, The Creation and Destruction of Value, 211.
22 Carla Norloff, America's Global Advantage: US Hegemony and International Cooperation (Cambridge, UK: Cambridge University Press, 2010), 172.
23 Kenneth Rogoff, "Europe Finds That the Old Rules Still Apply," Financial Times, May 6, 2010.
24 Richard N. Cooper, "The Future of the Dollar" (unpublished paper, May 2009). For alternative views, see Eric Helleiner and Jonathan Kirshner, eds. , The Future of the Dollar (Ithaca, NY: Cornell University Press, 2009).
25 John Paul Rathbone, "Brics Balance Shared Interests with Rivalries," Financial Times, April 14, 2010.
26 For evidence, see Keohane and Nye, Power and Interdependence, chap. 7.
27 See Paul Collier, The Bottom Billion: Why the Poorest Countries Are Failing and What Can Be Done About It (Oxford, UK: Oxford University Press, 2007).
28 "Testing Their Metal," The Economist, October 24, 2009, 75.
29 David Barboza, "Chinese Court Hands Down Stiff Sentences to Four Mining Company Employees," New York Times, March 30, 2010.
30 For general background, see Daniel Yergin, The Prize: The Epic Quest for Oil, Money, and Power (New York: Simon and Schuster, 1991).
31 See Raymond Vernon, Sovereignty at Bay: The Multinational Spread of U. S. Enterprises (New York: Basic Books, 1971).
32 PetroStrategies, Inc. , "World's Largest Oil and Gas Companies," www. petrostrategies. org/Links/Worlds_Largest_Oil_and_Gas_Companies_Sites. htm.
33 See Robert Stobaugh, "The Oil Companies in the Crisis," Daedalus 104 (Fall 1975): 179ff.
34 Rachel Bronson, Thicker Than Oil: America's Uneasy Partnership with Saudi Arabia (Oxford, UK: Oxford University Press, 2006), 120.
35 "Tilting to Moscow," Financial Times, April 27, 2010.

36 Bernard A. Gelb, "Russian Natural Gas: Regional Dependence" (Washington, DC: Congressional Research Service Report, January 2007), http://italy. usembassy. gov/pdf/other/RS22562. pdf.

37 Amy Myers Jaffee, "Shale Gas Will Rock the World," Wall Street Journal, May 10, 2010. See also "Gas Industry Special Report," Financial Times, May 26, 2010.

38 Thomas Schelling, "Promises," Negotiations Journal, April 1989, 117. I thank Tyson Belanger for bringing this anecdote to my attention.

39 Baldwin, Economic Statecraft, 41-42.

40 "Beijing Tightens Technology Noose," Financial Times, February 23, 2010.

41 Jamil Anderlini, "Frustrated Foreign Groups Rethink Their Positions," Financial Times, January
14, 2010.

42 Rose Gottemoeller, "The Evolution of Sanctions in Practice and Theory," Survival 49, no. 4
(Winter 2007-2008): 100.

43 Gary Clyde Hufbauer, Jeffrey J. Schott, and Kimberly Ann Elliott, Economic Sanctions
Reconsidered, 2nd ed. (Washington, DC: Institute for International Economics, 1990).

44 See Robert A. Pape, "Why Economic Sanctions Still Do Not Work," International Security 23, no.
1 (Summer 1998): 67-77; and Kimberly Ann Elliott, "The Sanctions Glass: Half Full or Completely
Empty?" International Security 23, no. 1 (Summer 1998): 50-65.

45 Baldwin, Economic Statecraft, 119, 174ff.

46 Meaghan O'Sullivan, Shrewd Sanctions: Statecraft and State Sponsors of Terrorism (Washington,
DC: Brookings Institution Press, 2003), 288.

47 Francesco Giumelli, "Coercing, Constraining, and Signaling: Exploring the Purposes of UN and EU Sanctions" (paper presented at American Political Science Association, Toronto, Ontario, September 2009).

48 James Lindsay, "Trade Sanctions as Policy Instruments: A Re-examination," International Studies Quarterly 30, no. 2 (June 1986): 154.

49 Mark Landler and Nazila Fathi, "President of Iran Defends His Legitimacy" New York Times, September 4, 2009.

50 O'Sullivan, Shrewd Sanctions, 291-292. On Libya, see Ian Hurd, After Anarchy: Legitimacy and Power in the United Nations Security Council (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2007), chap. 6.

51 See "Beats Shoveling Bird Droppings on Nauru," New York Times, December 19, 2009.

52 Sharon LaFraniere and John Grobler, "China Spreads Aid in Africa, with a Catch," New York Times, September 21, 2009. See also Simon Romero and Alexei Barrionuevo, "Deals Help China Expand Its Sway in Latin America," New York Times, April 16, 2009.

53 Adam Nossiter, "Defying Pariah Status, Guinea Boasts of a Deal with a Chinese Company," New York Times, October 14, 2009. The article goes on to say that "in Conakry, human rights campaigners had a different view, drawing a sharply unfavorable comparison between the Chinese approach and heavy American criticism of the junta. "

54 "Crumbs from the BRICs-man's Table," The Economist, March 20, 2010, 68.

55 "Pentagon Taking over U. S. Foreign Policy," Atlantic Free Press, September 26, 2009,www. atlanticfreepress. com/news/1/11732-pentagon-taking-over-us-foreign-policy. html.

56 Jeffrey Sachs, The End of Poverty: Economic Possibilities of Our Time (New York: Penguin Books, 2005); William Easterly, The White Man's Burden: Why the West's Efforts to Aid the Rest Have Done So Much Ill and So Little Good (New York: Penguin Books, 2006). See also Collier, The Bottom Billion; and Jagdish Bhagwati, "Banned Aid: Why International Assistance Does Not Alleviate Poverty," Foreign Affairs 89, no. 1 (January-February 2010): 120-125.

57 Jeffrey Gittleman, "Shower of Aid Brings Flood of Progress," New York Times, March 9, 2010.

58 David Bearce and Daniel Tirone, "Foreign Aid Effectiveness and the Strategic Goals of Donor Governments," Journal of Politics 72, no. 3 (July 2010): 833-851.

59 Mark Landler, "Clinton Heads to Pakistan to Confront Rising Anti-Americanism," New York Times, October 28, 2009.

60 Sabrina Tavernise, "An Afghan Development Model: Small Is Better," New York Times, November 13, 2009. This view is confirmed by David Mansfield, Carr Center for Human Rights seminar, Harvard Kennedy School, Cambridge, Massachusetts, October 2009. For a more complete discussion, see Clare Lockhart, "Afghanistan: Framing the Context and

Options for the Way Forward" (paper prepared for the Aspen Strategy Group, Aspen, Colorado, August 2010).

61 "The Rise of the Hybrid Company," The Economist, December 5, 2009, 78.

CHAPTER 4 SOFT POWER

1 Although I developed the concept in the context of a debate over American power at the end of the twentieth century, soft power is not restricted to states or to international relations or to modern times. Leaders in democratic societies have always relied on their power of attraction to get elected, and presidents of universities and other nonprofit organizations often find that their soft power is far greater than their hard power. For example, "the importance of soft power is now widely accepted in the analysis of international affairs. And it is becoming increasingly important in the world of philanthropy. Over time, soft power may very well eclipse the hard power of grants and other financial transactions.... The Gates and Ford foundations, and most other large philanthropies, have far more soft power at their disposal than the hard power represented by their grant-making budgets. " Sean Stannard-Stockton, "Philanthropists' Soft Power May Trump the Hard Pull of Purse Strings,"
Chronicle of Philanthropy, April 22, 2010, 33. I thank Brad Voigt for calling this article to my attention.

2 It is in the dimension of means that we might construct a normative preference for greater use of soft power, even if international relations cannot be based solely on reasoned persuasion. Ethical judgments have three dimensions: intentions, means, and consequences. Although soft power can be used with bad intentions and wreak horrible consequences, it does differ in terms of means. Power defined in behavioral terms is a relationship, and soft power depends more upon the target's role in that relationship than does hard power. Attraction depends upon what is happening in the mind of the subject. Even though there may be instances of coercive verbal manipulation, there are more degrees of freedom for the subject when the means involve soft power. I may have few degrees of freedom if the person with the gun demands my money or my life. I have even fewer degrees of freedom if he kills me and simply takes my wallet from my pocket. But to persuade me that he is a guru to whom I should donate my money leaves open a number of degrees of freedom as well as the possibility of other outside influences arising and influencing the power relationship. After all, minds can change over time, whereas

the dead cannot be revived. See Joseph Nye, The Powers to Lead (Oxford, UK: Oxford University Press, 2008), chap. 5.

3 Joshua Cooper Ramo, The Age of the Unthinkable (New York: Little, Brown, 2009), 76-77.

4 Daniel Byman and Kenneth Pollack, "Let Us Now Praise Famous Men: Bringing the Statesman

Back In," International Security 25, no. 4 (Spring 2001): 107.

5 Robert H. Wiebe, The Search for Order, 1877-1920 (New York: Hill and Wang, 1967), 264.

6 For example, some critics portray the difference between hard and soft power as a contrast between

realism and idealism. To them, "soft power is nothing more than a catchy term for the bundle of

liberal international policies that have driven U. S. foreign policy since World War II and which are

rooted in the Wilsonian tradition. " But they are mistaken. Christopher Layne, "The Unbearable

Lightness of Soft Power," in Inderjeet Parmar and Michael Cox, eds. , Soft Power and U. S. Foreign

Policy (London: Routledge, 2010), 73.

7 Kenneth Waltz, Theory of International Politics (Reading, MA: Addison-Wesley, 1979).

8 The term comes from Steven Lukes, Power: A Radical View, 2nd ed. (London: Palgrave Macmillan, 2005).

9 Alan Cowell, "Power of Celebrity at Work in Davos," International Herald Tribune, January 29, 2005.

10 Helene Cooper, "Darfur Collides with Olympics, and China Yields," New York Times, April 13, 2010.

11 John S. Dryzek, Deliberative Global Politics: Discourse and Democracy in a Divided World (Cambridge, UK: Polity Press, 2006), 82.

12 There are almost as many definitions of culture as power. A prominent one by Clifford Geertz defines culture as "an historically transmitted pattern of meanings embodied in symbols, a system of inherited conceptions expressed in symbolic forms by means of which men communicate, perpetuate, and develop their knowledge about and attitudes toward life. " Clifford Geertz, The Interpretation of Cultures (New York: Basic Books, 1973), 89.

13 Norimitsu Onishi, "For China's Youth, Culture Made in South Korea," New York Times, January 2, 2006.

14 Qian Ning, quoted in Carol Atkinson, "Does Soft Power Matter? A Comparative Analysis of Student Exchange Programs 1980-2006," Foreign Policy Analysis 6, no. 1 (January 2010): 3.

15 Rasmus Bertelsen calls this "reverse soft power. " Rasmus Bertelsen and Steffen Moller, "The
Direct and Reverse Soft Power of American Missionary Universities in China and Their Legacies"
(paper presented at the International Studies Association, New Orleans, Louisiana, February 21,
2010).

16 Martin Wolf, "Soft Power: The EU's Greatest Gift," Financial Times, February 2, 2005, 17.

17 Yanzhong Huang and Bates Gill, "Sources and Limits of Chinese 'Soft Power,'" Survival 48, no. 2
(June 2006): 17-36. See also Sheng Ding, The Dragon's Hidden Wings: How China Rises with Its
Soft Power (Lanham, MD: Lexington Books, 2008).

18 "How to Improve China's Soft Power?" People's Daily Online, March 11, 2010,
http://english. people. com. cn/90001/90785/6916487. html.

19 Ingrid d'Hooghe, The Limits of China's Soft Power in Europe: Beijing's Public Diplomacy
Puzzle, Clingendael Diplomacy Papers No. 25 (The Hague: Netherlands Institute of International
Relations Clingendael, 2010).

20 Geraldo Zahran and Leonardo Ramos, "From Hegemony to Soft Power: Implications of a
Conception Change," in Parmer and Cox, Soft Power and U. S. Foreign Policy, 12-31.

21 Janice Bially Mattern, "Why Soft Power Isn't So Soft: Representational Force and Attraction in
World Politics," in Felix Berenskoetter and M. J. Williams, eds. , Power in World Politics (London:
Routledge, 2007), 98-119.

22 Steven Lukes, "Power and the Battle for Hearts and Minds: On the Bluntness of Soft Power," in
Felix Berenskoetter and M. J. Williams, eds. , Power in World Politics (London: Routledge, 2007), 83-97.

23 Tyler Cowen, "For Some Developing Countries, America's Popular Culture Is Resistable," New York Times, February 22, 2007.
24 Parama Sinha Palit, "China's Soft Power in South Asia," RSIS Working Paper 200 (Singapore: Rajaratnam School of International Studies, 2010), 1.
25 See Joseph Nye and Wang Jisi, "The Rise of China's Soft Power and Its Implications for the United States," in Richard Rosecrance and Gu Guoliang, eds. , Power and Restraint: A Shared Vision for the U. S. - China Relationship (New York: PublicAffairs, 2009), 28.
26 David Shambaugh, China Goes Global (forthcoming), chap. 6, presents a very thorough account of China's efforts to increase its soft power.
27 Huang and Gill, "Sources and Limits of Chinese 'Soft Power. '" See also Joel Wuthnow, "The Concept of Soft Power in China's Strategic Discourse," Issues and Studies 44, no. 2 (June 2008): 2- 24; and the essays in Mingjiang Li, ed. , Soft Power: China's Emerging Strategy in International Politics (Lanham, MD: Lexington Books, 2009).
28 David Shambaugh, "China Flexes Its Soft Power," International Herald Tribune, June 7, 2010.
29 Joshua Kurlantzick, Charm Offensive: How China's Soft Power Is Transforming the World (New Haven, CT: Yale University Press, 2007).
30 Yee-Kuang Heng, "Mirror, Mirror on the Wall, Who Is the Softest of Them All? Evaluating Japanese and Chinese Strategies in the Soft Power Competition Era," International Relations of the Asia-Pacific 10 (2010): 298.
31 Toshi Yoshihara and James R. Holmes, "Chinese Soft Power in the Indian Ocean" (paper delivered at the American Political Science Association, Toronto, Ontario, September 3, 2009).
32 David Barboza, "China Yearns to Form Its Own Media Empires," New York Times, October 5, 2009.
33 Geoff Dyer, "China's Push for Soft Power Runs Up Against Hard Absolutes," Financial Times, January 4, 2010.
34 Chicago Council on Global Affairs, Soft Power in Asia: Results of a 2008 Multinational Survey of Public Opinion (Chicago: Chicago Council on Global Affairs, 2009), 34.
35 BBC News, "World Warming to US Under Obama,"
http://news. bbc. co. uk/1/hi/world/8626041. stm.
36 Jacques Hymans, "India's Soft Power and Vulnerability," India Review 8 (July-September 2009):
2344-2365.

37 Donna Byrne, Gerald Clore, and George Smeaton, "The Attraction Hypothesis: Do SimilarAttitudes Affect Anything?" Journal of Personality and Social Psychology 51, no. 6 (1986): 1167- 1170; Fang Fang Chen and Douglas Kenrick, "Repulsion or Attraction?: Group Membership and Assumed Attitude Similarity," Journal of Personality and Social Psychology 83, no. 1 (2002): 111- 125; Alice Eagly, Richard Ashmore, Mona Makhijani, and Laura Longo, "What Is Beautiful Is Good,
but... : A Meta-analytic Review of Research on the Physical Attractiveness Stereotype," Psychological Bulletin 110, no. 1 (1991): 109-128.

38 Alexander L. Vuving, "How Soft Power Works" (paper presented at the American Political Science Association, Toronto, Ontario, September 3, 2009), 7-8.

39 Robert O. Keohane, "Subversive Realism and the Problem of Persuasion" (paper delivered at Stanford University, Palo Alto, California, December 3-5, 2009).

40 See Richard E. Petty and Duane T. Wegener, "Thought Systems, Argument Quality, and Persuasion," Advances in Social Cognition 4 (1991): 147-162; Blain T. Johnson and Alice H. Eagly, "Effects of Involvement on Persuasion: A Meta-analysis," Psychological Bulletin 106, no. 2 (1989): 290-314.

41 "Obama Wins More Food Aid but Presses African Nations on Corruption," New York Times, July 10, 2009.

42 Alan B. Krueger, "Attitudes and Action: Public Opinion and the Occurrence of International Terrorism," CEPS Working Paper No. 179 (January 2009).

43 Layne, "The Unbearable Lightness of Soft Power," 57.

44 See Atkinson, "Does Soft Power Matter?" 3. See also Antonio Spilimbergo, "Democracy and Foreign Education," American Economic Review 99, no. 1 (March 2009): 528-543.

45 Julie Cencula Olberding and Douglas J. Olberding, "Ripple Effects in Youth Peacebuilding and Exchange Programs: Measuring Impacts Beyond Direct Participants," International Studies Perspectives 11 (2010): 75-91.

46 See Joseph Nye, Soft Power: The Means to Success in World Politics (New York: PublicAffairs, 2004), chap. 2.

47 Raymond Bonner and Jane Perlez, "British Report Criticizes U. S. Treatment of Terror Suspects," New York Times, July 28, 2007.

48 See Matthew Kroenig, Melissa McAdam, and Steven Weber, "Taking Soft Power Seriously" (unpublished paper, February 23, 2009), for a very interesting, though limited approach to causal inference.
49 Richard Pells, Not Like Us (New York: Basic Books, 1997), xxii.
50 Geir Lundestad, Empire by Integration: The United States and European Integration, 1945-1997 (New York: Oxford University Press, 1998), 155.
51 Bertelsen and Moller, "The Direct and Reverse Soft Power of American Missionary Universities. "
52 "Europe and an inscrutable China," The Economist, January 23, 2010, 52.
53 Testimony of Andrew Kohut, president of Pew Research Center, before the House Subcommittee on International Organizations, Human Rights, and Oversight, March 4, 2010.
54 Simon Anholt, "The $2 Trillion Man," Foreign Policy (December 2009). See also "Briefing Barack Obama's First Year," The Economist, January 16, 2010, 29.
55 Nicholas Kulish, "Obama Gets High Marks Abroad, Survey Finds," New York Times, June 17, 2010.
56 Testimony of Andrew Kohut.
57 Thomas Erdbrink, "Iranians Seek Out Abuses by US," Washington Post, August 24, 2009.
58 Clifford J. Levy, "Russia Prevailed on the Ground but Not in the Media," New York Times, August 22, 2008.
59 Inderjeet Parmar, "Challenging Elite Anti-Americanism in the Cold War," in Parmar and Cox, Soft Power and U. S. Foreign Policy, 115.
60 Emily Rosenberg, Spreading the American Dream (New York: Hill and Wang, 1981), 79, 100.
61 Herbert A. Simon, "Information 101: It's Not What You Know, It's How You Know It," Journal for Quality and Participation, July-August 1998, 30-33.
62 John Arquila and D. Ronfeldt, The Emergence of Noopolitik: Toward an American Information Strategy (Santa Monica, CA: RAND, 1999), ix-x.
63 "President Kikwete's Hard Road Ahead," The Economist, September 1, 2007, 45.
64 For a thorough survey of American public diplomacy, see Kennon Nakamura and Matthew Weed, U. S. Public Diplomacy: Background and Current Issues (Washington, DC: Congressional Research Service, 2009).

65 Mark Leonard, Public Diplomacy (London: Foreign Policy Center, 2002).
66 As one South African writer, Mark Gevisser, puts it, "We need the world to love us again, sometimes it seems, before we can love ourselves. " Barry Bearak, "South Africa World Cup Hopes Extend Beyond Playing Field," New York Times, June 11, 2010.
67 Hans N. Tuch, Communicating with the World: U. S. Public Diplomacy Overseas (New York: St. Martin's Press, 1990), 162.
68 See Watanabe Yashushi and David L. McConnell, eds. , Soft Power Superpowers: Cultural and National Assets of Japan and the United States (London: M. E. Sharpe, 2008).
69 Ambassador John Bolton interviewed on Fox News, December 24, 2009. See Ben Armbruster,
"Bolton: Strike on Iran Is No Problem as Long as It's Accompanied by a 'Campaign of Public Diplomacy,'" Think Progress (Blog), December 23, 2009,
http://thinkprogress. org/2009/12/23/bolton-iran-public-diplomacy.
70 Walter Pincus, "Pentagon Reviewing Strategic Information Operations," Washington Post, December 27, 2009.
71 Daryl Copeland, "Guerilla Diplomacy: The Revolution in Diplomatic Affairs," World Politics Review, December 25, 2009, www. worldpoliticsreview. com/article. aspx?id=4867.
72 R. S. Zaharna, "The Soft Power Differential: Network Communication and Mass Communication in Public Diplomacy," The Hague Journal of Diplomacy 2 (2007): 221.
73 Jan Melissen, ed. , The New Public Diplomacy: Soft Power in International Relations (London: Palgrave Macmillan, 2005), 22-23.
74 Kathy R. Fitzpatrick, "Advancing the New Public Diplomacy: A Public Relations Perspective," The Hague Journal of Diplomacy 2 (2007): 203.
75 See, for example, Jesse Lichtenstein, "Digital Diplomacy," New York Times Magazine, July 18, 2010, 25-29.
76 Shambaugh, "China Flexes Its Soft Power. "
CHAPTER 5 DIFFUSION AND CYBERPOWER
1 Richard Haass, "The Age of Nonpolarity," Foreign Affairs 87, no. 3 (May-June 2008): 47.
2 Timothy Garton Ash, "As Threats Multiply and Power Fragments, the 2010s Cry Out for Realistic
Idealism," The Guardian, December 31, 2009.

3 Alvin Toffler and Heidi Toffler, The Politics of the Third Wave (Atlanta: Andrews and McMeel,
1995); Esther Dyson, Release 2. 1: A Design for Living in the Digital Age (New York: Broadway
Books, 1998).
4 "Data, Data, Everywhere: Special Report on Managing Information," The Economist, February 27,
2010, 4.
5 Pippa Norris, The Digital Divide: Civic Engagement, Information Poverty, and the Internet
Worldwide (New York: Cambridge University Press, 2001), 232. (Given the indirect nature of packet
routing, this comment obviously refers to human, rather than technical, intermediaries.)
6 Stephen Krasner, "Sovereignty," Foreign Policy 122 (January-February 2001): 24ff.
7 John G. Ruggie, "Territoriality and Beyond: Problematizing Modernity in International Relations,"
International Organization 47, no. 1 (Winter 1993): 143, 155.
8 Steve Lohr, "Global Strategy Stabilized IBM During Downturn," New York Times, April 20, 2010.
9 Jason DeParle, "A World on the Move," New York Times, June 27, 2010.
10 Walter Laqueur, "Left, Right, and Beyond: The Changing Face of Terror," in James F. Hogue and Gideon Rose, eds. , How Did This Happen? Terrorism and the New War (New York: Council on Foreign Relations /PublicAffairs, 2001), 73.
11 See Ellen Nakashima, "For Cyberwarriors, Murky Terrain," Washington Post, March 19, 2010, for an illustration of the tension between law enforcement and intelligence.
12 Daniel T. Kuehl, "From Cyberspace to Cyberpower: Defining the Problem," in Franklin D. Kramer, Stuart Starr, and Larry K. Wentz, eds. , Cyberpower and National Security (Washington, DC: National Defense University Press, 2009), 26-28.
13 Stuart H. Starr, "Toward a Preliminary Theory of Cyberpower," in Kramer, Starr, and Wentz, Cyberpower and National Security, 52.
14 See Jack Goldsmith and Tim Wu, Who Controls the Internet? Illusions of a Borderless World (Oxford, UK: Oxford University Press, 2006).
15 Martin Libicki distinguishes three layers: physical, syntactic, and semantic. Martin Libicki,Cyberdeterrence and Cyberwar (Santa Monica,

CA: RAND, 2009), 12. However, with applications added upon applications, the Internet can be conceived in multiple layers. See Marjory Blumenthal and David D. Clark, "The Future of the Internet and Cyberpower," in Kramer, Starr, and Wentz, Cyberpower and National Security, 206ff.

16 I am indebted here to Jeffrey R. Cooper and his unpublished work "New Approaches to Cyber-Deterrence" (2010).

17 Ellen Nakashima and Brian Krebs, "Obama Says He Will Name National Cybersecurity Advisor,"Washington Post, May 30, 2009.

18 See Gregory J. Rattray, "An Environmental Approach to Understanding Cyberpower," in Kramer, Starr, and Wentz, Cyberpower and National Security, 253-274, esp. 256.

19 Franklin Kramer, "Cyberpower and National Security," in Kramer, Starr, and Wentz, Cyberpower and National Security, 12.

20 LTC David E. A. Johnson and Steve Pettit, "Principles of the Defense for Cyber Networks," Defense Concepts 4, no. 2 (January 2010): 17.

21 Libicki, Cyberdeterrence and Cyberwarfare, xiii. See also William A. Owens, Kenneth W. Dam, and Herbert S. Lin, eds. , Technology, Policy, Law, and Ethics Regarding U. S. Acquisition and Use of Cyberattack Capabilities (Washington, DC: National Academies Press, 2009).

22 It is estimated that the Conficker worm first developed in 2008 has been used to construct a Botnet with more than 6 million compromised computers. Mark Bowden, "The Enemy Within," The Atlantic 305, no. 5 (June 2010): 82.

23 Interviews with U. S. government officials, March 2010.

24 Goldsmith and Wu, Who Controls the Internet? 180ff.

25 "Don't Mess with Us," The Economist, January 2, 2010, 31.

26 Robert F. Worth, "Opposition in Iran Meets a Crossroads on Strategy," New York Times, February 15, 2010.

27 As documented by the Open Net Initiative. Richard Waters and Joseph Menn, "Closing the Frontier," Financial Times, March 29, 2010.

28 Ronald J. Deibert and Rafal Rohozinski, "Risking Security: Policies and Paradoxes of Cyberspace Security," International Political Sociology 4, no. 1 (March 2010): 25-27.

29 Sharon LaFraniere and Jonathan Ansfield, "Cyberspying Fears Help Fuel China's Drive to Curb Internet," New York Times, February 12, 2010.

30 See Goldsmith and Wu, Who Controls the Internet? 115; and Jonathan Zittrain, "A Fight over Freedom at Apple's Core," Financial Times, February 4, 2010.

31 Lawrence Lessig, Code and Other Laws of Cyberspace (New York: Basic Books, 1999).
32 Goldsmith and Wu, Who Controls the Internet? 165.
33 General Keith Alexander, head of Cyber Command, testimony to the Senate Armed Services Committee. "Attacks on Military Computers Cited," New York Times, April 16, 2010.
34 McAfee Report, "Unsecured Economies: Protecting Vital Information" (paper presented at the World Economic Forum, Davos, Switzerland, 2009). See also Tim Weber, "Cybercrime Threat Rising Sharply," BBC News, http://news. bbc. co. uk/2/hi/business/davos/7862549. stm. Franklin D. Kramer cites lower estimates under $400 billion in Cyber Security: An Integrated Governmental Strategy for Progress (Washington, DC: Atlantic Council Issue Brief, 2010), 2.
35 Munk Centre for International Studies, University of Toronto, "Tracking GhostNet: Investigating a Cyber Espionage Network," Information Warfare Monitor, March 2009.
36 Sharon LaFraniere and Jonathan Ansfield, "Cyberspying Fears Help Fuel China's Drive to Curb Internet," New York Times, February 12, 2010.
37 Stanley Pignal, "US Presses Brussels on Terror Data Swaps," Financial Times, February 3, 2010. See also Ellen Nakashima, "European Union, U. S. to Share Banking Data to Fight Terrorism," Washington Post, June 29, 2010.
38 See Owens, Dam, and Lin, Technology, Policy, Law, and Ethics.
39 Richard Clarke, "War from Cyberspace," National Interest, October 27, 2009,
http://nationalinterest. org/article/war-from-cyberspace-3278.
40 See, for example, John Markoff, "Old Trick Threatens Newest Weapons," New York Times,
October 27, 2009; and Shane Harris, "The Cyberwar Plan," National Journal, November 14, 2009, 18ff.
41 Richard A. Clarke and Robert K. Knake, Cyberwar (New York: HarperCollins, 2010), chap. 1.
42 See Owens, Dam, and Lin, Technology, Policy, Law, and Ethics, 27.
43 Interviews with U. S. government officials, March 2010.
44 Mike McConnell, "To Win the Cyberwar, Look to the Cold War," Washington Post, February 28, 2010.
45 "Clash of the Clouds," The Economist, October 17, 2009, 81.
46 See Tyler Moore and Richard Clayton, "The Impact of Incentives on Notice and Take-Down," Seventh Workshop on the Economics of

Information Security, June 2008, http://weis2008. econinfosec. org/MooreImpac. pdf.

47 Testimony of Steven R. Chabinsky before the Senate Judiciary Committee Subcommittee on Terrorism and Homeland Security, November 17, 2009.

48 Frederick R. Chang, "Is Your Computer Secure?" Science 325, no. 5940 (July 2009): 550.

49 Chris Bronk, "Toward Cyber Arms Control with Russia," World Politics Review, January 19,2010.

50 McAfee, Virtual Criminology Report 2009 (Santa Clara, CA: McAfee, 2009), 12.

51 Clay Wilson, "Cybercrime," in Kramer, Starr, and Wentz, Cyberpower and National Security, 428.

52 Irving Lachow, "Cyber Terrorism: Menace or Myth?" in Kramer, Starr, and Wentz, Cyberpower and National Security, 450.

53 Robert K. Knake, "Cyberterrorism Hype v. Fact," Council on Foreign Relations Expert Brief, February 16, 2010, www. cfr. org/publication/21434/cyberterrorism_hype_v_fact. html.

54 Mike McConnell, quoted in Jill R. Aitoro, "Terrorists Nearing Ability to Launch Big Cyberattacks Against the U. S," Nextgov, October 2, 2010, www. nextgov. com/site_services/print_article. php?
StoryID=ng_20091002_9081.

55 Olivier Roy, "Recruiting Terrorists," International Herald Tribune, January 11, 2010.

56 McAfee, Virtual Criminology Report 2009, 6. See also Project Grey Goose, "Russia/Georgia Cyber War—Findings and Analysis," October 17, 2008, intelfusion@hush. com.

57 Michael B. Farrell, "Iranian Cyber Army Hack of Twitter Signals Cyberpolitics Era," Christian Science Monitor, December 18, 2009, www. csmonitor. com/layout/set/print/content/view/
print/269741.

58 See Kathrin Hille and Joseph Menn, "Patriotism and Politics Drive China Cyberwar," Financial Times, January 14, 2010; John A. Quelch, "Looking Behind Google's Stand in China," Working Knowledge (Harvard Business School), February 8, 2010, http://hbswk. hbs. edu/item/6364. html. I am also indebted to unpublished notes by Roger Hurwicz (February 2010).

59 Mark Landler and Edward Wong, "China Says Clinton Harms Relations with Criticism of Internet

Censorship," New York Times, January 23, 2010.

60 David Barboza, "China's Booming Internet Giants May Be Stuck There," New York Times, March 24, 2010.

61 Kathrin Hille, "Google Attempts China Rescue," Financial Times, June 30, 2010.

62 Jack Goldsmith, "Can We Stop the Global Cyber Arms Race?" Washington Post, February 1, 2010.

63 John Markoff, "Cyberattack Threat on Rise, Executives Say," New York Times, January 29, 2010.

I am indebted to Robert Sheldon for pointing out that the data refer to perceptions, not numbers, of intrusions.

64 For an analogous situation with regard to energy and climate issues, see Robert O. Keohane and David G. Victor, "The Regime Complex for Climate Change," Discussion Paper, Harvard Project on International Climate Agreements (Cambridge, MA: Belfer Center for Science and International Affairs, 2010).

65 The metaphor is from James A. Lewis. See also "Securing Cyberspace for the 44th Presidency: A Report of the CSIS Commission on Cybersecurity for the 44th Presidency" (Washington, DC: Center for Strategic International Studies, 2008).

66 See Elinor Ostrom, Joanna Burger, Christopher Field, Richard Norgaard, and David Policansky,"Revisiting the Commons: Local Lessons, Global Challenges," Science 284, no. 5412 (April 1999):278, for a challenge to Garrett Hardin's 1968 formulation of "The Tragedy of the Commons," Science 162, no. 3859 (December 1968): 1243.

67 Elinor Ostrom, "A General Framework for Analyzing Sustainability of Social-Ecological Systems," Science 325, no. 5939 (July 2009): 421. See also Roger Hurwitz, "The Prospects for Regulating Cyberspace" (unpublished paper, November 2009).

68 Deibert and Rohozinski, "Risking Security," 30.

69 Ethan Zuckerman, "Intermediary Censorship," in Ronald Deibert, John Palfrey, Rafal Rohozinski, and Jonathan Zittrain, eds. , Access Controlled: The Shaping of Power, Rights, and Rule in Cyberspace (Cambridge, MA: MIT Press, 2010), 80.

70 Clarke and Knake, Cyberwar, 146.

71 See Jonathan Zittrain, The Future of the Internet and How to Stop It (New Haven, CT: Yale University Press, 2008).

72 Quoted in Nathan Gardels, "Cyberwar: Former Intelligence Chief Says China Aims at America's Soft Underbelly," New Perspectives Quarterly 27 (Spring 2010): 16.

73 See Melissa Hathaway, "Strategic Advantage: Why America Should Care About Cybersecurity," Discussion Paper, Harvard Kennedy School (Cambridge, MA: Belfer Center for Science and International Affairs, 2009). See also Barack Obama, "Remarks by the President on Securing Our Nation's Cyber Infrastructure" (Washington, DC: White House, May 29, 2009).

74 William J. Lynn, III, "Defending a New Domain: The Pentagon's Cyberstrategy," Foreign Affairs 90, no. 5 (September-October 2010): 100.

75 See Clarke and Knake, Cyberwar, for a discussion of the limits of arms control and possible norms.

76 Christopher Ford, "Cyber-operations: Some Policy Challenges," report on a CSIS meeting, Washington, DC, June 3, 2010.

77 Joseph Menn, "Moscow Gets Tough on Cybercrime," Financial Times, March 22, 2010.

78 Robert Axelrod, The Evolution of Cooperation (New York: Basic Books, 1984). See also David Rand, Anna Drebner, Tore Ellingsen, Drew Fudenberg, and Martin Nowak, "Positive Interactions Promote Public Cooperation," Science 325, no. 5945 (September 2009): 1272.

79 Joseph Menn, "US Cybercrime Chief Wary on Provoking China and Russia," Financial Times, March 5, 2010.

80 For a description of the gradual evolution of such learning in the nuclear area, see Joseph S. Nye,"Nuclear Learning and U. S. -Soviet Security Regimes," International Organization 41, no. 3 (Summer1987): 371-402.

81 See Abraham Sofaer, David Clark, and Whitfield Diffie, "Cyber Security and International Agreements," Proceedings of a Workshop on Deterring Cyberattacks (Washington, DC: National Academies Press, 2010).

82 John Markoff, "At Internet Conference, Signs of Agreement Appear Between U. S. and Russia,New York Times, April 16, 2010.

83 Duncan B. Hollis, "Why States Need an International Law for Information Operations," Lewis and Clark Law Review 11, no. 4 (2007): 1059.

84 Goldsmith, "Can We Stop the Global Cyber Arms Race?"

85 Waters and Menn, "Closing the Frontier. "

86 Richard Falkenrath, "Texting with Terrorists," New York Times, August 9, 2010. See also Miguel Helft and Vikas Bajaj, "When Silence Sows

Anxiety: Blackberry's Security Stance Throws Others Off Balance," New York Times, August 9, 2010.

CHAPTER 6 POWER TRANSITION: THE QUESTION OF AMERICAN DECLINE

1 Robert Gilpin, War and Change in World Politics (New York: Cambridge University Press, 1981), 239.

2 Arthur Waldron, "How Not to Deal with China," Commentary 103, no. 3 (March 1997): 48; Robert Kagan, "What China Knows That We Don't," Weekly Standard, January 20, 1997, 22.

3 John Mearsheimer, "The Gathering Storm: China's Challenge to US Power in Asia," Michael Hintze Lecture, University of Sydney, Sydney, Australia, August 5, 2010,www. usyd. edu. au/news/84. html?newstoryid=5351.

4 Richard K. Betts and Thomas J. Christensen, "China: Getting the Questions Right," National Interest, Winter 2000-2001, 17.

5 Ernest May and Zhou Hong, "A Power Transition and Its Effects," in Richard Rosecrance and Gu Guliang, eds. , Power and Restraint (New York: PublicAffairs, 2009), chap. 1.

6 See Jack S. Levy, "Declining Power and the Preventive Motivation for War," World Politics 40 (October 1987): 82-107.

7 Barry Blechman and Stephen Kaplan, Force Without War: U. S. Armed Forces as a Political Instrument (Washington, DC: Brookings Institution, 1978), chap. 4; Gary C. Hufbauer, Jeffrey J. Schott, and Kimberly Ann Elliott, Economic Sanctions Reconsidered, 2nd ed. (Washington, DC: Institute for International Economics, 1990).

8 Piers Brendon, "Like Rome Before the Fall? Not Yet," New York Times, February 25, 2010. For interesting comparisons of America and Rome, see Cullen Murphy, Are We Rome? The Fall of an Empire and the Fate of America (Boston: Houghton Mifflin, 2007).

9 See Paul Kennedy, The Rise and Fall of the Great Powers: Economic Change and Military Conflict Among the Great Powers from 1500 to 2000 (New York: Random House, 1987), 154, 203. See also Bruce Russett, "The Mysterious Case of Vanishing Hegemony," International Organization 39, no. 12 (Spring 1985): 212.

10 Corelli Barnett, The Collapse of British Power (Atlantic Highlands, NJ: Humanities Press International, 1986), p. 72.

11 Charles Dickens, Martin Chuzzlewit (1844), quoted in David Whitman, The Optimism Gap: The I'm OK-They're Not Syndrome and the Myth of American Decline (New York: Walker, 1998), 85.

12 Some observers believe that "debating the stages of decline may be a waste of time—it is a precipitous and unexpected fall that should most concern policy makers and citizens. " Niall Ferguson argues that numbers indicating a doubling of public debt in the coming decade "cannot erode U. S. strength on their own, but they can work to weaken a long-assumed faith in the United States' ability to weather any crisis. " He argues that "most imperial falls are associated with fiscal crises," but in fact the most common cause of sudden collapse is often war, as was the case of the Romanov, Austro-Hungarian, and Ottoman empires. Niall Ferguson, "Complexity and Collapse," Foreign Affairs 89, no. 2 (March-April 2010): 31.

13 For detail on the earlier cycles, see Joseph Nye, Jr. , Bound to Lead: The Changing Nature of American Power (New York: Basic Books, 1990).

14 Stephen G. Brooks and William C. Wohlforth, World Out of Balance: International Relations and the Challenge of American Primacy (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2008), 1.

15 Gideon Rachman, "All Eyes Are on Davos as a Shift in the Global Balance of Power Makes Itself Felt," Financial Times, January 27, 2010.

16 David Roche, "Another Empire Bites the Dust," Far Eastern Economic Review 171, no. 8 (October 2008): 11.

17 Brooks and Wohlforth, World Out of Balance, 4.

18 National Intelligence Council, Global Trends 2025: A Transformed World (Washington, DC: GPO, 2008), iv. In contrast, only four years earlier an estimate about 2020 forecast American preeminence.

19 Ralph Atkins, "State of the Union," Financial Times, June 1, 2010.

20 Pippa Norris, "Global Governance and Cosmopolitan Citizens," in Joseph S. Nye and John D. Donahue, eds. , Governance in a Globalizing World (Washington, DC: Brookings Institution, 2000),157.

21 Chris Patten, "What Is Europe to Do?" New York Review of Books, March 11, 2010, 12.

22 Marcus Walker, "EU Sees Dreams of Power Wane as 'G-2' Rises," Wall Street Journal, January 27, 2010.

23 "Lessons from 'The Leopard,'" The Economist, December 12, 2009, 61.

24 Stefan Theil, "The Modest Superpower," Newsweek, November 16, 2009, 41.

25 Mark Leonard, Why Europe Will Run the 21st Century (London: Fourth Estate, 2005), 2.
26 Andrew Moravcsik, "Europe: The Quiet Superpower," French Politics 7, no. 3 (September- December 2009): 406-407.
27 "Weathering the Storm," The Economist, September 9, 2000, 23.
28 Robert D. Blackwill, The Future of Transatlantic Relations (New York: Council on Foreign Relations, 1999).
29 Andrew Batson, "A Second Look at China's GDP Rank," Wall Street Journal (Asian edition), January 22-23, 2010. Purchasing parity comparisons are good for comparing welfare; exchange rate comparisons are better for estimating power in external relations. Each is valid for different purposes. In terms of purchasing power parity, China became the second largest national economy in 2001. In terms of exchange rate comparison, China's per capita GDP is in one-hundredth place.
30 Hiroko Tabuchi, "China's Day Arriving Sooner Than Japan Expected," New York Times, October 2, 2009.
31 "Hour of Power?" Newsweek, February 27, 1989, 15.
32 Jacques Attali, Lignes d'Horizon (Paris: Foyard, 1990); George Friedman and Meredith LeBard, The Coming War with Japan (New York: St. Martin's Press, 1992).
33 Herman Kahn and B. Bruce-Biggs, Things to Come (New York: Macmillan, 1972), ix.
34 They were questioned by some; see, for example, Bill Emmott, The Sun Also Sets (New York:Simon and Schuster, 1989).
35 Paul Bairoch, "International Industrialization Levels from 1750 to 1980," Journal of European Economic History, Spring 1982, 14n.
36 Prime Minister's Commission, The Frontier Within (Tokyo: Cabinet Secretariat, 2000).
37 Hisashi Owada, "The Shaping of World Public Order and the Role of Japan," Japan Review of International Affairs, Spring 2000, 11.
38 Department of Population Dynamics Research, National Institute of Population, "Summary of the Japanese Population Projection: Population Projections for Japan, 2001-2050" (2000),www. ipss. go. jp/ppnewest/e/ppfj02/suikei_g_e. html.
39 See Bill Emmott, Rivals: How the Power Struggle Between China, India, and Japan Will Shape Our Next Decade (New York: Harcourt, 2008).
40 "Not Just Straw Men," The Economist, June 20, 2009, 63.

41 Tyler Cowen, "For Much of the World, a Fruitful Decade," New York Times, January 3, 2010.
42 Ding Zhitao, "Bricking a Regime," Beijing Review, July 2, 2009, 2.
43 David Rothkopf, "A Bigger Clubhouse," Newsweek, November 15, 2008, 54.
44 Brendan Kelly, "The BRICs' Monetary Challenge," PacNet (Pacific Forum) 46 (June 25, 2009). See also Laurence Brahm, "China Thinks the Washington Consensus Is Dead!" PacNet (Pacific Forum) 65 (September 29, 2009).
45 Jim O'Neill, "BRICS Are Still on Top," Newsweek, December 7, 2009, 44. See also Goldman Sachs, Global Economics Weekly, no. 10/01 (January 6, 2010).
46 Clive Cookson, "Huge Shift in Bric's Scientific Landscape," Financial Times, January 26, 2010.
47 Mikhail Gorbachev, speech to Soviet writers, quoted in "Gorbachev on the Future: 'We Will Not Give In,'" New York Times, December 22, 1986.
48 Eduard Shevardnadze, quoted in Stephen Sestanovich, "Gorbachev's Foreign Policy: A Diplomacy of Decline," Problems of Communism , January-February 1988, 2-3.
49 Sergei Karaganov, "Russia in Euro-Atlantic Region," Rossiyskaya Gazeta, November 24, 2009,
available in English at http://karaganov. ru/en/news/98. An alternative view is that Russian soft power
helped pave the way for a desired change of government in Kyrgyzstan in 2010. Andrew Kramer,
"Before Kyrgyz Uprising, a Dose of Russian Soft Power," New York Times, April 19, 2010.
50 Murray Feshbach, "Russia's Population Meltdown," Wilson Quarterly 25, no. 1 (Winter 2001):15-21; Nicholas Eberstadt, "Drunken Nation: Russia's Depopulation Bomb," World Affairs, Spring2009, 53, 58.
51 Dmitri Medvedev, quoted in Anders Aslund, Sergei Guriev, and Andrew Kuchins, Russia Afterthe Global Economic Crisis (Washington, DC: Peterson Institute for International Economics, 2010),259.
52 Michael Wines, "For All of Russia, Biological Clock Is Running Out," New York Times,December 28, 2000.
53 Igor Yurgens, personal conversation, January 21, 2010.
54 Clifford J. Levy, "Russian President Calls for Nation to Modernize," New York Times, November13, 2009.

55 Katinka Barysch, "Can the EU Help Russia Modernise?" Centre for European Reform Insight,May 28, 2020, 2.
56 Peter Aven, quoted in Charles Clover, "Caught Between Modernity and Chaos, Russia: Special Report," Financial Times, April 14, 2010.
57 Vladoslav Inozemtsev, "Dilemmas of Russia's Modernization," in Ivan Krastev, Mark Leonard, and Andrew Wilson, eds. , What Does Russia Think? (London: European Council on Foreign Relations, 2010), 47. See also Jeffrey Mankoff, The Russian Economic Crisis (New York: Council on Foreign Relations, 2010).
58 Li Jingjie, "Pillars of the Sino-Russian Partnership," Orbis, Fall 2000, 530.
59 Karaganov, "Russia in Euro-Atlantic Region. "
60 Bobo Lo, "Ten Things Everyone Should Know About the Sino-Russian Relationship" (London:
Centre for European Reform Policy Brief, December 2008).
61 Dmitri Medvedev, quoted in John Lee, "Why Russia Still Matters in the Asian Century," World
Politics Review, January 19, 2010, www. worldpoliticsreview. com/articlePrint. aspx?ID=4958.
62 Sarika Malhotra, "The World Will Become Tripolar Around 2040," Financial Express, March 7,
2010. Also based on personal conversations, New Delhi, January 2010.
63 Vijay Joshi, "Economic Resurgence, Lopsided Reform, and Jobless Growth," in Anthony Heath
and Roger Jeffrey, eds. , Diversity and Change in Modern India: Economic, Social and Political
Approaches (Oxford, UK: Oxford University Press, 2010).
64 Martin Wolf, "India's Elephant Charges on Through the Economic Crisis," Financial Times, March
3, 2010.
65 Neal M. Rosendorf, "Social and Cultural Globalization: Concepts, History, and America's Role,"
in Nye and Donahue, Governance in a Globalizing World, 122.
66 Joshi, "Economic Resurgence. "
67 "The Engineering Gap," The Economist, January 30, 2010, 76.
68 Cookson, "Huge Shift in Bric's Scientific Landscape. " See also Richard Levin, "Top of the Class," Foreign Affairs 89, no. 3 (May-June 2010): 63-75.

69 See Tarun Khanna, Billions of Entrepreneurs: How China and India Are Reshaping Their Futures —and Yours (New Delhi: Viking/Penguin, 2007).
70 Interviews with Indian government officials, New Delhi, January 2010.
71 Fernando Enrique Cardoso attributes the cliché to Stefan Zweig. See Fernando Enrique Cardoso,The Accidental President of Brazil: A Memoir (New York: PublicAffairs, 2006), 6.
72 Interview with Luiz Ignacio Lula da Silva, "No More Second Class," Newsweek, October 12,2009, 50.
73 "Brazil Takes Off," The Economist, November 14, 2009, 15.
74 Jonathan Wheatley, "Size of State's Role Emerges as Key Factor in Brazil Election Battle," Financial Times, February 24, 2010.
75 "Getting It Together at Last: A Special Report on Business and Finance in Brazil," The Economist, November 14, 2009, 5, 18.
76 Interviews, Sao Paulo, April 9, 2010.
77 Mac Margolis, "The Land of Less Contrast: How Brazil Reined In Inequality," Newsweek, December 7, 2009, 22. See also "Getting It Together at Last," 16.
78 "In Lula's Footsteps," The Economist, July 3, 2010, 36.
79 Alexei Barrionuevo, "Brazil's President Elbows U. S. on the Diplomatic Stage," New York Times, January 23, 2009.
80 "The Samba Beat, with Missteps," The Economist, December 20, 2008, 57.
81 Sebastian Mallaby, "Brazil's China Headache," Washington Post, December 14, 2009.
82 Robert Fogel, "$123,000,000,000,000," Foreign Policy 177 (January-February 2010): 70.
83 Barbara Demick, "China Won't Bow Down," Los Angeles Times, February 16, 2010.
84 Michael Brown et al. , The Rise of China (Cambridge, MA: MIT Press, 2000).
85 Martin Jacques, When China Rules the World: The End of the Western World and the Birth of a New Global Order (New York: Penguin, 2009).
86 "American Opinion," Wall Street Journal, September 16, 1999.
87 Ingrid d'Hooghe, The Limits of China's Soft Power in Europe: Beijing's Public Diplomacy Puzzle(The Hague: Netherlands Institute of International Relations, 2010).

88 Thucydides, History of the Peloponnesian War, trans. Martin Hammonds (New York: Oxford University Press, 2009), 62.
89 Media Eghbal, "Chinese Economy Smaller Than Previously Estimated," Euromonitor (International Monetary Fund), February 11, 2008, www. euromonitor. com/Articles. aspx?older=Chinese_economy_smaller_than_previously_estimated&print=true.
90 Sam Roberts, "In 2025, India to Pass China in Population, U. S. Estimates," New York Times, December 16, 2009.
91 Figures were calculated using data from CIA World Fact Book 2000 (www. cia. gov/cia/publications/factbook/) for purchasing power parities and the World Bank (www. worldbank. org/data/wdi2001/pdfs/tab1_1. pdf) for official exchange rates.
92 Aaron Friedberg, "The Future of U. S. -China Relations: Is Conflict Inevitable?" International Security 30, no. 2 (Fall 2005): 7-45.
93 "A Slow-Burning Fuse: A Special Report on Ageing Populations," The Economist, June 27, 2009, 14.
94 Robert Zoellick, quoted in "Can China Become the World's Engine for Growth?" A Symposium of Fifty Views, International Economy, Winter 2010, 9.
95 "Agricultural Bank's IPO: Agricultural Revolution," The Economist, July 10, 2010, 69.
96 Michael Pettis, "China Has Been Misread by Bulls and Bears Alike," Financial Times, February 26, 2010. See also Michael Pettis, "Sharing the Pain: The Global Struggle over Savings," PolicyBrief 84 (Washington, DC: Carnegie Endowment, November 2009).
97 Geoff Dyer, "Beijing Has a Long Way to Go Before It Can Dislodge the Dollar," Financial Times,May 22, 2009.
98 Ambassador Charles W. Freeman, Jr. , "China's Challenge to American Hegemony," Remarks to the Global Strategy Forum, January 20, 2010.
99 Henry Rowen, quoted in "A Wary Respect: Special Report on China and America," The Economist, October 24, 2009, 14.
100 Lee Kwan Yew, personal conversation, January 22, 2010.
101 Minxin Pei, "Think Again: Asia's Rise," Foreign Policy 173 (July-August 2009).
102 Susan L. Shirk, China: Fragile Superpower (Oxford, UK: Oxford University Press, 2008), 253.
103 Bill Clinton, quoted in "A Wary Respect," 16.

104 Thom Shanker, "Pentagon Cites Concerns in China Military Growth," New York Times, August 17, 2010.
105 Keith Crane, Roger Cliff, Evan S. Medeiros, James C. Mulvenon, and William H. Overholt,Modernizing China's Military: Opportunities and Constraints (Washington, DC: RAND, 2005).
106 Kenneth Lieberthal, quoted in Bruce Stokes, "China's New Red Line at Sea," National Journal,July 3, 2010, 43. See also Andrew Jacobs, "Stay Out of Island Dispute, Chinese Warn U. S. ," NewYork Times, July 27, 2010.
107 Edward Wong, "Chinese Military Seeks to Extend Its Naval Power," New York Times, April 24,2010.
108 Deng Xiaoping, quoted in C. Fred Bergsten, Charles Freeman, Nicholas Lardy, and Derek J. Mitchell, China's Rise: Challenges and Opportunities (Washington, DC: Peterson Institute, 2008), 1.
109 Jacques, When China Rules the World, 12.
110 David C. Kang, "Hierarchy in Asian International Relations: 1300-1900," Asian Security 1, no. 1(2005): 53-79. See also Stefan Halper, The Beijing Consensus: How China's Authoritarian ModelWill Dominate the Twenty-First Century (New York: Basic Books, 2010).
111 John Ikenberry, "The Rise of China and the Future of the West," Foreign Affairs 87, no. 1 (January-February 2008): 23-38.
112 Lee Kwan Yew, personal conversation, January 2010.
113 Kagan, "What China Knows That We Don't. "
114 Edward Wong, "Vietnam Enlists Allies to Stave Off China's Reach," New York Times, February 5, 2010; also based on personal interviews with Vietnamese officials, Hanoi, January 13-14, 2010.
115 Zixiao Yang and David Zweig, "Does Anti-Americanism Correlate to Pro-China Sentiments?" Chinese Journal of International Politics 2 (2009): 457-486.
116 For a detailed analysis, see Bill Emmott, Rivals: How the Power Struggle Between China, India, and Japan Will Shape Our Next Decade (New York: Harcourt, 2008).
117 Kennedy, The Rise and Fall of the Great Powers.
118 Of course, there were many more causes of this complex phenomenon. See Ramsay MacMullen, Corruption and the Decline of Rome (New Haven, CT: Yale University Press, 1988).
119 Frank Newport, "No Evidence Bad Times Are Boosting Church Attendance," Gallup, December17, 2008.

120 "A Public Opinion Review of the Bush Years," Gallup, January 12, 2009.
121 Derek Bok, The State of the Nation (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1996), 376.
122 U. S. Census Bureau, "The Foreign Born Population of the United States," August 2004,www. census. gov/prod/2004pubs/p20-555. pdf.
123 Kenneth Scheve and Matthew Slaughter, Globalization and the Perceptions of American Workers
(Washington, DC: Institute for International Economics, 2001), 35.
124 Lymari Morales, "Americans Return to Tougher Immigration Stance," Gallup, August 5, 2009.
125 Eric Schmitt, "New Census Shows Hispanics Are Even with Blacks in US," New York Times,March 8, 2001.
126 Steven Holmes, "Census Sees a Profound Ethnic Shift in U. S. ," New York Times, March 14, 1996, 16.
127 Nicholas Eberstadt, "The Population Implosion," Foreign Policy 123 (March-April 2001): 43-49.
128 Marjolaine Gauthier-Loiselle and Jennifer Hunt, "How Much Does Immigration Boost Innovation?" (London: Centre for Economic Policy Research, January 2009),
www. cepr. org/pubs/new-dps/dplist. asp?dpno=7116. See also William Kerr and William Lincoln, "The Supply Side of Innovation: H-1B Visa Reforms and US Ethnic Invention," Working Paper (Cambridge, MA: Harvard Business School, January 21, 2009).
129 Public Policy Institute of California, "Silicon Valley's Skilled Immigrants: Generating Jobs and Wealth for California," Research Brief 21 (June 1999): 2. See also Elizabeth Corcoran, "Silicon Valley's Immigration Problem," Forbes, May 3, 2007.
130 Lew Kwan Yew, personal conversation, January 22, 2010.
131 International Monetary Fund, United States: Selected Issues (Washington, DC: International Monetary Fund, July 2009), 3; Martin Feldstein, "America's Growth in the Decade Ahead," Project Syndicate, January 25, 2010. See also Alan Beattie, "IMF Warns US to Tighten Fiscal Policy More Rapidly," Financial Times, June 30, 2010.
132 "Can America Compete?" BusinessWeek, April 20, 1987, 45.
133 Xavier Sala-i-Martin and Jennifer Blanke, The Global Competitiveness Report 2009-10 (Davos, Switzerland: World Economic Forum, 2009). The United States remained high on most "pillars" of growth, such as institutions, infrastructure, market size, and technological readiness, but

dropped from its first-place position the previous year because of macroeconomic instability.

134 Adam Segal, Advantage: How American Innovation Can Overcome the Asian Challenge (New York: Norton, 2011), 247.

135 Amar Bhide of Columbia Business School, quoted in "Innovation in America: A Gathering Storm?" The Economist, November 22, 2008, 73.

136 Dale W. Jorgenson, "Innovation and Productivity Growth," Theodore Schultz Lecture, Atlanta, Georgia, January 3, 2010, 1-2. See also Dale W. Jorgenson, ed. , The Economics of Productivity (Cheltenham, UK: Elgar, 2009).

137 Stephen Oliner, Daniel Sichel, and Kevin Stiroh, "Explaining a Productive Decade," in Finance and Economics Discussion Series (Washington, DC: Federal Reserve Board, 2007), 4-6. See also "Productivity Growth: Slash and Earn," The Economist, March 20, 2010, 75.

138 Alice Lipowicz, "U. S. Investment in Global Research and Development Falls," Federal Computer Week, January 19, 2010.

139 Michael Porter, "Why America Needs an Economic Strategy," BusinessWeek, October 30, 2008.

140 Fareed Zakaria, "Is America Losing Its Mojo?" Newsweek, November 23, 2009; Claire Cain Miller, "A $3. 5 Billion Effort, Fearful the US Is Slipping, Aims to Help Tech Start-Ups," New York Times, February 24, 2010; "The United States of Entrepreneurs: Special Report on Entrepreneurship," The Economist, March 14, 2009, 9. See also ibid.

141 Roger Lowenstein, "The Way We Live Now: Should We Spend or Save to Rescue the

Economy?" New York Times, October 14, 2009. For a more optimistic view of American savings, see Richard N. Cooper, "Global Imbalances: Globalization, Demography, and Sustainability," Journal of Economic Perspectives 22 (Summer 2008): 95.

142 Sylvia Nasar, "Economists Simply Shrug as Savings Rate Declines," New York Times, December 21, 1998. Harvard economist Richard N. Cooper points out that national accounts designed over sixty years ago in the industrial age are defined largely in terms of structures and equipment and do not include in savings such items of deferred consumption as education, research and development, training, and consumer durables. Richard N. Cooper, "Remarks for Yale Workshop

on Global Trends and Challenges: Understanding Global Imbalances" (unpublished paper, January 2009).

143 Milka Kirova and Robert Lipsey, "Measuring Real Investment: Trends in the United States and International Comparisons" (Washington, DC: Federal Reserve, National Bureau of Economic Research, February 1998), 7.

144 Niall Ferguson, "An Empire at Risk," Newsweek, December 7, 2009, 28; Niall Ferguson, "A Greek Crisis Is Coming to America," Financial Times, February 11, 2010. See also Francis Warnock, "How Dangerous Is U. S. Government Debt? The Risk of a Sudden Spike in U. S. Interest Rates," Council on Foreign Relations Report, June 2010;
www. cfr. org/publication/22408/how_dangerous_is_us_government_debt. html?excer.

145 "Repent at Leisure: A Special Report on Debt," The Economist, June 26, 2010, 14.

146 "Damage Assessment," The Economist, May 16, 2009, 84. See also C. Fred Bergsten, "The Dollar and the Deficits," Foreign Affairs 88, no. 6 (November-December 2009): 20-38.

147 U. S. Department of Education, "Educational Attainment of Persons 18 Years Old and Over, by State: 2000 and 2006," http://nces. ed. gov/programs/digest/d08/tables/dt08_011. asp.

148 "Universities in Europe," The Economist, April 25, 2009, 57.

149 Times Higher Education, "Top 200 World Universities (2009),"
www. timeshighereducation. co. uk/Rankings2009-Top200. html; Institute of Higher Education of Shanghai Jiao Tong University, "Academic Ranking of the World Universities—2009," www. arwu. org/ARWU2009. jsp.

150 The Economist: World in Figures (2009 Edition) (London: Profile Books, 2008), 99; World Bank Indicators 2008 (Washington, DC: World Bank, 2008), 314; "A Special Report on Managing Information," The Economist, February 27, 2010, 18.

151 White House, The Economic Report of the President (Washington, DC: GPO, 2009), 218. There was an improvement over the decade. See U. S. Department of Education, National Center for Educational Statistics, The Condition of Education 2000 (Washington, DC: GPO, 2000).

152 Sam Dillon, "Many Nations Passing US in Education, Expert Says," New York Times, March 10, 2010.

153 Tamar Lewin, "Once in First Place, Americans Now Lag in Attaining College Degrees," New York Times, July 23, 2010.

154 White House, The Economic Report of the President, 236.
155 U. S. Census Bureau, "The Changing Shape of the Nation's Income Distribution," Current Population Reports (June 2000): 1, 10.
156 James Fallows, "How America Can Rise Again," The Atlantic, January-February 2010, 48.
157 Henry Kissinger, "America at the Apex," National Interest, Summer 2001,15.
158 NBC/Wall Street Journal poll, cited in David Brooks, "The Tea Party Teens," New York Times, January 5, 2010; Pew Research Center Publications, "Distrust, Discontent, Anger, and Partisan Rancor," April 18, 2010.
159 William Galston, "In Government America Must Trust," Financial Times, March 4, 2010.
160 Washington Post/Kaiser Family Foundation/Harvard University Survey Project, 1996; Harris Poll, 1996; and Hart-Teeter Poll for the Council of Excellence in Government, reported in the Washington Post, March 24, 1997. See also Seymour Martin Lipset and William Schneider, The Confidence Gap (Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1987); and Jeffrey Jones, "Trust in Government Remains Low," Gallup, September 18, 2008.
161 Harris Poll, 1966-1996. "The Harris Poll Annual Confidence Index Rises 10 Points," Business Wire, March 5, 2009.
162 Rasmussen Reports, "80% Say U. S. Is Best Place to Live; 41% Say U. S. Lacks Liberty and Justice for All," July 3, 2008; "62% Say Constitution Should Be Left Alone," July 1, 2010. See also Joseph S. Nye, Philip Zelikow, and David King, eds. , Why People Don't Trust Government (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1996).
163 U. S. Department of the Treasury, Update on Reducing the Federal Tax Gap and Improving Voluntary Compliance (Washington, DC: U. S. Department of the Treasury, July 8, 2009),
www. irs. gov/pub/news-room/tax_gap_report_-final_version. pdf.
164 World Bank, Governance Matters 2009: Worldwide Governance Indicators, 1996-2008 (Washington, DC: World Bank, 2009).
165 Steven Holmes, "Defying Forecasts, Census Response Ends Declining Trend," New York Times, September 20, 2000; Sam Roberts, "1 in 3 Americans Failed to Return Census Forms," New York Times, April 17, 2010.
166 See Nye, Zelikow, and King, Why People Don't Trust Government , chaps. 9, 10, and Conclusion. See also Pippa Norris, ed. , Critical

Citizens: Global Support for Democratic Government (New York: Oxford University Press, 1999).

167 Robert D. Putnam, Bowling Alone: The Collapse and Revival of American Community (New York: Simon and Schuster, 2000). See also Robert D. Putnam, Lewis M. Feldstein, and Don Cohen,Better Together: Restoring the American Community (New York: Simon and Schuster, 2003).

168 Pew Partnership for Civic Change, New Eyes on Community: Eleven Years of the Pew Partnership for Civic Change (Richmond, VA: University of Richmond Press, 2003).

169 "What's Wrong in Washington?" The Economist, February 29, 2010, 11.

170 George Friedman, The Next 100 Years: A Forecast for the 21st Century (New York: Doubleday, 2009), 18.

171 Lawrence Freedman, "A Subversive on a Hill," National Interest, May-June 2009, 39.

172 Anne-Marie Slaughter, "America's Edge: Power in the Networked Century," Foreign Affairs 88, no. 1 (January-February 2009): 94-113.

CHAPTER 7 SMART POWER

1 See Joris Lammers, Adam Galinsky, Ernestine Gordijn, and Sabine Otten, "Illegitimacy Moderates the Effect of Power on Approach," Psychological Science 19, no. 6 (June 2008): 558-564. See also "Absolutely," The Economist, January 23, 2010, 75.

2 Dacher Keltner, "The Power Paradox," Greater Good, Winter 2007-2008, 17.

3 For examples, see Giulio Gallaroti, The Power Curse: Influence and Illusion in World Politics (Boulder, CO: Lynne Rienner, 2009).

4 That power later corrupted David after he became king, producing what has been called "a Bathsheba syndrome," a sense of adulterous entitlement to the wife of one of his soldiers. He understood what he did was wrong, but he just did not think restrictions applied to him. Small agile actors can also lose by failing to adapt their strategies to changing contexts. For the interesting case of César Chávez, see Marshall Ganz, Why David Sometimes Wins (Oxford, UK: Oxford University Press, 2009).

5 Jeremi Suri, "American Grand Strategy from the Cold War's End to 9/11," Orbis 53, no. 4 (2009):

620. Eric Edelman warns against oversimplifications of the 1992 Defense Planning Guidance in "When Walls Come Down: Berlin, 9/11, and U. S. Strategy in Uncertain Time," (paper presented at the Miller Center Conference, Charlottesville, Virginia, October 26, 2009). Zbigniew Brzezinski similarly criticizes the first three post-Cold War presidents for lacking a real grand strategy in Second Chance: Three Presidents and the Crisis of American Superpower (New York: Basic Books, 2007).

6 Gordon Craig and Felix Gilbert, "Reflections on Strategy in the Present and Future," in Peter Paret, ed. , Makers of Modern Strategy: From Machiavelli to the Nuclear Age (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1986), 871.

7 Assistant Secretary of State Andrew J. Shapiro, "Political-Military Affairs: Smart Power Starts Here," keynote address to ComDef (September 9, 2009), in U. S. Department of State, Diplomacy in Action (Washington, DC: Department of State, 2009), www. state. gov/t/pm/rls/rm/128752. htm.

8 See examples in Watanabe Yasushi and David McConnell, eds. , Soft Power Superpowers: Cultural and National Assets of Japan and the United States (Armonk, NY: M. E. Sharpe, 2008).

9 John Pomfret, "Newly Powerful China Defies Western Nations with Remarks, Policies," Washington Post, March 15, 2010.

10 Deng's statement has been translated with a variety of words but always with the same sense of prudence. See Erik Beukel, "China and the South China Sea: Two Faces of Power in the Rising China's Neighborhood Policy," May 2010, www. diis. dk/sw92785. asp.

11 Robert Kennedy, "The Elements of Strategic Thinking: A Practical Guide," in Gabriel Marcella, ed. , Teaching Strategy: Challenge and Response (Carlisle, PA: U. S. Army Strategic Studies Institute, 2010), 6.

12 Walter A. McDougal, "Can the United States Do Grand Strategy?" Orbis 54, no. 2 (Spring 2010):173.

13 See John Lewis Gaddis, Strategies of Containment: A Critical Appraisal of Postwar American National Security Policy (New York: Oxford University Press, 1982).

14 Assessing such changes requires contextual intelligence. Anthony Mayo and Nitin Nohria of Harvard Business School have defined contextual intelligence as the ability to understand an evolving environment and to capitalize on trends in changing markets. In foreign policy, contextual

intelligence is the intuitive diagnostic skill that helps align tactics with objectives to create smart strategies in varying situations. On the attributes and dimensions of contextual intelligence, see Joseph Nye, The
Powers to Lead (Oxford, UK: Oxford University Press, 2008), chap. 4. See also Anthony Mayo and
Nitin Nohria, In Their Times: The Greatest Business Leaders of the Twentieth Century (Boston:
Harvard Business School Press, 2005).

15 Charles Krauthammer, "The Bush Doctrine: ABM, Kyoto, and the New American Unilateralism,"
Weekly Standard, June 4, 2001.

16 The most recent American National Security Strategy identifies as the "challenges of our times—
countering violent extremism and insurgency; stopping the spread of nuclear weapons and securing
nuclear materials; combating a changing climate and sustaining global growth; helping countries feed
themselves and care for their sick; resolving and preventing conflict, while also healing its wounds. "
White House, National Security Strategy (Washington, DC: White House, May2010),www. whitehouse. gov/sites/default/files/rss_viewer/national_security_strategy. pdf.

17 See Michael Mandelbaum, The Case for Goliath: How America Acts as the World's Governmentin the Twenty-First Century (New York: PublicAffairs, 2005).

18 See Charles P. Kindleberger, World Economic Primacy: 1500-1990 (Oxford, UK: OxfordUniversity Press, 1996), 223ff.

19 Robert O. Keohane, After Hegemony: Cooperation and Discord in the World Political Economy
(Princeton, NJ: Princeton University Press, 1984). See also Duncan Snidal, "The Limits of
Hegemonic Stability Theory," International Organization 39, no. 4 (1985): 580-614.

20 See the critique in Carla Norrlof, America's Global Advantage: US Hegemony and International
Cooperation (Cambridge, UK: Cambridge University Press, 2010), chap. 3.

21 John Ikenberry, "When China Rules the World: The End of the Western World and the Birth of a
New Global Order (Review)," Foreign Affairs 88, no. 6 (November-December 2009): 152-153.
22 On the early stages, see Robert Putnam and Nicholas Bayne, Hanging Together: The Seven-Power
Summits (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1984).
23 Robert Fauver, quoted in Peter Baker and Rachel Donadio, "Group of 8 Is Not Enough Say
Outsiders Wanting In," New York Times, July 10, 2009.
24 See Robert O. Keohane and David Victor, "The Regime Complex for Climate Change,"
Discussion Paper 10-33, Harvard Project on International Climate Agreements (Cambridge, MA:
Belfer Center for Science and International Affairs, January 2010).
25 Leonardo Martinez-Diaz and Ngaire Woods, "The G20—the Perils and Opportunities of Network
Governance for Developing Countries," briefing paper, November 2009,www. globaleconomicgovernance. org.
26 Anne-Marie Slaughter, "America's Edge: Power in the Networked Century," Foreign Affairs 88(January-February 2009): 99.
27 William Inboden, "What Is Power? And How Much of It Does America Have?" Holidays,
November-December 2009, 24-25.
28 After the United States rose to global power early in the twentieth century, the tension was
exemplified by the contrasting realist vision of Roosevelt and the idealist vision of Wilson. In his
study of diplomacy, former Secretary of State Kissinger argued that Wilson won the contest for the
minds of the American public and noted that even Richard Nixon hung Wilson's picture in his office.
Henry Kissinger, Diplomacy (New York: Simon and Schuster, 1994), chap. 2.
29 Henry A. Kissinger, "Realists vs. Idealists," International Herald Tribune, May 12, 2005.
30 Robert Ellworth, Andrew Goodpaster, and Rita Hauser, cochairs, "America's National Interests:

A Report from the Commission on America's National Interests" (Cambridge, MA: Harvard Center
for Science and International Affairs, 1996), 13.

31 Walter Russell Meade, Special Providence: American Foreign Policy and How It Changed the
World (New York: Knopf, 2001).

32 Harvey Sapolsky, Benjamin H. Friedman, Eugene Golz, and Darly Press, "Restraining Order: For
Strategic Modesty," World Affairs 172, no. 2 (Fall 2009): 85. See also Barry R. Posen, "The Case
for Restraint," American Interest, November-December 2007.

33 Mancur Olson, The Logic of Collective Action: Public Goods and the Theory of Groups
(Cambridge, MA: Harvard University Press, 1965).

34 For a full discussion of the complexity and problems of definition, see Inge Kaul, Isabelle
Grunberg, and Marc A. Stern, eds. , Global Public Goods: International Cooperation in the 21st
Century (New York: Oxford University Press, 1999). Strictly defined, public goods are nonrivalrous and nonexclusionary.

35 Barry Posen, "Command of the Commons: The Military Foundation of U. S. Hegemony," International Security 28, no. 1 (Summer 2003): 5-46.

36 "High Costs Weigh on Troop Debate for Afghan War," New York Times, November 14, 2009.

37 Zaki Laidi, "Europe as a Risk Averse Power: A Hypothesis," Garnet Policy Brief 11 (Sciences Po) (2010): xi.

38 Richard A. Clarke, "How to Win the War on Terror," Newark Star Ledger, November 21, 2004.

39 Sarah Lyall, "Ex-Official Says Afghan and Iraq Wars Increased Threats to Britain," New York Times, July 21, 2010.

40 For more detail, see John Gaddis, Strategies of Containment (Oxford, UK: Oxford University Press, 1982).

41 Melvyn Leffler and Jeffrey Legro, "Dilemmas of Strategy," in Melvyn Leffler and Jeffrey Legro, eds. , To Lead the World: American Strategy After the Bush Doctrine (Oxford, UK: Oxford University Press, 2008), 265.

42 Philip Seib, America's New Approach to Africa: AFRICOM and Public Diplomacy (Los Angeles: Figueroa Press, 2009), 19.

43 Ibid.
44 Thom Shanker, “Command for Africa Established by Pentagon,” New York Times, October 5,2008.
45 David Milliband, quoted in David Allaby, “We Underestimate the Value of Soft Power,”December 22, 2009, www. publicservice. co. uk/print_fdeatureds. asp”type=news&id=13333.
46 Center for U. S. Global Engagement, Putting “Smart Power” to Work: An Action Agenda for the Obama Administration and the 111th Congress (Washington, DC: Center for U. S. Global Engagement,2010), 15.
47 William Matthews, “Rumsfeld: U. S. Needs Online Strategic Communication Agency,” Defense News, January 23, 2008.
48 Patrick Cronin and Kristin Lord, “Deploying Soft Power,” Defense News, April 12, 2010.
49 Paul Kennedy, “Rome Offers Obama a Lesson in Limits,” Financial Times, December 30, 2009.
50 David Sanger, “A Red Ink Decade,” New York Times, February 2, 2010. See also White House,National Security Strategy.
51 Anthony Cordesman, quoted in Edward Luce, “Obama Doctrine Hinges on Economy,” Financial Times, May 28, 2010.
52 Stephen Walt, Taming American Power: The Global Response to U. S. Primacy (New York:Norton, 2005).
53 Niall Ferguson, “The Decade the World Tilted East,” Financial Times, December 28, 2009.
54 Richard Haass, “When World Is in Transition, Can Great Countries Have Good Policies?” SundayTimes, May 23, 2010, www. sunday-times. 1k/100523/International/int_05. html.
55 See Fareed Zakaria, The Post-American World (New York: Norton, 2008) for a thoughtful discussion.

(نبذة عن المؤلف)

جوزيف ناي هو أستاذ جامعي متميز وكان عميدا سابقا لكلية كينيدي للادارة الحكومية في جامعة هافارد، ما بين 1977-1979 شغل منصب نائب وكيل وزارة الخارجية لشؤون المساعدة الامنية، العلوم، والتكنولوجيا وترأس مجموعة مجلس الأمن القومي من اجل منع إنتشار الأسلحة النووية. وفي عامي 1993 و1994 شغل منصب رئيس مجلس الاستخبارات القومي، وفي العام 1994 و1995 خدم كمساعد لوزير الدفاع لشؤون الامن الدولي. وحصل على جوائز متميزة في الوكالات الثلاث التي عمل بها. كما شغل منصب ممثل الولايات المتحدة في اللجنة الإستشارية لمجلس الأمن الدولي لشؤون نزع السلاح بالفترة ما بين 1989-1993.

جوزيف ناي هو زميل الأكاديمية الأمريكية للفنون والعلوم، والأكاديمية الأمريكية للدبلوماسية، والأكاديمية البريطانية. وهو زميل فخري في كلية إكستر، أكسفورد، و زميل اكاديمية ثيودور روزفلت الأمريكية للعلوم السياسية والاجتماعية. وحائز على جائزة وودرو ويلسون في جامعة برينستون، وجائزة تشارلز ميريام من الجمعية الامريكية للعلوم السياسية، وجائزة الباحث المتميز من جمعية الدراسات الدولية، بالاضافة إلى أكاديمية بالمز الفرنسية. حصل على درجة البكالوريوس بامتياز مع مرتبة الشرف من جامعة برنستون، و حصل على منحة رودوس في جامعة أكسفورد، وحصل على درجة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة هارفارد. وقد قام بالتدريس كأستاذ زائر في جنيف، أوتاوا ولندن وأكسفورد و أجرى العديد من البحوث في أوروبا، وشرق أفريقيا، وأمريكا الوسطى.

(نبذة عن دار النشر)

Public Affairs هي دار النشر تأسست في عام 1997. وهي تشيد بمعايير وقيم وذوق ثلاثة أشخاص كانوا بمثابة مرشدين لاعداد لا تحصى منا الصحفيين، والكتاب، والمحررين، والناس المهتمين بالكتاب بجميع انواعه، بما فيهم أنا.

I. F. STONE، مالك I. F. Stone's Weekly، جمع بين التزام التعديل الأول مع الحماس للمشاريع الريادية ومهارة إعداد التقارير وأصبح واحدا من الصحفيين المستقلين الكبار في التاريخ الأميركي. و في سن الثمانين، نشرت ايزيIzzy محاكمة سقراط، الذي كان من أكثر الكتب مبيعا على المستوى الوطني. حيث ألف الكتاب بعد أن علم نفسه اللغة اليونانية القديمة.

BENJAMIN C. BRADLEE كان تقريبا لثلاثين عاما رئيس تحرير مميزا لصحيفة الواشنطن بوست، كانBen المشجع لهذه الصحيفة لمتابعة القضايا التاريخية مثل فضيحة الويتر غيت. دعم محرريه بصلابة جعلتهم بلا خوف وليس من قبيل الصدفة ان الكثير منهم أصبح من اكثر الكُتّاب المؤثرين، لافضل الكتب مبيعا.

ROBERT L. BERNSTEIN، الرئيس التنفيذي لدار راندوم هاوس لأكثر من ربع قرن، يقود واحدة من أبرز دور النشر في البلاد. وكان بوب مسؤولا شخصيا عن العديد من الكتب السياسية المعارضة والجدل الذي تحدى الطغيان في جميع أنحاء العالم. وهو أيضا مؤسس لمنصب مراقب في هيومن رايتس ووتش، واحدة من المنظمات الأكثر احتراما لحقوق الإنسان في العالم.

لمدة خمسين عاما، تم حمل لواء Public Affairs Press من قبل مالكها Morris B. Schnapper، الذي نشر لكل من غاندي، و ناصر، و توينبي، و ترومان، وحوالي 1500 مؤلفين آخرين. وفي عام 1983، وصف Schnapper من قبل صحيفة الواشنطن بوست بأنه "الحافز الخطير. " وإرثه سوف يترسخ في الكتب القادمة.

توقيع: Peter Osnos، المؤسس وكبير المحريرين.